

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190103

UNIVERSAL
LIBRARY

إشارة إلى السبعين عامًا

عهد وزارة الشعب

جميعها ورتبها

محمد عبد الحليم الخيري

الجزء الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

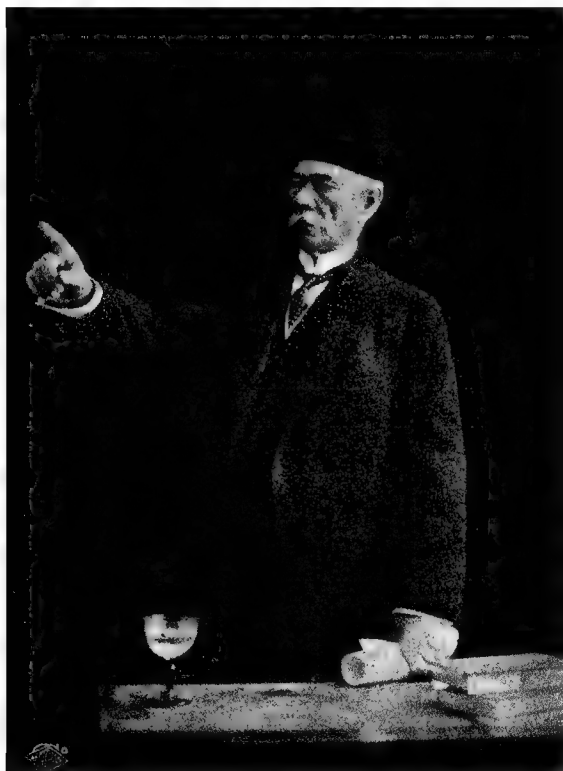
[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٧ - ١٣٤٦ م

الثمن ٣٠٠ ملجم

وكانت في حياتك لي عظامٌ وأنت اليوم أَوْعَظُ منك حَيًّا



”هذا الزعيم الفلاح، الذي تحدّى جميع القوى، وظلّ يواصل سعيه وجهاده،
حتى فاز بحمل الدولة التي استقرت في مصر أربعين عاماً على أن تعترف لمصر
بالاستقلال الذي فقدته منذ ألفين وخمسمائة عام“ .
(جريدة التيمس)

أما الزعيم عبد العزيز خالول

عهد وزارة الشعب

جمعها ورتبها

محمد إبراهيم الخيري

التحري الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٧ - ١٣٤٦ م

الى أم المصريين

لقد كنتِ يحوار سعد، في عِزَّة الحياة وعظمة المجد، في أنس فرد هو عالمٌ في فرد . فليست تمزيك فيه دموعُ هذه الأمة الباكية ، بعد ما زهتكَ به بسماتها الحالية ؛ وليست تسليكُ عنه جوانحها الدامية، بعد ما شَرَككَ في محبته قلوبها الحانية . وهذه آثار سعد المحبوب الأعز : هذه أحاديثه الطريفة، وكلماته الحكيمة، وخطبه الرائعة ؛ هذه سيرته العاطرة ، وشخصيته الساحرة الفاهرة ؛ هذه عظمتُه الخالدة، وعبقريته الراشدة ؛ هذه حكمتُه البالغة، وسياسته الغالبة ؛ هذا يقينه الذي اقتحم به كلَّ قلب دون استئذان ، وهذا إخلاصه الذي أشعَّ نورا في نفس كل إنسان .

هذه روحُ سعيدِ العظيمةُ ، في قوتها وعافيتها وأنضر حياتها ؛ فهل يغيب عنك من سعد إلا رسمه وشخصه ؟ وما كان سعد إلا معنىً روحيا ، وإيمانا قُدسيا ، تُشرق به القلوبُ، وإن لم تعرفه العيون !

أحبيَّ سعدا في روحه ، وطالعيه في آثاره ؛ فكذلك أحبه ويحبه أبنائه الطائِحون في نواحي الوطن ، ولم يروا منه شخصا أو يسمعوا له حسا .

يا أم المصريين :

هذان عزاءُ وسلوانُ، كتبهما لك اللهُ بردا وسلاما

خادم سعد

محمد ابراهيم الجزيري



[عن المصدر]

أم المصريين تحمل الأزهار الى قبر الزعيم



[تصوير شارل]

الزعيم في رئاسة وزارة الشعب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكرى سعد

بعد أن وقعت المصيبة العظمى، واحتسب هذا الوطن في سعد قائده الأمين، وبطله المرحوم، وزعيمه المفرد، فكر الناس في تخليد ذكره بشق الوسائل؛ ورأيت أن الصلة التي وفقني الله اليها بجياته في سنها الأخيرة، منذ تفضل رحمه الله باختيارى سكرتيرا خاصا له في رياسته للوفد المصرى وللمجلس النواب، تمهدلى ما لا تمهدُ لغيرى من جمع آثاره القولية في مختلف عهوده : فقد كان رحمه الله يخصنى من زيادة المعرفة بهذه الآثار؛ وقرأت عليه منذ سنتين جميع مقالاته التي نشرها بغير إمضاء في الوقائع المصرية، أيام كان محررا بها، فأرشدنى اليها واحدة واحدة، ونشرت بعضها باذنه في مجلتى التي أصدرها "مجلة القضاء الشرعى"؛ وكذلك له رحمه الله مقالات قيمة عديدة، كان يبعث بها في أيام الانتخابات الى "البلاغ" كثيرا والى "كوكب الشرق" أحيانا، فتُنشر بغير إمضاء أو بامضاء مستعار، وقليل منها كان يترجمه عن كتب أجنبية لما فيه من الحكمة الطريفة التي كانت تروقه . وهناك بعض مقالات أخرى، كان يُوحى إلى بفكرتها مختصرة، ويترك لى تفصيلها وكتابتها في مقال واف، أعرضه عليه قبل نشره، ثم أنشره بامضائى أو بغيره... الى كثير من آثاره في الجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، والجمعية التشريعية، والجامعة المصرية، ومجلسى النواب والشيوخ... الخ .

رأيت أن أجمع ذلك كله ، إلهامَ الرئيس ووجيهَ وعنوانَ مجده ، وأن أضيف إليه ما تقتضيه المناسباتُ مما كتبتُه في مذكراتي عنه رحمه الله ؛ فذلك أجلُّ ذكرى تُقيمها للزعيم ، وما تُقام الذكريات إلا تُقرأ فيها عظمة العظيم .

وأخذًا للعمل في إبانهِ ، شرعتُ في تنفيذ هذه الفكرة بدارًا عقب الوفاة . غير أن العمل كبير ، ويحتاج الى زمن طويل لإخراجه جملة ، والتريثُ فيه لا يستد شوقَ الناس إليه ؛ فاعتزمت أن أخرج تلك الآثار في أجزاء متتابعة ، لا ألتم فيها الترتيب الزمني أطرادًا أو انعكاسًا ، بل أبدأ بالأهم فالهمم من عهود الرئيس ، بحيث أصدر كل جزء في المناسبات التي تقتضيه .

وقد كان عهدُ الرئيس رحمه الله ، وهو على رأس وزارة الشعب ، خيرَ ما تُبدأ به سلسلة عهوده الذهبية : لأنه وُجَّع القضية المصرية فيه رسميًا ، فوق ما وُجَّعها شعبيًا ، ورسم طريق الوفد في المفاوضات رسمًا ينفعنا أجلُّ نفع في العصر القريب الذي سندخله ؛ ثم هو قد أعطى في ذلك العهد أحسنَ المثل للحكومة الديمقراطية ، وأدقَّ التنفيذ للنظم الدستورية ، وأعدلَ الحكم للحياة النيابية ؛ وكان فيه رجل الأمة والحكومة ، مجتمعةً فيه كلُّ القوى ، صادرًا في نطقه عن العرش والبرلمان والأمة .

على أن هذا العهد النفيس كان كلُّه دفاعًا عن الحق والدستور وسلطات الأمة ، وكان أوضحَ منار وأبينَ هدى يُعين المؤتلفين اليوم على نهج السبيل القويم للخدمة الوطنية المشتركة . ولم يكن الحوار البرلماني ، الذي كثر فيه بين الرئيس الجليل رحمه الله وبين كرسى أوكراسى في المعارضة ، إلا مترجًا عن المطاعن الشخصية ، خالصًا للصالح العامة ، وإلا منتهيًا بالتسليم للحق ، وبالتصافي والتصالح .

واتخذتُ سبيل أن أقدم كل أثر من "آثار الزعيم سعد زغلول" بما يمهّد له وشرح الطرف الذى قيل فيه ، حتى يتمّ البيان ، ويكون للقارئ إلمام بمقام الكلام ، ويمكن أن يكون الجزء من هذه السلسلة تاريخاً للمعهد الذى تضمنه .

واخترتُ لطبع هذه الآثار الجليلة "مطبعة دار الكتب المصرية" : لأنها خير مطبعة بمصر تُخرج الكتب ؛ ولأن الرئيس رحمه الله كان يُعجّب دائماً بكتبها التى تطبعها ، وكان فى عامه الأخير يشغل فراغه بالقراءة فى كتب "نهاية الأرب ، والتاج ، والأغانى" وهى كتبٌ طبعتها الدار ، وكثيراً ما أثنى على حسن طبعها ، وكان يقول : "إن الجمال والعناية فى طبع الكتب ، تحبّب الى الناس قراءتها ، وتكون خيراً إعلان ونشر لفائدتها" .



وقد يحسن بى أن أمهد لهذه العظمة الخالدة ، وهذا النور الفياض على أرجاء البلاد ، بوصف موجزٍ مما وعته ذا كرتى عن حياة الرئيس القلمية واللسانية ، تَضُمُّ منه حالته فى التفكير والكتابة والمطالعة والخطابة ، وغير ذلك مما يتعلق بالقلم واللسان اللذين هما قُرْصُ هذه الشمس المنيرة .

لم يكن رحمه الله فى أوقات العمل يعرف للتعب اسماً أو معنى ! فكثيراً ما عمل فى الظروف المصيبة الى ما بعد منتصف الليل ! وكثيراً ما كان يلى على ساعات متوالية ، يلتفت فى أثنائها فيقول : "لا تؤاخذنى ! أنا جبار" ثم ياذن لى فى الانصراف حيناً ، لأستريح وأسترد نشاطى .

وما كان أشقّ على نفسه أن يمنعه الأطباء فى أيام مرضه من القراءة والكتابة ، ولكنه يُحلّ رأيهم فوق كلّ رأى له ، ويحترمهم ، ويحبهم .

وقل أن ينام قبل الساعة الحادية عشرة مساءً، وينام في حالاته العادية ثلاث ساعات أو أربعا كل ليلة؛ وفي أيامه الأخيرة، كان يتحایل على النوم نصف ساعة بعد الغداء، وساعة أو اثنتين في الليل .

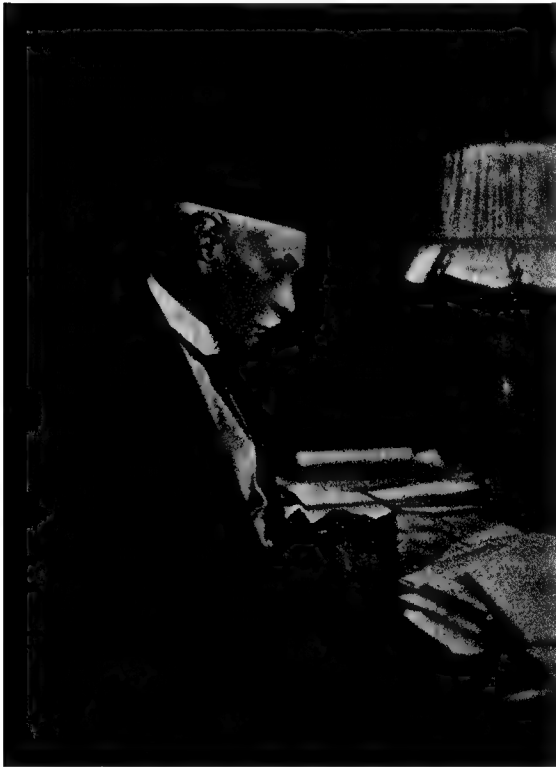
كان يستيقظ مبكرا، ويتناول طعام الإفطار؛ ثم يحلق ذقنه بنفسه، وبينما هو يحلقها، يملئ على مقال أو خطابا، أو يصنى الى ما أتلوه من الرسائل، أو يتناقش مع جلسائه . وكذلك يفعل وقت الأكل أيضا .

وأول ما يعمل في الصباح أن يقرأ الصحف العربية : فيبدأ بالمعارضة منها ، ويراجع فيها ما يختص بالسياسة المصرية أولا وآخرها، وقلما يعطى مثل هذا الوقت لغيرها؛ ثم يتناول سائر الصحف : فيقرأ فيها ما يختص بالوفد المصرى، ثم يلقي نظره على الأخبار الأخرى ؛ وإذا كان لديه منسّعٌ من الوقت، قرأ الصفحات الأدبية والعلمية ، والمقالات عن أحوال البلدان الأجنبية . وكان يتصفح يوميا جريدة "الاجيپشان غازيت" الانكليزية، ولا يتصفح من الفرنسية بانتظام إلا "البورص اچيپسيان" و "لُسبور" أيام ظهوره . وقليل ما كان يقرأ "الجورنال دى كير" . أما "الليبرتيه" فأمسك عنها منذ أصبحت لسان حزب الاتحاد .

بيد أنه رحمه الله كان يملؤه الزهد في قراءة الصحف المعارضة حين تقصر مقالاتها على المطاعن العقيمة ، فلا يعطيها تلك العناية الكبيرة . وتجلّى هذا الزهد في أيامه الأخيرة، حيث رغب عن الصحف المعارضة جميعا .

وكان يميل عادة إلى الكتابة بعد قراءة الجرائد، فيرجو من جلسائه أن يتركوه وحده، ويعكف على كتابة خواطره — وكان يكتب بالقلم الرصاص أكثر ما يكتب، فإذا كان على مكتبه كتب بالحبر — ثم يملئ على ما كتب : فيكون حينئذ مقالا

انتخابيا ، أو قانونيا ، وحيناً ردّاً على خصومه السياسيين ، أو شرحاً لنظرية وفدية ، وأحيانا قليلةً قطعةً يترجمها عن كتاب أجنبي ، فيكثفني بإرسال ما أملى الى ”البلاغ“ ، أو الى ”كوكب الشرق“ ، أو يحفظه بين أوراقه .



الرئيس يكتب

أما مذكراته فكان يكتبها بالحبر بخطه ؛ وقد حظيتُ عنده رحمه الله مرات كثيرة ، فاسمعي أرباباً شتى منها في وقت فراغه أو أثناء بحث أو ترتيب لأوراقه . وكان خطه غير مستقيم الرسم ، لا يكاد يقرؤه إلا من مرن على قراءته ؛ ولم يكن يتضح من كتابته غير امضائه ، فإنه يكتبه مبيناً قريباً الى الجمال الخطي . وكان يشهد لنفسه بقلة الجودة في الخط : أرسلت اليه إحدى شركات الأقلام الكاتبة مندوباً ، ليهدى اليه نموذجاً من أقلامها ، بديع الصنع دقيق التركيب ؛ وبعد أيام جاء هذا المندوب ، ورجا أن يتفضل الرئيس بالليل فيخطُ جملةً بذلك القلم ، يردفها بامضائه ، لتتخذها الشركة شهادةً لقلمها وإعلاناً عنه ؛ فكتب رحمه الله وهو يمازح المندوب هذه الجملة : ”خطُ هذا القلم جميلٌ في غير يدي“ .

قطع البراءة التي منحنيها بترتيب قطعنا بانسجام واستمرار
هذه الصور من قبله ، كعبت في قلبه في تلك الأوقات

”جملة جاءت في ذيل خطاب أرسله الرئيس بالليل رحمه الله
من جبل طارق الى حضرة الدكتور حامد محمود بتاريخ
٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ، وفي آخرها امضاؤه (سعد)“ .

رسمي

”صورة امضاء الرئيس بالليل“

وكان رحمه الله من قوة الذاكرة وحضور البديهة في غاية لا غاية ورائها !
في اليوم الثامن والعشرين من شهرينا سنة ١٩٢٦ ، زار ”بيت الأمة“ ليفي
من المحامين بمدينة الاسكندرية ، وفي مقدمتهم تقيهم الأستاذ حسين والي ، وكان
الرئيس بالليل في رياضته المعتادة ، فترقبوه ، حتى اذا عاد تلقوه على رأس السلم

سعد آراء حكيم ، و وعدت بأعماله محل السعبار ، ولم تجرد

غضاظة في السخف بل . وهكذا ساء المجلس ^{الضعيف} حطير المنزلة السيرة العارضة

الواقعة الحرة ، ^{والضعف} لم ^{الضعف} الطغاة ، وسارت هي ^{الضعف}

الشباب ، والسفاهة الحاضرة

سيرة ^{الضعف} الضعيف ^{الضعف} المتعلق . وتوترت عرشه

نوعه من الحكم ، الحيف في أسلوبه ، عار له في موضوعه ،

- جملة من خطبة الرئيس الجليل التي ختم بها الدورة البرلمانية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وهو رئيس مجلس النواب .
- وأصلها مكتوب بخط سكرتيره (الجزيري) في دور تحضيرها ، والتغيير والشطب فيها بقلم الرئيس رحمه الله .

بالتحية، وقدمهم الأستاذ النقيب بأسمائهم، ثم تقدّم هو باسمه، فما أسرع ما مرت ببال الرئيس رحمه الله ذكرياتٌ متدافعة، استوقف إحداها فقال، وهو لا يزال على رأس السلم معتمداً على عصاه : ” أتذكر أنك (محاطبا الأستاذ النقيب) ترافعت أمامي ... في سنة ١٩٠٤ ... فأعجبت بمرافعتك ... وعزمت على أن أهنتك ... ولا أدري هنأتك أم لا ... واني أتذكر جيداً موضوع القضية ووجه دفاعك ... “ ؛ وطلق رحمه الله يقصّ عليهم، وهم في دهشة بالغة وإعجاب حائر، حديث ذلك الظرف، كأنه يقصّ شيئاً من حوادث الأُمس !!

وقد كانت اذا أراد كتابة مقال هام أو نداء خطير، أكثر فيه من التبديل والتحوير، وربما غير بعض جملته أو غيره كله ثلاث مرات أو أربعا . على أن كلّ صورة من هذه الصور المتعددة بلاغةٌ وحدها ، قلّ أن يجد فيها الذوق منفذاً للنقد . وكان رحمه الله يتحرّى الأسلوب الصحيح والكلمات العربية الفصيحة، جهد البحث ؛ وإلى جانبه دائماً معجمٌ ”أقرب الموارد“، ونر أن بحث في ”لسان العرب“ .

ووزنُ الجمل والمقاطع عنده جزءٌ من كتابته، فقد كان يُعنى جدّاً العناية بالمطالع والمواقف، ويقرأ الجملةَ مرات ليتنوّق نغمها في سمعه، وليعرف ان كانت نايبة عما قبلها وبعدها في الانسجام والاتزان .

وقال عنه خصومه في بعض الأحيان انه متشبتُّ برأيه، متعصبٌ لفكرته !! فوالله ما كان أحبَّ اليه أن تُساق أمامه الملاحظاتُ على ما يكتب ويقول . غير أن ذلك الظاهر، الذي ستموه استبدادا ، انما كان منه في الفكرة التي فتلها بحثا وقلب فيها وجوه الرأي جميعا ؛ فاذا جادله عليها مجادلٌ، كان رحمه الله في رسوخ اليقين ، ومجادله صاحب رأيٍ فطير وبحث قصير .

لقد كان شغوا بأن يُطلع أعضاء الوفد وأصدقاءه المقربين على ما يكتبه قبل نشره ؛ فكثيرا ما كان يستدعيني ، لأقرأ عليهم ما أعدّه ، ويسمع منهم ملاحظاتهم ، أيا كانت ، من حيث الأسلوب أو المعنى أو المناسبات . ولا يدهشك أنه رحمه الله كان يستدرّ هذه الملاحظات ، ويتقبّل صوابها بصدر رحب ، ولو كانت من شخصي الصغير ! بل كان يقول لى دائما عند البدء فى الإملاء : ” لا نتأخر أن تنبهنى الى ما ترى من النقد “ .

وكان رحمه الله قوى الارتجال ، تتحدّر الخطبة من فيه على الناس ، بأسرع مما تتحدّر المقالة من قلمه على القرطاس ! ولم يُعدّ من خطبه إلا الرسمية ، أو شبهها ؛ فيكتبها ويراجعها مرارا على النحو الذى قدّمته ، ثم يتلوها مكتوبة ؛ وكان ذلك منه قليلا نادرا ، حيث كان الأكثر العظم من خطبه ارتجالا .

وقد كان تعبيره فى الارتجال أقوى من تعبيره فى الروية ، ولاحظت ذلك كثيرا فصارحته رحمه الله مرة به ، فأجابنى : ” صحيح . أنا أجد ذلك فى نفسى “ . أما أوقات فراغه ، وهى نادرة جدا ، فكان رحمه الله يقضيها بالمطالعة فى كتب عربية ، لاعلاقة لها بالسياسة ، ولها كلّ العلاقة بالقلم والخطابة . وكان فى السنتين الأخيرتين يرتاح الى القراءة فى كتب ” نهاية الأرب ، والتاج ، والأغانى “ .

وكثيرا ما كان يقرأ كتباً فرنسية أو ألمانية أو انجليزية ، ولكنها دائما قانونية أو تاريخية أو فلسفية .

تعلم رحمه الله الفرنسية من قديم ؛ وتلقّى مبادئ الانجليزية فى ” عدن “ على المرحوم محمد عاطف بركات باشا والأستاذ وليم مكرم عبيد ، وهم فى طريقهم الى منفى سيشل ؛ وتعلم الألمانية منذ عام ١٩١١ - ١٩١٢ بمساعدة ” مدموازيل فريدا “ .

وكان يقرأ عليها كتب اللغتين الألمانية والانجليزية فتصحح نطقه وتساعد على فهم الأسلوب . وكان دائماً حفيًا بقصاده الذين لا يعرفون إلا الألمانية أو الانجليزية ، فكان يقابلهم مهما كان لديه من العمل ، ويحدثهم قدر امكانه بلغتهم ، ليستريد من المران عليها ، ولا ييحد غصاضة في أن يخطئ التعبير الصحيح أو ينهه أحد اليه . وما كان أبرعه رحمه الله حين يمزج كلامه في هاتين اللغتين بالنكات الطريفة والمداعبات التي تمجّل خطاه فيهما وتملأ نفس محدثه بالسرور !!

كان رحمه الله يقرب باهتمام وعناية ما ينشر من الكتب الحديثة بمصر ، فيكتفني بشرائها ، ويقرأ منها ما تسمح الفرصة به . وقرأت له كتاب ” الإسلام وأصول الحكم ” للشيخ علي عبد الرازق ، وأدلى إلى برأى فيه قيده عندي . وكذلك قرأت له كتاب الأستاذ مصطفى صادق الرافعي في ” إعجاز القرآن “ ، وكتاب الدكتور طه حسين ” في الشعر الجاهلي “ ، ورد الأستاذ محمد فريد وجدي عليه ، ومحاضرات المرحوم الشيخ محمد الخضري بك في تعلمه .



وبعد ، فذلك موجزٌ صغير أقدم به ” آثار الزعيم سعد زغلول “ . وإن رجلا ملاً الأبصار نورا ، والأسماع ذكراً ، والأفواه ثناء ، ليس في شأنه نكرة فتُعرف ، ولا مجهل فيعلم ؛ وإنما الكلام عنه ليّين طرائق التأسي به ، والاستمساك بأسباب عظمتة . وقد كان الرئيس الجليل رحمه الله مؤرخ نفسه ، وناشر مجده وسؤدده بلسانه ، لاحتاج في معرفة حياته وحوادث أيامه ، إلا الى قراءة كلامه . وأنت تعلم أن الرئيس مصر ، شعورها وإرادتها ولسانها ؛ وأنه صني روحه وأخلص عمله لمصر ، أحوج ما يكون الى رعاية جسمه المتهدم بالأدواء ، وقواه الفانية بالشيخوخة . فافقرأ اذن في آثار

الرئيس تاريخ الوطن ، مصره وسودانه ؛ واقراً فيها ارادة شعب النيل ؛ واقراً
وحى الوطنية ، وإلهام الاخلاص ، ونورا فقه نشره على كنانته الأمانة .

هذه هى الذكري الخالدة التى يجب أن نقيمها لسعد ، هى عظمتها وزعامتها
والروح الكبرى لجسم الوطن . فلنحى هذه الذكرى ، وليقرأ كل مصرى صحفها
البيضاء ؛ فسنكون يومئذ أدنى الى البر والوفاء ، وسيكون سعد فى كل قلب ، ونوره
فى كل بيت ؛ ولن تسأل منا وحشة فقلده إلا أن نحفرنا الى ترسم مجده ، وإلى إحياء
تعاليمه الحكيمة ، ومبادئه القويمة .



أيها الرئيس المحبوب :

لقد أحللتنى منك فى مكان النجوى ، وقربتني إليك زُلْفَى ، فقلبتُ فى حياتك ،
وزَهَوْتُ فى نَمائِكَ ، وخدمتك قَبْهَ ذِكْرِي ، وارتفع قدرى ، وفاض على عطفك
من حبّ الأمة لك ؛ فأى رُزْءٍ أتقيه بعدك ؟ وأية فاجعة أفتى لها الدموع ؟

لقد بكّت الأمة فىك مناحى شتى ، وبكىّت معها فىك هذه المناهى ؛ ولكنى
بكيتُ فىك أكثر مما بكّت ... بكيتُ فىك أباً براً رحماً ، لم تسمع منه أذناى إلا الرضا
والحنان والعطف ... بكيتُ فىك أستاذى ، مَنْ لَقِّنَنى أعلى دروس الحياة وأعلى آيات
الوطنية ... بكيتُ فىك مَهْدَبَ رُوحى ومُصَنِّفَ نَفْسِي ... وبكىّت فىك واهبَ نَفْسى
ووليَّ نَعْمَتِي .

هذه رُوحُكَ أَشْرُها على الوطن العزيز ، ولعلَّ الله الذى وَسَّعَتْكَ رَحْمَتُهُ ، وظلَّلَتْكَ
جَنَّتُهُ ، قد وفَّقَنى الى مرضاتِكَ فى رضوانِكَ ، وإلى الوفاءِ ببعض إحسانِكَ ما
خادمك الأمين
محمد إبراهيم الجزيرى

ميلاد الحياة النيابية

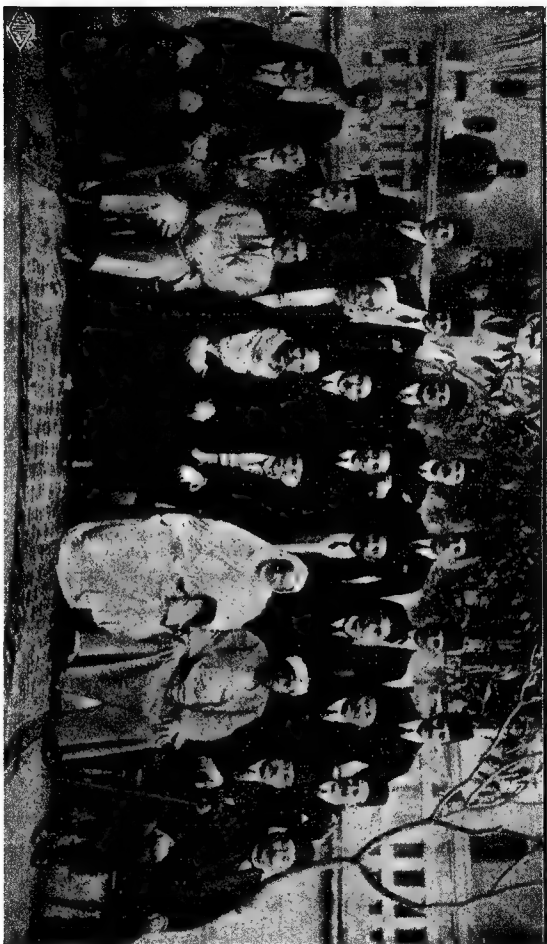
بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤

من الرئيس الجليل الى الأمة

أعلنوا حرب الانتخاب، وحددوا ميدانها، واختاروا بأنفسهم زمانها، وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال ! فلم تتردد في نزاهم، بل أقدمنا واليقين بالنصر يملاً قلوبنا، والاخلاص للوطن العزيز يقودنا، والاعتماد على الله يسندنا . وما زلنا بهم حتى انكسر غارهم، واندحر جانبهم، ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه، ولا تأويل تعسفوه، ولا نفعتهم قواعد ابتكروها، لدرجات في الانتخاب عددوها، ولا قيود لنحق حرية الاجتماع فتلوها، ولا خطب ألقوها بالقذف والسباب، ولا صحف نشرها بالكذب والفضلال ! بل ارتد كل هذا عليهم نكراً، ولم يزدهم الا خذلانا وخسراً ! وما أكسبهم التحالف مع الحاقدين إلا ضعفاً، ولا الأموال التي طافوا بها على المعدمين من الناخبين إلا فقراً ! اذ أبوا أن يقتنوا بها على حساب الوطن، وفضلوا الإعدام على بيع الذمم ! ! روح من الله زكاهها في نفوسهم ليرد بها كيد المفسدين، وعصمة خصم بها ليم الفوز للخاصين .

ان علينا، بعد تلك الضربة القاضية، وهذا النصر العزيز، أن نتوجه الى الله بقلوب خاشعة، ونسجد لعزته شاكرين، ثم نستغفر الله لنا، وللاذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا، واتبعوا غير سبيل المخلصين، وزحج بمدولهم عنه الى الصراط القويم، صراط الذين اهتمدوا وأخلصوا لله وللوطن الكريم .

وبعد، فانا نتقدم بأخلص عبارات التهانى الى أمتنا الكريمة، على تلك النظرة الصائبة، وعلى ذلك الإجماع الهيب، ونرفع الى جلالها الأسمى آيات الشكر الأوفى،



الوفد المصري في سنة ١٩٢٤

”ولاحظ أن معالي فتح الله بركات باشا ليس في الرسم لأنه كان مريضاً يومئذ“

على هذه النعمة الكبرى، التي فاقت كل النعم، ولم يسبق لها نظير في سائر الأمم،
 نعمة الثقة العالية التي خصتني مع أصحابي بها . وكلنا يحتد المهدي الوثيق لها، بأن
 نحيا لخدمتها، ونقفي في رغبتها، ولا نتخذ لنا من دونها وليا، ولا نجعل لغير كلمتها فينا
 علوا، وأن نجاهد في استقلالها ما استطعنا، ونرى هذا الجهاد أقدس واجب علينا .
 إن الاتحاد قاعدة أعمالنا، والاخلاص أكبر قواعدنا، ومجلس نوابنا هو مركز
 العمل الخطير، وقد وفق الله الأمة أن تختار أعضائه من أكرم أبنائها، وهذا أحسن
 فال على أنه تعالى قدر النجاح لسعيها، إذ هم في هذا المعنى متحدون، يشعرون بشعور
 واحد، ويمثلون إرادة واحدة، وينطقون بلسان واحد، وما يكون الاختلاف
 إلا على ما دون ذلك من الشؤون . والله المستعان في كل الأمور ما

بيت الأمة في ١٨ يناير سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

الرئيس الحليل

يصرح، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات،
 أنه يجب على الوزارة الإبراهيمية التخلي عن الحكم

طلب مراسل روتر في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ من الرئيس الحليل سعد زغلول باشا أن يصرح له
 برأيه فيما يمكن أن يترتب مباشرة من النتائج على الانتخابات التي أكسبه الألبية الساحقة، فقال :

إذا اتبعت القواعد الدستورية، وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام
 حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه،
 والثانية أن رئيس الوزارة قد هُزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد .

فقال مراسل روتر : ان المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل اليك
 جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة، فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة؟
 فأجاب الرئيس : سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة .

حديث آخر للرئيس الحليل

نشرت جريدة الأهرام الغراء في تلفراتها الالصولفة أن جريدة (دائل تلفراف) نشرل بارالغ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ تلفرافا من مكانها في القاهرة جاء فيه ما يأتى :

”... أما زغلول باشا فانه يرناح الآن من عناء الأعمال اللى تراكلت عله فى الأيام اللالائة الأخيرة . وقد اسلقلنى مساء الوم ببشاشة عظيمة ، ورحب بى رلحيا قلبيا ، ولكنه رفض رفضا بائا أن يىل فى الللطل اللى يلللها أو سلللها . وقال لى ما يأتى :

إن اللاللللابل لم نللل كلاها بعد ، فمال زال يلللر ظهور اللاللل فى أربعين مرلرا ، وما زال أسللقالى منهللكن فى الأعمال ، فلم أسلللرهم لملعا بعد .
ثم قال زغلول باشا مبللما :

لا فائلا من لوللله الأسللللى ، لأننى صللل على ألا أقول شللا .
فسألته : هل يرل أن لالول على بعض مالولله اللى من الأوصاف اللى وراا فى ملللساا من بعض صللل لاللا أرسلل تلفرافيا الى القاهرة ؟
فهلر زغلول باشا كللله قاللا :

لرللا أن أقول اننى لسلا ملللا ! ولكننى أرل أن ألللل هذه اللللاا !...
ااا كان المللل هو الشلل الذى لقل رأله ، فانا فى ملللا ملللا العالم ! ولكننى أظن أن كل واحد فى بلادكم لرا فى لبال رأله الذى يملللل... أقرأ لملل لطللى ، للل أننى لم ألق كلاما على عوالله ، بل لللل لكل كلمة مسلللا ، فقررل وقائع وقللا أاا .

وقال زغلول باشا انه لعل من اللغة اللالللللى فى المنى ماللله لملللا اللرااا ، ولكنه لا سللل أن لللل بها بسولة . على أنه لمل الللله قاللا لى بللله اللاللللى فصلله : مساء الللر ، أشرك .

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤، حظى الرئيس الجليل عليه رحمة الله بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك في قصر عابدين، واستمرت المقابلة الى الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥، أى ساعة ونصف ساعة، وكان الرئيس الجليل فيها محل العطف والرعاية؛ ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات ومسئلة الوزارة الجديدة، ثم أجل البت في مسئلة الوزارة الى ما بعد عودة جلالة الملك من رحلته في القنال وسينا .

هل يقبل الرئيس الجليل تأليف الوزارة؟

شغلت الأمة بعد ظهور النتيجة الباهرة للانتخابات بمسئلة تأليف الوزارة الجديدة التي ستفتح أول برلمان مصرى بعد الدستور، وترسم للبلاد طريق النجاح فيما تقدم من مثل صالحة في الحياة النيابية الجديدة .

وقد زاد اهتمام الناس بهذه المسئلة بعد مقابلة الرئيس الجليل لحضرة صاحب الجلالة الملك، واستأثرت أعمدة الصحف بالآراء في هذا الموضوع الخطير، ما بين راغبة وكارهة . فرأينا توضيحا لهذا الحين وللظروف السياسية التي ستليه، أن ننقل جانباً له خطره من هذه الآراء، مكتفين به في شرح وجهة النظر بين المتخالفين .



رأى محمد سعيد باشا

نشرت البلاع المزاء في عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة سعيد باشا في الموقف السياسى الآن، وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتى نصه :

أهم المسائل التي تشغل الرأى العام في هذا الوقت هي مسئلة الوزارة، وهل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أولا؟ ولا تزال الآراء متقسمة في هذا الموضوع: ففريق يفضل أن يبقى سعد باشا نائباً في مجلس النواب وبعيداً عن الوزارة؛ وفريق

يرى أنه يجب على سعد باشا أن يحمل عبء الوزارة، وألا يدع هذه الفرصة السانحة لخدمة بلاده .

ولهذا أردنا أن نستطلع في ذلك رأى رجل من رجال مصر المعروفين بطول التجربة وبعد النظر وصواب الرأى، وهو صاحب الدولة محمد سعيد باشا . فاتهزنا فرصة وجوده هنا في القاهرة، وعرضنا عليه فكرتنا، فقابلها بالترحاب .

وحينئذ سألناه : ماهو رأيه في الموقف السياسى الحاضر ؟

فقال : ان الموقف حرج ودقيق ؛ فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها بعض الوزارات السالفة، والحالة التى نشأت عن الحرب وما تقلب على مصر بسببها ؛ ومن جهة أخرى أن البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد فى عهد جديد، هو عهد تمتع الأمة بسلطانها، أى عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد؛ وهذا عبء يضاف إلى الأعباء الأخرى .

س — اسمحوا لى اذن أن أسالكم : هل ترون أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم، أرى ذلك، بل أرى أن القبول لامناص منه فى الأحوال التى نحن فيها الآن، لأن الأمة وضعت فى سعد باشا كل ثقتها لى يتولى حل قضيتها السياسية . فالآن، وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية، أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميدان، لأنه يكون فيه أقدر على خدمة القضية منه اذا كان بعيدا عنه ؛ فقبوله للوزارة الآن هو استقرار منه فى تأدية المهمة التى وكلت الأمة فيها الوفد، ولكنه استمرار فى ظروف أفضل للنجاح .

س — ولكن بعض الناس يحبون ألا يقبل رئاسة الوزارة .

ج — نعم، أن بعض الناس يحبون ذلك ، ولكنهم فى اعتقادى منساقون فى رأيهم هذا بشعورهم لا بعقلهم . والسبب فى تكون شعورهم هذا، هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى، فمن الطبعى

أنهم لا يحبون أن تكون وزارة برئاسة سعد باشا خاضعة لهذا التفوذ . ولكنهم لو فكروا بقولهم قليلا لوجدوا أن الوزارة الجديدة ، وخصوصا اذا كانت برئاسة معالي سعد باشا ، ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لتفوذ الانجليز عليها ؛ وحينئذ ينفض السبب الذي كان مفشاً الخوف من الوزارات في الماضي ، ولا يبقى إلا شيء واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية ، تمثل ارادة الأمة ، وتعمل لخدمتها معتمدة عليها ، تحقيقا للاستقلال التام .

س — اذن أتم ترون من المصلحة للقضية المصرية أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم . أرى أن قبوله ضرورى لمصلحة القضية المصرية ، وهو كذلك ضرورى لمصلحة البلاد من كل الوجوه الأخرى ؛ اذ كفاءته ، وصفاته ، والثقة التي وضعها الأمة فيه ، تجعله الوحيد الذي يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليد الصالحة . ثم ان وجوده في رئاسة الوزارة ينشر في البلاد جوًا مطمئنا يرتاح له النفوس ، ومن شأن هذا الاطمئنان أن يعود على البلاد بالخير والبشر . ولهذا كله أعتقد أن قبوله رئاسة الوزارة واجب عليه ، لا بل أعتقد أنه اذا تأخر عن تأدية هذا الواجب يحمل نفسه مسؤولية تضييع فرصة سانحة الآن قل أن تسنح فرصة مثلها في كثير من الأحيان ؛ فان وجود سعد باشا في رئاسة الوزارة المصرية ومستر رامسى مكدونالد في رئاسة الوزارة البريطانية — كما هو متظر — هو فال حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع .

وبالاجمال ، ان على سعد باشا في اعتقادي أن يتقدم لرئاسة الوزارة ليواصل جهاده . ومثله في ذلك كمثل الغازي مصطفى كمال وفتريلوس وموسوليني ، وكل الزعماء الذين قادوا النهضة : فان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم في الوقت المناسب ، ولم يرواحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك ، بل رأوا بالعكس أن تقلد الحكم استقرارا للواجب الذي أخذوه على أنفسهم ووكلت اليهم أمهم أن يقوموا به لخدمتها .

واذا تقلد سعد باشا رئاسة الوزارة، كما هو رأيي، فسيجد من تأييد البلاد له، ثم من العطف الذي يعرف الخاص والعام أن صاحب الجلالة الملك ينحس به أمته ونهضتها وزعيمها، ما يساعده على العمل لا لبلاغ مصر في عهدها هذا الجليل ما يتمناه لها المخلصون الصادقون .



رأى محمد توفيق نسيم باشا

ونشرت البلاغ التراء في عدد ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة نسيم باشا في الموقف السياسي الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتي نصه :

نشرنا أمس في هذا الموضوع حديثاً لصاحب الدولة محمد سعيد باشا . وقد أردنا بعد ذلك أن نحدث في الموضوع نفسه صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا، لما هو مشهور به من دقة الحكم على الحوادث، ومثانة الاخلاص وحسن العقيدة . فقابل دولته ما عرضناه عليه بالانجاب؛ وحينئذ سألناه رأيه في هل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أولا يقبل؟ فقال :

تسألونني رأيي ان كان يقبل معالى سعد زغلول باشا رأسه الوزارة ؟ ويجدر بكل سائل ومستول أن يرجع الى نفسه يستشيرها فيمن هو الأصلىح لها، والأقدر على هذا الأمر، وفيمن هو الراجح في ميزان الكفاءة ليتبوا مقعد الحكم . وحسبى أن أقول لكم انه، وقد وجد للبلاد نظام جديد ويكان عظيم، وهى تجتاز الآن دورا من أصعب أدوارها في حياتها السياسية، وموقفا من أدق مواقفها؛ فليس فى معتقدى من هو أقوى من زعيم الأمة على تولى زمام حكمها، فى عهدها الجليل الذى وصلت اليه بمجهوداتها، وبرعاية صاحب عرشها المعظم، وبهدى زعيمها الجليل ومرشدتها الحكيم . لقد كان سعد باشا فى طليعة الأمة وعلى رأسها، فأحيا نهضتها القومية؛ فليكن كذلك فى طليعة حكومتها، وعلى رأسها، ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش، يضىء بين أيديها مناجى الصواب، ويهديها الى خير العمل .

وإذا كان حميدا منه أنه تحمل في إنهاض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من عناء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها في ظروف جديدة وعلى صورة أخرى ، بعزيمته الصادقة ، لا تثنيه المصاعب عن النهوض بتلك الخدمة في كل آن وعلى أية حال .

وإذا خيف أو اعترض بأن للحكم ظروفًا قد توجب على متولي الابتعاد عن التصادم، فهو اعتراض أو خوف لا تبرره الأحوال الحاضرة . وإن سعد باشا الذي خدم أمته بجهده ، ووقف مواقفه المعروفة وهو خلو من كل قوة وسلطان غير قوة الحق وسلطان الأمة ، لأقوى على تلك الخدمة وأشد ثباتًا في مواقفه عند ما يجمع بين قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور في مناهج الصواب وتمشيتها في سبيل الرشاد . ولو جدد الأمر شددت الأمة أزره ، وكان هو مرجعها كلها عزّ الرأي . كلنا يعرف أن سعد باشا ليس بالرجل الذي تفره المناصب ، ويستغزه فضل يناله منها ، أو حول يختص به فيها ؛ وليس هو الذي تخيفه المخاوف فيتبها ، فقد كان في جميع أعماله على بينة من أمره ، ويقين من ربه . وقد بلغت به الكرامة من الله له ما لم تبلغ الآمال إليه ؛ فهو لا يرتقب بعد ذلك جزاء على عمله ، بل ليس هو الذي يرغب في منصب لا يدوم هناؤه وليس فيه هناء ، ولا ينقضى عناؤه وكله نصب وعناء . ولقد لحقه في سبيل خدمة أمته ، التي يطلب لها الحياة سعيدة ، من الأذى ما لحقه . فإذا قبل الحكم مع الزعامة ، وكان حقا عليه قبوله ، لارتباطهما ، فأنما يضحى بشيء كثير من راحته وصحته ، ويحمل من المسؤولية أضعاف ما حمل ؛ ولا سيما أن المشاكل التي تستعرضها البلاد عويصة ، والعقد التي ستكلف بحشها وحلها وثيقة ، والاصلاحات التي تنتظر البلاد اجراءها كبيرة ؛ فهو إذن الرجل الذي يجب عليه أن يتبوأ مجلس الحكم عند الملهمات وحين البأس . نسأل الله أن يهيئ له من أمره رشدا ، ويقوى عزيمته ، ويستد خطواته في طريق اسعاد أمته ونصرة حقها .

س — ولكن بعض الناس يرون أن يتنحى عن رئاسة الوزارة .

ج — ان الظروف التي نحن فيها الآن وتحيط بنا ، لا تسمح بالتضارب الفكري والمجادلات في أمر اذا استقبل الانسان وجوه الآراء فيه لا يرى غير الذي قدمته لك . نعم أن فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول طلا وأسبابا ، ليس للحق ولا للواقع فيها من مجال . فانكم تعلمون أن الأساس في الحكم هو الثقة ، وقد بلغ سعد باشا في أمته المقام الأوفى ، فنال ثقته وثقة مليكها ، وكتبت له صك وكالته ، وثبتت فيما كتبت بما أبدته في الانتخابات من الآراء ، لا عن رغبة ماثلة بها ، ولا عن رهبة قاهرة لها . وكذلك حباه مولاه بعطفه ورعايته ، جزاء إخلاصه وأمانته . ومن كان هذا شأنه ، لا ينبغي له أن يتردد في قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون إيمانا بحق أمته ، وأصح ما يكون عزيمه في الجهاد الوطني والكفاح في سبيل القضية المصرية . واذا اجتمعت له القوتان : مؤازرة الأمة ، وقبضه على زمام الحكم ؛ كان ذلك بادرة الخير وطليعة التوفيق المبشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً كاملاً ، في عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضي وفتاحة المستقبل .

ان سعد باشا ليس بالرجل العادى الذى لا يهتم الناس بقوله أو عمله ، بل هو ذلك الزعيم العظيم والوزير الكبير ، الذى اذا تكلم أنصت له خصمه قبل صاحبه ، وهو الذى عرف الملا أن لسان مصر الناطق الذى يحسن الإعراب عن مطالب أمته ، بل هو ذلك الذى يقف موقف الصابرين الذين أعدوا أنفسهم للدفاع عن حقوقها ؛ فلا خوف عليه من عنت يرهقه فيقعده به عن أداء الأمانة ، ما دام معتمدا على ثقة الأمة ومليكها به ، وتكاتفها معه .

فلا ينبغي إذن أن ندعن لوهم مموه ، ولا ظن مرجم ؛ ولسوف يزول هذا الوهم ويعلم الذين ذهبوا الى هذا رأى أنهم كانوا فيما ذهبوا اليه خاطئين .



رأى أحمد مظلوم باشا

ونشرت البلاغ النراء أيضا في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ تحت ذلك العنوان ما يأتي نصه :

بعد الحديثين اللذين نشرناهما لصاحبي الدولة محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا، في الموقف السياسي الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة، أردنا أن نعرف رأى صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا، رئيس الجمعية التشريعية سابقا، والنائب الآن عن قسمي الرمل وعمرم بك بالاسكندرية . وللمعالي مظلوم باشا دائما رأى كبير القيمة، لما اشتهر عنه من الاخلاص والصدق والصراحة، ولذلك يكون رأيه في الموضوع الذى يشغلنا الآن رأى الرجل المحزب الواقف على دقائق الأمور . وهذا هو رأيه الذى أفضى به الينا، قال :

رأى هو أنه يجب على معالي سعد زغلول باشا أن يقبل رئاسة الوزارة اذا كُلف بتشكيلها، لأن عمله فيها إنما يكون استمرارا للجهاد الذى قاد فيه الأمة من سنة ١٩١٨ الى اليوم . ومن البديهي أن عمله وهو فى الحكم يجب أن يكون أقوى من عمله وهو مجرد منه . وهذا قد عرفت وزارة العمال فى لندرة، وتولى مستر مكدونالد رآستها، وأنا أعرف العلاقات الحسنة التى بين سعد باشا ومستر مكدونالد، وأعتقد أنها لا بد أن تعود على مصر بالخير ؛ ولكن لا بد لحصول هذا أن يكون سعد باشا فى رئاسة الوزارة .



رأى الأمير الجليل عمر طوسون

وسرت الأهرام القراء في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ أنها أوفدت أحد محوريها لمقابلة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون في الاسكندرية ، والوقوف على رأيه في مسألة الوزارة الجديدة ، وسؤاله : هل يرى مصلحة البلد في قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أو في بقائه بعيداً عن الحكم الى أن يجتمع البرلمان ؟ فقال سموه منسدوب (الأهرام) بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الأخلاق ، ودار بينهما الحديث الآتي :

س — استقالت وزارة يحيى إبراهيم باشا ، فاختلقت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الأهرام أن تطلع على رأى سموكم في هذا الموضوع الخطير ، الذى أصبح شغل الأمة الشاغل ، وتنقل هذا الرأى الجليل الى الجمهور .

ج — رأى هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س — أليس من رأى سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة ؟

ج — إن الحيلة تقضى على معالى سعد باشا ، وعلى كل من انتخبهم الأمة للنسابة عنها فى البرلمان ، أن يتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س — ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج — نعم ، هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا ، وأما عندنا فإن الأمر يحتاج الى إتمام النظر والتفكير . وعلى أى حال فإن برلماننا لم يجتمع بعد ، وهذه المسألة ، مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية ، لا تكون إلا بعد انعقاده ، وهى الآن سابقة لأوانها .

س — وما السبب في أن سموكم ترون هذا الرأي وتريدون أن تحرموا على
واب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج — ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير؛ فأتى
علمون أن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة، وأنها غير معترفة به الى الآن؛ فتأليف
وزارة من تواب الأمة — ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح — يكون اعترافا به
نهم، يؤدي الى تسجيله على البلاد بقبول توابها إياه . وأما الحصول على الفاء
نصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة، فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س — ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة، بأن تعمل الوزارة
لجديدة التحفظات اللازمة قبل استلامها زمام الحكم ؟

ج — ان التحفظات في هذه المسألة لا تغني شيئا، ولا سيما أنها تكون صادرة
من الفريق الضعيف، ولا يحتمل أن يصدق الفريق القوي على هذه التحفظات .

س — ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول في مفاوضات
سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج — كلا! فليس لأحد الآن حق التفكير بالدخول في مثل هذه المفاوضات،
وإنما الحق في ذلك للبرلمان فقط، فهو الذي يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأيي
الذي لا أحيده عنه، فهو ما قلته لكم آنفا، وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف
الحاضرة الى من يقبل تأليفها من غير تواب الأمة، وبدون تدخل التواب .

كلمة الرئيس الجليل

في حفلة تجار القاهرة

دعا تجار القاهرة الى حفلة يقيمونها في مساء الخميس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرة الناجرين الشهيرين حامد الماوردى بك وعبد الفتى سليم عبده بك بمناسبة انتخابهما عضوين في مجلس النواب . وقد شهد الرئيس الجليل هذه الحفلة ، فتقدم اليه مدعووها بالرجاء أن يلقي عليهم خطابا في الظروف الحاضرة يبينون منه رأيه في مسألة الوزارة . فألقى عليهم رحمه الله هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

ليس في الوقت منسج للكلام ، وما تشرفت بالحضور لأتكلّم ، ولكنى تشرفت به لأشارككم في الابتهاج بانتخاب حضرتى النائين الجليلين عبد الفتى سليم عبده بك وحامد الماوردى بك . أشكركم على دعوتى لهذا الاحتفال ، وانى مبتهج مرتين : مرة بانتخاب هذين الفاضلين ، ومرة بأن للوفد دخلا في هذا الانتخاب . (تصفيق) .

أقابل بكل سرور ذلك الترحاب الذى قابليتمونى به ، ولكنى أبدى لحضراتكم أن الوقت لم يحن بعد للنظر في تلك الأمنية التى أبديتها ، فان الوزارة الحالية باقية الى الآن في مراكزها ، ولم يكن عندى علم رسمى بأنها قدّمت استعفاءها ، وكذلك لم أكلف رسميا بتأليف الوزارة . واذا استقالت الوزارة الحالية ، وقُبِلت استقالتها ، وكُلفت رسميا من قبل جلالة الملك ، فعند ذلك أستشير إخوانى ونفسى وصحتى ، وأسائل جميع الظروف التى تحيط بى ، ثم أقبل ما تمليه على مصلحة البلاد . (تصفيق حاد) .

وسواء قبلت أم بقيت بعيدا عنها ، فانى قد عاهدتكم فيما نشرت عليكم وفيما أعلته للأمة أنى وزملائى سنفى في خدمة البلاد ، وقد آلتنا على أنفسنا ألا نتخذ من دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا . (تصفيق حاد) .

وأختم كلمتى بالشكر لكم ، كما بدأتها ، والله يكون في عونى وعونكم على الوصول الى ما نبتغى من الاستقلال التام . (تصفيق حاد) .

حفلة التّواب لتكريم الرئيس الجليل

عقب أن ظهرت نتيجة الفوز الباهر الذي ناله الوفد في انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، تَنَادَى التّواب بتكريم الرئيس الجليل ، وحدّدوا موعداً لذلك مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير بفندق شبرد بالقاهرة . وما وافت الساعة السابعة حتى أقبل التّواب يحيط بعضهم بعضاً ، وعلى وجوههم أمارات الاغتباط بهذا المظهر الجديد من مظاهر الحياة المصرية .

ولسنا نعرض هنا لوصف هذه الحفلة الكبرى ، فشأنها الجليل مفصّل في صحف ذلك الحين ، ولكننا ننقل للقراء نص الخطبتين النفيستين اللتين ألقاهما فيها حضرتا صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا وصاحب الدولة محمد سعيد باشا عضوا المجلس ، ثم نتبعهما بالخطبة الجليلة التي ألقاها بعدهما الرئيس .



خطبة أحمد مظلوم باشا

سأدق :

باسم الله أفتتح هذا الاحتفال ، وبحمد الله أبدأ المقال ، حمداً كثيراً على ما أولانا من نعمة الفوز ، وما توج به جهادنا من اكليل النصر . انى لأقلب نظري في الحاضرين ، فلا أرى إلا وجوها طالبا عهدتها فيما كنا نعقد قبل اليوم من الاجتماعات ، ونقيم لمختلف المناسبات من الحفلات . فاذا كنتم ، بعد أن ذهبتم الى الأمة ، بجددت عهد الثقة بكم ، ووثقت مناط الأمانة في رقابكم ، قد عدتم ثانية الى الاجتماع ، ففي هذا دليل ساطع وبرهان جديد على أنكم لا تزالون لسان الأمة الناطق ، وترجمانها الصادق ، عن ارادتها المقتسة تعربون ، ولطمحها الأسمى تزعون . ولئن كان الفضل فيما وصلتم اليه يرجع الى شدة تمسككم بمبادئ الوطنية الحقّة ، فلا يعزبن عن البال أن الفضل كل الفضل في انتصار هذه المبادئ يرجع الى الأمة ،

الأمة التي أظهرت في جميع مواقعها من آيات الثبات والحكمة الوطنية والنضج السياسي ما أصبح مضرب الأمثال بين شعوب الأرض .

سادق النواب :

لست أخفى عليكم أن المهمة أمامنا شاقة، والمسئولية علينا هائلة؛ ولكن أمل الوطيد أننا بفضل ما فطرتم عليه من نصيح وإخلاص، وما تظهرون من حكمة واتحاد، سوف نوفق الى تذليل ما يعترضنا من العقبات، حتى نصصل برعاية مليكنا المعظم وبحسن تعهده لهذه النهضة المباركة، الى استخلاص حقوق الوطن موفورة.

سادق :

ان الغرض من هذه الحفلة هو تكريم الرئيس الجليل، وزعيم الأمة، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا . ولقد جرت العادة في أمثال هذه المواقف أن يعمد الخطيب الى تعداد مناقب المحتفل به، والإشادة بآثره . ولكن ماذا عسى أن يقول القائل، ولو كان أبلغ الخطباء، اذا كان كل جهد هو باذله بكهده المعني بأن يضيء الضياء؟! كلا! لن أحاول أيها الرئيس احصاء محامدك، فحسبك أنها قد كتبت لك في سجل التاريخ صفحة زهراء! وكفاك بالتاريخ الخالد مجدا، وهو أصدق المجددين .

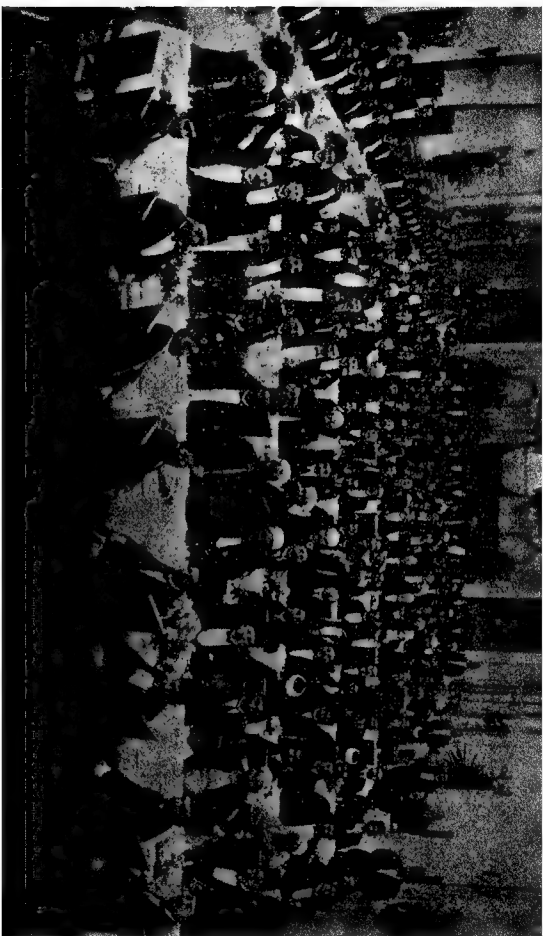


خطبة محمد سعيد باشا

أيها الزعيم الجليل، أيها النواب المحترمون :

لى الشرف كل الشرف أن أقف اليوم في هذا الاجتماع، الذي هو أول اجتماع للنواب المصريين، مترجما عما يحول في صدورهم، معبرا عن آرائهم وأمانهم .

إن هذا الاجتماع ثمرة من ثمار الحركة الوطنية المباركة، التي قادها معالي سعد باشا منذ عام ١٩١٨ قيادة الربان الماهر، فلم يبال المتاعب بتحملها، ولا الأخطار



الحفلة الكبرى التي أقامها النواب بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ تكريما للرئيس الجديد

بصادمها؛ ولم يزل يسعى لها ويغذيها من روحه ومن تضحياته، حتى بلغ بها هذا النجاح العظيم، الذى رفع ذكر مصر فى كل بلاد العالم، واضطر خصومنا أنفسهم ليعترفوا به ويحترموه .

وجدت مصر فى ابنها البار سعد باشا قائدا صادق العزم، فوتقت به، وأعطته كل جهودها؛ ووثق هو بها وبقوتها، فأعطاها كل جهوده، وخاض بها غمرات الكفاح، رافعا علمها، مطالبا بحقوقها؛ فكان لا بد لهذه الثقة المباركة بينه وبين أمته، ول هذه الشجاعة منه ومنها، ول هذه التضحيات من جانبه ومن جانبها، أن تتكلل بمثل هذا النجاح الذى نرفع الآن به رؤوسنا، مباهين مفاخرين . ولا عجب بعد ذلك اذا أعطت الانتخابات، لا أقول أغلبية سعدية، وانما أقول، والواقع يؤيدنى، مجلس نواب سعديا ! أعطت الانتخابات مجلسا سعديا، أى مجلسا وطنيا، يدين بما يدين به سعد من المبادئ، ويطلب ما يطلبه سعد من المطالب؛ ولا يدين سعد إلا بالاستقلال التام، ولا يطلب سعد غير الاستقلال التام .

فالمجلس السعدى، الذى سنجتمع فيه غدا ان شاء الله، هو مجلس الاستقلال التام .

وهذا هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية، هو النجاح الذى نرجو أن يستمر بعناية الله ورعاية جلالة ملك البلاد، حتى تحقق الأمة كل ما تصبو اليه من الآمال .
وإنها لفظة لنا نحن النواب أن اجتمعنا هذه الليلة لنقدم لرئيسنا سعد باشا، باسم الأمة، تحية الشكر والتكريم، اعترافا بالفضل الذى له على الحركة الوطنية .

ولعلنى أنطق باسم زملائى النواب جميعا، اذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه ألا يتردد فى قبول رئاسة الوزارة، ليقود البلاد فى عهدها هذا الجديد بنفس الحزم الذى قادها به الى اليوم فأوصلها الى هذا النجاح .

نسأل الله تعالى أن يحقق آمالنا، إنه سميع مجيب .

خطبة الرئيس الحليل

سادتى، زملائى :

ما تهيبت القول فى محفل تهنئى منه فى هذا الاحتفال ؛ ولعل السرّ فى ذلك أنه أول احتفال تمثلت فيه الأمة تمثيلا صحيحا، وظهرت فيه وحدتها أكل ظهور . ولاتحاد الأُمّ خشية تملأ النفوس، وهية تفيض بها القلوب . لذلك لا أرتجل كمادى، ولكنى أتكلّم من مكتوب، ولهذا أعددت ما سأتلوه عليكم .

قبل أن أقدم لكم عبارات شكرى على تكريمى بهذا الاحتفال الشائق، أريد أن أهتكم من كل قلبى على فوزكم الباهر فى الانتخابات لمجلس النواب . وإنى أهنى البلاد بحسن نظرها فيكم، وثقتها بكم، إذ كنتم من خيرة أبنائها وأخلص خدامها .

للأمة مبدأ واحد

وأهنى نفسى على العمل معكم فى أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله، للاشتراك الفعلى فى الحكم وتدير شؤون البلاد . وعلينا جميعا نحن الوطنيين، أفرادا وجماعات، نؤابا وغير نؤاب، أن تهادى عبارات الغبطة والسرور، على اجتماع كلمة الأمة والتفافها حول مبدأ واحد، هو مبدأ الاستقلال التام .

وان انتخابكم، أتم الذين تدينون بهذا المبدأ دون سواء، وأخذ المواثيق عليكم من ناخبكم بالاخلاص له ونصرته، أكبر مظاهرة دلت بها الأمة على تمام هذا الاجتماع؛ فأثلجت بهذه المظاهرة الكبرى قلوب المحبين، وكبت الساكرين، وأحرصت السنة الحاسدين؛ وأظهرت للناس جميعا أن الأُمّ متى صحت إرادتها، وانعقدت عزيمتها، تغلبت على كل صعب، وأبطلت كل تدبير، وقهرت كل غادر، ولم يحل بينها وبين ما تريد عقبة مهما قويت، ولا حيلة مهما اتسعت .

تمت كلمة ربك للخلصين

انهم لم يريدوا بتقييد حرية الاجتماعات إلا كتم الشعور الوطني أن يظهر ، ومنع صوت الحق أن يعلو ، وتمهيد السبيل لحلفاء القوة وعباد السلطة ، وسدّه على الأحرار المخلصين . وما ابتكروا تعدّد الدرجات للانتخاب ، إلا ليحصروا حق الاختيار لأعضاء البرلمان في عدد محدود، يسهل التأثير عليه بوسائل الترغيب والترهيب ؛ فلم يكن من القلوب التي فزقوا أجسامها إلا أن اجتمعت وتناجت بما يملؤها من طاهر الشعور ، ولا من الأعداد التي استهانوا بمعدوداتها وحاولوا استمالتها اليهم إلا أن مالت عنهم ونفرت منهم ، وتمت كلمة ربك للخلصين ، ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله ، وما ربك بظلام للعبيد .

أنا خادم الأمة

وبعد، فإني أشكركم أوفى شكر على هذا الاحتفال ، وأعده فوق ما أستحق ، وإن كنتم تعتبرونه دون ما تشعرون .

وأشعر في نفسي بنجل عظيم عند سماع تلك الخطب التي فاضت بالثناء على ، وامتداحي بما أرى نفسي غير جدير به . وفي الحق أني لم أعمل شيئا يستحق كل هذا الثناء ، وما أنا إلا خادم ، وكل استحقاقه أنه أمين قطع على نفسه عهدا بالأمانة ، فلم يخن عهده ، وليس في نيته أن يخون ؛ وهذا أقل ما يجب على كل خادم أن يتصف به .

مسئولية النواب

زملائي :

ان الفرح بانتصارنا ، وإن كان الانتصار عظيما ، لا ينبغي أن يلهينا عن عظيم المسؤولية التي ألقاها هذا الفوز الباهر على كواهلنا ، وحصرها فينا . فيجب علينا أن نتمثلها أمام أعيننا ، ونشتغل بإعداد الوسائل لحسن تحملها ، وأن نوطد العزم على مجانبة الراحة وتحمل المتاعب ، حتى نخرج من عهدتها كراما شرفاء ، كما تحملناها كراما شرفاء .

تركة الماضى مثقلة بالديون

لقد خلف لنا الماضى تركة مثقلة بالديون ، ومملوءة بالمساكن ؛ ولم يمكننا من استلامها إلا بعد أن أسرفوا فى ديونها ، وزادوا فى مشكلاتها ، حتى صارت تصفيتها من أصعب الأمور ، وصار الانتفاع بصافيها يكاد يكون من مواقف الكد للعقول . ولكن الله القدير جعل لكل عسر يسرا ، ولكل صعب سهلا ، وخلق العزائم على قدر المصاعب . انه بتوفيقه الأمة الى الاتحاد ، والى أن تنتخبكم من أكرم أبنائها لتولى النيابة عنها ، قد دلنا على أنه قدر التذليل لهذه المصاعب ، وقدر النجاح لمساعى المخلصين .

الاستقلال قبلة الأمة

إن أهم مشكلة على البرلمان حلها ، هى مشكلة الاستقلال الذى تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائج الحقيقة وثمراته الطيبة ؛ وأكبر مسهل لحلها اتحاد الأمة عليها بلا استثناء ، وعقدها العزم على أن تصل الى المرغوب منها ، مهما كلفها هذا من المتاعب والضحايا . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، ... قُوى لا يضيع الله لها سعيها ، وأنفاس لا ينجيب لها رجاء .

وزارة العمال والمفاوضة

ومن علامات اذن الله بنجاح سعيها أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية ، معروفة بالميل الى مطالبنا الحق ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل . واننا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة .

تعهدات الوزارات السابقة

ويتبع هذه المشكلة مشكلة التعهدات التى تعهدت الوزارات السابقة بها ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدها وجرائدها وخطباتها ،

ولم يكن هناك من ضرورة لإعطائها قبل انعقاد البرلمان، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحيح لهم أن يربطوا البلاد بها . وفي ظني أن الحكومة الانجليزية لا تثبت كثيرا بها، لأنه ليس من تقاليدنا أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها، وخاضعة لسلطانها، ولم يكن لرجالها صفة نيابية عن أهلها، وفي وقت تقرر فيه وجوب تسليم أمورهم اليهم .

اصلاح الادارة

هذا بالنسبة للشاكل الخارجية . أما الداخية، فانتاجد أنفسنا أمام إدارة مرت بها أزمان طويلة، وهى موضوع لتجارب مختلفة ونظم متعددة، تتنازعها سلطات متباينة، وتتحكم فيها أهواء متغاية، وتقيدت حرية العاملين فيها بقيود شتى، وضعف فيهم الشعور بالمسئولية الذى يبعث النشاط فى النفوس، ويدفعها الى تحرى الدقة والاتقان فى العمل . وقد زادها اختلالا واعتلالا فكرة الفناء التى استولت عليها من بضع سنين، اذ دفعت الكثير من العمال الى ترك المصلحة العامة جانبا، والاشتغال بالمنافع الخاصة، وضمنان المستقبل لهم، ولأصدقائهم وأنصارهم؛ فشحنوا الوظائف بالعمال، وأسرفوا فى المرتبات والمعاشات والترقيات والمنح والتعويضات، بما ارتبكت معه الأعمال وناعت به الخزينة ولم يوجد له نظير فى العالم . فمعالجة هذه الادارة، واصلاحها بتقنياتها من الأدران، وادخال النظام فيها، وبث روح الجهد والاجتهاد فى فروعها، وتوجيهها الى وجه المصلحة العمومية،... من أدق الأمور وأحوجها الى الزمان والحزم والعزم وسعة الحيلة .

تعديل القوانين وغيرها

ولقد صدرت فى البلاد قوانين شتى من وقت إيقاف الجمعية التشريعية، وكلها ستعرض عليكم لتبدوا رأيكم فيها بتعديلها أو تغييرها أو إلغاؤها، وكل هذا يحتاج الى تأمل ومراجعة وتعيب كثير .

هذا بعض من كل من المشاكل والصعوبات التي ستلاقونها في طريقكم، وأنتم مكلفون بالقيام بتذليلها؛ فنطلب من الله لكم المعونة عليها، والتوفيق لما تقتضيه مصلحة البلاد .

ولا بد من اشتغالنا الآن بتحضير اللائحة الداخلية لمجلسنا، والتفكير في تعيين رئيسه ووكيله وموظفيه، حتى إذا جاء وقت العمل نكون مستعدين لمباشرته بلا إبطاء .

الدعوة الى الحد والسلام

ذهب بعض من لا يروق لهم تقدّمنا، ويتطلعون من آن الى آن لحينتنا، أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر!! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه: ندفعه بأننا عاقدون العزائم على أن نجعله عصر نظام وصفاء، عصر جدّ وعمل، عصر اجتهاد في الترقى والتقدّم والمساعدة على خيرنا وخير الانسانية جميعا؛ ونستفيد منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجب اضطرابا أو اختلالا، وأن نضع النظام في كل عمل من أعمالنا نصب أعيننا، وأن نحاسب أنفسنا في كل خطوة من خطواتنا، حتى لا نجعل لهذا التشاؤم غملا، وحتى نضطر المتشائمين الى أن يكونوا متفائلين، وحتى نجتذ خصومنا من كل سلاح ضدنا مهما كان ضعيفا .

إننا سنفعل كل ذلك، لا لأننا مأمورون به من حاكم قاهر، ولا من جبار غاشم، بل لأن كل واحد منا يراه واجبا عليه، ويشعر بأن الأمانة التي استغرقت قلبه ولبه، وألفت بينه وبين أبناء وطنه، لا يمكن أن تنال إلا بهذا الثمن، ثمن الحد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأبيد السلام .

ولهذا سنعمل ما استطعنا لتقليل أسباب الخصومات الفردية والعائلية، وبث روح الاتفاق والوئام بين جميع السكان، وتنامي الهفوات التي فرطت من بعضنا في حق البعض الآخر، حتى تصفو القلوب، وتتق السرائر، ويكون كل منا لأخيه مساعدا ومعينا .

مصر والأجانب

وكذلك سنستمر على معاملة نزلاننا، بما عرف عنا من جميل الشيم وكرم الأخلاق، وتزيد في حسن معاشرتهم ومجاملتهم؛ لأن حسن المعاشرة، فضلا عن كونه واجبا لإنسانيا عاما، هو واجب وطني أيضا؛ لأن النزلاء فينا قد ساعدوا كثيرا على تقدمنا، ويساعدوننا دائما عليه؛ فنحن في حاجة الى معوتهم، وهم في حاجة الى معونتنا وحسن معاشرتنا، وظلنا محتاج لأن يعيش بجانب صاحبه عيشة هدوء وسلام وتعاون على ما فيه الخير العام.

الرئيس الجليل يؤلف الوزارة

بعد أن عاد حضرة صاحب الجلالة الملك من رحلته في سينا والقتال، أمر كبير أمنائه بتبليغ الرئيس الجليل أن جلالتـه حدد موعدا لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤، فأبلغته معالى كبير الأمناء هذه الرغبة العالية في صباح اليوم المذكور، وكان رحمه الله في فندق مينا هاوس، فنزل الى بيت الأمة واجتمع بأعضاء الوفد.

وفي الساعة المحددة حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك، فلقى من لدنه كل عطف ورعاية، وأعلن له جلالتـه أنه يقبل استقالة الوزارة الابراهيمية، وأنه عملا بالقواعد والتقاليد الدستورية يعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة؛ فقبل الرئيس أن يؤلف الوزارة شاكرًا، ووعد أن يقدم في القدر برنامجه وأسماء الذين يختارهم للعمل معه.

استقالة الوزارة الابراهيمية

كاتبها المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة :

أوليتموني جلالتم تفتكم العالسة ، باستناد رئاسة مجلس وزرائكم ، في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الأذهان؛ فصعدتُ بالأمر قياما بواجبي نحو الوطن ، مستعينا بالله عز وجل ، ومعتمدا على تعضيد جلالتم؛ وقت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول . وقد أتمت الوزارة في عهدنا مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة في عصركم السعيد، ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد؛ وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حررتها الشخصية، فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة؛ واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتمدينة .

وتوصلا الى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الأجنبي، عاجلت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة، بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، وذلك بإصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيرا من وطأة الطريقة التي رسمت بتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة، ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة، بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات .

ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور، جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام، فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق

حرية الآراء ، الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب . ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام .

وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بمسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، غير أن فريقا من الأعضاء المشيخين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ؛ ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى الى تغيير الوزارة ، إلا أنى رأيت أنا وزملائي عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن أن نضع الى جلاتكم هذه الاستقالة . وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع ، والخادم الأمين م

يحيى ابراهيم

الأمر الملكى بقبول الاستقالة

أمر ملكى رقم ١٣ سنة ١٩٢٤ بقبول استقالة

حضرة صاحب الدولة يحيى باشا ابراهيم

عزيرى يحيى ابراهيم باشا :

ان ما أعربتكم عنه في كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، من التماس اقالتكم من مهمتكم ، كان له عظيم الأسف لدينا . وإنا لمقدرون صدق إخلاصكم ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الأعمال الجليلة التي أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم . وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم بذلك م

فؤاد

صدر بمرأى عابدين في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٧ يناير سنة ١٩٢٤)

تأليف الوزارة السعدية

أمر ملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤

صادر الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا :

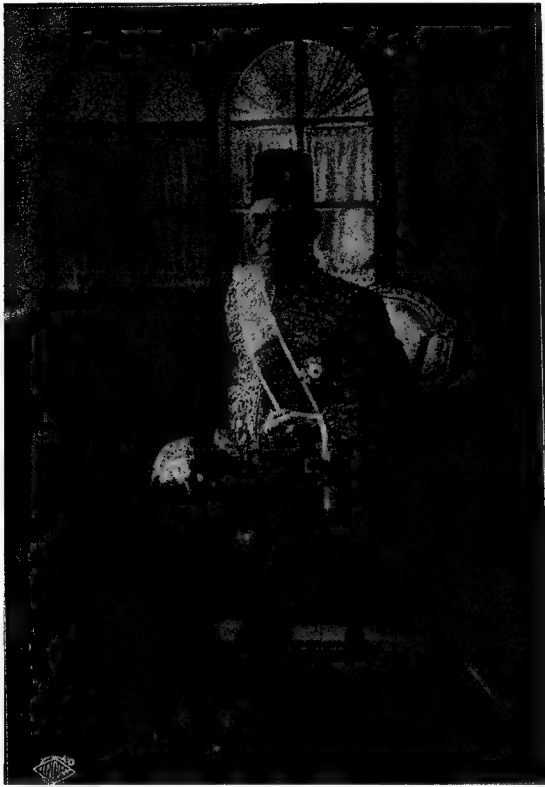
لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته ؛ وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً ، من أسمى أمانيتنا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ؛ ولما أتم عليه من الصدق والولاء ، وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور ، وبما لنا فيكم من الثقة التامة ؛ قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمهتدكم .

وأصدرنا أمراً هذا لمواظبتكم ، للاخذ في تأليف الوزارة ، وعرض مشروع هذا التأليف علينا ، لصدور مرسومنا العالي به .

ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة ؛ إنه سميع مجيب ما

فؤاد

صدر برأى تابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)



[تصوير شارل]

الزعيم رئيسا لوزارة الشعب

برنامج وزارة الشعب خطاب الرئيس الى جلالة الملك

بولاي صاحب الجلالة :

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونواياها بشخصي الضعيف ،
نوجب على - والبلاد داخلية في نظام نيابي ، يقضى باحترام ارادتها ، وارتكاز
حكومتها على ثقة وكلائها - ألا أنتهى عن مسئولية الحكم التي طالماتيهبتها في ظروف
أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفى بتشكيلها ، من غير أن يعتبر
قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أوفق استنكره "الوفد المصرى" الذى لا أزال
متشرفا برياسته .

ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على
تمسكها بمبادئ الوفد ، التي ترى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي فى الاستقلال
الحقيقى لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية اتى لا تتعارض مع هذا
الاستقلال ؛ كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير
من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من
حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية
والادارية ، ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية
والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران . فكان حقا على الوزارة التي
هى وليدة تلك الانتخابات ، وعهدا مسؤولا منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ،
الأهم فالأهم منها ، وتختصر أكبرهما فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق

رغبات الأمة فيها، وإزالة أسباب الشكوى منها، وتلافى ما هناك من الأضرار، مع تحديد المسؤوليات عنها، وتعيين المسؤولين فيها؛ وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل، وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا، وهي تنظر الى الحكومة بنظر الطير للصائد لا بالجيش للقائد! وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها! لا ويكلا أميننا يسعى لخيرها. وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم، أثر تأثيرا سيئا في إدارة البلاد، وعاق كثيرا من تقدمها .

فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة، تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها، بحسب ما يقتضيه صالحها العام .

ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب التزاع بين الأفراد وبين العائلات ، وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم . كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح، وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه؛ وذلك انما يكون بالقوة الحسنة، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه .

هذا هو بروجرام وزارتي، وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهبات الهيئات ، خصوصا مع ضعف قوتي، واعتلال صحتي، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا . ولكنني أعتد

في نجاحه على عناية الله، وعطف جلائكم، وتأيد البرلمان، ومعاونة الموظفين،
وجميع أهل البلاد ونزلاتها .

فأرجو ، اذا صادف استحسن جلائكم ، أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل
الوزارة على الوجه الآتي، مع تقليدي وزارة الداخلية :

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف ؛
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية ؛
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف ؛
حسن حسيب باشا	لوزارتي الحربية والبحرية ؛
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة ؛
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية ؛
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات ؛
واصف بطرس غالى افندى	لوزارة الخارجية ؛
محمد نجيب الفرايلى افندى	لوزارة الحفانية ؛

وأدعو الله أن يطيل في أيامكم ، ويمد في ظلالكم ، حتى تنال البلاد في عهدكم كل
ما نتمناه من التقدم والارتقاء .

وانى على الدوام شاكر نعمتكم ، وخادم سدتكم ما

سعد زغلول

تحريرا في ٢٢ جادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب

نحن ملك مصر :

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛ وبعد
الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ و ٢٨ يناير
سنة ١٩٢٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما دوات :

المادة ١ - عين :

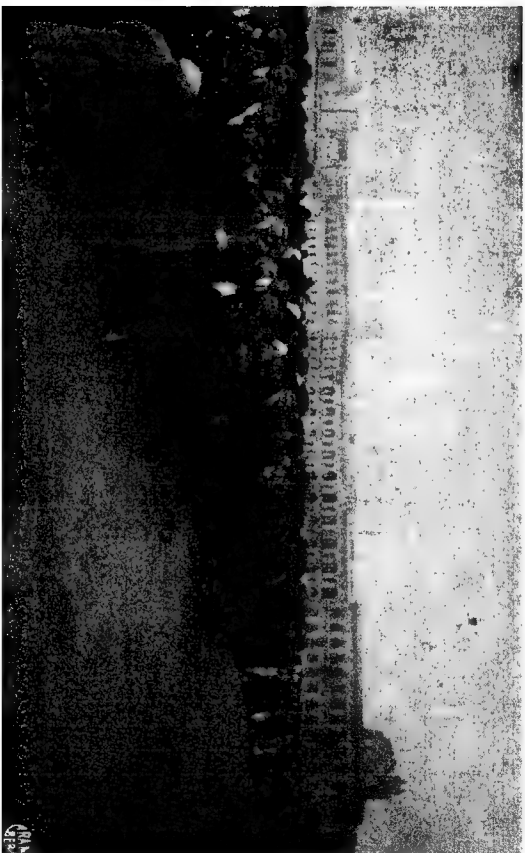
لرئيسة ووزارة الداخلية ؛	سعد زغلول باشا
لوزارة المعارف العمومية ؛	محمد سعيد باشا
لوزارة المالية ؛	محمد توفيق نسيم باشا
لوزارة الأوقاف العمومية ؛	أحمد مظلوم باشا
لوزارة الحربية والبحرية ؛	حسن حسيب باشا
لوزارة الزراعة ؛	فتح الله بركات باشا
لوزارة الأشغال العمومية ؛	مرفص حنا بك
لوزارة المواصلات ؛	مصطفى النحاس بك
لوزارة الخارجية ؛	واصف بطرس غالى افندى
لوزارة الحفانية ؛	محمد نجيب الغرابلى افندى

المادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ما

نؤاد

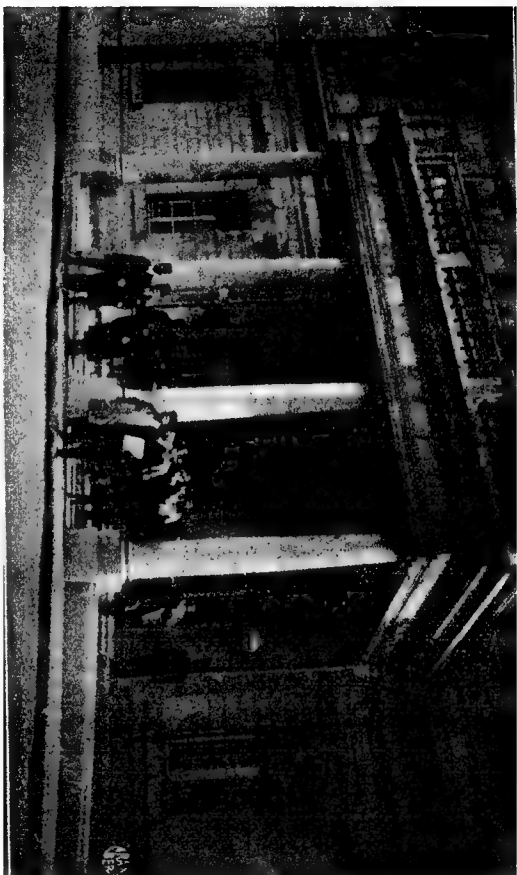
صدر بمرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[من الملاح الأموي]

الشعب ينتظر خروج الزعيم من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة



[صف البائع الأسير]

الرئيس خارجاً من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة

من الرئيس الى زملائه الوزراء

بعد صدور المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب ، أرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى زملائه الوزراء كتابه الآتى ، يبلغ به كلامهم اسم الوزارة التى أسندت اليه فى هيئة وزارته ، وهذه صورته :

حضرة صاحب

أتشرف بإبلاغكم صورة من المرسوم الصادر فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) بتأليف هيئة الوزارة الجديدة وإسناد وزارة الى عهدكم .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأهنيكم بالرعاية السامية التى خصكم بها مولانا وولى نعمتنا جلالة الملك ، كما أننى أسديكم عظيم شكرى ، على تكرمكم بمعاونتى فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، للقيام بما يفرضه علينا واجب الولاء للعرش والاخلاص للوطن العزيز .

وتفضلوا
كم بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[تصوير شارل]

وزارة الشعب يوم تأليفها (وزير الخارجية كان بباريس فى ذلك الحين)

بلاغ الرئيس الحليل الى المديرين والمحافظين

وأول يوم تسلم فيه الرئيس رحمه الله زمام الحكم (٢٩ يناير سنة ١٩٢٤) أرسل بالتلغراف الى جميع المديرين والمحافظين في القطر المصري بلاغه التالي :

ان من أحب الأشياء الينا أن يكون الناس أحرارا في إبداء شعورهم نحونا .
فلا يتدخل المديرون والمحافظون في إيفاء الوفود اليها ، لأن أصدق المظاهر ما كان
بإفاد الوجدان لا بوحى من الحكام . على أنه مما يزيد في غبطتنا ألا يتجشم أفراد
الأمة مشاق السفر لإبداء عواطفهم ؛ وقد يكون خيرا لنا ولهم أن يُكتفى بإرسال
تهانئهم بالبريد أو التلغراف ، لأنها أحفظ في الذاكرة وأبقى . وعلى أية حال فإن نتيجة
الانتخابات لأبلغ في التعبير عن ثقة الأمة بنا وتأيدنا لنا من أى سعى يراد به التدليل
على هذا الشعور .

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

فالمرجو مراعاة ذلك وتعميم نشره ما

وزارة الشعب في صحف أوروبا

حديث عنها لوزير مصر في باريس

جاء في التفارقات الخصوصية لجريدة الأهرام القراء تفراف من مراسلها الخاص في باريس بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، هذا نصه :

وصلت الى باريس أخبار تأليف الوزارة المصرية الجديدة ، فأحدثت تأثيرا حسنا ، ولا سيما خبر إسناد وزارة الخارجية المصرية الى واصف بطرس غالى بك المعروف في باريس منذ مدة طويلة بميوله نحو فرنسا .

وقد زرت في صباح اليوم معالى محمود نحرى باشا وزير مصر المفوض ، وكان تلقى في مساء أمس خبر تأليف الوزارة الجديدة ، فأكد لى صحة الأنباء التى نشرتها صحف باريس ، وقال : "لانى عظيم التفاؤل بالمستقبل ، وأتمنى من صميم قلبي للوزارة الكبرى التى ألفت فى مصر أن تصادف أعظم نجاح فى سبيل خير مصر وسعادتها وتحقيق أمانها الوطنية . وجميع الوزراء من الثواب ، وهم فى وقت واحد حائزون لثقة الملك وثقة الأمة ، ويرجى منهم أعمال عظيمة بالنظر الى ما سيكون للحكومة سعد زغلول باشا من التفوذ والمكانة . ولانى أعلم أن جلالة الملك فؤاد يسره جدا قيام الوزارة الدستورية التى كان يتخنى قيامها منذ جلوسه على عرش مصر ، كما صرح فى منشوره الصادر الى الأمة المصرية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما تبوأ العرش" .

أما الصحف الفرنسية فقد قابلت تأليف الوزارة المصرية بالارتياح ، ونشرت جريدة (البتي باريزيان) حديثا لمعالى محمود نحرى باشا مع أحد محرريها وصف فيه شخصية الوزراء الجديدين ، قال :

"ان الوزارة مؤلفة من عشرة وزراء : منهم خمسة تولوا مناصب الوزارة من قبل ، وخمسة يتقلدون هذه المناصب لأول مرة . وسعد زغلول باشا مشهور لدى جمهور الباريسيين ، فهو رئيس الوفد المصرى ، وقد أحرز حظه

في الانتخابات النيابية في ١٢ يناير الحالى أغلبية تكاد تكون إجماعا ، وقد تولى قبل الحرب العالمية وزارة المعارف العمومية ووزارة الحفائية ، وكان ويكلا متخبا للجمعية التشريعية ، إذ كان رئيسها معينا من الحكومة . وسعد زغلول باشا حائز للثقة التامة من جلالة الملك ومن الأمة ، وهو من رجال القانون المعروفين بالتزاهة المطلقة . وقد أحرز شهادة الحقوق من باريس ، وكان في كل أدوار حياته يسترشد بمبادئ الحق والعدل . وبعد عقد الهدنة قابل ممثل الحكومة البريطانية في مصر ، طالبا الذهاب الى مؤتمر الصلح للطالبة باستقلال بلاده والدفاع عن القضية المصرية . ولا حاجة الى بيان الحوادث التي توالى على أثر ذلك فهي لا تزال ماثلة في الأذهان .

أما محمد سعيد باشا ، وزير المعارف العمومية في الوزارة الجديدة ، فقد تولى رئاسة الوزارة مرتين من قبل . ومثله محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية في هذه الوزارة ، وقد كنت أحد معاونيه في الوزارتين اللتين تولى رياستهما . وأحمد مظلوم باشا وزير الأوقاف هو أقدم رجالنا السياسيين عهدا ، وقد كان من قبل رئيسا للجمعية التشريعية التي كان سعد زغلول باشا ويكلا لها . وحسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية ، ممتاز ب تجربته في شؤون الادارة في مديرياتنا التي كان من قبل أحد مديريها ، وتولى رئاسة الوفد المصري لدى مؤتمر لوزان . ويوجد بين الوزراء الجديدين محمد فتح الله بركات باشا وهو من كبار أصحاب الأطميان ، وقد أسندت اليه وزارة الزراعة ، ومرقص حنا بك ، الذي أسندت اليه وزارة الأشغال ، محام مشهور ، وقد كان رئيسا لنقابة المحامين ، ومصطفى النحاس بك ، الذي أسندت اليه وزارة المواصلات ، كان من رجال القضاء ، وقد اعترل وظيفته ليوجه كل جهده الى خدمة قضية الاستقلال ، وواصف بطرس غالى بك ، الذي أسندت اليه وزارة الخارجية ، هو نجل رئيس سابق للوزارة المصرية ، وله بضع تأليف معروفة ، وهو موجود الآن في باريس ، وبعده صديقا كبيرا لفرنسا ، وقرينه فرنسية ، وقد

كانت له عوناً ثميناً في أعماله ؛ ومحمد نجيب الغرابي افندى ، الذى أمدت اليه وزارة الحقانية ، من كبار رجال المحاماة في مصر .

ولقد قال سعد زغلول باشا في إحدى خطبه الأخيرة انه لم يبق في مصر مسامون ومسيحيون وإسرائيليون ، بل جميعهم مصريون فقط ؛ وقد أقام البرهان على ذلك بتعيين وزيرين من الأقباط الأرثوذكس ، هما مرقص حنا بك وواصف بطرس غالى بك ؛ وهذا على خلاف العادة التى كانت تقضى بأن يكون للمسيحيين وزير واحد يمثلهم في الحكومة ” .

وقد أعرب معالى محمود نخري باشا في ختام حديثه عن ثقته بنجاح وزارة سعد زغلول باشا .

الرئيس ووفود المهنتين

لم يثن بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين عزيزية الأمة عن تجشم مشاق السفر من جميع جهات القطر الى العاصمة ، لتهنئة وزارة الشعب ، ولما كشفتها بآمالهم في الخير العظيم في عهدهما .



راحة الرئيس

خطب رحمه الله في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ ود وزارة المالية ووفوداً أخرى بهذه الكلمة الوجيزة :
انى عالم أنى سالاتقى تعباً عظيماً ، ولكن التعب في خدمة الأمة راحة ، وأنا أريد الراحة من طريق التعب ، واللذة من طريق الألم .

ولقد أخذنا على عاتقنا عبثاً ثقيلاً ، نعمل الآن بكل جهودنا للنهوض به ، متمثلين بقول القائل : على المرء أن يسعى الى الخير جهده . ونحن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكلل عملنا بالنجاح ، وأن يحقق آمينتنا .



نداء للرئيس

وخطب رحمه الله في اليوم نفسه وفدا آخر، فقال :

ان مظاهر الترحيب والتهلل التي قابلت بها الأمة تأليف وزارتنا ، والدعوات التي إتصاعدت منها في كل مكان بجلالة ملك البلاد لمناسبة الرعاية التي شملها بها ، لما يملأ قلوبنا لله شكرا على هذه النعمة الكبرى .

وانى وزملائى لشاكرون من كل قلوبنا لأمتنا الكريمة هذا الشعور الذى نستمد منه قوتنا وتشد به عزيمتنا ، ولم يبق علينا الآن إلا أن "ننصرف كل إلى عمله" ، وأن يقوم كل بواجبه نحو الوطن العزيز . وفقنا الله جميعا لما فيه الخير العام .

ثم طبع هذا النداء ووزع بأمر الرئيس على الصحف .



الرئيس والنقابة الزراعية

استقبل الرئيس الجليل رحمه الله يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ في ديوان رئاسة مجلس الوزراء أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة ، فألقى حضرة صاحب العزة أحمد حمدى سيف النصر بك بين يديه كلمة بالنيابة عن النقابة أجاب عنها الرئيس بما مؤداه "أنه شاكر ومغتبط ، وأنه يرجو للنقابة كل خير . فأما من جهة اشتغال النقابة بالزراعة والأعمال الاقتصادية ، فهذا ما يحد لها ويرجى أن تستمر فيه للصالح العامة ، وأما من حيث عدم اشتغالها بالسياسة ، فهو يرى أن كل مصرى فيما خلا أعماله العادية جدير بأن يشتغل بالسياسة التي تؤدى الى الاستقلال التام للبلاد " ما

انى أحب الاتحاد

واستقبل رحمه الله في اليوم نفسه بديوان الرئاسة أيضا وفدا كبيرا من مديرية الغربية، من توابها وأعضاء الهيئات النيابية فيها، ومن المحامين والعلماء والأطباء والأعيان وغيرهم، ومصادف حضورهم حضور وفود أخرى مهمة، فاستقبلهم الرئيس جميعا وألقى فيهم الكلمة الآتية :

إنى أشكر لكم كل الشكر : أشكر لكم أولا ما أبدىتموه من مزيد العناية بحرية الانتخابات التي كانت نتيجتها باهرة زاهرة ، وكانت مدعاة الى إعجاب الجميع ؛ فقد أثلجت صدور المحبين ، وكبتت الحاسدين ؛ نعم انها جديرة بذلك الإعجاب العظيم ، جديرة بالحمد لله تعالى أن جعلها كما كنا نتوقع . وأشكر لكم ثانيا أنكم تجشمت مشقة السفر والانتقال، مع أننى سبقت فرجوت أن يكتفى بالمراسلات عن الأسفار والانتقالات، تفاديا من المتاعب ، واقتناعا بما أعرفه من شعوركم نحوى ، شعور الاخلاص والوفاء ؛ فلم يثن الرجاء عزيمتكم عن الحضور، انقيادا لشعوركم الحى ، لا خضوعا لشارة حاكم من أولئك الذين كانوا يمنعونكم أن تزورونى !

نعم إنى أعرف أنكم جئتم مدفوعين بشعوركم، المنبعث من قلوبكم ، المتدفق من نفوسكم؛ وهو شعور صحيح، يزيدنى نشاطا، ويدفعنى الى الأمام .

وكنتم أودّ أن أقابل كل وفد من وفودكم على حدة ، ولكن رغبتى فى زيادة الوحدة بينكم قوة على قوتها، ومناطة على مناتها، هى التى حدث بى للملاقاتكم جميعا فى صعيد واحد .

إنى أحب الاتحاد، وأدعو الى الاتحاد، وأعمل بكل قوى على الاتحاد؛ وإن اجتماعكم جميعا الآن لمظهر عال من مظاهر ذلك الاتحاد . (هاتف : لتحيي وزارة الشعب، ليحيي الرئيس الجليل) . وكنتم أودّ أن أحادثكم طويلا، لولا أن الوقت ضيق، ولولا أن عظم مهمتنا يستنفد كل وقتنا .

إنى أشكر لكم أولا وآخرا، وأحييكم، وأحيي إخوانكم الذين أنا بؤكم، وأؤكد لكم أنى على عهدى مقيم .

الرئيس في الوزارات

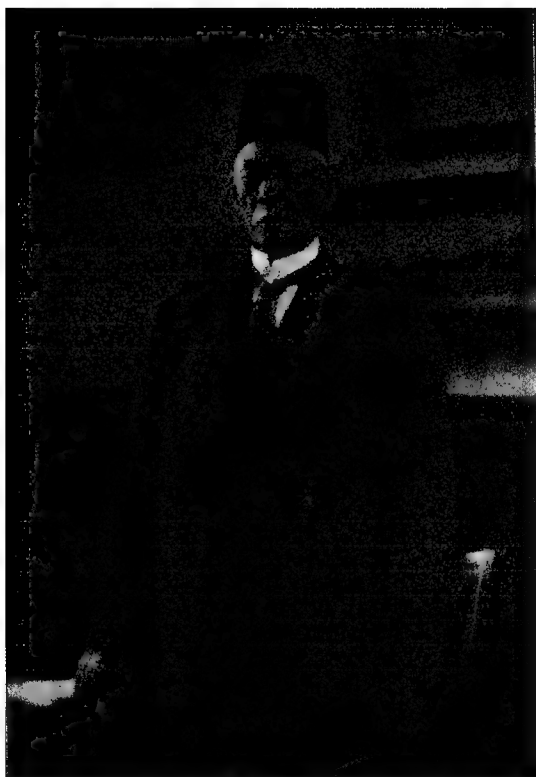
وفي منتصف الساعة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه توجه الرئيس من ديوان الرئاسة الى وزارة المالية ، فزار حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا في مكتبه ، واستصحبه في سيارته ، وتوجه الى وزارة الحقانية فزار معالي وزيرها ، وخاطب موظفيها ومستخدميها بكلمة لخواها : (ان تصيب افندى وزيرا للحقانية هو تشريف لجميع أفندية الحقانية ، وبرهان قاطع على الديمقراطية الحقة التي تخدمها الوزارة السعدية ، وزارة الشعب) . ثم زار حضرات أصحاب المعالي وزراء الأشغال العمومية والمواصلات والأوقاف العمومية في وزاراتهم ، وألقى على موظفي وزارة الأشغال العمومية كلمة مفادها : (ان الرى ذو أهمية لا تخفى على مهندس مصرى ، وأنه يعتمد عليهم في تنظيم شؤونهم والاحتفاظ بكل قطرة من مياه النيل تحتاج اليها مصر) ، وأبلغهم بمناسبة وصوله اليهم في الساعة الأولى بعد الظهر ، أى بعد انتهاء ساعات العمل الأولى من النهار بنصف الساعة (أنه سينظر في مسألة مواعيد العمل ويقررها على الوجه الذى تبين منه الفائدة لمصلحة العمل والراحة التامة للموظفين) . وقد قوبل رحمه الله عند وصوله الى ديوان رياسته ، وعند انصرافه منه ، وفي جميع الوزارات التي زارها ، والطرق التي اجتازها في ذهابه اليها ، بالهتاف والتصفيق المتوالى .

الرئيس وتحرير المرأة

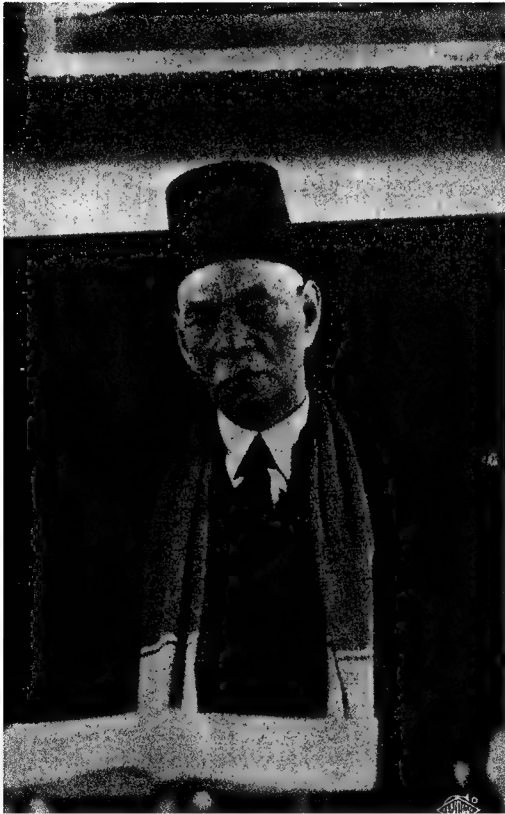
استقبل الرئيس الجليل رحمه الله في مكتبه بيت الأمة في اليوم الأول من فبراير سنة ١٩٢٤ وفد طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية ، لغاطبه الطالبة الآمنة أليس صقال بالفرنسية مهتة بالنياحة عن الطلبة من الجنسين ، فرد عليها رحمه الله بالفرنسية بكلمة قيمة هذه ترجمتها :

أيها الآنسات :

اننى مبتهج بزيارتكن ، وأعبر لكن بدورى عن سرورى برؤيتكن راغبات في المعاونة في العمل الاجتماعى والفكرى المفروض على الجميع .



الرئيس امام مكتبه ببيت الأمة واقفا يخطب الوفود



الرئيس على مكتبه بيت الأمة يتحدث الى الوفود
وخلفه منظر الجزيرة ماى سيشل

إني من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به؛ لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا . ويقىني هذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد، فقد شاركت منذ أمد بعيد صديقي المرحوم قاسم بك أمين في أفكاره التي ضمنها كتابه الذي أهدها إلى (يريد كتاب المرأة الجديدة) ، فضلا عن أن الدور الذي قامت به المرأة المصرية في حركتنا الوطنية كان عظاما وثافما . فاستمررن إذن في العمل الذي بدأتن به، وأنا ضامن لكنّ النجاح التام .

شكر الرئيس الى الأمة

نشرت راسة مجلس الوزراء بعد طهر السبت ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتي :

يتقدم سعد زغلول الى جميع هيئات الأمة المصرية الكريمة وأفرادها بالإصراب عن مزيد شكره، لما أبدوه نحوه من رقيق الشعور وشريف العواطف، بحضورهم أوبارسالهم رسائل التهاني البرقية والبريدية .

طلبة مدرسة المعلمين العليا

في حضرة الرئيس الجليل

زار بيت الأمة طلبة مدرسة المعلمين العليا في يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤، مهتئين بتولى وزارة الشعب زمام الحكم؛ فاستقبلهم الرئيس الجليل شاكرا، وخطب فيهم خطبة جميلة فاتنا الحصول على نصها، قال فيها ما معناه :

”كونوا وطنيين، وعلموا أبناءنا الوطنية؛ ولا تسمعوا قول الذين يقولون لكم: اشتغلوا بدروسكم فقط ولا تستغلوا بالوطنية؛ بل اجعلوا الوطنية أساس أعمالكم، وأقبلوا على علومكم فخلصوها، فإننا محتاجون للعلم والعلماء، ولكن لا خير في العالم إذا لم يكن وطنيا. وعلموا أننا نقلدنا ذلك المنصب إلا لتقودكم الى الاستقلال التام، فان وصلنا فتلك غايتنا، وان كانت الأخرى رجعت اليكم وصرت جنديا معكم“ .

مسئلة المسجونين السياسيين • برنامج الوزارة

وجاءت بعض الوفود في وزارة الداخلية يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ لتحيته وتهنئته بتوليه الحكم ، واستطردت من ذلك الى المطالبة باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فخرج الرئيس الجليل اليهم وخاطبهم بما يأتي :

انا شاكرون لكم ثقتكم بنا ، مدركون مقدار ما تتجشمونه من المشاق في الحضور اليانا ، ورجاؤنا اليكم أن تريحوا أنفسكم وتريحونا ، وأن تتركونا نشتغل لمصلحة الأمة . تطالبوننا باخلاء سبيل المسجونين ، وتلحون في ذلك ، ونحن مثاكم ندرك شقاء هؤلاء المسجونين ، ونريد التعجيل على قدر الامكان باخلاء سبيلهم وتمتعهم بالحرية ؛ ولكن يجب أن تفهموا أن الحكومة السابقة قيدت بقيد قويا يتعلق بهؤلاء المسجونين وغيرهم ، ويجب أن تلقى عنا هذه القيود قبل أن يتيسر لنا تحقيق أمنيكم وأمنيتنا بل أمنية الأمة .

واستقبل الرئيس رحمه الله مساء ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية وفدا من مدينتي بورسعيد والاسماعيلية ، وطلب أحد أفراد هذا الوفد الى الوزارة ان تعجل باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فقاطعه الرئيس رحمه الله ثم ألقى على الوفد كلمته الآتية :

أشكر لأهالي مدينتي بورسعيد والاسماعيلية حفاوتهم بي ، وإني لحافظ لهم في قلبي على الدوام أبجل ذكرى .

لقد قاطعت خطيبا منكم في مطالبكم إياي باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، ومنعته عن الاسترسال في ذلك ؛ لأنني من اليوم التالي لتوليتي الوزارة أنا وأصحابي الوزراء ، وضعنا نصب أعيننا أمر هؤلاء المسجونين ، وبدأنا التفاوض في شأنهم على أمل أن نخلى سبيلهم ، لأنهم مسجونون فقط ، والمسجونون يطلبون الحرية ، بل لأن فريقا كبيرا منهم محكوم عليهم بالسجن بلا حق ؛ وأرجو بإذن الله أن يتوج سعينا بالنجاح في أقرب وقت .

وأريد أن أضيف الى ذلك كلمة أخرى ، هي أننا وضعنا لوزارتنا برنامجا ، وهذا البرنامج يجب أن تتحققوا أننا لا نعيد عنه ، وأننا نعمل بكل مجهودنا لتنفيذه بجميع

مشمولاته ؛ وزجو بمعونة الله وبتعصيد حضرة صاحب الجلالة الملك أن تنجح في ذلك .

لقد كان السواد الأعظم من الأمة لا يريدون أن انحمل أعباء الوزارة ؛ أما أنا فقد قبلت التضحية براحتي وصحتي ، وقبلت الوزارة ، لاعتقادي أنني مطالب أمام ضميري بتحقيق ما قطعت على نفسي للأمة من العهود .

نداء من الوفد المصري

حق للبلاد أن تعتبط أشد اغتباط بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ومستقبلها لأول مرة في تاريخها الحديث ، إذ ولي أمرها من أثبت الأيام أمانتهم ، ومن عجز النفي عن اضعاف إيمانهم ، ومن فشل السجن عن زعزعة ثباتهم ، ومن لم يزدحم التعذيب إلا وطنية وصدقا .

وحسب البلاد وزارة تتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند على برلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، ولتكون ثقة الأمة بها تامة ، واطمئنانها إليها ضافيا ؛ وليذكر كل مصري على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية ، وأقدس حقوقه القومية ، قد أصبحت في أيدي أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها ، وأشدحم شعورا بقداستها وخطورة مسئوليتها .

وبعد ، فلم يبق إلا أن تكفى الأمة بما قامت به من مظاهر الأفراح وزيارات التهئة ورسائلها : فيفرغ الطالب الى درسه ، والزارع الى زرعته ، والصانع الى عمله ، وكل طائفة الى اختصاصها ؛ وتصرف الوزارة بكل ما أوتيت من قوة ، وما تتمتع به من ثقة ، وما اعتمدت عليه من سند ، الى تنفيذ برنامجها التاريخي الجليل ، واستمرار الجهاد في تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد في الحرية والاصلاح والاستقلال التام .

وكيل الوفد المصري

حمد الباسل

٥ فبراير سنة ١٩٢٤

كلمة للرئيس الجليل

استقبل الرئيس رحمه الله يوم الخميس ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية جمهورا كبيرا من الحوذيين على خيول ملقوفة بالأعلام المصرية، وهم في موكب مبتهج، فأطل عليهم الرئيس وألقى الكلمة الآتية :

أنا شاكر لكم حفاوتكم بى، مدرك ما تحتموه من المشاق والمتاعب فى الحضور البناء، ومبتهج كثيرا لأننى أشاهدكم مسرورين مبتهجين، وأبشركم أننى أرجو أن أصل بمعونة الله وبتعزيد حضرة صاحب الجلالة الملك الى تحقيق مطلبكم فى الاستقلال التام . وكنت أتمنى أن أطيل الكلام معكم، لكننى ضعيف (أصوات : شفاك الله . اللهم قو زعيم الأمة) .

أشركم . ان قلبى معكم ما دمت متحدين . وأسألكم أن تهتفوا معى ثلاثا : يعيش الملك ويمجى الوطن .

فرقدوا الهتاف وعزفت موسيقاهم النشيد الملكى .



[عن البلاغ الأسبوعى]

الرئيس الجليل فى طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية

خطاب سياسي للرئيس الجليل

في حفلة نقابة المحامين

لتكريم وزراء الأشغال والمواصلات والحقانية

أول حكومة تتكلم - نصائح للمحامين - موقف الحكومة
في مسألة وادي الملوك - برنامج الوزارة مشتق من شعور
الأمة وآمالها، وهو برنامج وُضع لينفذ لا يبطى ويحفظ .

دعت نقابة المحامين الأهلين الى حفلة تقيمها في يوم الجمعة ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرات
أصحاب المعالي الأساتذة (مرقس حنا بك قيب المحامين، ومصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الفرايلى افندى
المحامين) بمناسبة تعيينهم أعضاء في وزارة الشعب، أولهم لوزارة الأشغال، وثانيهم لوزارة المواصلات،
وثالثهم لوزارة الحقانية .

وقد حصر الرئيس الجليل، وسائر أعضاء وزارته، هذه الحفلة الكبيرة؛ فأكاد خطباؤها يفرغون
من خطيبهم، حتى تطلعت الأنظار اليه رحمه الله، وجاء أن يلقى كلمة في مناسبات ذلك الوقت، فلم يسه
تلقاء هذه الرغبة إلا أن يجيبها، فارتجل الخطبة الآتية :

زملائي الكرام :

وكل من أرى زملائي : فان كانوا محامين فقد كنت محاميا، وان كانوا مجاورين
فقد كنت مجاورا، وان كانوا صحفيين فقد كنت صحفيا، وان كانوا وزراء فقد كنت
من الوزراء؛ ولذلك أدعوكم كلكم زملاء .

لم أحضر مستعدا للكلام، ولى الآن صفتان : صفة حكومية، وصفة أهلية؛
ولا تزال الصفة الأهلية غالبية على . لقد سمعتم منى كثيرا بصفتي الأهلية، سمعتم كلمات
في الوطنية وفي الاستقلال؛ والتكرار معيب . وأظنكم مشوقين لأن تسمعوا منى
شيئا بصفتي الحكومية، فقد كانت الحكومة لا تتكلم ! (تصفيق حاد. هتاف : لنحي
حكومة الأمة) .

إنما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أؤكد منكم أنكم لم مجدوا في أنفسكم حرجا من الجملة التي وردت في البيان الوزاري أن على الحكومة أن تسعى جهدها في احلال السلام محل الخصام ، فهل هذا يرضيكم؟ (أصوات من كل جانب : نعم نعم) قلت ذلك وأنا معتقد أن زملائي المحامين يساعدونني على هذا ، وفي ذلك مكسب كبير لهم وللأمة .

أفكر أني عند ما كنت محاميا — ولا أقول ذلك مفاخرة أو مباهاة ، بل حكاية للواقع ، يسمعه المحامون الذين هم أحدث مني سنا ليروا رأيهم في اتباعه — وياق موكلي مريدا للصلح لخشية خصمه من توكل على الله ، أرحب به وأسهل الأمر عليه ، بأن أرد اليه مقدم الأتعاب التي قبضتها منه ... لماذا سكتكم ؟ ! (ضحك وتصفيق) . يجب عليكم أن تساعدوا على الصلح ، ولو برد بعض الأتعاب إن لم يكن كلها . وعلى أى حال أرجو ألا تكون قيمة الأتعاب مانعا لكم من تحقيق الصلح والسلام . اني ما كنت أقيد مقدم الأتعاب في باب الإيرادات ، بل في باب الأمانات ، لأقنى نفسى ضعف نفسى ، حتى اذا أراد الموكل الصلح أرد له الأتعاب وأقول له : هذه أمانتك ردت اليك . فليكن أتم أن نتصرفوا في الأمر كما تشاؤون ، وقوا أنفسكم من طمعكم كما ترون ، وهذه نصيحة محام قديم لمحامين حداثين .

سلوك كارتر وموقف الحكومة

أنتقل الآن الى ما يتعلق بالحكومة ، فأحدثكم بالمسألة الشاغلة للأذهان ، وهي مسألة مستر كارتر ، الذي له امتياز الحفر ، ومكتشف مقابر توت عنخ آمون .

انه سلك سلوكا لا يرضاه الحكومة ، ولن يرضاه ، لأنه اتفق معها ، بمحضر رسمي امضى عليه ، على مواعيد الزيارات وأنواعها ، فلم يحترم الاتفاق ، وأراد أن يدعو للزيارة سيدات في وقت لم يكن مخصصا لهن ، فعارض رجال الحكومة في ذلك تنفيذ الاتفاق . عز عليه أن يرى الحكومة معارضة لرغبته ، فأمر باغلاق المقابر من

تلقاء نفسه ؛ وكتب لى تلغرافا يقول إن تصرف رجال الحكومة معه بمنع الزائرات غير لائق، وأنه أمر بإغلاق المقابر (على ألا تفتح إلا فى العام القابل)، وأنه سيقم دعوى على الحكومة !! فأجبتاه فى الحال بأن رفض رجال الحكومة انما كان تنفيذا لاتفاق ممضى منه، وأنه ليس له الحق فى أن يأمر بإغلاق المقابر من نفسه، لأنها ليست ملكا له، وأن مصلحة العلم تأبى هذا التصرف، وأن له أن يرفع ما يشاء من الدعاوى، ولكن الحكومة — رعاية للمصلحة العامة — لها أن تتخذ كل إجراء فيه المحافظة على حقوقها وعلى كرامتها، وعلى العلم أيضا (هناك) . والحكومة مصرة على أن تسير فى هذا السبيل، لأنه سبيل الحق، وهو السبيل الموصّل لحفظ كرامتها وتعهداتها ورعاية خاطر الجمهور، ولن تحيد عنه قيد شعرة ارضاء لفرد واحد يريد أن يتصرف ضد اتفاقاته وضد ما يجب عليه للحكومة وللجمهور ! (تصفيق حاد) .

الحكومة وبرامجها

أما فيما يختص بالمسائل الأخرى، فالحكومة جادة كل الجدة فى تنفيذ برنامجها، فانها لم تضع ذلك البرنامج لتخلب به الألباب، فقد كانت الألباب مغلوقة نحوها من قبل (تصفيق حاد) . انها ما كانت تريد أن تخدع الأمة، ولم يكن تلقيا هذا العبء الثقيل الا توضيح لارغبة فى لذة أو نعيم (تصفيق) .

أتت الحكومة لأن عصرا جديدا فتح أمامها بسعى رجالها وسعى غيرهم من رجال الأمة، لتسلم فيه زمام الأمور لإتمام مساعيها التى ابتدأتها، ولتفتح البلاد بنتيجة المجهودات التى كانت هى أول من تعرضت لها وبذلتها .

لذلك أخذت الوزارة على عاتقها هذا الحمل الثقيل، من تلقاء نفسها، وبدون إيماء موح ولا إيعاز موعز، وبدون أن تكون منقادة فيه برغبة مرغّب، أو برهبة مرهب، ولا بتشويق مشوق، بل إجابة لصوت ضمير تسمعه (تصفيق حاد) .

فلذلك كانت حريصة أولا وبالذات على أن تتين للناس نهجها ، وما نهجها إلا منهاج الأمة جميعا .

انها لم تضع برنامجا محترفا من عندها ، بل ان برنامجها مشتق من شعور الأمة وأمالها (تصفيق حاد) .

لذلك تجدد الحكومة نفسها مندفعة بقوة شعورها ، الذى هو جزء من شعور الأمة ، للعمل لتنفيذ برنامجها . فليست فى حاجة لأن يجرّضها عليه محرض ، فكل تحريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل !

لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى ويحفظ (تصفيق حاد) .

ولكننا قلنا فى بياننا ان تنفيذه ليس من الهبات الهينات ، فان بعضه متعلق بغيرنا وليس الأمر فيه موكولا لنا وحدنا ؛ فعلى أن نعالج الأمور التى من هذا القبيل بوسائل الحكمة والإقناع ، مع الأناة والثبات . ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شئ طريقه ووسائله ؛ وكل ما للأمة عندنا أن نسعى جهدنا ، وألا تترك وسيلة للوصول الى غايتنا الا اتخذناها ؛ فاذا قصرنا أو أهملنا فلاأمة أن تؤاخذنا . وعلى الله النجاح ، وهو الذى نعلم عليه فى بلوغ غايتنا ، وقد عودنا سبحانه وتعالى من أول الحركة أن يكون معنا (تصفيق حاد) .

التركة مثقلة بالديون

وأما ما هو متعلق بنا وحدنا ، فعلى تنفيذه ، ونحن سائرون فيه يوما فيوما . ولكن التركة كما سبق لى القول مثقلة بالديون ، ويلزم لنا وقت طويل لتصفيتها ، مالها وما عليها ؛ فهى تركة آلت الينا بعد أن لعبت بها الشهوات من أزمان بعيدة بما لا يمكنكم أن تتصوروه .

والذى يحزننى أنا وزملائى من هذه التركة ، هو ما نشاهده من تطلب الروح الشخصية على الروح العامة ! فقد رأينا كثيرين لا يهمهم إلا منفعة أشخاصهم ،

سواء عمرت البلاد أم خربت! ونحن ساعون في إبدال هذه الروح بروح أخرى ،
هي روح التشيع بخدمة الوطن ، بقطع النظر عن أى اعتبار آخر (تصفيق) .

الوظيفة للعمل لا للارتزاق

يطلب كثيرون ترقية أو نقلا من وظيفة الى أخرى لتحسين معاشهم ! مثل
هؤلاء يجب أن يفهموا أن الوظيفة لم تكن للارتزاق ، ولكنها محل للعمل العام .
هؤلاء لا نجيبهم الى طلبهم ؛ ولكنى أتمنى كل من يعملون في الوظيفة للصالح
العام وفيهم كفاءة .

الطلب سهل والوصول صعب

ان الناس يتمجلون الحكومة في حل المسائل العامة ، والحكومة باذلة في ذلك
جهدها ، ولكن للفقوى حدود . فالطلب سهل ، والإرشاد سهل ! ولكن الصعب
هو الطريقة العملية للوصول اليه . فخرجو ممن يقترحون اقتراحا أن يدلّوا على الوسيلة
لتنفيذه ، فان ذلك يسهل علينا مهمتنا .

يطلبون الإفراج عن المحكوم عليهم من الحاكم العسكرية عموما ، ولقد أفرجنا
عن المسجونين السياسيين ، ولكن يوجد غيرهم ممن حكم عليهم لارتكابهم جرائم
عادية كالسرقة ؛ وهؤلاء نبحث في مسائلهم لتبين جرمهم ونسبة الحكم للجرم ، وذلك
يستدعى وقتا .

والخلاصة أن الحكومة تعمل وتعمل ، تنفيذا لإرادة الأمة ، وارضاء لها
لا لشيء آخر . وقد قلت في بعض مواقيى اتنا نحيا لنخدم الأمة ، ولقد آتينا على
أنفسنا ألا نجعل لغير كلمتها فينا علوا (تصفيق حاد) .

أما الثناء الذى اختصنى به الخطباء ، فانى أتقبله بكل تواضع ونجمل ، وأشكرهم
شكرا جزيلا على هذا الاحساس الشريف ؛ وأفتخر بأنى كنت غصنا فى شجرة
الحمامة ، وأنى أجد فى نفسى حنانا كلما وجدت فى وسط زملائى ، وكأنى أشعر كلما
وجدت معهم بأنى لم أنفصل عنهم (تصفيق وهتاف) اه .



تلغراف مستر كارتر ورد الرئيس الجليل

تكلم الرئيس الجليل في خطبه السابقة عن موضوع الخلاف بين مستر كارتر والحكومة المصرية . وذكّر هنا نصي التلغرافين اللذين أثار الهمما الرئيس في كلامه ، تلغراف مستر كارتر وتلغراف الحكومة :

الأقصر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة .

أسمح لنفسى أن أوجه أنظار دولتكم الى إمدانة كبرى لحقتنى من موظفى مصلحة الآثار الذين منعونى فى صباح اليوم من تمكين أشخاص من أسرمعاونى من زيارة قبر توت عنخ آمون . وانى واثق بأن دولتكم ستتكرون هذا العمل ، القليل المجاملة ، الذى هو فى الوقت نفسه غير مشروع ولا يمكن تبريره .

وبناء على ذلك أحتج زملائى وأبوا الاستمرار فى متابعة التنقيبات العلمية . وآسف لأنى مضطر فى هذه الحالة الى إقفال المدفن ، والى مقاضاة الحكومة المصرية ما هوارد كارتر

القاهرة فى ١٤ فبراير

المستر هوارد كارتر بالأقصر .

ان رفض طلبكم الخاص بزيارة بعض العائلات للدفن فى اليوم المخصص لزيارة مندوبى الصحف له ، هو رفض مبنى على اتفاق سابق اشركتم فيه . فوظفوا مصلحة الآثار لم يقوموا إلا بتنفيذ التعليقات التى تلقوها ، فلا يمكن اذن لومهم على أى وجه من الوجوه . ولكم الحرية فى أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة . وأما ما يتعلق بإغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق على أن أضطر الى تدكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعون به بحق لا يمكن أن يسلم بإقدامكم مع زملائكم ، من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا ما زغلول

تصريح لمستر ماكدونالد ورأى الرئيس الجليل فيه

وزعت شركة روتر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ البرقية الآتية :

لندن في ٢٥ - مجلس النواب :

أجاب المستر ماكدونالد على سؤال من المستر أورمسي جور، فقال : ان الحكومة المصرية لم تتخاطب معه الى الآن في نظام الحكم الذي يقرر للسودان في المستقبل ، ولا في موضوع الحماية البريطانية والمسئوليات البريطانية الخاصة بحماية الأجانب في مصر ، وهي الأمور التي اعتبرت الحكومة البريطانية الحاضرة أنها مقيدة فيها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أما في حالة اعلان الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة في العلاقات المستقبلية بين مصر وبريطانيا ، وفي حالة انتهاء هذه المفاوضات بوضع معاهدة ، فان هذه المعاهدة ترفع الى البرلمان .



وفي صباح اليوم التالي لنشر هذا التصريح في الصحف ، ألت جماعة من الطلبة مظاهرة قصدت الى وزارة الداخلية ، فخرج الرئيس الجليل الى لقائهم ، ولما علم الغرض من قضاهم ومجيئهم اليه قال لهم :

انني لا أرى في تصريح مستر ماكدونالد شيئا يجب أن نحتج عليه ، ولو أنني رأيت فيه شيئا ضد حقوق مصر لاحتججت عليه من نفسي .

ان مستر رامسي ماكدونالد ، رئيس الحكومة البريطانية ، حر في أن يصرح بما يراه ، كما أنني أنا أيضا حر في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا . وقد قلت في برنامجي الوزاري انني لا أعتبر نفسي مرتبطا بالتعهدات السابقة ، فلا الحكومة البريطانية ولا الرأي العام البريطاني احتجا على تصريحى ؛ فلا محل حينئذ لأن نحتج على تصريحات لاتربطنا .

وبناء على ذلك أرجوكم أن تعودوا الى مدارسكم ، وألا تكونوا آلات في أيدي الذين يريدون أن يعطلوا عمل الحكومة .

اننى أعرف المسئولية الملقاة على عاتق معرفة تامة ، وأقدر الثقة التى وضعتها البلاد فى ؛ فكونوا على ثقة من أننى لا أقبل قط أى مساس بحقوق مصر .
وأعود فأقول مرة أخرى : أرجوكم أن تتركونا نشتغل ، وأن تتقوا بنا .
فانصرف الطلبة مطمئنين بهذا التصريح ، شاكرين ، هاتمين .

حديث للرئيس الجليل

مسألة كارتر - مسألة الأقليات

ورد فى التفراغات الخصوصية لجريدة الأهرام الفراء من مراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٤ أن مراسلا لجريدة « وستمنستر غازيت » أرسل اليها تفراغا ضمنه خلاصة حديث دار بينه وبين الرئيس الجليل سعد زغلول باشا جاء فيه ما يلى :

... لما دار البحث بيننا عن النزاع الذى وقع بين مستر كارتر ووزارة الأشغال فى الأقصر ، تكلم زغلول باشا بلهجة صادقة على ما يشعر به من الصداقة والمودة نحو الحكومة البريطانية والشعب البريطانى . وأعرب عن قلقه من أن يتعكر صفو العلاقات الودية بين البلدين ، قائلا أنه لا يفتر عن العمل على توثيق عرى المودة مع جميع الأمم ، ويرغب فى تقوية صداقة مصر بالدول بكل الوسائل الممكنة . وقد قال زغلول باشا : ” إننى أعترف بما قدمه الأجانب من الخدمات لمصر ، وأريد أنا وزملائى أن يكون بيننا وبينهم وحكوماتهم أحسن تفاهم واتفاق . ومن الضرورى جدا أن تعيش الشعوب مع بعضها على أحسن حال ، وأن نتذرع بالصبر والتعاون ؛ وهذه أضمن وسيلة للاحتفاظ بالسلام فى العالم “ .

وأعرب زغلول باشا عن تألمه لاضطراره الى تطبيق القيود القانونية على مسألة الأقصر ، قائلا : ” إنى أظهرت كثيرا من الصبر والجلد نحو مستر كارتر ، ولكنه (أى كارتر) تجاوز الحد فى نقض العقود المبرمة والاستخفاف بالحكومة . أما نحن فلن نذرع وسعا فى الاهتمام بتعصيد العلم ، ولم ننس العلاقات الودية التى احتفظنا بها دائما مع اللورد كارنارفون . على أن مستر دارتر رأى ، على ما يظهر ،

دلائل الضعف في ما أظهرناه من الرعاية والاهتمام به، واعتقد أنه حريٌّ فعل ما يريد! وإنى لسعيد لأن الرأي العام، على ما أعتقد، أدرك تماماً أننا لم نتجاوز في عملنا القيود الدقيقة لحق الملكية والاتفاق المبرم معنا . وهذا يطابق شعور حكومة جلالة الملك فؤاد وشعبه، ورغبتهم في توثيق عرى الصداقة التي تربط مصر بانكلترا بكل وسيلة“ .

وسئل زغلول باشا عن الأقليات الدينية، فقال :

”إن للصيرين على اختلاف مللهم ونحلهم أمانى وطنية واحدة ، وهم يتمتعون بموجب الدستور بحقوق واحدة ، وعليهم واجبات واحدة . والأقليات المصرية تعرف ذلك حق المعرفة ، ولم تفكر أية أقلية منها في ابداء أقل ملاحظة على هذه النقطة . أما الدور الجليل الذى لعبه مواطنونا من غير المساميين منذ ابتداء الحركة الوطنية، فينطق عن نفسه ببلاغة ينذر أن يكون لها مثيل . وأخيرا نرى أن النسبة التمثيلية الكبيرة التى منحها الشعب والحكومة للأقليات في البرلمان، أحسن دليل عملي على أن جميع المصريين في نظر القانون سواء ، وأن التقدم والرقى لا ينالهما إلا أقدر الرجال الذين يستحقونهما عن جدارة واستحقاق“ .

من الرئيس الى العمال

احترم الخلاف بين طائفة من العمال في اسكندرية وبين صاحب عملهم ، حتى احتلوا مكان العمل وأبوا أن يفارقوه إلا بعد تسوية مشكلاتهم واجابة مطالبهم . فوجه اليهم الرئيس الجليل رحمه الله في الرابع من شهر مارس سنة ١٩٢٤ هذا النداء :

انكم ان احترمت ملكية الغير ونحرجتم من مكان الشركة طوعا، فإنكم تُعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن . وإن أبيتُم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا، فإنكم تُعاملون معاملة الغاصبين الخارجيين على القانون .

فلما تلى عليهم هذا النداء قرروا من فورهم اخلاء المعمل ، وانصرفوا يهدوء وسكينة . ثم أرسلوا زعماءهم الى المحافظة للداولة مع أصحاب المعمل وولاة الأمور في التسوية المطلوبة .

قبل خطبة العرش

نشر البلاغ الأغر في عدد ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حول خطبة العرش) هذه الكلمة الآتية :

شاعت في هذه الأيام إشاعة بأن هناك، أو أنه كانت هناك، أزمة بشأن خطبة العرش، لأن الانجليز طلبوا أن يطلعوا على هذه الخطبة، وأن يقيدوها بما لا يتنافى مع تصريح ٢٨ فبراير، وأن الوزارة قد تجارهم حينئذ فتصوغ الخطبة في ألفاظ مبهمه! فنحن نقول ان هذه الإشاعات غير صحيحة، ولا وجود لشيء منها على الإطلاق . وقد حدثنا في ذلك صاحب الدولة الرئيس الجليل ، فأظهر دهشته منه ونفاه نفيًا باتا : فلا الانجليز طلبوا أن يطلعوا على خطبة العرش ، ولا هنالك أزمة أو شيء في شيء يختص بخطبة العرش . والوزارة هي المسئولة عن هذه الخطبة ، عملا بالتقاليد الدستورية ؛ وستلى على التواب ، وتكون لهم الحرية المطلقة في إبداء آرائهم فيها والرد عليها .

ومن قول الرئيس الجليل لنا في الإشاعة المختلفة عن تدخل الانجليز، وفي علاقات مصر بالدول الأجنبية على العموم : "انه اذا كان للقضية المصرية أن تستفيد في وقت من الأوقات من حسن العلاقات بين مصر وانجلترا، وبينها وبين الدول جميعها ، ثم من اجتماع ذلك الى الثقة التامة من صاحب الجلالة الملك في وزارته ، فهذا هو الوقت الذي يجتمع فيه لمصر كل ذلك" .

فعلى الذين يشغلون أنفسهم بالإشاعات الكاذبة، أن يطردوا هذه الوسواس، وأن يعتقدوا أن وزارة الأمة لا تعمل إلا للأمة . أما الذين يظنون أن الوزارة قد تفعل مالا يرضى الأمة، وينتظرون ذلك، فانهم يستطيعون أن ينتظروا طويلا !

أعضاء مجلس الشيوخ يكرمون الرئيس الجليل

كان يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ موعدا للانتخاب العام لأعضاء مجلس الشيوخ؛ ولما تم انتخابهم دعوا الى حفلة عشاء يقيمونها في فندق الكونتنتال، مساء الخميس ١٣ مارس سنة ١٩٢٤، تكريما للرئيس الجليل رحمه الله؛ فكان لهذه الحفلة شأنها السياسي الكبير، وكان لها وقارها وحلاها. وقد خطب فيها الشيخ المحترم الأستاذ محمد عز العرب بك، مرحبا، فقول بل بالاستحسان؛ ثم تلاه الشيخ المحترم صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فأتى الخطبة البليغة الآتية :

خطبة محمد توفيق نسيم باشا

صاحب الدولة الرئيس، أيها السادة :

وان لم أكن من خطباء هذه الليلة، غير أنى أرجو أن تسمحوا لى بالقاء كلمة يدفعنى اليها ما يكفنه صدرى وتنتاحى به نفسى من عبارات الاجلال لشخص الرئيس الكريم .

إنكم لا تجدون لدى لسانا يسيل عذوبة، ولا تسمعون بيانا حسنا، ولكنكم تسمعون عبارات هى صيب المهج وذوب القلوب . ولو كان لى من فضل البيان والقدرة على القول ما أصف به اجلالى له وثأى عليه، بلغت النفس من ذلك منها؛ ولكن عجزى، وبعدى عن رياضة اللسان وصناعة الكلام، وان شئت قلت: ان صمتى الطويل أقعدنى الليلة عن القيام والوفاء بهذا الواجب . وحسبى أن أقول اننى اذا نطقت فأنما أنطق عن قلب يشعر بما يشعر به قلبه الطاهر، واذا عبرت فأنى أعبر عن نفس تحس بما تحس به نفسه الزكية؛ فأنا اذن أكل ذلك الى علم قلبه، فإنه أصدق منى بيانا وأفصح لسانا . بل حسب الرئيس الجليل فخرا وثناء وبشرا واطراء، أن يتحقق الغرض الأسمى الذى يسعى اليه بهمته التى تضطرم بين جوانحه، ذلك الغرض الأسمى هو استقلال البلاد وإسعاد أهلها .

أيها السادة :

ان سعد باشا زغلول مثلٌ من تلك النفوس التي استخلصها الله لنصرة الحق ، واصطفها واصطنعها لبث روح الفضيلة والوطنية في القلوب ، فكانت مستقر الكمال ، وجمع أشات الفضائل .

لقد رفع سعد باشا صوته عاليا ، رفع صوته حراً نديا ، فإذا أسمعكم ؟ أسمعكم صيحة الحق ، وأراكم نور اليقين ، حتى انجلي لكم الأمر ، وتبين لكم الرشد . وما هو ذا سعد باشا يقبض على البناء بيده وقد تعب — نعم لقد تعب ، بل قد كان أمعن في محنته ، واشتد في أذاه ، بدون أن يوهن ذلك شيئا من عزيمته ، ولا أن يعيث بشيء من قوة ارادته . فأعينوه ، ساعدوه ، مدوا أيديكم اليه ، حتى يبلغ بكم المقام الأوفى ، ويصل بكم الى المكان المكنن من الاستقلال والرق والاحبال ، للبلاد وأهلها وصاحب عرشها .

نعم لقد لاقى سعد باشا صحبه من العناء والمتاعب في سبيل خدمة الأمة ، مالا يتحملة الا كل ذى جاش رابط وصدر فسيح . لاقوا في سبيل خير البلاد شرا ؛ لاقوا ذلك فصبروا ، حتى اذا رأى الله منهم جد الصبر على الأذى ، جعل القدر الحاضر يزيل أثر ما أنزله بهم القضاء الماضي ، وهيا لهم الوسائل لخدمة أمتهم ، فقاموا يخدمونها بصدق عزيمة ، وهو على رأسهم ، عامر القلب ، قرير العين ، مرفوع الرأس ، موفور الكرامة .

أيها الرئيس :

لقد قتت تطلب الحياة سنية لأمتك ، تدفعك عوامل الحب لها والولاء لصاحب عرشها الى العمل على ما فيه نفع البلاد وخيرها . فاذا تزعت الى الكمال ، وهو الله وحده ، فان لأمتك فيه من القدم نسبا عريقا ، وسبيلا بعيد المدى . وهذه آمالها فيك ، وبقيتها التي ترجوها منك . حقق الله آمالك وآمالها ، وأحسن توفيقك ،

ورعاك بعنايته، بقدر ما أنت جدير بشرف نزعك وسمو مطلبك : «ولن انتصر بعد ظلمه، فأولئك ما عليهم من سبيل» .

أيها السادة :

ان شيتا عظيما من آمالك المقدسة وأمانيك المباركة قد تحقق اليوم على ما ترغبون : فخل الأمل محل اليأس، واليقين محل الشك، والعزم محل التردد، وأصبح للبلاد مكان ثابت ونظام قويم؛ وبعد غد سينتقد البرلمان المصري، وهو اليوم وبعد اليوم ملاك أمرنا، ونظام حكمتنا، ان أعوزنا الرأي أوجد بنا الأمر استطلعنا رأيكم ورأى الثواب؛ فاحفظوا به، واعملوا على استبقائه، وانزعوا عنه شرك العوائق، بل ردوا عنه كيد الخطوب .

ان هذه الخطوة الدستورية لها ما بعدها من الخطوات السديدة، التي مبنها حب البلاد، وسداها الإخلاص لصاحب العرش . فلنخطها في عزم، في حزم وإخلاص وبعد نظر، حتى تكفل لنا بلوغنا ما بعدها من أطوار الحرية الفسيحة والاستقلال الصادق المنشود .

أيها السادة :

انى أمزج تكريم الرئيس الجليل وتهنئته وتهنئتك بفوزه وفوزكم بثقة الأمة ورضاها — أمزج كل ذلك بالدعاء بالفلاح والنجاح لأبناء مصر البررة الذين شاطروها ما عانت في الأيام السالفة، وبينهم فريق تحمل في الدفاع عن قضيتها عذاب الإبعاد، وعناء النفي، وألم السجن، وهجرة الوطن، بل وخسارة المال . فهؤلاء يلقون اليوم جزاء ما تحملوا وما عانوا، بما نالوا من ثقة الأمة بهم، وما يشعرون به من ارتياح الضمير في أداء الواجب؛ ولم يبق مما مضى سوى الذكرى التي يهونها ما هم قادمون عليه من اتساع المجال لإكمال الخدمة في ظروف جديدة . واذا كان الماضي مفعما بالمتاعب والآلام، فإن المستقبل مفعم ومثقل بالتبعات العظمية والمسؤوليات الكبرى، التي يشعربها كل من يقدر الأمانة قدرها، ويعترم السهر على الوديعه الثمينة

التي طوقت بها أعناقكم ، تلك الوديعة الثمينة هي النياية عن الأمة لخدمة الوطن ؛
والوطن أئمن ما في النياية .

الوطن هو حياتكم ، هو روحكم ؛ وكل ما في الوطن هو لأبناء الوطن جميعا ، وهم
فيه اخوان يتعاضدون ويتناصرون . وأنا موقن بأن صحيفة الشقاق ستطوى ، وتحل
محلها صحيفة الوفاق ؛ حتى يعلم الناس طرا مبلغ المصرى من قوة النفس وعزة الجانب
وسماحة الفكر ونبيل القصد .

يا سعد : ان الله آثرك بوفرة العقل ، وفضلك بطهارة القلب ورجاحة الفكر ،
وجعلك أمينا على حقوق قومك ، وحريصا على أمانهم ؛ فأى قوة تلك التي أيدك الله
بها ! وأى قلب ذلك الذى أودعه فيك ! بل أية عزيمة تلك التي خفقت في نفسك ،
بفعلت تتعلق بحق بلادك ، حتى أذعت ذكرها ، ونبت قدرها ، ورفعت شأنها ،
وجعلتك تبث في نفوس أبنائها من روحك ومن مبادئك ما أصبح حكما نافذا ،
وعقيدة راسخة ، وبقينا ثابتا ! ... ذلك حكم للحقيقة والتاريخ .

أيها السادة :

ليس سعد باشا زغلول بالرجل العادى الذى لا يهتم الناس بأمره ! بل هو ذلك
الزعيم الكبير ، والوزير القدير ، الذى اذا نطق قال ما لا يستطيع غيره أن يفتصب
مكانه ! هو ذلك الرجل الذى لا يمتري اثنان في صدق عزمته وتعلقه بحق أمته !
هو ذلك الذى لا يختلف أحد في إخلاصه لبلاده ولعرشها .

ومن كان هذا شأنه ، وتلك غايته ، لا يتطلع الى شيء سوى إرضاء الحق ،
وضميره النقي ، ونفسه الطيبة .

وماذا عسى أن أقول ! أقول ان سعد باشا كان الاخلاص مجسما ، والتضحية
ناطقة ، والإقدام حيا ؛ ومن كانت هذه صفاته ، وذلك حاله ، لجدير بأن يكون حياة
للقلوب ، وبصرا للعيون ، وسمعا للأذان .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل ، بين تصفيق يسم الآذان ، فلقى الخطاب الآتي :

أيها السادة، شيوخنا الكرام :

أشكر حضراتكم على هذه الحفلة المملوءة وقارا، وعلى هذا التكرم الجامع لأسباب البهجة والسرور؛ وأشعر في نفسي بخجل شديد عند ما أتصور أن شخصي الضعيف هو موضوع هذا الاحتفال الشائق، وأنه المعني بمدح خطباتكم، والمقصود من ثائلكم، اعتقادا مني أنني دون ما تصفون! . ولا شك في أنكم انما تعرفون لي من بحار فضلكم، وأنكم انما تنظرون إلي بالنظرة العاطفة، لا بالنظرة الكاشفة . جزاكم الله أحسن الجزاء، وأقدرني على أن أستحق هذا الثناء .

وبعد، فإنني أهنئكم من كل قلبي بالثقة التي اكتسبتموها من البلاد ومليكها المعظم لأن تولفوا مجلس الشيوخ في أول برلمان تشكل في بلادنا على الطراز الحديث . وأعد نفسي سعيدة بأني أول وزير مصري لحكومة دستورية، تستمد قوتها من ارادة الشعب، وتستند في بقائها على ثقة توابه، وتستظل في سيرها برعاية ملك دستوري، يحترم كل الاحترام المبادئ الدستورية، ويرى في تنفيذها أقوى ضمانا لحقوق الأفراد، وأقوم طريقة لحكم البلاد .

البرلمان ضمير الأمة

ستصبح هذه المبادئ بعد يوم واحد نافذة المفعول فينا، ويصبح أمر الكل للكل؛ ويشعر كل مصري أن حياته، وحرية، وشرقه، وماله، وولده، ... كل ذلك تحت حماية القانون، وأن على القانون حارسا قويا أميننا من البرلمان، وأن البرلمان تحت حراسة أمة يقظة، والكل في ذمة الله وعنايته .

بعد يوم واحد تجدد الوزارة نفسها مسئولة أمام تواب البلاد، وأن عليها أن تبرر أعمالها العامة أمامكم، كما تبررها أمام ضمايرها الخاصة؛ وتشعر من جهة أخرى بخفة

تقل المسؤولية الملقاة عليها ، لوجود قوة بجانبها تقاسمها هذه المسؤولية ، كما تشاطرها النظر في ادارة أمور البلاد .

بعد يوم واحد يحل احترام الحكومة محل الخوف منها ، ويشد القرب منها بعد البعد عنها ، إذ يستيقن الكل أنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لخدمتها العامة ، حسب القانون والمبادئ الديمقراطية ، وأن لكل واحد حصة فيها مباشرة أو بالواسطة ، فيبذل الكل جهودهم في معاونتها على القيام بمهامها الخطيرة .

الاستقلال لمصر والسودان

وأكبر هذه المهمات شأنا ، وأخطرها قدرا ، وأشغلها لعلى ولي ، هي مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف وتصفيق) . وأنجح وسيلة للقيام بها هي اتحاد عناصر الأمة بعضها ببعض ، والتفاف الكل حول العرش ، وانعطاف العرش على هذا الاتحاد .

اتحاد العناصر وعطف الأجانب

فأما اتحاد العناصر ، فهو بحمد الله حاصل بين المسلمين وغير المسلمين من الوطنيين ، إذ أصبحوا جميعا مرتبطين أشد ارتباط برباط الوطنية ، وأصبح كل فريق يرى أن مصلحة الوطن قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار . ويسرن ويسر كل محب لبلاده أن نزلنا يعطفون كل العطف علينا ، ويرحبون بهضتنا ، وينظرون إليها بنظر الإكبار والإجلال ، ويتمنون لها التقدم والنجاح . ولهذا الانعطاف كما لا يخفى عليكم شأن كبير في مساعدتنا على تحقيق آمالنا .

الأمة والعرش

أما الالتفاف حول العرش ، فوجود ، وفي كل يوم يقوم دليل على قوته ومثابته . وأما انعطاف العرش على هذا الاتحاد ، فأمر نراه كل لحظة في مقاصد ملك البلاد وأعماله . ولقد تأكدت ذلك من جلالة ، وكلما حادثته زدت يقينا بسمو مداركه وشرف مقاصده .

وفي هذا الاتحاد والانعطاف قوة كبرى، يتذلل بها كل صعب، وتتحل بها كل عقدة، ونصل به إن شاء الله الى تمام المراد .

لهذا نسير الى الأمام بقلوب ملؤها الرجاء في تحقيق الآمال .

ولم يشعر قلبي بسرور مثل شعوري به عند تصوّري هذا الاتحاد، حتى تجاسرت أن أقول لجلالته بالأمس، عند ما تفضل بإهدائي أكبر نيشان : إني لا أهتم برتبة أو نيشان، فإن انعطافك نحوي ونحو الأمة، والسير بها الى الغاية التي ننشدها، أسرّ على قلبي من كل امتياز .

الانجليز لا يتدخلون

يتلو هذه المهمة مهمة القيام بالإصلاحات الداخلية، وحل ما عقده الماضي من المشكلات، وتذليل ما أقامته السياسات الغابرة من العقبات في طريقنا؛ وما هذا بالهبات الهيئات . نعم أننا لغاية الآن لم نشعر بمدخلة أجنبية، بل نشعر بأننا أحرار في أعمالنا؛ ولكنّا لانحاول فك مشكلة إلا بعد أن ندرس حقيقتها تمام الدرس، ونهيّ الوسائل لحلها، وذلك يحتاج الى جد وتأن وزمان .

طبيعة الأشياء تأبى الطفرة

فعلى الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يترشوا بنا ويتمهلوا، لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة، ولكل شيء وقته ووسائله . وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هناك عقولا مشغولة بهذه المهام، وعزائم معقودة على معالجتها، وأن التأخير فيها ليس قصورا أو تقصيرا، ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها . ولينا كدوا أننا نزداد كل يوم قوة في الارادة، ومضاء في العزم، وثباتا في الخطوة، وغيره على الصالح العام . فليصبروا، ان الله مع الصابرين؛ وليثقوا بنا إننا لا نقصد إلا خيرهم، ولا نفتر طرفه عن خدمتهم، ولا نترك فرصة تمر حتى نتزهها بلوغ المراد . حقق الله أملنا، ووفقنا جميعا لطريق الرشاد .



وكانت كل جملة من خطاب الرئيس الجليل تقاطع بالتصفيق الشديد والمتناف .

الدورة البرلمانية الأولى

(١٥ مارس - ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

خطاب العرش

الرئيس يفتتح الحياة البرلمانية

ويلقى أول خطاب للعرش بعد الدستور

في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤) انعقد أول مؤتمر لأعضاء مجلسي الشيوخ والتواب بعد صدور الدستور؛ وكانت الجلسة في قاعة مجلس التواب الممتدة لعقد جلسات المؤتمر، ورئيسها المرحوم المصري السعدي باشا أكبر أعضاء مجلس الشيوخ ساء، لتغيب حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ .

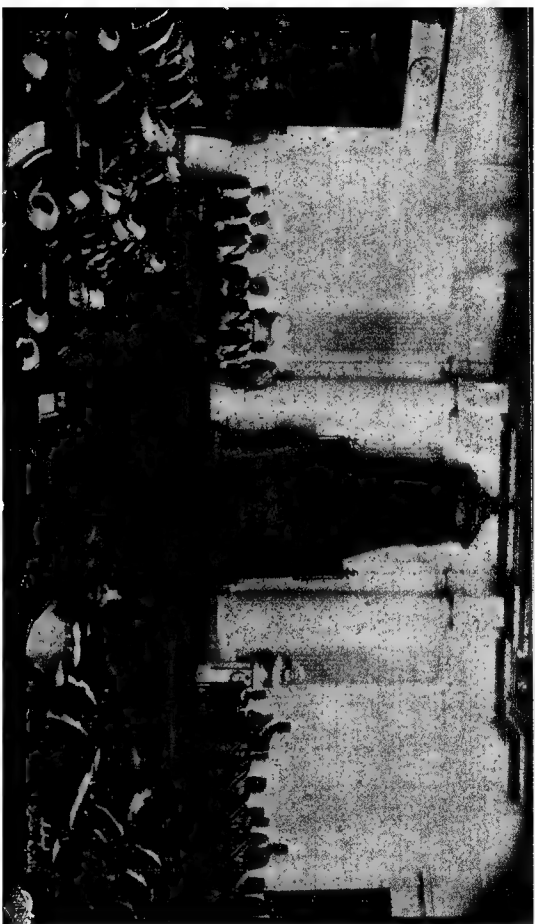
وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر، وأقسم البين ، أعنى بيده خطاب العرش للرئيس الجليل سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، فالتقاء على حضرات الأعضاء، وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب :

أهديكم أطيب سلامي، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم؛ وأهنيكم، متخيين ومعينين ، بالثقة العظمى التي حزنموها ، لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ المصرية؛ وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانتي، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظاماتُ النيابية التي قترها الدستور، ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى؛ فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح؛ ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة



[تصوير بدر]

الرئيس المجلس يلقى خطاب المرحس

والروية، وأنكم مستجدون من أهم مساهلتها الاتحاد المقدس الذى لا انقسام له بين العرش والأمة، والذى توثقت اليوم عمراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه، وستؤدونه أتم عما قليل .

لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير .

ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة، وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور، وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية .

ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات : فعليها تنفيذ مبادئ الدستور، وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية؛ وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها، خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تلميه عليه نتيجة الاختبار .

وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة . ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سعة البلاد المالية؛ غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

ويجب إصلاح الإدارة الداخلية، بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة، وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه،

ويبحث في نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم، ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات .

أما الضرائب الحالية، فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها، وتكامل نظامها، لا مجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعاً عادلاً، بل أيضاً لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر .

وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه، وتقوية نظام الضرائب، يضمنان انتظام الميزانية وثباتها، ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات .

ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية، وتمييزها بنسبة زيادة السكان؛ وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

ومن الواجب تحسين طرق المواصلات، وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها، واستثمار المناجم، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد، والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي، وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية، وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً، وحماية الأمومة، والعناية بالأطفال، واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولي والراقي .

وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول، بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام .

والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

أيها الشيوخ والتواب :

إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت اليه، ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكنني عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم تدريجياً، بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة، وملائته حمية للعمل، وغيرة على خير الوطن .

وعلاً قلبي سرورا أن أفتح الدور الأول للبرلمان، وأدعوكم للبدء في أعمالكم، داعياً الله تعالى أن يسدد خطواتكم، وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد ما



وكان أعضاء البرلمان يقاطعون الرئيس أثناء إلقاء الخطاب بالتصفيق والهتاف بحياة جلالة الملك تارة، وبحياة جلالة ملك مصر والسودان تارة أخرى، وخاصة عند تلاوة العبارات الآتية : (لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان) ، (وأن ينظر في قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار)، (ورعاية الاقتصاد في الوظائف، حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفي المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها)، (لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بفيرحق من الضرائب في الوقت الحاضر)، (المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها)، (وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا)، (ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراق)، (بإيجاد علاقات الوداد وتوحيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام)، (دخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال) .

وبعد انتهائه من تلاوته تقدم به الى جلالة الملك وسلمه إياه، فأعطاه جلالاته لحضرة صاحب المعالي كبير الأمراء ، الذي سلمه لحضرة صاحب السعادة رئيس المؤتمر، وعندها هتف سعادته: ليحيى جلالة الملك، ثلاثاً، فردد الحاضرون هتافه . ثم نهض جلالة الملك للانصراف ، فقام الحاضرون اجلالاً هاتفين ، بحجته قائلين : ليحيى جلالة الملك . ليحيى جلالة ملك مصر والسودان .

في الجلسة الأولى لمجلس النواب

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس النواب بعد انتهاء جلسة المؤتمر في اليوم نفسه ، وألقى الرئيس الجليل على حضرات الأعضاء بصفة تلفرات وودت للحكومة المصرية من الحكومات الأجنبية تهنيئاً فيها بافتتاح أول برلمان مصري ، ونذكر من بينها تلفرات الحكومة البريطانية ، الذي أرسله مستر رمزي مكدونالد رئيس مجلس وزرائها ، وهذا نصه :

لندن — ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ ، وصل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، بالقاهرة :

باسم حكومة جلالة الملك جورج الخامس ، أحيي دولتكم والحكومة المصرية والبرلمان المصري الذي يجتمع اليوم ، وأهني عن طريق دولتكم الأمة المصرية التي منحها صاحب الجلالة ملكها فؤاد دستورا حديثا حرا ، ويمثلها الآن لأول مرة برلمانٌ منتخب على أساس عريض من التصويت العام .

وإني أؤكد لدولتكم حسن النية وروح الصداقة التي نستقبل بها أحدث البرلمانات ، ونعبر عن ثقتنا في أن يكون هذا اليوم خطوة مهمة في طريق تقدم مصر ، وريثة أقدم المدينيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة في العالم ، ونأمل أن تتمتع الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بعصر من السعادة والسلام في الداخل والخارج . وإني أعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة ، وأن رغبتنا هي أن نرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان . ولهذا الغاية فإن حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

رمزي مكدونالد

وبعد أن تلا الرئيس تلك التلفرات ألقى الكلمة الآتية :

”هذا ، وإني أيها السادة أهتكم وأهني نفسي وأهني الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد ، الذي أرجو أن يكون فاتحة إقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام“ .

قابل أعضاء المجلس هذه التلفرات وكلمة الرئيس بالتصفيق الشديد ، وهضوا هتافا متكررا بحياة جلالة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة الرئيس . ثم استأذن لتلاوة تلك التلفرات على أعضاء مجلس الشيوخ .

في الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ بعد انتهاء جلسة المؤتمر أيضا، وبعد أن تلا الرئيس على حصرات أعضائه التفرغات التي أشرنا إليها، ألقى الكلمة الآتية :

أهني حضراتكم وأهني نفسي بافتتاح البرلمان، وأدعو الله أن يكون هذا عصرا جديدا للأمة المصرية، وأن يكون مقدمة لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان .

من الرئيس الجليل

الى المستر مكدونالد

وقد أرسل الرئيس الجليل الى مستر مسمى مكدونالد التفرغات الآتية ردًا على تفرغاته الذي سبق نصه :

أهني سعادتكم، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد، مزيد شكرى على تفرغكم الرقيق الذي تفضلتم بارساله الينا بمناسبة افتتاح البرلمان .

وان تحيات الترحيب القلبية التي وجهتموها الى أحدث البرلمانات عهدا، قبولت بحماسة، وكان لها أجل وقع في الفوس، لاعتبارها تحيات أخوية، صادرة الى شعب في دور النهوض من بلد عظيم، كان أول من قرّر مبادئ الحزبية السياسية وعمل بها، وكان مصدرا لانتشار الديمقراطية الصحيحة .

وقد كان لتصريح سعادتكم الخاص بالدخول في المفاوضات، ما يقابله في خطاب العرش، لأن كلينا يرى في آن واحد أنه من الملائم أن نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما .

وإننا لواقفون من الوصول الى هذه الغاية، لأن كلا منا مسترشدٌ بروح العدل وحب الوثام، متشبعٌ بالثقة المتبادلة على حدّ السواء .

سعد زغلول

بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب

أسفرت نتيجة انتخاب رئيس مجلس النواب (الجلسة الثانية : ١٦ مارس سنة ١٩٢٤) عن انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا أحد أعضاء وزارة الشعب، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه المناسبة كلمة الآتية :

أقدم لحضراتكم أخلص التهاني القلبية على حسن اختياركم لهذا الشيخ الجليل حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا لأن يكون رئيسا لهذه الجمعية الموقرة، لمجلس النواب المصرى . ولقد اشتغلت تحت رئاسته مدة الجمعية التشريعية، فوجدته خير مثال للرؤساء فى الصداقة والاستقامة وحرية الرأى . لهذا هنأت نفسى وهنأتكم بحسن اختياركم .

وإنى أرجو، بل أنا متأكد من أنه سيسير فى هذه الجمعية بالعزم الثابت وبالأخلاص الكامل، كما سار فى الجمعية التشريعية معنا . ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لأحسن الآراء وأصوبها ، حتى تؤدى المهمة الشاقة الملقاة على عواتقنا، تؤدى كما ينبغى أن تؤدى، ونصل بها الى الغاية التى يتمناها كل واحد منا، وهذه الأمنية هى أن يتحقق استقلال بلادنا مصر والسودان (تصفيق حاد) .

وإنى بكل قلبى أهتف مع رئيسنا المحترم لجلالة الملك . ملك مصر والسودان (تصفيق حاد) وقولوا مئى : ليحى ملك مصر والسودان (هتاف عال : ليحى ملك مصر والسودان . ليحى رئيس الحكومة المصرية . ليحى رئيس الأمة المصرية السودانية) .

تصريح للرئيس الجليل

نشر الأهرام الفراء في تلفرافتها الخصوصية تلفرافا لمراسلها الخالص في لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ يقول ان مكاتب التيمس في القاهرة أرسل الى جريدته تلفرافا جاء فيه ما يأتي :

استقبلني زغلول باشا، فأبلغته التمنيات الطيبة التي أعربت التيمس عنها في مقالها الافتتاحي، وبعد ذلك أعطاني التصريح التالي :

« أرجو أن تبلغ تسكراتي الخالصة على التمنيات الودية التي أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لعواطفها أثر عظيم في نفسي . اننى أرى أننا على باب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين انكلترا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة . اننا نريد أن نرى في بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا في السراء والضراء، وأن يتهج كل منا بسعادة الآخر ويسره .

وانى شديد الأمل في أن أذهب الى انكلترا في صيف هذا العام . ويلوح لى أن الشعور الموجود في كلا البلدين هو في حالة تمكنا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين . وقد جعلتني الرغبة في المفاوضة التي أعرب عنها جلالة الملك فؤاد في خطابه، والتلفراف الودى الذى بعث به مستر ماكدونالد، أعتقد اعتقادا صادقا بأننا سنبلغ هذه الغاية التي ننشدها » .

خطبة العرش وموقف الوزارة

نشر البلاغ الأخر في عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت العنوان السابق ما يأتي :

بعد أن كتبنا كلمتنا التي كتبناها أمس، وقلنا فيها انه اذا حدث أن التواب قرروا تعديل خطبة العرش فان هذا الطلب يعتبر في التقاليد الدستورية اقتراحا بعدم الثقة، وحينئذ يجب على الوزارة السعدية أن تستقيل — بعد أن كتبنا تلك الكلمة أردنا أن نستجلى رأى صاحب الدولة الرئيس الجليل في ذلك ، فسالناه : ما هي النتيجة التي ينتجها لإقرار التواب تعديل خطبة العرش إذا هم قرروا ذلك؟ فقال :

” ان التعديل يدل في عرف البلاد الدستورية على عدم الثقة بالوزارة التي هي مسئولة عن الخطبة، وعدم الثقة بالوزارة يستلزم حتما استعفاءها، وهذا ما أنا مصمم عليه، احتراما لإرادة تواب الأمة ، وعملا بالمادة ال ٦٥ من الدستور التي هي صريحة في وجوب الاستقالة عند عدم الثقة“ .

هذا هو ما أجبنا به الرئيس الجليل، أما المادة ال ٦٥ التي أشار اليها فهذا هو نصها :

« اذا قرر مجلس التواب عدم الثقة بالوزارة، وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

ونشر البلاغ أيضا في اليوم التالي تحت عنوان (الرئيس الجليل وموقف الوزارة في مسألة خطبة العرش) هذا التصريح الآتي :

نشرنا أمس التصريح الذي صرح لنا به صاحب الدولة الرئيس الجليل في موقف الوزارة اذا حدث أن قرر التواب تعديل خطبة العرش ؛ ومؤدى هذا التصريح أن الوزارة تستقيل، احتراما لارادة التواب، وعملا بأحكام الدستور .

ونضيف الآن الى ذلك أننا فهمنا من دولته فوق ذلك أن الوزارة تستقيل أيضا اذا كانت الأغلبية التي يصادق بها التواب على خطبة العرش أغلبية قليلة .

في خطبة العرش

الأماني القومية هي الاستقلال التام لمصر والسودان

امتلات الأندية الخاصة والعامة بالمجادلات والمناقشات في خطبة العرش، واثبت قهرها وهناك شككون في معانيها ومانيها، ويوقعون الالهام بها . وفي مساء اليوم العشرين من شهر مارس، اجتمع جمهور عظيم من الطلبة من شتى المدارس بمدينة الأريكة، ولشوا زمنا يحط به بعضهم بعضا، ثم انصرفوا جمعا الى بيت الأمة، وكان الرئيس الجليل رحمه الله في مكتبه، فخرج الى الشرفة لاستقبالهم، وعرف منهم شاغل بالهم، ثم ألقى عليهم بين هتاف بصم الآذان وتصفيق كأنه الرعد القاصف، هذه الخطبة الآتية:

خطبة الرئيس الجليل

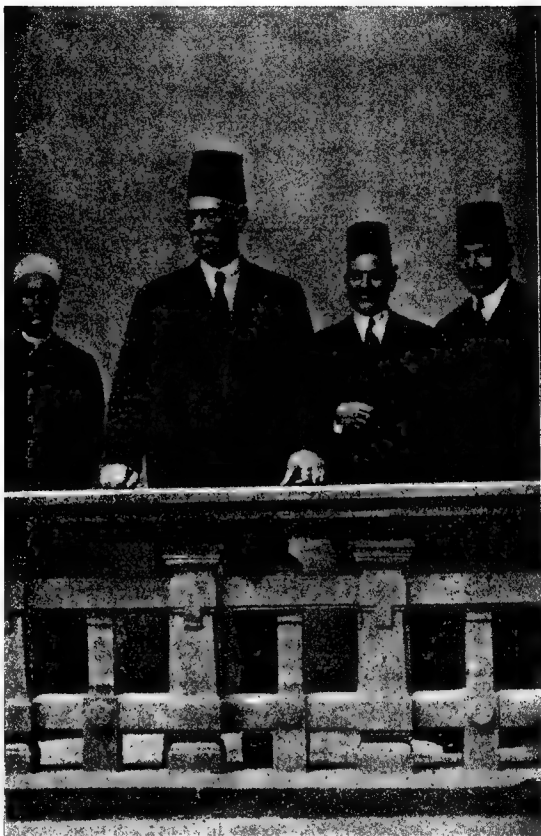
ان للبرلمان الحق التام في بحث خطبة العرش ومناقشتها، وله الحرية التامة في ادخال ما يريد ادخاله من التعديلات . هذا حق، وهذه حرية، لا يمكن أحدا أن ينازعه فيهما . ولكن على الوزارة واجبا بإزاء هذا الحق، وهو أن تقتضى عن الأعمال عند حصول هذا التمديل؛ لأن الوزارة ليست إلا قسما من مجلسي البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره والتعبير عنها في خطاب العرش؛ فاذا أدخل النواب تعديلا عليه، دل ذلك على أن الوزارة لم تحسن التعبير عن أفكاره، وأنها عبرت عنها تعبيرا غير صادق؛ وفي هذا دلالة على سوء الظن بها وعدم الثقة فيها . وبما أن القوة التي ترتكز عليها، هي هذه الثقة، فاذا فقدتها أصبحت بغير سند، فلزمها أن تترك مناصبها .

هذه قاعدة دستورية معروفة في جميع البلاد الدستورية، التي تقضى دساتيرها بوضع خطبة للعرش، وبالرد عليها . وقد كان الحاصل عندنا قبل العهد البرلماني الحالى أن الوزارة تبقي في إمرا كرها، حتى رغم ارادة الأمة! بل رأينا أن الوزارة كانت تزداد تشبها بمرأ كرها واحتفاظا بها كلما اشتد سخط الأمة عليها! غير أن الوزارة السعدية، التي أخذت على نفسها في بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور

في المصالح، وأوضحنا أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة، أرادت أن تأخذ بتلك القاعدة الدستورية، فتختل عن الأعمال إذا قرر النواب تعديل خطبة العرش .
فهذا التدخل ليس تحكما في ضمائر النواب ، ولكنه قيام بواجب دستوري .
والزامها بالبقاء مع حصول التعديل ، هو الذي يصح أن يعتبر تحكما في الضمائر، والزاما بما لا يلزم .

إن خطبة العرش لا يمكن حملها إلا على ما تضمنه برنامج الوزارة والخطب التي تقدمته وصاحبته وقلته ، وفي كل هذا تصريحات جلية بأن مهمة هذه الوزارة هي السعي في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . ولقد عبرت عن هذا المعنى في خطاب العرش بعبارة، ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح، فهي على الأقل مساوية لها، وهي "الأمان القومي لمصر والسودان"؛ والذي يقول بغير ذلك : إما جاهل بمدلول هذه العبارة، أو بما يحيش في صدور أمته من الأمان . والذين يشكون في وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها، عليهم أن يثبتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للبادئ الحققة ! إنهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أجهت في تعبيرها ، ميلا للانجليز ! فلماذا تميل لهم ؟ وبأي ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها ؟ ! ان لها في قلوب ١٤ مليوناً من النفوس متزلة رفيعة لم يحلم بها حالم، فهل أصغوا عددا أكثر من هذا العدد من القلوب ؟ وبنوا فيها منزلة أرفع من هذه المنزلة ، حتى تستال ؟ وهل هذا في مقدور البشر ؟ أظن أن هذا رابع المستحيلات !!

وان زغلولاً، الذي يراد التشكيك فيه ، لا يمكن أن يتخرج عن مبادئه، ولم يخلق الله لغاية اليوم من يمكنه أن يحوله عن عقيدته أو يتحكم في ضميره . وهو باق على عهده، مخلص لبلاده ، يردد آناء الليل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذي بنه في طول البلاد وعرضها، حتى صار شعارا عاما للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .



[عن المصور]
الرئيس الجليل في بعض مواقفه الخطابية بيت الأمة مُطلّاً على المتظاهرين
من الشرفة التي أمام مكتبه . ووقف عن يساره النحاس باشا
والفرايلى باشا، وعن يمينه (الجزيري) سكرتيره الخاص

اتركوا النواب يعملون في هدوء

واجتمع جمهور كبير من الطلبة أيضا بعد ظهر السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بحديقة الأزبكية ، وأخذوا يتناوون الخطابة في شأن الدعوة المنشورة ضد خطاب العرش ، ثم ساروا مظهرة الى دار البرلمان ، غيوا الرئيس الجليل عند اقباله وعند انصرافه ، ثم تبعه فريق كبير منهم الى بيت الأمة هائمين لتأييد خطاب العرش ، فألقى رحمه الله عليهم هذه الكلمة الآتية :

ان النواب شاعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقهم ، ومهتمون كل الاهتمام بالنظر في الشؤون الموكولة الى عهدتهم ؛ وهم يبحثون فيها بروح الحرية والاخلاص . فلا تهوشوا بالمظاهرات أعمالهم عليهم ، بل اتركوهم يعملون في هدوء وسكون وصفاء ، فان ذلك يؤدي الى أن يصلوا بأبحاثهم الى تقرير مافيه الصالح العام .

الرد على خطاب العرش

١ - في مجلس الشيوخ

جرت مناقشة مجلس الشيوخ في مشروع الرد على خطاب العرش في جلسته الرابعة (٢٥ مارس سنة ١٩٢٤) ، فقل كتاب اللجنة ومشروع الرد الذي أعدته ، وقد تضمن نصيرا لعباوتين في الخطاب ، وتكلم بعض الأعضاء فيه . ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

أيها السادة :

اني لا أريد من هذا الموقف أن ألقى خطابا سياسيا ، ولا أريد أن أئين غامضا في خطبة العرش ؛ فان خطبة العرش قد تليت عليكم يوم افتتاح المجلس ، تليت عليكم وصدقتم لها تصفيقا حادا في أكثر من موضع ، وكانت أول جملة صدقتم وهتفتم لها هي الجملة التي يدعى بأنها مبهمه ، تلك الجملة هي : ” الدخول في مفاوضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان ” ! أليس كذلك ؟ (أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذى فهمتموه فى ذلك الوقت، المعنى الذى استفزكم للتصفيق والتهنئة، هو المعنى الذى قصده الوزارة من تلك الجملة !

أريد أن أقول أننا نحن الوزراء لسنا أجنب عنكم ، نحن قسم منكم ، قسم من البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتعبير عنها ، فهو فى خطبة العرش إنما يعبر عن أفكاركم ، أى أن الوزارة فى خطبة العرش تعبر عن أفكار البرلمان وآرائه : فإن كانت أحسنت التعبير فيها ونعمت ، وإن لم تكن قد أحسنت التعبير فالبرلمان يرد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تعديلا ، وقد يكون تفسيراً ، وقد يكون تأويلاً ، ... كل هذه عبارات معناها أن الوزارة التى تولت وضع هذا الخطاب ، وتولت التعبير عن أفكار البرلمان ، قد أساءت التعبير عنه ؛ فإذا كان الأمر كذلك ، فالوزارة التى تخصصت للتعبير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها أن تبقى بعد هذا فى مراكرها .

التفسير المراد ادخاله : إما أن يكون مفهوماً من الخطبة ، أو لا يكون مفهوماً منها . فإن كان مفهوماً منها فهو عبث محض ، لأنه إذا كان كل قارئ للخطبة يفهم منها ما يفهمه من التفسير ، فاذن لا حاجة للتفسير . وأما إذا كان لا يفهم منها المعنى الذى يراد تفسيره ، ويراد أن يلقى فى ذهن السامع أو القارئ شىء جديد ، فهذا ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ، لأنه يكون بمثابة لطمة لانتحملها وزارة أجهدت نفسها فى وضع المبادئ وتحرير المعانى لخطبة العرش .

نبشونى يا حضرات الأعضاء ، نبشونى ، أخبرونى : ما الذى يراد بالأمانى القومية ؟ هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ! الأمانى لفئة جمع أمنية ، والأمنية هى ما يمتناه الإنسان ، والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون : ما الذى يمتنونه ؟ يمتنون الاستقلال التام !! (تصفيق حاد) .

حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان .

ان كان للأمانى القومية معنيان : معنى هو الاستقلال التام ، ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال ، ... كنت أفهم لهذا التفسير معنى ! ولكن اذا كان ليس هناك تعدد فى المعنى ، والعبارة لا تدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام ، فأنا لا أفهم مطلقا معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة فى إرضاء الخصوم ! أترضون بذلك ؟ أترضون أن وزارة تجهد نفسها ، وتضع خطبة مثل هذه الخطبة ، وتعبر تعبيرا واضحا غير غامض ، وتصفقون لهذا المعنى الذى فهمتموه عند ما ألقى عليكم ، ثم يأتى معترض من الخارج ويقول ان هذا المعنى غامض ، ... تلفون عقولكم ، وتقولون : نعم ؟ ! (تصفيق حاد) . لا أقبل على شرفى وشرفكم أن تتطوح الى هذا الحد ، فتجرح كرامتى أنا الواقف بين أيديكم اذا كنت أقبل تفسيراً لكلمة واضحة ، خصوصا على يد مجلس عال كمجلسكم ، أتعشم فيه كل خير ، وأعتمد على ثقته فى ادارة شئون البلاد . كيف يمكننى أن أقبل أن أشترك فى عمل مع مجلس يرضن على بلفظة ، ويقول انى رغما عنك وارضاء للخصوم أفسر كلامك مع كونه واضحا ! (أصوات : حاشا ! حاشا !) أنا لا أقبل ذلك مطلقا ! ان الواقف بين أيديكم هو الذى يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان ! (هتاف شديد جدا) .

ماهى خطبة العرش ؟ خطبة العرش هى عبارة عن الخطة السياسية التى تجرى الوزارة عليها . هذه الخطة السياسية أيها السادة معروفة ، خطة الوزارة الحالية ، خطة كتبت بدماء الشهداء ، كتبت على قلب كل مصرى ، وهى ترمى الى السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هى الخطة التى جرت الوزارة عليها ، قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . نخطبة العرش هى خلاصة الخطاب التى سمعتموها ، والمقالات التى قرأتموها ، والبيانات التى نشرت عليكم ؛ هى خلاصة كل ذلك . هل يخطر فى بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن تتلاعب بالأفهام ؟ وأن تغمض وتبهم لكى ترضى قوما لحساب قوم آخرين ؟ ! ...

(أصوات : كلا ! كلا !) .

كلا! وألف مرة كلا! انى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت انها واثقة كل الثقة بالوزارة ، وأشكرها أن قالت ان هذا التفسير فوز للوزارة ، أى أنها لا تشك فى أن تفسيرها موافق كل الموافقة لمقاصد الوزارة ! أشكر اللجنة وحضرة المقرر ؛ ولكن أرجوه وأرجو حضرات اخوانه أن يلتفتوا الى أن هناك فوزا أجدر منه وأليق ، وهو التصديق على خطبة العرش بنير تفسير ! (تصفيق حاد) .

تقول انك واثق بى ! ولكن تأتبنى بما يرضى خصومى وتقول كما يقول الخصوم ! تقول اننى واثق بالوزارة ، ولكنى أطلب التعديل !... الوزارة لا تحتمل هذا ! لا يمكننى ، بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى معتقدا للمبادئ الدستورية ، أن ألمح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة ، مهما عُطيت ، ومهما لُفت ، ومهما سُتِرت !! لا يمكننى بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة فى منصة الحكم ! وأنا عوضا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة ...

حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) - أقدم لحضرة صاحب الدولة جزيل الشكر على الكلمة التى تفضل بأن يلقيها علينا فى موضوع خطبة العرش . وقد قدمت فى كلمتى السابقة أن النتيجة التى خرجت بها اللجنة كانت فوزا للوزارة ، بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة فى خطاب العرش لفظا ومعنى . قلت ان الوزارة قد فازت فى هذا الموضوع ، وكان فى هذا القول ما يبنى عن مدح الخطاب واطرائه . وليسمح لى صاحب الدولة أن أقول كلمة :

انى أرى وأنا أتكلم بلسان اللجنة ، واللجنة تقرنى على ما أقول ، أننا سائرون فى طريق واحد ، واعتقد أننا سنصل الى غاية واحدة . أقول ان اللجنة عند ما خضت خطاب العرش لترد عليه وجدت أمامها وثيقة واحدة ، هى خطاب العرش . نعم ان للوزارة برنامجا عاهدت البلاد عليه ، قالت فيه انها تلتزم بالمبادئ التى ترمى الى تمتع البلاد بحقها الطبيعى بالاستقلال الحقيقى لمصر والسودان . هذا برنامج الوزارة ، عاهدت عليه البلاد وعاهدتها البلاد عليه . ولكن ليسمح لى صاحب

الدولة أن أقول ان هذا البرنامج لم يكن للآن وثيقة برلمانية ، لأنه صدر قبل افتتاح البرلمان وتنفيذ الدستور؛ فهو لم يكن عهدا بين الوزارة وبين المجلس ، وإنما العهد هو الذى ورد فى خطاب العرش؛ فنحن ، أعضاء اللجنة، معذورون فى ألا نبني حكمتنا إلا عليه . وقد كنا ملزمين بحكم الأمانة التى ألقينموها فى أعناقنا أن نحصر بحثنا فى الوثيقة الرسمية ، وهى خطاب العرش . أما الآن، وقد تفضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانى القومية هى الاستقلال التام ، فهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصفيق حاد) .

نحن الآن فى مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية، كما جاء بخطاب العرش؛ فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذا كرا الأمانى القومية ، ويكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانى هى الاستقلال التام لمصر والسودان ، فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذى ألقاه دولته الآن يعتبر متما لخطاب العرش . وأتكلم الآن بصفتى الشخصية، فأقول انه يمكن الاستغناء عن التفسير بتفسير دولة الباشا، ويكون تفسيره أماننا هو العهد .

الرئيس الجليل — ما معنى هذا ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — معناه أن كلمة الأمانى القومية ...

الرئيس الجليل — هل لك أن تقول لى : كم معنى للأمانى القومية؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان، أو الاستقلال التام لمصر وبعض الحقوق فى السودان؛ ويمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أننى قلت ان هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

الرئيس الجليل — ليس للأمانى القومية غير معنى واحد .

أحمد زكى أبو السعود باشا — أرى أن الرد الذى أعدته اللجنة أكثر وضوحا، والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

الرئيس الجليل — الحكومة تمسك بالرد الذى اقترحه حضرة على بك عبد الرازق؛ وأظن أن هذا محل اتفاق، خصوصا أن في خطاب العرش أشياء أهملتها اللجنة، فانها لم تتعرض لما تناوله الخطاب من حماية الأمومة والعناية بالأطفال .

أحمد زكى أبو السعود باشا — قد أشرنا الى ذلك جميعه في الرد الذى أعدناه.

الرئيس الجليل — أرى أن رد حضرة على عبد الرازق بك أوفق .

أصوات — موافقون .

رئيس المجلس — تمت المناقشة ؛ وأمام حضراتكم نصان للرد على خطبة العرش: النص الذى أعدته اللجنة، والنص الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك.

أصوات — تؤيد حضرة على عبد الرازق بك .

رئيس المجلس — من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرازق بك يقف .

(وقف الأعضاء جميعا) .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس — هل يوجد بين حضراتكم من يخالف هذا رأى؟ ان كان كذلك فليقف المعارض .

(لم يقف أحد) .

(فأعلن الرئيس أن المجلس قرر بالإجماع الموافقة على الرد الذى اقترحه حضرة ل عبد الرازق بك) .

حافظ بك السيد — أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمداد من الذهب .

الرئيس الجليل — لا يسعنى أمام هذا القرار الإجماعى إلا أن أقدم ارات الشكر لمجلس الشيوخ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه وأن يوفق الوزارة البرلمان الى أن يشتغلوا بخير البلاد، يشتغلوا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

(تصفيق طويل حاد) .



وهذا هو نص الرد الذى اقترحه حصرة على عبد الرازق بك :

يا صاحب الجلالة :

يتقبل مجلس الشيوخ تحية جلاستكم بعظيم الابتهاج ، ويمحي فى شخصكم الكريم أول ملك دستورى جلس على عرش مصر ، ويبدى اغتباطه بالتهنئة السامية التى تفضلتم بتوجيهها الى أعضاء أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ الدستورية ، ويحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى البلاد . ويرفع المجلس عبارات الشكر الوافر لجلاستكم ، على ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ الفسفة ، التى يرى فى تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والأدبية ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان . ويرجو الله أن يُمد فى عمر جلاستكم ، حتى تصل أمتكم تحت ظلالكم الى أن تستعيد مجدها السابق ، وتحل المقام اللائق بها بين الأمم الراقية (تصفيق حاد) .



٢ - فى مجلس النواب

وجرت مناقشة مجلس النواب فى مشروع الرد على خطاب العرش فى جلسته التاسعة (٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، فلى كتاب اللجنة ومشروع الرد ، وهو لا يقبل تعديلا أو تعديرا فى الخطاب ، وتكلم أعضاء كثيرون فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أقدم واجبات شكرى وشكر الوزارة : أولا للجنة التى شكلت لوضع الرد على خطاب العرش ، وثانيا لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واقفون تمام الثقة بالوزارة الحالية . أشكرهم من كل قلبي على هذه الثقة التى أعلنوا أنها تامة ، وباسم هذه الثقة وبالاتناد اليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح ، وأنه معبر عن أمانى الأمة جميعها (تصفيق طويل) .

وإني في وضعه مع زملائي حافظت كل المحافظة على الإبانة عن أمانى الأمة كما ينبغي، والدليل على ذلك أنكم استحسنتموه عند ما سمعتموه، وكنتم مقروكين لمواطنكم الشريفة . استحسنتموه استحسانا تاما ، ذلك لأنكم رأيتموه معبرا عن آرائكم . وقد قال بعض خطبائكم ان التفسيرات التي تريدونها غير مخالفة لنص الخطاب، أعنى أنها داخله فيه . فان كانت داخله فيه، فلماذا تلك الإضافات؟ مم تخشون؟ أرجوكم أن تتأكدوا أن الخطاب لا يقيد غير الوزارة الحاضرة، بحيث لو استقلت فالخطاب لا يقيد وزارة أخرى . فما معنى الإضافة التي تريدونها أو يريدونها بعضكم؟

لماذا تطلب؟ ولما تقيد؟ الشخص الذى تعلنون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة؟ أليس كذلك؟ ان هذا العاجز المتشرف بخطابكم، لا يستطيع مادام متشرفا بثقتكم التامة أن يقبل شيئا يضعفها أو يشوبها (تصفيق طويل) .
لوقبلت ذلك — مهما حسنت نيات القائلين — لكنت غررا! ولا يليق بكم أن يكون زعيمكم غررا، ولا يليق بى أن أكون غررا تحدى الأفاويل !

يقولون : نحن مقبلون على مفاوضات . ليست هذه أول مرة تفاوضنا فيها وحفظنا حقوق الأمة كاملة قبل أن يكون للأمة ثواب غيرها ! (تصفيق وهتاف)
فمن يخشى الخاشون؟ ومن يخاف الخائفون؟ وأى عبارة فى الخطاب يمكن لنا أن نترك عليها ويكون معناها اذا تركت كما هى مضرا بمصلحة البلاد؟ أرونى! فإننى لا أرى أى عبارة اذا تركت وشأنها تكون محلا للتلاعب، أى للتلاعب زعيمكم الذى تتقون به! (أصوات : حاشا! حاشا وكلا !)

أنا فخور بهذه الثقة! فخور كل الفخر! وهذه الثقة ضمانه لأن أكون دائما عندها، لأنه ليس فى الوجود أئمن ولا أنفس ولا أغل من أن تتق أمة بابنها! (تصفيق حاد)
هنا أريد أن أتحدث لحضرة زميلى صوفانى بك فيما أشار اليه من الأقوال ، لأريحه ، وان كان ما سأقوله ليس داخلا فى الموضوع .

نحن قلنا في خطاب العرش "ان الدستور تأسس على المبادئ العصرية" . فلم نقل انه تأسس على أحسن المبادئ العصرية ، ولا قلنا ان كل مبادئه طبق المبادئ العصرية . قلنا "تأسس" ولم نقل "جاء طبق المبادئ العصرية" . حقا أن أساسه من المبادئ العصرية ، لأنه حفظ حرية الفكر، حرية القول، حرية العمل، حفظ المساواة، حفظ للأمة سلطتها، قرر مبدأ المسؤولية الوزارية . تأسس على هذه المبادئ، ولكن جاءت فيه أحكام وقود تضعف من هذه المبادئ وتقيدنها ... هذا شيء آخر .

يحق لي أن أقول انه تأسس على المبادئ العصرية، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوباً .

أعتقد بصفة كوني إنساناً، وزعيماً، ورئيس حكومة، أن في الدستور عيوباً . وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل؛ وللتعديل طريقة في الدستور؛ فاذا كنتم ترون أن هناك أوجهها للتعديل، فعليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحاً بها ليناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ؛ والحكومة، بل أنا أعدكم أن أكون معكم في تعديل ما سبق لي أن استنكرته .
أيها الإخوان ، أيها الفضلاء :

هل كان يروقنا في أول يوم انتخابنا فيه مجلس النواب ، واحتفلنا فيه بالدستور، أن نقول ان الدستور معيب، ونجعل الملك هو الذي يقول ذلك ؟

نتنقل الآن للنقطة الأخرى الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير : اعترضت على هذا التصريح ؛ وبصفة كوني رئيس الحكومة أقول أننا لسنا مرتبطين به . ولقد أشرت الى هذا المعنى في خطاب العرش ، إذ جاء فيه : "إننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد" . فان كان هذا التصريح قيداً فقد صرحنا بأننا ندخل في المفاوضات أحراراً منه، وإن لم يكن قيداً فلا شأن لنا به .

زيادة الجيش وقوته : ألم نطلب شيئاً يتعلق بذلك ؟

نحن ننادى بالاستقلال التام لمصر والسودان . ومعنى هذا أننا نسعى لنكون دولة مستقلة ، لا يحمينا حام ، ولا يمنع الاعتداء علينا أجنبي . فإذا كان هذا هو ما نسعى اليه ، فكيف يقال أننا لم نشر الى الجيش وقوته ؟ أيتحقق الاستقلال اذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها ؟ !

عندكم طريقة لتقوية الجيش ، ولزيادة البحرية ، بل الطيران أيضا . سيعرض عليكم مشروع الميزانية ، فان كانت هناك رغبة ومصالحة للبلاد في زيادة الاعتمادات فاطلبوها لتقوية الجيش وغيره ، ولا شئ يمنعكم من ذلك .

إخوانى :

أرجوكم أن تلقوا سمعكم لما أقول ، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين ، بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ؛ فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز لا يكون لها وحدها ، بل يكون لكم أيضا ! أما اذا كان الأمر يتعلق بى وحدى ، وكان قصد الطالب تعجيزى ، ولم أفلح ، فيكون قد أعجزنى فعلا .

ولكن هناك طلبات — لا أقول ذلك بمناسبة الجيش — لا تتعلق بى وحدى ، ولا بالوزارة ، بل تتعلق بالأجانب والدول الأجنبية ؛ فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . اذا طلبتم طلبا ، فعلى أن أنفذه ؛ ولكن يجب عليكم أن تبصروا فى : هل يمكنكم أن تسبوا فيه الى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ ... فإذا كنتم بعد إتمام النظر وتدقيق الفكر ، تجدون فى تنفيذه مصلحة فأقدموا عليه ، ومررنى بتنفيذه ، وأنا أنفذه وأرى الشرف فى تنفيذه ! (تصفيق حاد)

يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول . يستطيع أن يكتب ما يجمله أشد وطنية منى ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده ، وإنما يطالب بما وراء السودان ! بل بقطعة من أوروبا أيضا ! ... يمكنه أن يقول ذلك ، لأنه غير مسئول ! ... ولكن ثابا فى مجلس النواب المصرى ، يدعو الى أمر ، ويحمل إخوانه

عليه، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إذا قبلوه، وإذا كان في رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر ذلك الخطر، وعليهم تقع نتائجه .

أشير بعد هذا الى قانون التعويضات :

استنكرت أنا وزملائي قانون التعويضات، ولا زالت الى الآن أستنكره (تصفيق) .

لم تكتف الوزارة السابقة بأن جعلته قانونا، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا ! فهل يمكننا أن ننقض معاهدته، بمجرد أن زغلولا تسلم الحكومة، وقال انه استنكر هذا القانون، فلا ينفذ هذه المعاهدة !

هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك، وأنا في الحال أندر الدولة الانجليزية به؟

لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغي، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقرأ هذا القانون، وتعتبره مرهقا للخزينة، مخالفا للدستور؛ ولكن، اجتنابا لسوء التفاهم، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة، بشرط حفظ الحق لها في مناقشة هذا القانون في المفاوضات المقبلة (تصفيق) .

هذا ما استطعنا فعله، وقد قمنا به قبل أن يطلبه منا طالب، لأننا استنكرناه ونستنكره .

وهناك ظرف آخر، يمكن أن يكون في مصلحتي أن أبوح به، ولكن اعلانه ليس في مصلحة البلاد، فأرجئه لوقت آخر . وستعلمون منه أننا حافظنا كل المحافظة على حقوق البلاد .

أبشركم، أيها السادة، أن الثقة التي وضعتوها في وأعلنتوها هي في محلها؛ وأسأل الله أن يمد في حياتنا جميعا حتى نحصل على حقوقنا جميعا .

(أصوات : آمين آمين) .



وبعد أن انتهى الرئيس الجليل من خطابه، أفضل باب المناقشة، وتقررت الموافقة على مشروع الرد الذي عرضته اللجنة، موافقة من جميع الأعضاء الثلاثة، هم حضرات : المرحوم عبد الطيف الصوفاني بك، ومحمد عبد الجليل أبو سمرة بك، وعبد الحميد سعيد بك .

ثم وقف الأستاذ وليم مكرم عبيد (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) قائلاً :
 "إن لجنة الرد على خطاب العرش تقترح بهذه المناسبة أن يقام أثرنا ينبغي لسعد باشا
 داخل البرلمان تخليداً لذكراه ، يقال فيه انه استحق تقدير الأمة وشكر الوطن .
 فمن يوافق على هذا الاقتراح فليقف" . فوقف الأعضاء ، فقال الرئيس الجليل :
 "أنا كلّي شكر لحضراتكم" .

وهذا نص الرد الذي عرضته اللجنة ووافق عليه المجلس :

يا صاحب الجلالة :

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع جلالته اسمى عبارات الولاء لعرشكم ،
 والإخلاص لشخصكم ، ويحمد الله تعالى أن أراد بالأمة خيراً ، فجاءها في إبان نهضتها
 ملكاً دستورياً ، يؤيد حريتها ، ويرفع كلمتها ، ويحدد سالف مجدها . وانه لمن
 بواعث غبطتنا ، وعوامل قوتنا ، أن يتوفر ذلك الاتحاد المقدس الذي لا انفصام
 له بين الأمة والعرش ، والذي لن يزيده الزمن إلا توثقاً ، والحوادث إلا قوة .

ويتقدم المجلس الى جلالته بخالص الشكر على ما تفضلتم به من تهنئة نواب
 الأمة بتلك الثقة العظمى ، التي وضعتها البلاد فيهم ، والتي ألفت بها عليهم أمام الله
 وأمام ضمائرهم مسئولية خطيرة ، وواجباً مقدساً ، هو أن يتخيروا أقوم السبل وأحكم
 الوسائل لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق) .

وانه لمن دواعي البشر أن يُفتتح عهدنا النيابي ، بخطاب العرش الذي تفضلتم
 فأودعتموه من المبادئ وطرائق الإصلاح ما يتفق مع مطالب الأمة ، ويساعد على
 تحقيق الأمان القومي (تصفيق) . وقد زادنا بشراً وطمأنينة على مصير بلادنا ،
 لأن عهدتم جلالته بتنفيذ تلك الأغراض النبيلة الى وزارة من صميم الأمة وخيرة
 أبنائها ، يرأسها زعيم نهضتها وقائد فكرتها ، صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا
 زغلول (تصفيق) .

وانا لنبتهل الى الله تعالى أن يحيط بالعناية عرشكم ، وبالاقبال ملككم ، وأن

يحمل عهدكم عهد يمن وعز وبركة (تصفيق) .

المرحوم الصوفاني بك

كان المرحوم عبد الطيف الصوفاني بك كبيرا في الحزب الوطني ، وكان على رأس ثواب هذا الحزب في الممارسة ؛ وقد كثر الحوار والجدل بينه وبين الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الدورة الرئاسية . وهذه المناسبة رأيت أن أقول من مذكراتي هذه الجملته الخاصة به :

الاثنين ٨ يونيو سنة ١٩٢٥

حزن الرئيس حزنا صادقا على المرحوم الصوفاني بك ، وكان نفيه اليه مفاجأة ظاهرة للإعلام . أملى على "والكدر باد على وجهه ، هذا التلغراف الى ابنه عبدالعزيز الصوفاني بك : "اشتد أسفى لوفاة والدكم الكريم ، الزميل القديم ؛ فأعزيكم وجميع أفراد بيتكم المحيد أجمل العزاء ، وأرجو للراحل العظيم الرحمة الواسعة ولكم الصبر الجليل" . وكان ذلك في مساء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ . وفي يوم ٢٦ مايو جاء هذا التلغراف من عبد العزيز الصوفاني بك : "خففت تعزية دولتكم كثيرا من آلامنا ، وكانت أعظم تسلية لنا في تلك الفاجعة . فنشكر لدولتكم من أعماق قلوبنا وبكل جوارحنا ذلك العطف الأبوى ، ونبتهل الى الله بقلوب مفعمة بالأسى أن يبقيكم مصدرا للوفاء ويمتعمكم بالصحة" .

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم ، زار عبد العزيز الصوفاني بك بيت الأمة ليكرر الشكر بنفسه ، وكان دولة الرئيس خارجا من مكتبه معترفا الركوب للرياضة كمادته ؛ فسار عبد العزيز بك معه من باب المكتب الى باب المنزل ، وكان ملخص الحديث بينهما ما يأتي :

قال الرئيس : "البقية في حياتكم . لقد تأملت كثيرا لوفاة المرحوم ، فانه كان طبيب القلب جدا رغم كل شيء ، وكان لا يتأخر عنا في كل مهمة ؛ رحمه الله رحمة واسعة . وأمل أنك ستسير على سنته وأخلاصه ، وفي بيتكم العوض" .

فأجاب عبد العزيز بك : "دولتكم تعرف مقدار حبه لك . وأرجو الله أن تنزل عندك المكانة التي كان يترأسها والدنا" .

ثم ترحما على الفقيد طويلا في تأثر شديد .

القوانين التي صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية

(١٩١٤ - ١٩٢٤)

(الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب : ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

قدّمت الحكومة في هذه الجلسة مجموعة القوانين التي صدرت منذ وقف الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وقال المفوض له الرئيس في تقديمها الى المجلس كلمته الآتية :

رئيس الوزراء (الرئيس الجليل) — يتشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يعرض على مجلس النواب ، طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور ، الأعمال التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عملا بأحكام المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، والمادة ٩ من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، ومرافق لهذا المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وهي تحتوي على القوانين المشار اليها ، وتشمل هذه المجموعات أيضا أعمالا تشريعية أخرى ، لا تنطبق عليها النصوص السالفة ، أو يُشك في انطباقها عليها .

غير أن الحكومة رأت من المناسب ، بالنظر الى غموض تلك النصوص ، ألا تتولى اختيار القوانين التي يجب عرضها بدون أن تشرك البرلمان في هذا العمل ، تجنبنا للوقوع في الخطأ . فضلا عن أن للبرلمان الحق المطلق على أى حال في أن يعدل أو يلغى الأعمال التشريعية السابق صدورها ، بالكيفية المينة في الدستور ، فالعرض بهذه الطريقة قد أملاه علينا روح الاحترام لهيئة البرلمان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لاشك في أن الذى أبداه دولة رئيس الوزراء ، هو العمل بالقانون ، والوفاء المنتظر من حكومة هي أول الحكومات الديمقراطية في البلاد ، لأنها حكومة الشعب . انما مجموعة القوانين التي جاءت الحكومة بها مغلفة في محفظة كبيرة ، ولا يعرف منها إلا ما كان له أثر مؤلم في نفوسنا ! فكيف تطلب

منا الحكومة أن ننظر فيها جميعها دفعة واحدة؟ كأنها تريد أن يبقى قائما منها ما لا يمكن أن نطبقه . . . (مقاطعة) هذا رأي ! وبالطبع الحكومة تريد أن تحملنا

رئيس مجلس النواب — القوانين مستحال على اللجان المختصة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! لا ! انما أقصد أن أقول بأن البرلمان يجب ألا يتحمل مسؤولية قوانين قائمة وبعضها مضر، ولا وقت عنده يمكنه من نظرها . وكان أملنا أن الحكومة تبحث هذه القوانين، وتترك الضار منها، وتقدم لنا ما هو ميسور نظره . وكيف يمكن في دورنا هذا أن نبحث كل هذه القوانين، ونبين ما يحسن بقاءه منها، والدستور يجعلها كلها ان لم تقدم لنا في هذا الدور لغوا ؟ !

رئيس مجلس النواب — أتريد رفضها كلها ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ، يا باشا ! لم أفهم جيدا ؛ وقولي هو أن الحكومة تريد أن تحملنا مسؤولية هذه القوانين ، مع أن نظرها كلها في هذا الدور غير ممكن ، فهي تريد أن تجعلنا نحن المسؤولين عن بقائها قائمة ، وعما يترتب على ذلك من الأثر السيئ .

الرئيس الجليل — نحن لم نهرب من المسؤولية ! بل يجب علينا تقديم هذه القوانين للبرلمان، وإلا صارت لافية . وقد خفنا إذا نحن اخترنا واحدا منها أن تقولوا: لماذا هذا الاختيار؟ فقدّمنا الكل؛ فاخترنا المهم، وقدموه على غيره . وفي المجموعة بعض قوانين قد لا يكون من حقكم نظرها، ولكم أن تفصلوا فيما هو من حقكم، وما ليس من حقكم . ولم أجد غير الصوفاني بك من يشتكى من أن يكون حكما في قضيته ! فهل هو واثق بالحكومة أكثر من ثقته بنفسه ؟ !

احتراما للبرلمان، ومبالغة في هذا الاحترام، أرادت الحكومة أن تشارك مع البرلمان في هذا (تصفيق) . فليأخذ المجلس أى قانون أراده، وليبحثه، وليقل فيه ما شاء .

عبد اللطيف الصوفاني بك — غرضي هو أن

الرئيس الجليل — المعارضة في هذا ليس لها محل .

عبد اللطيف الصوفاني بك — البرلمان ليس عنده وقت يكفي لكل ذلك .

الرئيس الجليل — وهل استعجلك أحد ؟ أنت غير مقيد بوقت ، فانظر ما شئت ، وما لا يمكنك نظره أجله ؛ لأن كل قانون يصير لاغيا ، اذا لم يقدم للبرلمان في هذا الدور .

عبد اللطيف الصوفاني بك — بعض هذه القوانين ، إلغاؤها أفيد من وجودها .

الرئيس الجليل — هذه معارضة غير مفهومة !

... ..

ابراهيم غزالي بك — أشكر دولة رئيس الوزراء على عرض هذه القوانين ، واحترامه لأرى المجلس . ولكن أود أن يبين لنا دولته هذه القوانين التي قال عنها انها من قسمين ، لأن التنوير عند العرض يفيد في الحكم .

الرئيس الجليل — قد جعلناكم أتم القضاة .



ثم عُرِضَت اقتراحات كثيرة وافقت أغلبية المجلس على أحدها ، وهو يقضى بأن يعرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحدا بعد واحد ، مينا رؤوس موضوعاتها ، ليحليها المجلس على اللجان المختصة . ومقدم هذا الاقتراح هو حضرة النائب المحترم (أحمد محمد خشبة بك) .

الرئيس يستأذن من المجلس في التغيب

(الجلسة الرابعة عشرة : ٦ أبريل سنة ١٩٢٤)

قال رحمه الله ، مخاطبا أعضاء مجلس النواب :

أريد أن أستودعكم الله ، وأن أستأذنكم في التغيب عنكم مدة أسبوع ، لأني تعب ، وقد أشار علي أطبائي بالراحة هذه المدة ، فحُتْ لأستأذنكم في ذلك ، وأشكركم . (أصوات : شفاك الله) .

شكر للرئيس الجليل

فقد الرئيس رحمه الله الى مسجد وصيف ليضي بها أيام الراحة التي استأذن من مجلس التواب فيها .
وأصدر عقب وصوله اليها هذا الشكر الآتي ، وقد نشرته الصحف في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

يقدم سعد زغلول جزيل شكره لحضرات الذين احتفوا بمرور البانحة في طريقها الى مسجد وصيف ، ولحضرات الذين تكبدوا المشاق لزيارته ، ويعتذر لهم عن عدم استطاعته مقابلتهم تنفيذا لأمر الطبيب ؛ ويرجو من حضرات الذين يريدون زيارته ألا يحملوا أنفسهم مؤوتها ، وأن يقبلوا شكره دونها ؛ ويسأل الله أن يبارك في الجميع ، وأن يحقق أمانهم .

بين وكيلى مجلس الشيوخ

والرئيس الجليل

على أثر ظهور نتيجة الانتخابات في مجلس الشيوخ لوكلى المجلس ، ولغيب الرئيس الجليل سعد زغلول باشا في مسجد وصيف ، أرسل وكلاء المجلس المتخبان حضرة صاحب المالى أحمد زكى أبو السعود باشا وحضرة صاحب العزة محمد علوى الجزاز بك الى رحمه الله التفراف الآتى :

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا بمسجد وصيف :

بمناسبة انتخابنا وكيلى لمجلس الشيوخ ، نقدم لدولتكم جميل التحية ، ونتمنى لكم دوام الصحة ، لتقوموا بمداومة عملكم المجيد في حياتنا الدستورية ، وإتمام مجهوداتكم الجليلة في خدمة القضية المصرية . ولنا الشرف أن نعلن بهذه المناسبة تأييد تقننا بكم ، ونعمل على تأييدكم لتحقيق الاستقلال التام ؛

أحمد زكى أبو السعود محمد علوى الجزاز

فورد على كل من حضرتيها الردة الآتى :

سرنى انتخابكم وكلاء لمجلس الشيوخ ، فأهتكم بهذه الثقة الغالية ، وأرجو أن يحقق المجلس بمعاونتكم أملى وأمل الأمة فيه ؛

سعد زغلول

تأليف الهيئة الوفدية

١ - في مجلس النواب

اجتمعت الآراء على أن تنظيم النواب والشيوخ الوفدين في هيئة تجمع كلتهم ، واجب ضرورى تدعو المصلحة العامة اليه . فقام بالدعوة الى هذا العمل الجليل في مجلس النواب حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى ، فأعد لفريق كبير من زملائه النواب مأدبة أقامها بيته في مساء السبت ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ليتبادلوا الآراء في وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، فلبوا دعوته في موعدها ، وبينهم الرئيس الجليل والوزراء . ثم أتى سعادته الكلمة الآتية :

كلمة حمد الباسل باشا

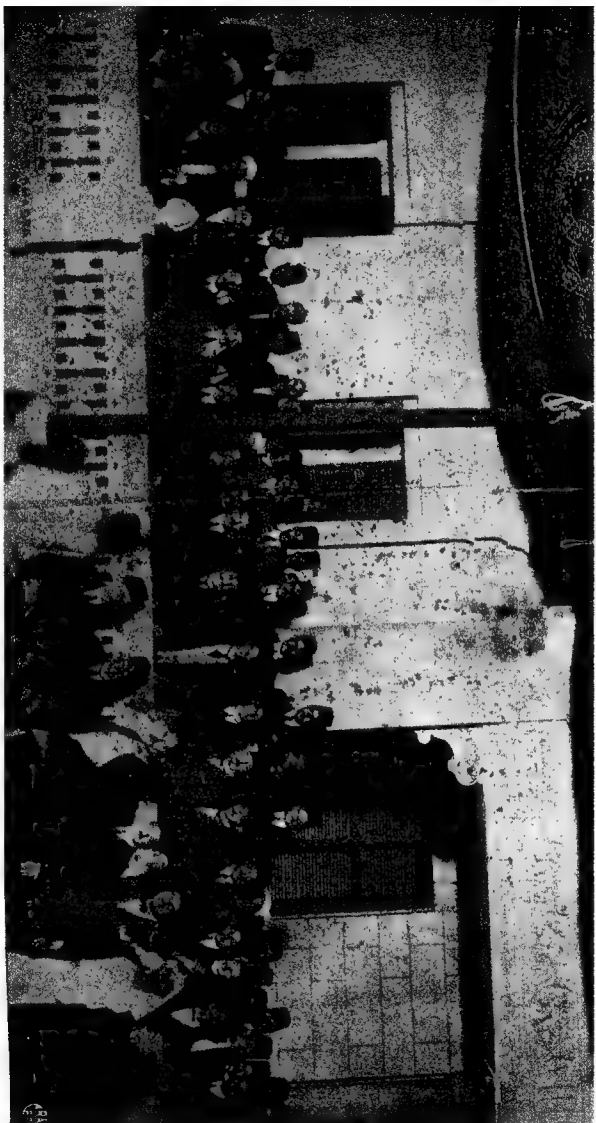
زملائي المحترمين :

اسمحوا لى بأن أشرككم أعظم الشكر لتلييتكم دعوتى ، وليسمع لى رئيسنا الجليل بأن أشكره لحضوره اجتماعنا هذه الليلة . إنكم أبها الإخوان لستم الآن فى بيتى ، وإنما أتم فى بيت سعد ، فانه اذا كان بيت سعد بيت الأمة فان كل بيوت الأمة بيوت لسعد (تصفيق) .

لقد كانت علينا أيها الإخوان ، ونحن وفد ، مسئولية كبيرة ؛ فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم . ولا بد أنكم توافقوننى على أنا ما زلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا حينئذ أن نتفاهم وتتكاتف على نصره رئيسا ورئيس مصر ، أى على نصره المبادئ الوطنية (تصفيق) .

وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . إننا كلنا على مبدأ واحد ، ونسعى لفاية واحدة ، ولا ينقصنا إلا شىء واحد ، وهو النظام . فلنضع فى هذه الليلة هذا النظام . وأدعو الله بعد ذلك أن يؤيد رئيسنا بالحن ، وأن يجعل تضامنتنا مستمرا (تصفيق طويل) .

وحينئذ وقف الأستاذ على أفندى نجيب وقال "إن الوفد يعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، فإن كان قد أُنشِد مشروع نظام فيعرضه علينا الآن" .



[عن الملاح الأسيوطي]

الرئيس الجليل ثارف أول هيئة وطنية يجلس الثواب في منزل حمد الباسل باشا

فوقف الأستاذ مكرم عيسد وقال : "نعم ان هناك مشروعا"؛ وأخذ يتلو على الحاضرين هذا المشروع، ليقروا ما يقرونه، ويعدلوا ما يريدون تعديله فيه . فبعد مناقشات صادق الحاضرون ، الذين اعتبروا جمعية عمومية ، على قواعد أساسية عامة، توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة .

وتقضى هذه القواعد الأساسية، بأن يطلق على الوفدين اسم (هيئة الوفدين)، تحت رئاسة الرئيس الجليل سعد باشا . وقد اقترح بعض النواب أن يكون اسمها (حزب الوفد)، فأوضح الأستاذ مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما، وذلك أن الوفدين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلون للأمة، وأن من عداهم أفراد قليلون؛ وقد أقرت الأمة دائما هذا الاعتبار، ولذلك فضل الذين وضعوا كلمة (هيئة الوفدين) هذه الكلمة على كلمة (حزب) لأنها تعطي المعنى المطلوب؛ فوافق الحاضرون على ذلك بالإجماع .

ومن هذه القواعد الأساسية أيضا أن ينشأ لهيئة الوفدين ناد يسمى (النابى السعدى)، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب، وثانيا من ممثلين للديريات تنتخبهم الجمعية العمومية، ويكون عددهم على قاعدة نائب واحد لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا فأقل، ونائبين لكل مديرية يزيد عدد نوابها على ذلك . وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة . وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة ، فلا يحق لهم أن يخالفوها . ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للجلس، فتتظرفها وتقرها قبل تقديمها .

وفي أثناء المباحثة في هذه القواعد وقف الرئيس الجليل سعد باشا ، وألقى الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

حضرات النواب :

أنا أوافق على ما اقترح عليكم الليلة ، أى على أن تضعوا نظاما تسيّر عليه الأغلبية التي تستند إليها الحكومة في مجلسكم ؛ فلقد هال خصومكم أن يقوم هذا النظام ، لأنهم ليسوا أصحاب مبادئ يروجونها ، بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيلها ؛ وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة ، فقالوا ان هذا لا يتفق مع حرية الرأي ، وان هذا تحكم في إرادتكم !! يريدون بذلك أن يضرفوكم عن المبدأ الذي ارتضيتموه لأنفسكم ، وقبلتموه شعارا لكم ! على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والأصل أنه لا حرية بلا نظام ، ولا نظام بلا حرية !! والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته ، حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء التي للهبة التي قبلتم العمل تحت لوائها . والحرية متوافرة من قبل ، في اختيار الهيئة التي تتضامنون معها ، واختيار النظام الذي تسيرون عليه ؛ فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم ، وأتم عضد الحكومة ؛ فيجب أن تكون هيئتك منظمة ، ليتمكن أن يكون سير الحكومة منظما .

لقد زرت البلاد فوجدت أن الأهالي غير راضين عن عدم تنظيم هيئتك في المجلس ؛ وأنا أصرت على ضرورة تنظيم هيئتك ، لأن الحكومة أيضا يجب أن تشعر بقوة الهيئة التي تسندها ؛ خصوصا أننا قادمون على مفاوضات يحاول المعارضون بكل الوسائل أن يفسدوا جوها ويعكروا عليها ، وهي مفاوضات ندخلها لتحقيق أماني البلاد ، أى استقلال مصر والسودان . فسواء وفقنا أم لم نوفق ، فسنخرج منها كما دخلناها أعزة كراما .

ان المفاوضات ما هي إلا محادثات ، وأنا مستعد لأن أتحدث مع أى كان في شئون مصر ؛ فننظيمكم يقضى على خصومكم وخصوم البلاد في الداخل والخارج .



وما أتم الرئيس رحمه الله كلمته حتى دوى المكان بالتصفيق ، ثم صادق المجتمعون على تلك القواعد التي ذكرناها ، على أن تكون كما قلنا قواعد أساسية تنبئ عليها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنفيذا لذلك شرع الحاضرون في انتخاب ممثلي المديريات لتكلمة تأليف اللجنة التنفيذية .



٢ - في مجلس الشيوخ

وقام الدعوة الى الفرص هـ في مجلس الشيوخ حصرة صاحب العرة محمد علوى الجزائر بك ويكل المجلس وعصو الوفد المصرى ، فأعد لزملائه الشيوخ مأدبة أقامها في ردهة مجلس النواب الكبرى مساء الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ، وبعد أن اكتمل جمعهم وبينهم الرئيس الجليل والوزراء ، ألقى حضرة الداعي كلمته الآتية :

خطبة علوى الجزائر بك

أيها الزعيم الجليل ، أصحاب الدولة والمعالى ، أيها السادة :

قبلتم دعوتى ، فلم على فضل المحسنين ، ومنة المتفضلين . وما جمعنا إلا أكرم ما نتوى من جلائل الأعمال ؛ فان شكرتكم على تلبية الدعوة فلانى سأحمد لكم مغبة تمحيصكم لهذه النية ، فيجرى الخير على يديكم ، وتزداد المنى في جهادكم .

أيها السادة : لقد دخلنا البرلمان على خير مبادئ هام بها المصريون ، ووطنوا النفس على تحقيقها ؛ فكان علينا أن نكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، إن أصدر واحد منها رأيا فمن بحث ناضج وفكر متداول . وليس في الدنيا عمل ينال الفوز والنجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ؛ وما خير وسيلة لهذا التعاون إلا أن نكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لا يكون كل أمرئ فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، وإلا تفرقنا شيعا وأحزابا .

علينا أن نجتمع خارج البرلمان في أوقات الفراغ والإجازات ، نتداول الرأى ، ويستئنس بعضنا بفكر بعض ؛ فماتحضره البحث وأقره الحق كما جميعا نصرناه

وأعوانه ، وما زيفه الرأي نبذناه وأعرضنا عنه ، من غير انقصاص لوحدةنا وتفكيك لعروتنا . لا نبغى في عملنا هذا لامرئ أن يترل عن رأيه ، وإنما نود ألا يرمى عن قوسه حتى يتحقق من إصابة الهدف ، بائتناسه برأى غيره ، ونطقه عن إرادة زملائه ، وتساوره معهم من قبل . قد يكون في هذا حد للحرية ، ولكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هي شر . أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حدا للحرية الأمة ؟ وإن في ذلك الخير كله للأمة ؟ نحن جميعا على أمل واحد ورغبة واحدة ، فعلى أن يكون رأيانا عن وحدة مجتمعة ، لا عن آراء متفرقة وشيع متباينة ، فتتعدد لنا مظاهر مختلفة ، قلوبنا تتكرها ، ومبدؤنا يرفضها .

واقعد سبقنا اخواننا في مجلس النواب في تكوين هيتهم الوفدية ؛ وإنى لأقترح على السادة الأجلاء من أعضاء مجلس الشيوخ أن يحذوا حذو إخوانهم ، فيعمل المجلسان على اتفاق لا اختلاف فيه ، وعلى نظام لا ضلال في سبيله ، فتزداد بذلك قوة على قوة . فان تفضلتم بقبول اقتراحى ، اخترنا منا من يعمل على تنفيذ الفكرة وتنظيم أساس العمل ؛ وبذلك تم الوحدة وتنظم الصفوف . وإنى لكم شاكر ولفضلكم ذاكر .

هذا ، واننا نبتهل جميعا الى الله تعالى أن يديم عز مولانا جلالة الملك ، وأن يعجل عهده على شعبه عهد يمن وسعادة ؛ كما نضرع اليه أن يوفق زعيم مصر ورمز أمانها في جهاده ، حتى تنال مصر والسودان على يديه استقلالاً تاماً . لا إن شاء الله .

خطبة للرئيس الجليل

وبعد أن انتهى حضرة محمد على الحزار بك من كلمته ، تلاه خطباء آخرون تكلموا في تأييد الفكرة التي اجتمعوا من أجلها . ثم قام بينهم الرئيس الجليل رحمه الله ، فالتى خطبة استغرقت أكثر من ساعة ، قال فيها : ” إن تأليف هيئة في مجلسكم ، تضارع الهيئة الوفدية التي تألفت في مجلس النواب ، لا ينافي استقلال مجلسكم ، ولا يمنع أعضاءه من أن يؤدوا الأمانة التي تعلقت في أعناقهم ، كما هي معلقة في عنق كل

مصرى، وهى أمانة السعى للاستقلال التام“ . ثم أبان أن فى تأليف هذه الهيئة معنى كبيرا لظهور الاتحاد ، خصوصا فى الوقت الحاضر الذى يجب أن تجتمع فيه قوى الأمة وتصير كتلة واحدة ، حتى تكون كلمتها نافذة وسعيها منتجا .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات وعن أساسها، وكرر ما فاه به أمام مجلس النواب، من أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير، وأنه لا يدخل المفاوضات إلا حرا من كل قيد . واستغرب كل الانسحاب من أنصار هذا التصريح الذين كانوا يجذبونه صباح مساء، كيف انقلبوا بيدون الخشية من الدخول فى المفاوضات على أساسه، ويشككون الناس فى نيات المفوضين، ويوهمون أنهم اذا دخلوها إنما يدخلونها على أساس هذا التصريح !! واتخذ الرئيس هذا الانقلاب دليلا على كذبهم فى الماضى بالنسبة لمدح هذا التصريح، وفى الحاضر بالنسبة لقصد المفوضين الدخول فى المفاوضات على أساسه . وأبان أن الخطر إنما هو فى قبول احتفاظ إنجلترا بالنقط الأربع الميينة فى التصريح المذكور، وبحق التصرف فيها بالطريقة المطلقة حتى يتم الاتفاق، لأن قبول الأمة المصرية لهذا الاحتفاظ يصحح مركز إنجلترا فى مصر، ويجعل لها حقا فى التصرف فى هذه النقط لم يكن لها من قبل . والتوقيت بحصول الاتفاق يساوى التأيد، لأن الاتفاق لا يكون إلا بين إرادتين : إرادة مصر وإرادة إنجلترا، وقد لا تريد إنجلترا أن تتفق على ما يكون فيه منفعة لمصر . وبين أن الوزارة الحالية ليست مسئولة عن حالة السودان، ولا عن كل أثر من آثار السياسات الماضية . وقال ان الوزارة الحالية لا يصح أن تسأل الا عن عملها، وهى لا تعمل الا ما فيه خير للبلاد .

شكر الرئيس فى عيد الفطر

(١٣٤٢ - ١٩٢٤)

سعد زغلول يشكر جميل الشكر حضرات الذين تفضلوا بالحضور لديه أو بارسال الرسائل اليه، مهتئين بعيد الفطر المبارك، أعاده الله على حضراتهم وعلى سائر الأمة المصرية بالنجاح الباهر والخير الوافر .

في المفاوضات بين مصر وإنجلترا

(الجلسة الخامسة والعشرون لمجلس النواب : ١٠ مايو سنة ١٩٢٤)

نقل في هذه الجلسة استجواب بخصوص المفاوضة موجه من المرحوم السيد فودة بك الى رئيس الحكومة ، وبعد أن ألقى الرئيس الجليل جوابه عنه جرت مناقشة بينه رحمه الله وبين بعض الأعضاء المحترمين . ونحن نقول فيما يلي نص الاستجواب فالجواب فاتبهما من مناقشة :

السيد فودة بك — لا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد تنازلت عن السيادة التي كانت لها على مصر ، وبذلك أصبحت دولة ذات سيادة في الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولي . وقد اعترفت إنجلترا بذلك الاستقلال ، وكذلك دول أوربا . فاذا كان الأمر كما ذكر ، فلا مأساة سبب لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان لغاية الآن ، مع أن إنجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، والله الحمد الأمن مستتب ، والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟

هل توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة الرئيس وحكومة إنجلترا بخصوص جلاء الجنود الانجليزية عن أرض مصر والسودان ؟ فاذا كان الأمر كذلك ، فهل لإنجلترا مطالب من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ؟ وهل يمكن دولة رئيس الحكومة أن يقول لنا ما نوع هذه المطالب ، حتى يتحقق المجلس من أنها لا تمس استقلال البلاد في الداخل والخارج ؟ وعلى هذا أطلب من دولة الرئيس أن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضة ، حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من أمرها .

الرئيس الجليل — ليسمح لي حضرة العضو المستجوب أن أشك كثيرا في أن يكون هذا استجوابا ، لأن الاستجواب يرمى في الحقيقة الى نوع من الاتهام ، أعني أنه عبارة عن تحريك مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب . وما أظن أن هذا الاستجواب ينطبق على حقيقة ما يقصد منه ! ومع هذا أجازى حضرة العضو في اعتباره استجوابا ، وأجيب :

يقول حضرته : بما أن مصر صارت دولة مستقلة ، فما هو السبب في بقاء
العساكر الانجليزية ؟ ! وأنا أيضا لا أفهم معنى لذلك ! لأننى أرى أن هناك تناقضا
بيننا بين الاستقلال ووجود الاحتلال ! إذن فالسبب غير مفهوم ! وهذا جوابى عن
السؤال الأول !

أما الجواب عن الجزء الثانى ، الخالص بوجود مبادئ مفاوضة ، فبالسلب .
وبناء على ذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب ، لأنه مبنى على أن يكون الجواب
عن القسم الثانى بالإيجاب .

أما طلب إيضاح عن خطة الوزارة في المفاوضات ، فأقول ان خطة الوزارة
مبينة بكل وضوح في بيانها الوزارى الذى نشر على الأمة ، وفيما أظن أنه حاز استحسان
الأمة جميعا ، كما أن المفاوضة لها غاية معينة تعيننا تماما في خطاب العرش الذى صدقم
عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان ما يمكن أن تؤدى إليه المفاوضات
سيعرض على البرلمان ، وله حينئذ الرأى الأعلى في أن يقتره أولا يقتره .

ولا أرى هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك ، لأن مبدأ الوزارة معلوم ، وهو
مبدؤكم جميعا : السعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ؛ ولا يختلف في ذلك
اثنان ، وغاية المفاوضة هي تحقيق هذا المبدأ . وأزيد على ذلك أننا لا ندرى الى الآن
ما اذا كنا سندخل في مفاوضات أم لا ؟ لذلك أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .
السيد فوده بك — أشكر دولة الرئيس ، وأرجوه اذا ما عولت الحكومة على
الدخول في المفاوضات أن تحيط المجلس بذلك وبالأساس الذى تدخل عليه .

الرئيس الجليل — اذا أرادت الحكومة أن تدخل في مفاوضات ، فإنها
ستخبركم ، ولكنها لا تخبركم بأكثر مما قلته الآن .

السيد فوده بك — ولكننا قرأنا في الجرائد...

الرئيس الجليل — لا تصدق ما تقرأوه في الجرائد ، وصدق ما أقوله لك !
(تصفيق) .

السيد فوده بك — قرأنا في الصحف أن انجلترا لا تدخل في المفاوضات إلا على أساس تصريح ٢٨ فبراير (صحيح) .

الرئيس الجليل — لا محل لسوء الظن ، فكلنا وطنيون ؛ وعلى أى مبدأ اتُّخِذت ؟

السيد فوده بك — على مبدأ دولتكم (تصفيق طويل) .

الرئيس الجليل — اذن اتبينا .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — هل تتوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء في المفاوضات ؟ وهل وجود الجنود البريطانية في أية بقعة من وادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال ؟

الرئيس الجليل — هل هذا استجواب جديد ؟ !

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — أريد استفسارا بناء على استجواب السيد فوده بك .

الرئيس الجليل — نحن متفقون على أن هذا تناقض ، وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — وبرنامج المفاوضات ؟ !

الرئيس الجليل — أريد أن أفهم معنى هذا ! وهل تقصد به : من أى طريق نذهب الى لوندرة ؟ من طريق باريس أم من طريق آخر ؟

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — ان هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها ، كنقطة عسكرية على قناة السويس للحفاظ على طرق المواصلات (مقاطعة وصحيح) .

أرجو من المجلس أن يسمح لي بالكلام، لأن هناك مسائل هامة تتناقى مع الاستقلال، وانجلترا تريد أن تتفاوض معنا على أساسها. لذلك نريد أن نعرف اذا كانت الحكومة ستعرض على البرلمان برنامج المفاوضة أم لا (مقاطعة).

عبد اللطيف الصوفاني بك — أعتقد أن ما أثار الكلام فيما يتعلق بالمفاوضات المنتظرة — مع احتفاظى برأى بشأن المفاوضات أصلا عند سماع الفرصة — هو ما نقله البرق اليانا من التصريحات الصادرة من مصادر رسمية : كصريح المستر مكدونالد أخيرا في البرلمان البريطانى، الذى قال انه يتمسك بالسياسة التى أقرها البرلمان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢، وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير. نعم لهم أن يقولوا ما شاؤوا، ولنا أن نقول ما نشاء. فلا حرج علينا اذا أزلنا من نفوسنا ومن نفس من يتأثر بمثل هذا التصريح ما علق بها. لهذا أرجو دولة الرئيس أن يصرح بأن المفاوضة المقبلة لا تكون على هذا الأساس (مقاطعة).

اخوانى : نحن أولى الناس بالحذر، وأكثرهم حاجة الى الايضاح.

الرئيس الجليل — قل ما نشاء وأنا أريحك.

عبد اللطيف الصوفاني بك — أرجو أن يصرح دولة الرئيس بأننا لسنا ملزمين بتصريح ٢٨ فبراير، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان.

الرئيس الجليل — وهل اذا أجبتك لذلك ترضى بالمفاوضة ؟ (ضحك).

عبد اللطيف الصوفاني بك — أرجو ألا تشتط على.

الرئيس الجليل — قال رئيس الوفد المصرى انه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير، ويقول رئيس الوفد المصرى ورئيس الحكومة الحالية انه يستنكر هذا التصريح.

(هتاف وتصفيق طويل).

فليصفيق الصوفاني بك أيضا وليترك سوء الظن.

الصوفاني بك — أصفى اذا كانت المفاوضات طبقا لمبدئي ، وهو الجلاء قبل المفاوضات .

الرئيس الجليل — واذا ما دخلت الوزارة الحالية في المفاوضات ، فلا تدخلها مطلقا إلا حرة من كل قيد .

الصوفاني بك — حتى من التحفظات ؟

الرئيس الجليل — أقول لا تدخلها إلا حرة من كل قيد ، وإلا مستنكرة محتجة على أن لا إنجلترا حقا في الاحتفاظ بالقط الأربع .

اخواني ! نحن كلنا هنا وطنيون ، ولنا قصد واحد كما قلت في بيان الوزارة وكما جاء في خطاب العرش . وهذه مأموريتي التي عاهدت الأمة عليها ، وهي السعي في الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق طويل) .

لا أدري ماذا يراد مني ؟ هل يراد أن أقول كل يوم ، وأصبح كل صباح ومساء ، انى أنكر تصريح ٢٨ فبراير ؟ يحسن بنا أن نسير بثقة تامة ، لأنكم انما تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم (تصفيق) .

عبد الرحمن الرافعي بك — أرجو من دولة الرئيس الجليل أن يعتقد تمام الاعتقاد أن كل سؤال أو استجواب ، يوجه الى الوزارة عن المفاوضات أو غيرها ، لا يدل على الشك أو عدم الثقة بالوزارة . انما الغرض من ذلك أن نستثير فيما يتعلق بالمسائل العامة التي تشغل بالنا ، وعلى الأخص اذا أُلقيت في مجلس العموم البريطاني تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية وبالمفاوضات ، لأنه لا يجوز أن تلقى هذه التصريحات في برلمان إنجلترا ونتمر عليها ساكنين ، بل يجب أن يكون لها صدى في مجلسنا ، حتى تشعر الحكومة الانجليزية والجمهور البريطاني أننا نتمسك بحقوقنا .

ومن غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة ، أُلقيت في ٨ مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات في مجلس العموم البريطاني ، فاه بها رئيس الوزارة الانجليزية ، وقال صراحة ان المفاوضات التي ستجرى بين الحكومتين الانجليزية

والمصرية ستكون قائمة على السياسة التي أقروها البرلمان الانجليزي في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢

سادتي : لا يصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى
السياسة التي أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على تصريح ٢٨ فبراير .
فالحكومة الانجليزية قد دعت الحكومة المصرية رسميا للمفاوضة ، وتلغراف رئيس
الوزارة الانجليزية الذي تلاه دولة الرئيس الجليل يوم افتتاح البرلمان هو دعوة صريحة
للمفاوضة . فهذه الدعوة مقيدة بشروط ، وهذه الشروط هي تصريح ٢٨ فبراير .
فمطلوب منا أن نقول ان كنا تقبل هذه الدعوة أم لا .

يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كل المفاوضات التي دارت بين مصر وانجلترا
كانت كلها بناء على دعوة من الحكومة الانجليزية : إذ المفاوضات الأولى مع
الوفد المصري كانت بناء على دعوة من المستر هرست ، وكذلك المفاوضات الثانية
مع الوفد الرسمي كانت بناء على خطاب ورد على جلالة الملك ، والمفاوضات الأخيرة
تطلبها أيضا انجلترا . فاذا ما قبلنا هذه الدعوة ، نكون قد قبلنا ضمنا الشروط التي
يشرطها صاحب الدعوة . لهذا أرجو بكل اخلاص وصدق أن تنتهز هذه الفرصة ،
فتجيب على تصريحات رئيس الحكومة الانجليزية ، حتى تتقل الأسلاك البرقية الى
جميع الأتحاء أن تلك التصريحات تقابلها مصر بالرفض التام .

واسمحوا لي أن أقول لحضراتكم ان تصريحات المستر مك دونالد الأخيرة قاسية
وشديدة جدا ! واذا قارنا بينها وبين التلغراف الذي أرسله المستر ماك دونالد لدولة
الرئيس نجد أن تصريحه الأخير أشد دلالة على سوء نية الحكومة الانجليزية ، لأنه
حينما يقول ان المفاوضات القادمة ستكون على أساس السياسة التي تقررت في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢ ، فمضى ذلك أن الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح
٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصري أن يعرب عن رأيه صراحة ، وإلا عُدَّ
سكوته اقرارا ضميا بقبول التحفظات الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة

الرئيس الجليل — أظن بعد الكلام الذى ألقيته على حضراتكم أنه لا داعى ولا اقتضاء للنقشة، لأنى كنت صريحا جدا . وإنى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الى : فاذا كانت الدعوة مطلقة، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد، دخلتها . ولغاية الآن لم أقبل دعوة تهديد التقييد، وإنما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة؛ فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول فى المفاوضات إنما أدخل فيها حرا من كل قيد . اذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد . فأرجو حضراتكم تتقوا كل الثقة بما أبديته من أنى لا أدخل فى المفاوضة إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان، وإن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها، ولا أقرب منها، بل لا أبقي فى الحكومة أيضا .

فهل أتم موافقون على هذه السياسة ؟ (تصفيق جاد متكرر) .

السكرتيرية النيابية — ورد من حضرة حامد افندى الشواربى الاقتراح الآتى، وهو :

”بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء، يعلن المجلس عظيم ثقته بالحكومة، وموافقته التامة على سياستها، ويقرر الانتقال الى نظر غير ذلك من الأعمال“ .

رئيس الجلسة — الغير موافق على هذا الاقتراح يقف .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أثق بالوزارة، وأرفض المفاوضات قبل الجلاء .

عبد الرحمن الرافعى بك — مع تقى بالوزارة تمام الثقة، أرفض دعوة المفاوضات

على الأساس الذى يبنه رئيس الحكومة الانجليزية .

الرئيس الجليل — اذن اثنان .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — اذن المجلس وثق بالإجماع .

كلمة للرئيس الجليل

في حفلة الصيادلة

أقامت نقابة الصيادلة في يوم الخميس ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم لحصرة محمد بك عبد اللطيف
عصر مجلس الشيوخ ، نخطب فيها خطاباً لهم ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله كلمته الآتية :

أيها السادة :

أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم إياي الى هذه الحفلة الزاهرة ؛ كما أبدى
اغتنابى باتحادكم وباجتماعكم على رفع شأنكم ، وعلى البحث عما يضمن لحيثكم مستقبلاً
سعيداً . وأرجو أن تهتم كل طائفة من طوائف القطر المصرى اهتمامكم ، حتى يكون
من وراء اهتمام كل منا اهتمام واحد : هو السعى لخدمة البلاد (تصفيق) . لست طبيباً
حتى أعرف الطب ، ولست صيدلياً حتى أدعى معرفة فضل الفن ؛ ولكنى مريض !
(أصوات : شفاك الله) ، والمرضى أعرف الناس بفضل الأطباء والصيادلة ؛ فأنا
أعرف فضلهم . لذا أجد من نفسى ، من حالى ، باعثاً قويا يبعثنى على أن أساعد
الأطباء فى طبهم ، والصيادلة فى فنههم .

اننى سمعت من خطابكم أن هناك بلانا مؤلفة فى الحكومة تبحث القوانين
المتعلقة بكم ؛ وما هى إلا فترة من الزمن حتى تقدم تلك القوانين الى البرلمان لينظر
فيها . واننى أعددكم أنا وزملائى بالألا ندنروسا فى تأييد كل قانون يضمن لكم حقوقكم
(أصوات : ليحيى سعد باشا نصير العدل) .

ان سعدا يفتخر بأنه نصير كل طلب عادل (أصوات : ليحيى سعد باشا نصير
الحق) . أرجو من الله أن يطيل أعمارنا كلنا حتى نتمتع بما وعدنا به مندوبكم الآن .
اننى لا يمكننى أن أعد بتأييد التفصيلات فى قانونكم ، لأننى لست اختصاصياً ؛
ولكننى أعددكم ، أعددكم بتعزيد ما تجتمع عليه طلبة العارفين منكم ، والعارفين من

المشرفين على تصحيح هذا القانون . وسيكون لرأى نائبكم حضرة محمد عبد اللطيف بك شأن كبير في البرلمان ، فأوجه اليه أنظاركم من الآن ، لتساعدوه على اقتراحاتكم وتقديم البراهين ؛ وما علينا نحن إلا اتباعه في ما يطلب ويقدم .

واننى أود من صميم فؤادى أن تعمل كل طائفة دون أن يعتدى الغير على اختصاصها (تصفيق) .

هناك أناس لا يقفون عند حدهم : فأننا مريض والناس كلهم أطباء ! هنالك المجربون وغير المجربين ! وربما كان هذا ما يشكو منه الأطباء .

أعرف كثيرين من الناس لا يقفون عند اختصاصهم : فأرى المهندس يدعى معرفة القانون ! والقانونى معرفة الهندسة ! لذلك أرغب فى أن يقتصر كل منا على اختصاصه .

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى للحضور الى حفلتكم ، وأرجو أن يمد فى حياتى حتى أنفذ ما وعدتكم به .

الجيش والسودان في مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والعشرون : ١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، نائباً عن وزير الحربية ، عن أسئلة وجهها أحد النواب الى معاليه . وهذا هو نص الأسئلة والجواب عنها :

الرئيس الجليل — وجه حضرة النائب المحترم حسن عبد الرحمن افندى أسئلة لمعالي وزير الحربية هذا نصها :

(١) ما عدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما هي وحداته ؟

(٢) ما هو العدد المعسكر منه فى مصر ؟ وما هو العدد المعسكر منه فى السودان ؟

(٣) هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ؟ وهل هو مرعوس لوزير

الحربية ، ومسئول أمامه عن أعماله ، ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى

مرتبا من خزانة مصر ؟

(٤) ألا يرى معالى الوزير أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يمتشى

مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان

لا تتفق مع مصلحة العمل ؟

السؤالان الأول والثانى : سبق أن أجاب عنهما معالى وزير الحربية بجلسة

١٢ مايو .

أما السؤال الثالث بجوابه : نعم أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى ،

ومرعوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع

اليه فى أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزانة المصرية .

والسؤال الرابع جوابه : نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ! ويجب علينا أن نحواه . كما أن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؛ وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن نتخذ الوسائل لإزالة ذلك (تصفيق) .

حسن عبد الرحمن افندى — انى مع ارتياحى العظيم لاجابة صاحب الدولة الرئيس الجليل ، يحيل الى أن القوة الفاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين هما اللذان سلبانا مزايا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها على جيشها . نعم يحيل الى أن الفاصب عندما عقد الاتفاقية المشنومة — اتفاقية سنة ١٨٩٩ — وضع فى المادة الثالثة منها ذلك النص الذى يفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بالحاكم العام .

رئيس الجلسة — هذه خطبة يا حضرة العضو !

حسن عبد الرحمن افندى — انى أريد أن أقول ان هذه حالة محزنة ، وأرجو الحكومة الحاضرة التى تمثل الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصرية . وعلى كل حال فإنى مغتبط بجواب دولة الرئيس ، ونأمل أن نتال آمالنا القومية على يد الوزارة التى تحس بإحساسنا وتشعر بشعورنا .

الرئيس الجليل — كلنا ولا شك متألمون ، بل وتنظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضابطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرية . هذه أمانيتنا وهذا ما نسعى اليه (تصفيق) .

حديث للرئيس الجليل

المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان

دار حديث في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين الرئيس الجليل سعد باشا رحمه الله ومكاتب جريدة النيس في القاهرة، نشرهما على ترجمته الرسمية . قال المكاتب :

تشرفت في صباح هذا اليوم بمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فلاقاني بما هو معروف عن دولته من الرقة وحسن المجاملة . وكان يدعو على عيائه ما يدل على أنه شاعر بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه ، ولكن لم يطل بنا الحديث حتى تجلت الصفات التي امتاز بها الزعيم المصري، من سرعة الخاطر وحدة الذكاء .

بدأته بالسؤال عن صحته ، فأجاب بأنه مرتاح لاقضاء فصل الشتاء . وأنه يشعر الآن بتحسن في صحته ؛ ثم استطرد مبتسما وقال : ”أنا والشتاء ضدان لا يتفقان“ . والواقع أن دولة الرئيس من يوم أمضى بعض أسابيع في الخلاء في ضيعته في مسجد وصيف يشعر بشيء كثير من النشاط .

ثم سألت دولته اذا كان يرغب في أن يصارحنى بشيء بمناسبة احتمال سفره الى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية، فأجاب دولة الرئيس : ”بأن ليس لديه ما يزيده على التصريح الذي أبداه أخيرا في مجلس النواب، والذي يظن أنني قرأته . ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول في المفاوضات مع الحكومة البريطانية، بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد؛ وأن الغرض الذي ترمى اليه انا هو الوصول الى اتفاق يحقق للطالب المصرية ، مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة“ . وقد أكد دولته ”أن دخوله في أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة متميزة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . وقد قال مستر مكدونالد في تصريحه الأخير إن المفاوضات المقبلة ستكون وفقا لمخطط السياسية التي اعتمدها البرلمان

البريطاني في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢، ولكن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس .

وقد وجهت نظر دولة رئيس الوزارة بهذه المناسبة الى أن الدعوة التي تلقاها دولته من المستر مكدونالد ليست مقيدة بشرط ما، من شأنه تضيق نطاق المباحثة، وأن دولته لا بد أن يكون قد قرأ التصريح الذي فاه به فيما بعد المستر بونسوني بمجلس النواب بأن أوضح للجلس فكرة المستر مكدونالد بأكثر جلاء، وأن هذا الايضاح كاف في نظري لدحض الاعتراض السابق . فتبسم حينئذ زغلول باشا وقال "إنه قرأ فعلا رد المستر بونسوني، ولكنه لا يرى فيه ما يزيد أو ينقص كثيرا من تصريح المستر مكدونالد . ان الحكومة المصرية وسعد زغلول باشا نفسه لا يدخلان المفاوضات، إلا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تختل عن أى حق من حقوقها، وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن" .

وقد أشار دولة زغلول باشا الى "أنه في انتظار بيان جديد في هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية" .

فسألت دولته حينئذ عما اذا كان قد أجاب على دعوة المستر مكدونالد . فقال لى دولته "إنه يأسف لعدم امكانه الرد على هذا السؤال، لأنه ليس في وسعه أن يذيع أى شيء مما يتعلق بمخاطبة سياسية ، وأنه لا يستطيع كذلك أن يخبرنى اذا كان قد حصل تبادل مخاطبات بينه وبين المستر مكدونالد في هذا الشأن" .

ثم سألت دولة رئيس الوزراء اذا كان يرى أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق مرضى للطالب المصرية والمصالح البريطانية معا . فأشار دولته الى "أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة، ولكنه يرى أنه من المحال طبعاً الوصول الى اتفاق يكون مرضياً للطامع الاستعمارية" . واستطرد دولته الى ذكر المصالح البريطانية في هذه البلاد : "ان دولته يتوقف بأن حماية القنال هي ذات أهمية للواصلات العالمية، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه،

فهو طريق عام للاحة. والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها، وهي مستعدة لحمايتها، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى.

وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية في إنجلترا ، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر مك دونالد إزاء حزب المحافظين وحزب الأحرار . وقد أبدى زغلول باشا موافقته عند ما قلت ان الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا . ولكن لا يرى دولته أن يكون ضعف حكومة المستر مك دونالد سببا للتخلي عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق أى ضرر بالمسألة المصرية . وقال دولته مبتسما : "إنك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مك دونالد على حساب مصر".

واستطرد القول بأنه واقف على الحالة السياسية الحالية بإنجلترا ، ولكن الوقوف على حالة شىء ، وقبول النتائج المترتبة عليها شىء آخر . ثم عدت بالحديث الى المفاوضات ، وسألت دولته اذا كان يظن أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق بشأن السودان . فقال : "نعم . إن هذا الاتفاق سهل اذا لم يكن لإنجلترا بشأن السودان مطامع استعمارية لن تستطيع الحكومة المصرية طبعاً أن توافق عليها . ان السودان ليس ضرورياً لبريطانيا العظمى ، ولكنه حيوى لمصر " .

وقبل أن يأذن لي بالانصراف طلب الى دولته مرة أخرى أن أوقف قراء جريدة التيمس على وجهة النظر المصرية . وقد أعرب عن الرغبة الشديدة لحكومته فى الدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات مطلقة من كل قيد ، وقال إنه يهمل كثيرا الوصول الى اتفاق على الأساس الذى سبق أن أشار اليه ، ولكنه كرر بتأكيد بأن احتمال قبول الدعوة الى المفاوضة يجب ألا يفهم منه بحال من الأحوال أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر ، ولا أن يؤخذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر ما

السودان ومشروعات الري

في مجلس النواب

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس رحمه الله في هذه الجلسة عن أسئلة لأحد النواب بما يلي :

الرئيس الجليل — الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم محمد عبد الجليل أبو سمرة بك نائب المنصورة هي :

١) هل تستطيع الحكومة أن تؤكد للجلس أنها لا تؤجل النظر في مسألة السودان عند المفاوضات المقبلة، لارتباطها بالمسألة المصرية نفسها ؟

والجواب عن هذا السؤال هو عين الجواب الذي أجبت به عن سؤال حضرة السيد فوده بك .

٢) هل اطلعت الحكومة المصرية على الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة السودانية والشركات الانجليزية التي تعمل في السودان ؟

والجواب عنه هو أن الحكومة قد اطلعت على بعض الاتفاقات، وتجرى البحث للحصول على البعض الآخر .

٣) واذا كانت الحكومة المصرية تعرف هذه الاتفاقات، فهل لها أن تطلع المجلس عليها ؟

والجواب عنه أنه عندما تجتمع الاتفاقات كلها عند الحكومة فلا بأس من أن يطلع المجلس عليها .

٤) واذا كانت الحكومة المصرية لاتعرف شيئاً عن هذه الاتفاقات، فهل تطلب الآن من الحكومة السودانية الاطلاع عليها حتى يمكن عرضها على المجلس ؟

لا أرى محلاً للإجابة عن هذا السؤال بعد جوابي عن السؤال الثالث .

” (٥) هل تقدم الحكومة للجلس إحصاء ببيان مساحة الأقطان التي تستغل بمعرفة الشركات الانجليزية في السودان، ومساحة ما يستغله المصريون والسودانيون، سواء كان هذا الاستغلال آتيا من طريق الملكية أو من طريق الإيجاد لأمد بعيد؟“

” (٦) هل يتمتع المصريون القاطنون بالسودان أو الراحلون اليه بنفس الحقوق التي يتمتعون بها في مصر؟ وهل محظور على الأفراد وعلى الصحافة المصرية الدخول في الأقطار السودانية بغير اذن وتصريح خاص؟ وإذا كانت الأمر كذلك، فما هي الأسباب الداعية الى ذلك؟“

الجواب أن الحكومة طلبت البيانات من حكومة السودان، ونحن في انتظار ورودها، ومتى وردت ستقدمها للجلس .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — أمام تصريحات صاحب الدولة رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والوواب، وبعد حديثه الأخير مع مكاتب جريدة التيمس، أصبح السؤال الأول لا فائدة منه . أما عن السؤالين (٢) و (٣)، فكما نريد الاطلاع على رأى الحكومة في أمر هذه الشركات التي استولت على جميع الأراضي المصرية، وعن الطريقة التي ستأخذها ضدها .

الرئيس الجليل — وما رأيك أنت في الطريقة أو السياسة التي يجب أن نتخذها الحكومة؟ أخبرنا حتى نسترشد منك، فإن كنت تعرف طريقة فقل لنا عليها .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — بما أنى لم أطلع على هذه الاتفاقات، فكيف يمكن أن أشير عليكم برأى ! وأتم وزارة الشعب، وأدري من كل واحد منا بمصلحة الأمة .

الرئيس الجليل — هل وزارة الشعب من أولياء الله ! ... (ضحك) .

ما وزارة الشعب إلا منكم، ورأيها رأيكم، فاشيروا عليها .



وأجاب وزير الأشغال العمومية في هذه الجلسة أيضا عن أسئلة وجهها إليه حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الرافعي بك في موضوع مشروع رى الجزيرة في السودان ؛ فبعد أن أحاب الوزير وعلق على أحابته حضرة النائب ، جرى هذا الحوار بين النائب وبين الرئيس الجليل رحمه الله :

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب من الحكومة أن تهتم ، وأطلب أن يكون اهتمامها عظيما . هذا من جهة ، ومن الأخرى فإن الوزير قد صرح بأنه إذا كان المالك واحدا فلا ضرر ؛ وأنا أوافق على رأيه ، وأطلب أن نحرص على أن يكون المالك واحدا .

الرئيس الجليل — قل لنا أنت على الطريقة ، ويمكنك أن تتفق مع وزير الأشغال عليها .

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب تدخل الحكومة .

الرئيس الجليل — كيف يكون التدخل ؟ أبكتابة جواب ! أو تقديم احتجاج ! أو غير ذلك ؟ ان الحكومة على استعداد لإجابة كل ما يشير به المجلس .

عبد الرحمن الرافعي بك — قال معالي الوزير ان موظفى الرى بالسودان تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — الحكومة تقول ان المشروعات مضرّة اذا اختلف المالك ، فهلا تدلنا على الطريقة التى بها يكون المالك واحدا ؟ ان ما نريده هو هذه الطريقة ، ولستنا بمقصرين فى شيء ، بل نريد حيّازة السودان دون الانجليز ، فما هى الطريقة العملية التى توصّلنا الى ذلك ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — الوزارة يمكنها وقف هذه الأعمال .

الرئيس الجليل — المسألة ترجع الى أمر واحد ، وهو : من الذى يجب أن يضع يده على السودان ؟ نحن أم الانجليز ؟ ... فما هى الطريقة التى بها نحوز

السودان دون الانجليز؟ (تصفيق) . أما سياسة ونز الإبرفلا أعرفها! ونحن قوم عمليون . نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان ، وهم لنا معارضون؛ فما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان؟ ان كنت تعرف هذه الطريقة ، ولا تريد أن تفضى بها علنا ، فتعال وقلها لى سرا ! (ضحك وتصفيق) . نحن لا نفرط فى حقوق الأمة ، ولا تهاون فى أمر السودان . انما قوة وزارة الشعب مستمدة من قوة الأمة؛ فما هي الطريقة التى بها نحوز السودان بدون منازع؟ وكلنا يسعى لهذه الغاية !

عبد اللطيف الصوفانى بك — لى كلمة .

رئيس الجلسة — لم أذنك بالكلام .

الرئيس الجليل — كلنا يقول بأن السودان لنا، وهذا حقنا . ففكر وتعالم اتفق معنا على أحسن طريقة . أما الكلام؛ فكل واحد يمكنه أن يتكلم . عبد الرحمن الرافعى بك — أنا عملى أيضا ، وأطلب من الوزارة وقف المشروعات .

الرئيس الجليل — لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال ، فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض ! واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق ، وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسئوليتهم! عبد الرحمن الرافعى بك — هناك فرق بين حكومة الشعب والحكومات السابقة !

الرئيس الجليل — واذا قلنا لهم: أوقفوا العمل؛ فقالوا لنا: لا! كما سبق؟ دعونا ندبر الأمور كما تقضى به مصلحة البلاد .

عبد الرحمن الرافعى بك — ولكن المهندسين تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — تعال نولك الوظيفة التى تعجبك ، وتقوض لك أمر وقف هذه المشروعات .

عبد الرحمن الرافعي بك — أنا لا أريد وظيفة، وأطلب من الوزارة أن تقوم بعملها، لأن معالي الوزير يعلن أن مصلحة الري بالسودان تابعة لوزارة الأشغال، وعملها تابعون لها .

الرئيس الجليل — أتريد محبهم؟ أتسير بذلك؟

عبد الرحمن الرافعي بك — هذه اللهجة لم تكن لنتظرها من دولة الرئيس !
فمنه يُنظر الأمل لا اليأس .

الرئيس الجليل — لا تقف موقف المعجز، فقوتي من قوتك ! وقل لي ما يمكنني تنفيذه . انك تسأل ! فما هو الغرض؟ وهل نتوقف نحن عن عمل ما هو في حيز الإمكان؟ انتبا زريد السودان، ومحال أن تتركه غنيمة باردة؛ وإن ما تراه يا بني ليس تقصيرا .

عبد الرحمن الرافعي بك — واللجنة الفنية، لماذا لم تعين؟ فهل ينتظر حتى تنتهى المشروعات فتعين ونصبح أمام الأمر الواقع؟

الرئيس الجليل — نحن نعرف ونقول بأن المشروعات مضرة اذا اختلف المالك، فما فائدة اللجنة وهي لن تقرر أكثر مما نعرف !

في تأسيس النادى السعدى

اجتمعت الجمعية العمومية للهيئة الوفدية البرلمانية في مساء الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ بقاعة مجلس النواب برئاسة الرئيس الجليل رحمه الله، فأتى في افتتاح عملها هذه الكلمة :

”اننى أتهز هذه الفرصة لأهني نفسي أولا وأهشكم ثانيا بهذا الاتحاد الذى نظمتموه، وأشكر الله الذى وفقنا له، لأنه يسهل علينا كثيرا من الأعمال فى المجلسين . من أهم الموضوعات التى أشرف بأن أدعو حضراتكم للبحث فيها، هو إنشاء ناد يكون محلا لمداولتنا، ونجاز أعمالنا، ومسامراتنا . وقد وضع مشروع فى الهيئة التنفيذية هو الذى يوزع عليكم، وأردنا أن نخططكم عليها به فى هذه الليلة حتى تبدوا ملاحظاتكم عليه . فهل أنتم موافقون؟“ .

فقال معالى مظلوم باشا : المخالف يقف . فلم يقف أحد .

المفاوضات بين مصر وإنجلترا

في مجلس النواب

وجه حضرة النائب المحترم أحمد فهمي إبراهيم افندى هذا السؤال الآتى الى الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) :

” متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ “ .

فأجاب الرئيس الجليل رحمه الله في الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس النواب (٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) عن هذا السؤال بما يلى :

تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا في طريقها من العقبات ؛ فإذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضات وإعلانه للأمة (تصديق حاد) .



وتقدم استجواب من حضرة النائب المحترم عبد الخالق عطيه امدى الى رئيس مجلس الوزراء بشأن المفاوضات أيضا ، فأجاب عنه الرئيس الجليل رحمه الله في الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب (٢ يونيو سنة ١٩٢٤) . وبقى فيما يلى على نص الاستجواب ثم الجواب :

عبد الخالق عطيه افندى — يا دولة الرئيس الجليل : إن هذا المجلس هو وليد ارادة الأمة ، فهو الذى يحس بإحساسها ، ويشعر بشعورها ، ويرجم عن مكنونات ضمائرنا . وفي كلمة جامعة مانعة أنه قد أصبح من جسمها بمثابة القصبه الهوائية التى يتنفس منها كلما جد أمرٌ صغير أو كبير .

والشغل الشاغل للأذهان الآن ، بل مسألة المسائل التى أصبح يُعنى بها كل مصرى في حركاته وفي غدواته وروحاته ، هي المفاوضات المنتظرة بين الآتين : فمتى تبتدى؟ وماذا يعترضها؟ وفي أى مجرى ستسير؟ وعلى أى حال تنتهى؟ ... والمفاوضات كما يعلم الجميع هي وسيلة لتحقيق أمانى البلاد ، لا غاية . وهي وسيلة شريفة ، يحض عليها العقل ، ويستوجبها المنطق ، ولا تأباها مصالح البلاد ؛ خصوصا اذا

كان القابض على ناصيتها والمدير لدفتها رجلا موثوقا به منكم، وخصوصا اذا كان القاضى الأعلى وصاحب الحكم النهائى فى نتيجة المفاوضات هو الأمة التى تقدر كل ما يتعلق بمصيرها .

لهذه الأسباب مجتمعة ، يرى كل مخلص لبلاده ، كل من يزن الأمور بميزانها الصحيح ، كل من يبنى نتائجه على مقدمات صحيحة، يرى ويتنى أن تتجس هذه المفاوضات ؛ لأن فى نجاحها احلال الوثام محل الخصام ، وتسلب مبادئ الإنسانية على الأطلاع الجائزة ؛ ولأن فى ذلك رد الحقوق المغتصبة الى ذويها ، ثم قيام سياسة تبادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ، ثم على قواعد العدل والإنصاف .

إننا نرجو أن تتحقق المفاوضات ، لأننا نريد أن ننسى الماضى ، وأن ننحو من الذاكرة المصائب والفظائع التى صُبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات ، وكان بكل أسف يعمل ويدبر هذه المصائب أيدي تعرفونها جميعا .

نريد أن تتحقق المفاوضات ، لأن بذلك ، بذلك وحده ، يُطوى نهائيا بساط الصراع بين الحق والباطل ، بين الأمة المصرية التى سرى ماء الحياة فى جسمها فلم يعد فى الإمكان أن ينسى ، نريد أن ينتهى هذا الصراع بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى ، وفيها أيضا رجال عقلاء يقدرّون الظروف قدرها .

فاذا كان الأمر كذلك يادولة الرئيس ، فلي أن أصرّحك بأمرين :

الأول أن الأمة استقبلت بارتياح تام جوابكم عن سؤال الأستاذ أحمد فهمى ابراهيم أفندى ، لما قلتم إن المفاوضات تبدأ حيث تنتهى العقبات التى استجدت . نعم أن الأمة ارتاحت لهذا الجواب ، لأنه دل على صدق نظرها فيكم ، وعلى أنكم الحريصون المستمسكون بحقوق البلاد والذود عن كرامتها .

والأمر الثالث الذى أصارحكم به ، هو أن هذا الارتياح كان ممزوجا بشئ من القلق ، معاذ الله ! بل بشئ من الثوران فى النفوس . وهذا الثوران يُفهم سببه من الأسباب التى ذكرتها .

ومن هنا أخذ الناس يسألوننا عن علّة هذا الثوران . استجداد عقبات لم يتبينوها ولم يعرفوها ! ونحن لا نستطيع أن نجد جوابا ، لأننا لم نتبين هذه العقبات .

من هنا اضطررت أن أطرح هذا الاستجواب ، طمعا فى البيان لا متحديا ، لأن التحدى غير لائق برجل ينتسب الى هذه البلاد ، فإننا فى هذه المواقف ، المواقف الكبرى التى يتعانى عليها مصير البلاد ، يجب أن نكون كلاً غير قابل للتجزئة ؛ وكلنا وراءك متراضين مرتبطين ارتباطا تاما ، لأن أساس النجاح يرجع الى الاتحاد ، والاتحاد قوة كبرى كما تعلمون (تصفيق حاد) . لم أكن متحديا ، لأنه ليس من البر بهذه البلاد أن يتحدثك متحد ، بعد أن بلوناك واختبرناك خمس سنوات طوال كتبت فيها تاريخك بالحوادث التى لا تقتضى جدلا ولا تأويلا ، بغزت هذا الامتحان بنجاح باهر ، وكنت ابن الأمة البار بحق وصدق !! وإبه مهما فسدت الضمائر ، ومهما كانت الوطنية عند بعض الناس ثوبا أوزيا — جاء وقت قيل عن سعد فيه انه تائر متطرف ، فخلع هؤلاء القوم أثوابهم ، ولبثوا ثوبا جديدا أظهروا به أنهم أكثر تطرفا منه — فلا يمكن منافسا ، ينظر الى وراء والى ظروفك الخاصة ، إلا أن يقتنع بأنه لا غاية لك إلا التماس أشرف الغايات لهذه البلاد (تصفيق) ؛ وفى هذا منتهى شرفك ، وأنت تفهم معنى الشرف .

فيادولة الرئيس : نطلب منك بيانا نطمئن به ، لأننا شركاؤك فى شعورك واحساسك وأغراضك ، فيجب أن نشاركك فيما تواجهه من الحوادث . يجب أن نعرفها حتى نرى رأينا فيها ؛ وإذا كانت الاعتبارات السياسية التى تلامسها وتلامسك ، والتى لا يمكن أن تذلل ، تدعو الى تأجيل الرد ، فلا أقل من أن النواب ، ولهم حق الدالة عليك

بحجة أنك الأب الأكبر، يعرفون ولو في جلسة سرية ماتم حتى الآن . فان أجبت طلبى أو لم تجب، فانت الموثوق بك بلا شك . وإنى أدعو الله لك بالتوفيق .

الرئيس الجليل — لايسنى أمام هذا القول الكريم إلا أن أقدم واجب شكرى لحضرات القائلين ولحضرات المستحسنين . وإنى لتأخذنى هزة من الطرب عند ما أسمع أن البلاد تهتم كل الاهتمام بمصيرها (تصفيق)، ولا شئ أحب الى قلبى من أن أعلم الأمة بما يكون موضوع اهتمامها، ولكن للسياسة أحكاما، وللخبارات آدابا . لهذا عند ما أجبت عن سؤال حضرة العضو المحترم أحمد فهمى ابراهيم افندى نائب الشهداء لم أستطع، وهذه الظروف نصب عيني، أن أبدى كل ما فى نفسى . ورعاية لهذا الذوق السياسى، ولتلك الاعتبارات، لم أتمكن إلا من أن أقول انى سأفنى اليكم بموعد المفاوضات عند ماتذلل العقبات التى قامت أخيرا فى طريق المفاوضات بما يصون كرامة الأمة ويحفظ حقوقها .

هذا كل ما وسعنى أن أجيب به السائل من حضراتكم . وحقيقة قامت صعوبات فى سبيل المفاوضات كادت تقضى عليها، ولكن الوزارة التى وضعتتم تحتكم فيها قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم، وتمكنت من تذليلها (تصفيق حاد مستمر).

نعم تذلت هذه الصعوبات بما صان كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد (تصفيق حاد). ولم يكن شئ أحب الى قلبى من أن أوقف حضراتكم والجمهور معكم على مفصلات ما عملنا وما قابلنا، ولكن تلك الاعتبارات تمنعنى من أن أبدى ذلك فى جلسة علنية. فان دفعكم حب الاستطلاع الى أن تسمعوا تفصيلات أوفى فى جلسة سرية، فإنى عند ماتريدون (تصفيق حاد) .

رئيس الجلسة — هل توافقون على جعل الجلسة سرية ؟

أصوات — نعم، الآن، الليلة .

رئيس الجلسة — ترفع الجلسة عشر دقائق .

فرفعت الجلسة ثم أعيدت وتلا حضرة السكرتير النائب ما يأتي :

انعقد المجلس بصفة سرية الساعة ٦ والدقيقة ٥٥ ، ولم يعارض أحد من الأعضاء في انعقاده بهذه الكيفية ، وقرر المجلس عدم كتابة محضر هذه الجلسة السرية كما تجيز ذلك المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية . وبعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وافق المجلس على ما عرض عليه عبد الحليم أبو سمرة بك على اقتراح قدمه بعض أعضائه ، ونصه :

”المجلس ، بعد سماع البيانات التي أبدتها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، يرى أن الخطة التي جرى عليها حققت أمل الأمة في وزارة الشعب ، ويؤكد كمال ثقته بها ، ويعتمد عليها في مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، ويوافق على أن يعود الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والنظر في بقية الأعمال“ .

الرئيس الحليم — إزاء هذه الثقة الغالية ، وإزاء هذا الإجماع تقريبا ...

أصوات — هو إجماع ، إجماع .

الأعضاء — (هتاف وتصفيق حاد) .

الرئيس الحليم — أشكر حضراتكم من كل قلبي على هذه الثقة التي أوليتموني إياها . وإنني أعتبر أن هذه الثقة منكم ضمان كبير لي على أن أواصل السعي الذي أوصيتموني به الى أن أصل بالبلاد الى مقناها من الاستقلال التام لمصر والسودان .

الأعضاء — (هتاف طويل وتصفيق حاد) .



في مجلس الشيوخ

ثم توجه الرئيس الجليل رحمه الله في الليلة نفسها الى مجلس الشيوخ ، حيث كان يقعد جالسه الثانية والعشرين ، فألقى فيه التصريح الآتي :

عقب تصريح ألقينته في مجلس النواب بخصوص موعد المفاوضات ، كثرت الشك وتسرّب القلق الى النفوس ، بالنسبة لما أشرت اليه في ذلك التصريح من أن هناك كرامة مُست وأن حقوقاً لم تُصن ؛ فتوجه اليوم الى سؤال أو استجواب يطلب بيان ما أشرت اليه من العقبات التي قامت في طريق المفاوضات ، وما اعتبر مسا للكرامة واخلالا بالحقوق ؛ فأبدت تصريحاً علناً في مجلس النواب ، ولكن يظهر أن هذا التصريح لم يكن وافياً بالعرض ، ولذلك طُلب مني زيادة في البيان ، فزدت هذا البيان في جلسة سرية . أما التصريح الذي ألقينته في مجلس النواب ، ورأيت أن أتسرف بإلقائه على حضراتكم أيضاً ، فهو :

ان تلك العقبات التي أشرت الى قيامها أخيراً في طريق المفاوضات ، قد ذلت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد .

واذا كنتم تريدون ، كما أراد حضرات النواب ، أن أطلعكم على تفصيلات أتمّ ، فإني عند اشارتكم ، على شرط أن يكون الأمر سرا بيننا (تصفيق حاد) .

فقرر المجلس أن تكون الجلسة سرية ، ثم أعيدت الجلسة العلنية ، فأعلن معالي الرئيس القرار الآتي الذي صدر في الجلسة السرية ، بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ، وهو :

”بعد سماع التصريحات التي فاه بها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، يبدى المجلس تمام ارتياحه الى طريقة الحزم التي جرى عليها في صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ، ويؤيد ثقته بوزارته واعتمادها عليها

في الوصول بالأمة الى غايتها المنشودة، ويرجع الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والسير فيما بقي لديه من الأعمال” .

فألقى الرئيس الجليل على المجلس هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

أقدم شكرى لحضرات خطباتكم ، ولحضراتكم ايضا ، على تلك العبارات الجميلة التى خصونى بها ، وعلى تلك الثقة الغالية التى أبدىتموها لشخصى ولائتمخاص زملائى ؛ وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا بتناصرنا وتعاضدنا الى أن نصلى الى ما نتمناه البلاد من تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق حاد) .

سفير مصر فى لندن

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلا السكرتير النائب فى هذه الجلسة اقتراحا لحضرة عبد الصادق عبد الحيد افندى نائب الدر ، هنا نصه :

”بما أن تصريحات حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ، سفير مصر بانجلترا ، مطابقة لأمانى الشعبين الشقيقين المصرى والسودانى ، أقترح تسجيل ارتياح المجلس لهذه التصريحات ، وارسال تلغراف شكر لسعادته” .

ثم قال حضرة السكرتير النائب ان لديه اقتراحا آخر بهذا المعنى من حضرة نائب معصرة سمالوط محمد شريعى باشا .

الرئيس الجليل — لما اطلعت الوزارة على هاتين الخطبتين أرسلت الى سعادة عزيز عزت باشا تلغراف تهنئة وشكر منى بصفتى رئيسا للحكومة (تصفيق) .
عبد الستار الباسل بك — أرى أن تكفى هيئة المجلس الموقرة بتصريح دولة رئيس الوزارة ، لأن السفير موظف ، والحكومة هى التى تسكره .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد يا اخوانى أن هذا الاقتراح صدر من حبة قلب المقترح ، فيجب أن يكون لاقتراحه وقع فى نفوسنا... (مقاطعة) ومن رأى أنه

يجب علينا أن نقرر هذا الاقتراح، ونكتب باسم المجلس تلغرافا بالشكر والعطف الى عزيز عزت باشا . وقد رأى دولة رئيس الوزراء أن هذا واجب فقام به بدافع من نفسه، فلا معنى ألا تؤدى واجبتنا نحن بالنيابة عن الأمة . بماذا تعللون عدم اجابة هذا الطلب نحو أخ لنا وراء البحار قام بواجب كلنا ندرك مبلغ رضائنا عنه ؟ واني أؤيد هذين الاقتراحين .

عبد الصادق عبد الحميد أفندى — انى أقدم شكرى الجزيل لصاحب الدولة الرئيس الجليل، ولو كنت أعلم أن دولته أرسل هذا التلغراف لما كنت قدّمت هذا الاقتراح، لأن دولته على كل حال هورئيس الحكومة، ورئيس الأمة، وفى عمله الكفاية . الرئيس الجليل — أرسلت تلغرافا لحضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا بالتهنئة والشكر، وقد رد على تلغرافيا يشكرنى على تهنتى له ؛ وكلنا مسرورون مما قام به . وما دام أن رئيس الحكومة قد قام بما تطلبون، فأظن أن فى ذلك الكفاية . وانى أود الآن أن ألفت نظر المجلس لمسألة مهمة جدا، وهى خفض الميزانية؛ فأرجو من حضرات الأعضاء أن يتركوا جانبا كل المسائل التى ليست لها هذه الأهمية، ويحصرها همهم فى نظر الميزانية، وأن يولوها حقها من الاهتمام، فقد اشتد الحر، ولكل منا أعمال يريد انجازها : فثنا من يريد السفر للاستشفاء، ومن له عمل يود الالتفات اليه . فأرجو أن توجهوا الى الميزانية كل اهتمامكم ؛ أما الأسئلة والاقتراحات وما دون ذلك فى الأهمية فيمكن ارجاء النظر فيها لوقت آخر، إلا ما كان منها مستعجلا جدا، لأن أعمال الحكومة جميعها متوقفة على تقرير الميزانية . وأظن أنى بطلبي هذا أعبء عن رأى كثير منكم، ان لم يكن عن رأيكم جميعا .

+ +

وهذا هو نص التلغراف الذى أشار اليه الرئيس الجليل رحمه الله فى كلامه :

مصر فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن :

قرأت بسرور الخطبة التى ألقيتها فى ما نشستر، فأهنيكم بالوطنية النيرة والأسلوب الدقيق فى دفاعكم عن قضية مصر .

زغلول

♦♦♦ في الميزانية

تلى في هذه الجلسة أيضا الكتاب الوارد من سعادة يوسف قطاوى باشا رئيس لجنة المالية ، وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

أتشرف بأن أرفع لمعالكم القسم الثانى من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المشتمل على المصروفات، راجيا عرضه على المجلس . وقد انتخبت اللجنة حضرة أحمد ماهر افندى مقررا عاما لها .
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

محمد شوق الخطيب افندى - أريد أن أتكلم عن مسألة في الشكل ؛ وذلك أن ينظر المجلس في المصروفات أولا حتى نعرف مقدارها، وبعد ذلك ننظر في الإيرادات ونرى ما اذا كانت زائدة أو ناقصة عما نطلبه المصروفات .

الرئيس الجليل - لقد أصدر المجلس اليوم ...

شوق الخطيب افندى - الكلمة لى، وكلمتى خاصة بالشكل .

الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) - لى الحق في الكلام في أى وقت شئت ، وقد استأذنت رئيس المجلس وأذن لى . لقد أصدر المجلس اليوم قراراتين : (الأول) أن تنظر الميزانية الآن، وأن تنظر بالاهتمام ؛ (والقرار الثانى) أن يبدأ ينظر القسم الخاص بالإيرادات . ولا يمكن أن تنجز أعمالنا، اذا تكاملنا اتخذنا قرارا عدنا الى المناقشة فيه ، وكلما أخذ الرأى على أمر طلب بعضنا أخذ الرأى فيه ثانيا، ناسين أنه همر قبل ذلك بقليل !! فهذه طريقة يطول شرحها، ولا تؤدى الى ما نطلبه من النظام . فأرجو من حضراتكم أن تعدلوا عنها، اذ الواجب علينا أن نظهر بمظهر المحبذ في أعماله، وأن نلتزم ما نقره، ولو كانت هذه القرارات ضد رأى البعض منا .

وانى بصفتى أحدكم، ويهمنى جدا أن تكون أبحاث مجلسنا المقرر متبعة، أرجوكم ألا نضيع الوقت فى مناقشات لا طائل تحتها، فنعيد ما بدأناه ونبدأ ما أتممناه! وأؤكد لحضراتكم أن كلامى هذا صادر عن إخلاص جم وحب شديد لإعلاء شأن المجلس الذى يجب أن يتفرغ للنظر فى أهم ما لديه الآن وهى الميزانية . وأرجو أن توافقونى على ذلك، ففسير فى أعمالنا سيرا حسنا . وأسأل الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه الخير العام (تصفيق حاد) .

ميزانية السودان . المفاوضات

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفانى بك — أنا من رأى زميلى شوق الخطيب افندى فى احتجاجه على عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة المصرية، خصوصا وقد لاحظت أثناء مراجعتى لأرقام الميزانية أن هناك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م تقريبا لموظفى حكومة السودان .

أصوات — ليس هذا وقته .

عبد اللطيف الصوفانى بك — انى أقصد المسألة السياسية، لأن المبلغ المذكور ترك تفصيل اتفاهه الى حكومة السودان دون أن تقف على شئ من بيانه، مع أن العلاقة بيننا وبين السودان لم يطرأ عليها شئ مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم . أما من الوجهة العملية فأذكر، وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية، أن ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة وبها التفصيل الوافى عما يختص بمصروفات السودان وإدارته . فمأذا جد حتى أن الأمر المألوف لا يتبع ولا يراعى الآن! ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة! فالى متى نُحرم حق الإشراف على السودان، ويقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك! اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لا يجب طلبها! أو سألته شيئا

لا يرد! مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية بدون أن يأخذ قرشا واحدا من لندره! حتى إذا ما طلبنا شيئا أو معلومات سكت، وكان سكوته أبلغ من الجواب!... أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هذا، وألا تقولوا لنا: ماذا نصنع؟ فإن الأمة من ورائكم، وهذه قوة عظيمة، فإذا ما قلتم تقدّمت. واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة، وما القوة المادية إلا هباء يتلاشى أمام الحق. الرئيس الجليل — هل تريد أن نتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم ان هذه حقوقا؟

رئيس الجلسة — الأوفق أن تأخذ الصوفاني بك معك! (ضحك).

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا أذهب ولن أذهب.

الرئيس الجليل — حقنا قوى جدا، ونحن نقول ونكرر دائما ما نقول، ان السودان لنا، ويجب أن نحوزه، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك في ملكه. هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها، ولكن بأى طريقة؟ واضعوا اليد على السودان أقوىاء؛ فهل الطريقة التي نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لاحق لهم في ذلك؟ أم هناك طريقة أخرى لإسماعهم صوتنا، وتعريفهم حقنا، والإدلاء لهم بحججنا، واقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون؟ عبد اللطيف الصوفاني بك — أريد جوابا؟ انى مستعد للإجابة.

الرئيس الجليل — لا أريد منك تويرا، انما أريد أن تقر بأن لا طريق للوصول الى غرضنا إلا بالمفاوضة، ما لم يكن لديك طريقة أخرى!

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا أقتر، لأن حجتي قائمة.

الرئيس الجليل — انى معك فى أن السودان ملكا، ويجب أن نحوزه وأن نسعى الى ذلك. وأنا أعرف الطريق التي توصلنا الى أغراضنا، وأود سلوكها، وهذه الطريقة هى المفاوضة، فهل عندك طريقة أخرى؟ الصوفاني بك — هل يتق دولة الرئيس بنتيجتها؟

الرئيس الجليل — ليس عندي طريقة لأدلى بمحجتي ولأحافظ على حقوقى ، بل لأزحج خصمى عن مكانه ، إلا بمناقشة ذلك الخصم وإقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ؛ ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقى ، وهو واضح ، فهل هذا يضر بنا ؟

الصوفانى بك — هل تود إحراجى ؟

الرئيس الجليل — لا أود إحراجك ، إنما أنت الذى تريد الإحراج . لما قبلت الوزارة وتوليت الحكم ، قلت اننا نسمى للاستقلال التام لمصر والسودان بكل الوسائل المشروعة ؛ والكلام مع الغاصبين ، المفاوضة ، هى إحدى هذه الوسائل ، وأنا أؤيدها ، فهل أنت معى فى هذا ؟

الصوفانى بك — أعتقد أن المفاوضة غير متبعة ، لأننا جربناها ؟

الرئيس الجليل — قد أسلم لك بذلك جدلا ، ولكن ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم ، وهم واضعو اليد على السودان ، وهم الذين يضعون ميزانيته ، وحكم السودان ينفذه ، وأنت تريدها ؟ فكيف أحضرها اليك بدون أن أخاطبهم ؟

الصوفانى بك — رجالك هناك ، والقوة المصرية أيضا ؛ ولك أن تتصل بالشعب السودانى ... (مقاطعة) لا تخرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال ، بل وجهوه الى العمل ، لأننى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها .

أصوات — ما هى الطريقة العملية ؟

الرئيس الجليل — يا حضرات الأعضاء : يجب أن نعمل بجته . تريدون منا ، أو بعضكم على الأقل ، أن تقدم ميزانية السودان ، ونحن لم نضع له الميزانية ! بل السودان هو الذى يضع ميزانيته ؛ فنحن لانستطيع أن نقدمها ، لأنها ليست تحت يدينا ولم نضعها . وأنا أقول بأنه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا ، وأن نكون نحن واضعيها ، بل يجب أن نكون واضعى اليد على السودان ، ويجب أن نسمى

لذلك، وأنا ساع له، وممكن على قوة الأمة وعلى حقها في هذا، ولدى الأدلة القاطعة والجميع القوية، ولكن لمن أقدمها؟ الحضرتك! بيني وبينك؟ أم لمغتصبى حقوقنا؟ نحن نريد حقوقنا، ونريد الوصول إليها؛ وأنا أولكم، وفي مقدمتكم، ما ومن عزى، ولا ضعفت همتي، بل أريد أن أصل إلى هذا الحق بأية طريقة كانت؛ وأمامي طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل إلى غايي: فإن وصلت إليها فيها ونعمت، وإلا عدت إليكم وقلت لكم: اخواني، فتحت أمامي طريق سلكتها، ولم أصل إلى غايي؛ والذي تريدونه الآن، من تقوية إيمان الأمة، ورفع كلمتها، وشد أصرها، وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها، أنا أعمل معكم عليه. أريد ذلك؟

أنت (مخاطبا الصوفاني بك) لا تريد ذلك، فإذا أصنع والضرورة تقضى بتوجيه هذا السؤال! لأنك تقول بعدم مخاطبة واضعي اليد على السودان، وفي الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان!! وأنا أقول إنها ليست تحت يدي، والسودان كله تحت يد قوية! فإذا أصنع؟ إما أن تتبع طريقي، وإلا فدلني على خير منها. إذا تكلمت في مجلس النواب فأنت مسئول عما تقول، وعن الطريقة التي تريد أن تتخذها لتنفيذه؛ فإن أقولك المجلس على ما تقول، فكلكم مسئولون؛ أما أنا فمسئولتي تكون على قدر إقرارى وموافقتي على كلامكم.

أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة. فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة، فوجهه لي، وأنا أكون أول العالمين في هذا السبيل إن كان محققا لأغراض الأمة.

أما أن تطلب مني أن أفعل شيئا، ولا تدعني حرا في أن أسلك الطريق الذي أراه موصلا لما تريد، فذلك فوق مقدوري! وإن أردت أن تطاع فما يستطاع.

اخواني! المسألة مسألة جد لا هزل، وعمل لا كلام. نحن هنا نحمل مسؤولية كل أمر نقرره، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها، وألا نطيع الهوى، بل نستشير العقل والحكمة. فكر

في ذلك جيدا، ولا تسع لإحراجي، لأن إحراجي إحراج للأمة، لأنى أقول وأنا صادق فيما أقول انى لا أريد إلا ما تريده الأمة، فإن أخرجت زغلولاً فقد أخرجت الأمة (تصفيق حاد). أنا لا أسعى في سياسة غير سياسة الأمة، والذي يرشدنى ويدفعنى الى ذلك هو صوت فى ضميرى صرخ قبل أن يصرخ فى قلب أى إنسان، (تصفيق طويل) وهذا الصوت ينادينى دائماً أن أقوم بواجبى، بدون أن يحضنى عليه حاض، أو يحتنى عليه حاث؛ ولكن فى موقفى هذا، يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة، ليس منها المحافظة على مركزى، لأن لى مركزاً أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد). ولكن اذا لم أعمل الآن، فلا اعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتى الشخصية؛ فإن كنت لم أقدم ميزانية السودان فالأمر بسيط وسهل، لأن الذى يضع ميزانية السودان هى حكومة السودان، ولكك تطلب منى ألا أخطب حاكم السودان !!

وفما يتعلق بالسودان، فاخزلك أحد أمرين: إما أن تأمرنى بالمفاوضة، أو لا تأمرنى. وفى الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكتفى بأن نتكلم معاً! إنى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة، كتقوية إيمان الأمة، وشد أصرها، وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال...!! يمكننى أن أقول كل هذا وزيادة! وأنا أخطب منك !!

الصوفانى بك — بلا شك .

الرئيس الجليل — دعونا من هذا واتركونا نعمل ! نحن فى مراكرنا، لا ندين بها إلا للأمة، ولا نخشى إلا صوتها (تصفيق) .

فإن رأيتم فىنا اعوجاجاً فقوموه، لا بالسنتكم، بل بسيفكم (تصفيق حاد) .
عاهدتكم، وعاهدت الأمة من قبلكم، وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقاً عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى؛ وليس على المرة أن يكلف الا ما يستطيعه . فعليكم ما دتم وطنيين أن تساعدونى، لأن فى ذلك مساعدة للأمة، ووصولاً بها الى الغاية المطلوبة (تصفيق حاد جداً) .

احتفال الشيوخ

بتكريم فتح الله بركات باشا

احتفل حضرات أعضاء مجلس الشيوخ في يوم الاثنين ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ تكريم حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الزراعة في وزارة الشعب ، بمناسبة إبلاله من مرض كان ألم به . وقد دعى الى هذا الاحتفال كثير من العظاماء ، في مقدمتهم الرئيس الجليل وأعضاء وزارته . وبعد أن خطب المحفلين أحمد زور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، فحمد علوى الجزار بك وكيل المجلس ، وقف الرئيس الجليل رحمه الله بين الصديق العلويل ، وارتجل الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة المحفلون :

أشكركم من كل قلبي على هذا الاحتفال الجليل الذي يمسني منه بعض الشيء ، بمالى من الصلة بالمحتفل به . سركم شكرا جزيلاً بعد أن هنأت نفسي بشفاء ذلك العليل ، ولا أريد أن أقول شيئاً أكثر مما قلموه ولخصتموه .

ولكننى أوجه أطيب التهاني الى حضرات الأفاضل الأطباء : سعادة حسن ظيفل باشا ، وحضرة على بك ابراهيم ، وحضرة سليمان عزمى بك وحضرة ابراهيم الشورى بك ، وحضرة على رامز بك ، أولئك الأفاضل اللذين اعتنوا بصحة علينا اعتناء كبيراً ، حتى أخذ الله بأيديهم وأتاله الشفاء (تصفيق) . وانى لفخور بأن يكون فى أمتنا رجال كهؤلاء ، ماهرون أمينون صادقون ، لهم فى صناعتهم القدم الرائجة . وكل من شاهد العملية التى أجروها ، وكل من شعر بما كانوا يشعرون به ، يقدر مجهوداتهم حق قدرها ؛ وكل من شاهد كذلك حالة المرض الذى ألم بفتح الله باشا ، والعناية التى بذلها أولئك الأطباء الأفاضل ، يشاركنا فى شكرهم ، وفى تقديرهم حق قدرهم ، وفى الفرح والسرور بأن فى مصر أطباء قادرين ماهرين .

لكم أيها الأطباء الأفاضل شكرى وتهائى ، ولكم شكر الأمة جميعها ، وهى تفخر بكم ، وتسأل الله أن يكثر من أمثالكم ، حتى تبلغ بلادنا من الصحة أكلها ، ومن الاستقلال أوفاه (تصفيق) .

مرتبات الموظفين

(الجلسة الرابعة والأربعون لمجلس النواب : ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

نظر المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن أبواب (الساكنات والأجر والمرتبات) في الميزانية . وبعد كلام طويل من بعض الأعضاء في تخفيض مرتبات الموظفين ، قام الرئيس الجليل رحمه الله وألقى التصريح الآتي :

عند ما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور، حالتها حقيقة زيادة المرتبات، ووجدت أنها خارجة عن كل حد، وأن الطريقة التي سارت عليها غير عادلة، وغير مناسبة لروح الاقتصاد . وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل مفيد للدولة، بل كان معظمه منحصر في زيادة مرتبات أو تعديل درجات! ... هذا نظام مختل جداً، ومعتل للغاية، تأملت منه أنا وإخواني كل الألم؛ ولهذا فإني أوافق حضرة العضو المحترم على المقدمات التي قالها، وإنها لمقدمات يؤسف لها . ولكن الزيادات التي حصلت في هذه الفترة، وإن كان من أثرها تحسين حالة الموظفين، إلا أنه قد ترتب عليها ضرر كبير حتى بالنسبة للأخلاق . ولكنا وجدنا أمام الأمر الواقع، وأمام حقوق يجب علينا أن نحترمها، فلا يمكننا أن ننس هذه المرتبات، لأننا لو مستسناها بأية كيفية كانت لترتب على ذلك انقلاب عظيم لا يحسن بنا أن نسعى إليه، لأننا وإن كنا نرى أن الحالة مضرة وغير عادلة، ولكن من طرف آخر يهمني جداً أن نبقى في الموظفين روح النشاط والجد في العمل . لا يجوز لنا أن نأتي لموظف قد رتب نفسه على صرف ١٠٠٠ جنيه في السنة ونقول له : لانعطيك إلا ٦٠٠ جنيه .! هذا ضرر يجب علينا أن نتوقاه . ولذلك لم تقدم على أي تنقيص في مرتبات الموظفين، ولن تقدم على هذا، اللهم إلا إذا وجدت ضرورة قصوى بحيث لا يمكننا المحافظة على هذه الحالة . وكما قدمت لا يمكن أن نقول لموظف يأخذ ١٠٠٠ جنيه : سنعطيك ٩٠٠ جنيه! ولكن إذا خلت وظيفة راتبها ١٠٠٠ جنيه، وعيناً موظفاً جديداً فيها بمرتب ٨٠٠ جنيه، فإن هذا لا يضر بحق الشخص الموجود ولا بحق الحكومة .

لذلك ترى الحكومة أن اللجنة التي اقترحت لجنة المالية تشكيلها لا تنظر في تقيص مرتبات الموظفين، لأن هذا بوجب خلافا كبيرا جدا، وتكون نتيجته الاعتداء على الحقوق المكتسبة، والآمال المشروعة التي لها الحق أن توجد ولها الحق في أن تُحترم. وعلى هذا تكون القاعدة التي يجب أن تُرسم للجنة، هي أن تنظر في ترتيب حالة اقتصادية بالنسبة للموظفين، لا تضر بحقوق اكتسبت، ولا بأمال مشروعة خلقت، وتوفر على الدولة المبالغ الطائلة. يجب أن يكون هذا هو الأساس، لا التقيص، لأننا لا نرى هذا أساسا صالحا.

هذا ما يمكن للحكومة أن تعرضه كأساس لعمل اللجنة المطلوبة.

فع موافقى على تشكيل هذه اللجنة، أرى أن يكون موضوع بحثها قائما على إيجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة من الوجهة الاقتصادية (تصفيق).

حق الحكومة فى الكلام

(الجلسة الخامسة والأربعون لمجلس النواب : ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

رئيس الجلسة — هل من معترض على إقفال باب المناقشة ؟
أصوات — لا .

وكيل وزارة المعارف العمومية — أطلب الإذن لى بالكلام .
رئيس الجلسة — لقد أقفل باب المناقشة .

الرئيس الجليل — للحكومة الحق دائما فى الكلام .

رئيس الجلسة — حتى بعد إقفال باب المناقشة ؟

وزير الأوقاف — نعم، فإن النص الوارد فى الدستور نص علم^(١) .

(١) يشير الوزير الى المادة ٦٣ من الدستور، وهذا نصها :

« للوزراء أن يحضروا أى المجلسين، ويجب أن يسموا كلوا طلبوا الكلام، ولا يكون لهم رأى محدود فى المداولات إلا اذا كانوا أعضاء.. ولم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم، أو أن يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته » .



حقوق السلطة التنفيذية

وتلا السكرتير النائب في الجلسة المذكورة أيضا نص اقتراح مقدم من النائب المحترم وليم مكرم عيد :

”أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإلزامي للبنين والبنات في أقرب وقت ، على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس في أوائل الدور العادى المقبل“ .

أصوات — اقتراح حسن نوافق عليه .

أصوات — يجب أن يحول الاقتراح على لجنة المعارف مباشرة .

الرئيس الجليل — نعارض في هذا الاقتراح ، لأنه تدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة ، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر في أعمال هي من اختصاص الحكومة .

أصوات — هذا مشروع قانون .

الرئيس الجليل — اذا كان المقصود هو مشروع قانون فلا مانع ، أما الاقتراح بنصه الحالى فيعتبر تدخلا في أعمال السلطة التنفيذية .

وليم مكرم عبيد افندى — تلك رغبة ، ولا مانع من أن نضع مشروع قانون .

الرئيس الجليل — الرغبة في محلها ؛ ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر في خطط التعليم ، لا يمكن الموافقة عليه . والواقع أن لديكم أعمالا كثيرة ، ويسرنا أن ينار لنا الطريق بإبداء الآراء .

محمود علام افندى — سيعمل مشروع قانون .

الرئيس الجليل — هذا شيء آخر !

مشروع الجامعة

(الجلسة السادسة والأربعون لمجلس النواب : ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

أحمد المليحي بك — ألفت نظر سعادة نائب وزارة المعارف الى ضرورة الإسراع في تحضير مشروع الجامعة، لأن هذا المشروع في غاية الأهمية، ونحن في حاجة اليه كحاجتنا الى التعليم الأولي؛ وسنلفت نظر دولة رئيس الوزراء الى ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أفهم مشروع الجامعة لغاية الآن! قد سمعت عن هذا المشروع، ولكنني لم أفهم الغرض منه ولا فائده للبلاد! ورجائي أن نتفضل بتفهيمة لي .

أحمد المليحي بك — أنا أفهم أن مشروع الجامعة يغني المصريين عن أن يقصدوا أوروبا لتكامل الدراسة العالية؛ وظاهر من ميزانية المعارف أنها تصرف سنويا ١٩٢٠٠٠ جنيه من أجل ارسالياتها، فالعناية بمشروع الجامعة تغنيننا عن صرف هذا المبلغ الذي سيزداد في المستقبل بنسبة احتياجنا الى التعليم الأولي .

الرئيس الجليل — ليس الأمر كذلك .

أحمد المليحي بك — اذن لا معنى لدرج شيء بالميزانية بخصوص مشروع الجامعة .

الرئيس الجليل — على حسب فكري، الجامعة موجودة وهي وزارة المعارف العمومية .

أحمد المليحي بك — اذن هل في نية الحكومة عمل جامعة تغنيننا عن التعليم في أوروبا ؟

الرئيس الجليل — هذه مسألة ترجع الى سياسة التعليم الكبرى .



الأدوات والمصروفات المدرسية

(في الجلسة نفسها)

وبصا واصف افندى — أريد الكلام عن الأدوات التي تصرف في أول كل سنة دراسية للتلاميذ : فإنه يعطى للتلميذ الواحد أدوات قيمتها قد تبلغ ٢٠ جنيهاً ، وهذا يكلف وزارة المعارف أموالاً كثيرة ، فأوجه نظرها الى الطريقة المتبعة في فرنسا : فهناك في أول كل سنة دراسية تصرف الكتب للتلاميذ على سبيل الإقراض ، وعلى التلميذ أن يدفع تأميناً قدره جنيهان ، وفي آخر العام المدرسى تسترد هذه الأدوات ، وما فقد منها أو تلف ينخص ثمنه من التأمين . وهذه الطريقة عملية قد توفر على وزارة المعارف لو اتبعتها من ٤٠,٠٠٠ جنيه الى ٥٠,٠٠٠ جنيه في العام ... (مقاطعة) أرجو تجربة هذه الطريقة ، واعطاء الأدوات الى التلاميذ كعارية ترد في آخر السنة ، لأننى أعتقد أن التلميذ لا يستفيد من هذه الكتب بعد انتقاله من السنة الدراسية الى غيرها ، والتلميذ يدفع من المصاريف خمسة عشر جنيهاً سنوياً ، وقد تعطى له أطالس جغرافية لا تقل قيمتها عن ثلاثة جنيهاً ، وهذا تبذير من الوزارة لا لزوم له ... (مقاطعة) أرجو أن تفكروا في الوفرة العظيم الذى ينجم من وراء هذه الطريقة ، وألفت نظر الوزارة لذلك .

الرئيس الجليل — وهل تريد انقاص المصاريف المدرسية التي يدفعها التلميذ ؟

وبصا واصف افندى — لا أريد انقاص المصاريف .

الرئيس الجليل — ان المصاريف تدفع أجرة للتعليم ، وثمناً للأكل والكتب ، فإذا أقيمت المصاريف كما هى وحرمتم من الكتب تكون قد ظلمتهم ، وإذا خصمت ثمن الكتب من المصاريف فلا فائدة من وراء اقتراحك .

وبصا واصف أفندى — وماذا يفيد التلاميذ إذا لم تنقص المصاريف المدرسية وأعادوا الكتب التي صرفت لهم بعد أن لم تصبح لهم بها فائدة؟ وخصوصا أن هذه الطريقة توفر لوزارة المعارف العمومية من ثمن الكتب مبلغا عظيما يصرف في رفعة التعليم .

الرئيس الجليل — ليس من العدل أن نأخذ من التلاميذ ثمن الكتب ولا نصرفها اليهم .

وبصا واصف أفندى — قد لا يكون ذلك عدلا، ولكنه مفيد للصحة العامة، وأظن أن المجلس يوافق ... (أصوات : لا لا) .

قوة القرارات

(الجلسة الثامنة والأربعون لمجلس النواب : ١٦ يونيو سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — هل حصل قرار في هذا الموضوع بالأمس ؟ فإذا كان قد اتخذ قرار بالأمس فلا يصح العودة إليه .

رئيس الجلسة — هذا اقتراح جديد .

الرئيس الجليل — هل هذا من شأنه أن يعيد المناقشة في القديم أو لا ؟
رئيس الجلسة — لا .

الرئيس الجليل — أرجو حينئذ من معاليكم أن تأمروا بتلاوة القرار السابق .
موظف السكرتيرية — (يتلوه) .

الرئيس الجليل — إذا كنتم قد اعتمدتم هذا الاقتراح، فكيف لا تسمون طلبكم اليوم تعديلا لما فات ؟

أصوات — أقفل باب المناقشة .

في ميزانية السودان أيضا

(الجلسة الخمسون لمجلس النواب : ١٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — ان كلام حضرة العضو (عبد الرحمن الرافعي بك) عادل، وأرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مضر رسوما لحكومة السودان (تصفيق) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل ستمنع دفع هذه المبالغ ؟

الرئيس الجليل — نعمل كل ما في وسعنا لمنعها .

أحمد حمدى سيف النصر بك — وضعت في سنة ١٩١٠ آخر اتفاقية مالية بين الحكومتين، موقعا عليها من رجناد وينجت عن السودان وهارفى باشا المستشار المالى عن مصر، أى أن جورج الخامس يتفق مع جورج الخامس ! وقد جاء فى البند الرابع منها أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى وزارة المالية لتعرض على مجلس الوزراء فى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة؛ وهذه الاتفاقية سرية، وموجودة الآن، ولم يصدر ما يلغىها، فهل هى متفذة أو لا ؟

صادق حنين بك (وكيل المالية) — هذا الكلام كله صحيح . البند الرابع هو كما قال العضو المحترم ينص على أن ميزانية السودان يجب أن تعرض على وزارة المالية كل سنة لغاية ٢٠ نوفمبر لعرضها على مجلس الوزراء ، ولا يسمح بدرجة اعتمادات خصوصية لها اذا كانت من الإيرادات الدورية أو احتياطي السودان بدون مصادقة سابقة من وزارة المالية، ولكن هذه التعليمات غير معمول بها من سنة ١٩١٣

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما السبب ؟

وكيل المالية — لا أعلم السبب .

الرئيس الجليل — السبب هو أن الوزارات الماضية لم تكن وزارات

الشعب .

عبد اللطيف الصوفاني بك — والآن كيف يكون الحال ؟

الرئيس الجليل — الآن يجب أن نعمل كل ما فيه مصلحة الأمة، وعلى الحكومة أن تبحث كيف وضعت هذه الاتفاقية ؟ وكيف نفذت ؟ وكيف وقف تنفيذها ؟ وما سبب ذلك ؟ وما هي الوسيلة لإعادة تنفيذها ؟ ونحن لا يسعنا إلا أن نشكر حمدي بك وكل من يرشدنا الى مثل هذه المسائل .

أحمد حمدي سيف النصر بك — البند ١٥ يقول ان المالية لها الحق في مراقبة كل الإجراءات المالية وميزانية السودان في أى وقت شاءت .

وكيل المالية — لوزارة المالية في كل وقت الحق في الإشراف والمراجعة الحسابية والتفتيش على جميع الإجراءات المالية لحكومة السودان .

المرحوم أبو شادي بك

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

حضر المرحوم محمد أبو شادي بك نائب قسم الخليفة في هذه الجلسة ، في صحوة من مرضه الذي توفي به ، فأقدم البمين القانونية المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور ، . وبعد أن حياه الأعضاء بالتصفيق ألقى الرئيس الجليل رحمه الله هذه الكلمة :

أرى قبل أن نبدأ أعمالنا أن أقدم خالص التهئة لهيئة المجلس الموقر ولنفسى ولحضرة الأستاذ محمد أبو شادي بك على تماثله للشفاء ؛ فقد ألم به مرض حرم المجلس منه من أول انعقاده الى اليوم ، والآن وقد رأيته والسرور يملأ قلبي جالسا بيننا ، فأني أطلب منكم جميعا أن تشاركوا معي في تهنته ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن عليه بتمام الشفاء حتى يتم اشتراكه معنا في خدمة البلاد (تصفيق) .



تعديل درجات الموظفين

والقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، أثناء نظرميزانية الحفانية ، كلبه الآتية :

مسألة تعديل الدرجات مهمة جدا ، وما نودّه أن يكون القضاء حائزا على كل لوازمه ، ومستريحا من جهة المعيشة ، ونحن أول من يسعى لأن يصل القضاء الى هذه الغاية ، ولكن هناك اعتبارات يجب على الحكومة وعلى حضراتكم أيضا ألا تغفلوها .

يجب على الحكومة أن تاتى نظرة عامة على القضاة والمهندسين والأطباء والمعلمين ، وعلى كل موظفيها ، وأن تضع نظاما عاما لتعديل درجاتهم . وإني آسف جدا لأن الحكومة لما شرعت في تعديل الدرجات لم تنظر نظرة عامة ، بل نظرت نظرة جزئية فقط ، فعذلت الدرجات في بعض المصالح دون الأخرى ، ولم تلاحظ التوازن بين هذه المصالح ، فنشأ عن ذلك اختلال كبير . فاذا عدلنا درجات القضاة اشتكى المهندسون ! فاذا مانظرنا اليهم اشتكى رجال الإدارة ! وهكذا بلا نهاية ! ... أمر لا ينتهى ، وأنا أول من يتألم لهذا الخلل ! وكان يجب أن يكون تعديل الدرجات على قاعدة واحدة . ولذلك أرجو حضراتكم ألا تقصروا نظركم على القضاء فقط ، بل يجب أن تنظروا الى جميع فروع الحكومة . وهذا ما يجب عليها أن تفعله ، وخصوصا الفئات التى لم تحسن حالتها حتى الآن ، بشرط أن يكون كل هذا على قاعدة عامة للجميع .

لذلك يجب أن نتمهلوا ، لأن الحكومة جادة في تنظيم هذه المسئلة ، ولكن وراءها كثيرا من المشاغل الهامة ، مما تصوّرونه ولا تتصوّرونه . وأكرر أنه يجب علينا جميعا أن نتأى ، وهذا وأمثاله سيأتى وقته ويكون كما ترغبون . أسأله تعالى أن يحسن أماننا المستقبل ، لتكون أمدنا حرة طليقة ، لنعمل ما نحب لتنظيم ادارتنا ومصالحنا (تصفيق) .

سفر المحمل في عام ١٩٢٤

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيو سنة ١٩١٤)

محمد مغازى البرقوق افندى — بمناسبة ما ورد في ميزانية الداخلية، صفحتى ١٨٤ و ١٨٥ والفصل الرابع والخامس، بخصوص الكسوة الشريفة؛ هل للحكومة أن تصرح للجلس عن الاتفاق الذى حصل بينها وبين حكومة الحجاز، وأدى الى سفر المحمل في هذا العام ؟

الرئيس الجليل — الاتفاق الذى حصل بين الحكومتين هو أن يعود المحمل الى السفر الى الأقطار الحجازية كعادته، وأن تسير معه البعثة الطبية حيثما سار؛ وإذا تأخر بعض الحجاج المصريين عن المجيء مع المحمل فلا بأس من بقاء بعض الأطباء هناك للاعتناء بهم لحين عودتهم . ولا تعارض حكومة الحجاز في بناء صيدلية على أرض تعينها لصرف الأدوية للحجاج المصريين . وسيقابل المحمل بناية الترحاب والإكرام في الأقطار الحجازية، وقد نلنا الترضية الجديرة بنا . فهل أتم موافقون ؟

(تصفيق حاد) .

قانون التعويضات

(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

جرى في هذه الجلسة كلام طويل لبعض النواب في قانون التعويضات ، كان ختاه ، بياما شافيا للرئيس الجليل رحمه الله عن رأى الحكومة في هذا القانون . غير أنه أشار ، قبل القاء هذا البيان ، الى مناقشة قصيرة (ستأتى بعد) سبقت بينه وبين المرحوم الصوفانى بك في هذه الجلسة عن موضوع الحوادث السودانية ، فقال :

أيها السادة :

قبل أن أبدأ كلامى فيما يختص بموضوع المناقشة الحالى ، أريد أن أقول كلمة فيما جرى مع صوفانى بك في هذه الجلسة بخصوص مسألة السودان . عندما عرضت هذه المسألة واستلقت نظر الحكومة اليها ، قلت ان الحكومة ستعمل الواجب وفوق الواجب فيها ، فكرر الصوفانى بك الرجاء ، وقال : يجب أن تعمل الحكومة في هذه المسألة ! ... أنا أيها السادة لست محتاجا في سبيل القيام بواجبى أن يأمرنى أمر أو أن يكلفنى مكلف (تصفيق) ، لأننى أشعر من نفسى باحتقار نفسى اذا كنت أقصر فى واجب مفروض على أدائه ؛ ولهذا أنقر كل الفور من شخص يقول لى بكلمة مجملة : ”قم بالواجب عليك“ ، وانما أرحب بكل شخص يقول لى : أطلب منك أن تفعل كيت وكيت ؛ ولكن قوله : ”قم بواجبك“ لا أقبلها مطلقا . أنا أعرف واجبى ، واذا كنت لا أعرفه فلا أستحق أن أكون في هذا المركز . ولو جاء لى صوفانى بك أو أى شخص آخر ، ولو من غير النواب ، وقال : أطلب منك أن تعمل كذا : فإننى أشكره وأرى من الواجب على أن أقوم بهذا العمل شاكرا ، ان كان ممكنا وصالحا عمله .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لا تقبل من الصوفانى ؟

الرئيس الجليل — لا أقبل ذلك من الصوفانى ولا من غيره . ولكن اذا حضر وقال لى : حدثت مسألة في السودان ، فأرجوك أن تحتج عليها أو تكتب كذا

أو ترسل كذا — فهذا أقبله ، ولكنى لا أقبل منه ولا من أكبر منه أن يقولى :
 ”قم بالواجب“ ! فكونه يحضنى على واجبى لا أقبله ، لآنى محرض ومن دفع للقيام بواجبى
 بدافع من نفسى . فهل حصل هذا من الصوفانى بك ؟ هل يريد أن يخبرنى بما
 يجب علىّ وأنا أقوم به ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — جواب دولة الرئيس عن كلامى فى أول الأمر
 سمعه تماما .

الرئيس الجليل — سمعه اخوانك ؛ وقد قلت : سأعمل الواجب وفوق
 الواجب .

الصوفانى بك — صدقنى لآنى لا أكذب .

الرئيس الجليل — أصدقك .

الصوفانى بك — والباشا يقبل من الصوفانى ، لأنه يعلم أنه لا يريد الإحراج
 بما يقول .

الرئيس الجليل — لم أعتبره إحراجا ، بل حسبته أمرا للمجلس أن يأمرنى
 بأمر خاص ، وعلىّ أن أفعله أو أتحدى ؛ ولكن كون الصوفانى بك يقول : ”يجب
 أن تفعل كذا“ ، فلا أقبل ذلك ، بل له أن يطلب من المجلس أن يقرر إلزام
 الحكومة بأمر خاص .

الصوفانى بك — إنى أقصر الطريق وأوجه كلامى لدولة الرئيس بماطة الزمالة .

الرئيس الجليل — لا أقبل من زميل أو رئيس أن يأمرنى ، بل أعتبر هذا
 احتقارا لأقبله . فللمجلس أن يقرّ أمرا خاصا ، فأخضع لأمره إن كان موافقا
 لضميرى . بناء على ذلك أكرر أنى سأعمل واجبى ، بدون احتياج لتنبيه من
 الصوفانى بك .

الصوفاني بك — إني أسأل الله أن يوفقك دائماً الى عمل ما فيه الخير، وآتمني من صميم قلبي أن تكون محلاً للتوفيق والإلهام والنجاح في مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — متشكر للصوفاني بك الآن .

ثم انتقل رحمه الله الى قانون التعويضات الذي تدعويه المناقشة ، فقال :

وأما فيما يختص بقانون التعويضات ، فلا أقول اني أول شخص انتقده ، ولكنني من الذين انتقدوه بكل شدة واستنكروه ، وقد بينت عيوبه ، ولا أزال أستنكره ، وأعدّه ضربة على الخزانة ، ونكبة على أموال الأمة ، وأنه سابق لأوانه ؛ بل أقول أيضاً انه مخالف للدستور . ولم أقل هذا الآن فقط ، بل قلت هذا قبل الآن زمن طويل ، وقبل خطبة العرش ؛ قلته رسمياً ، وكتبت به للحكومة الانجليزية . فأنا بصفتي منكم ، وبصفة كوني رئيس الحكومة ، أعتبر هذا القانون باطلاً ، ومخالفاً للدستور ، ومحققاً بحقوق الخزانة ، وسابقاً لأوانه .

أعتبر كل هذا وأستنكره من كل قلبي وجوارحي . ولكن فرقاً بين ان يستنكر الإنسان شيئاً ويحتج عليه ويعتبره باطلاً ، وبين أن يتوقف عن تنفيذه . مثل ذلك مثل حكم يصدر على نافذ المفعول : قد أستنكره وأحتج عليه ، ولكن أنفذه رغمًا مني !... فهذا القانون الذي هذه صفاته ، اعتبره معاهدة واثاقاً مأذونا به من السلطة الشرعية في البلاد ؛ وبهذا انعقد الاتفاق بين الطرفين . واني أوافق حضرة الرافي بك في أن هذا ما كان ينبغي أن يعمل ؛ ولكنه عمل وارتبطنا به ، فهما كان في هذا الارتباط من البطلان القانوني فقد انعقد سياسياً ، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه إلا باتفاق مع الطرف الآخر . ولا يمكننا أن تنبى الأمر بيننا وبين الطرف الآخر بمجرد القول ببطلان هذا ، بل ينبغي أن نتحدث مع الطرف الآخر ونفاهم معه حتى نصل الى الاتفاق على بطلانه والامتناع من تنفيذه . هناك دولة ارتبطت معنا ، فإذا تشبثنا بالبطلان وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ولنرجع

الى الحالة التي كنا عليها قبل هذا الارتباط؛ فهل يمكن أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة؟ هل منكم من يقول هذا؟
أصوات — حاشا .

الرئيس الجليل — ما كنت أريد أن أقول ذلك، ولكن الضرورة الجائني اليه . نعم أن المبلغ باهظ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب . لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سمادتنا الداخلية، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما . لذلك لما جاءت طريقة أخرى للحكم قالوا : لا يمكننا أن نعيش كمحكومين أو مسودين، ويجب أن نخرج ونأخذ تعويضا . فهذا منشأ قانون التعويضات .

حقا أن المبلغ يهبط الخرابنة ؛ ولكن مادمتا حصلنا على منفعة فلا يضرننا أننا دفعنا في مقابلها ثمننا كبيرا . قانون التعويضات ألزمتنا بمبالغ باهظة، لا باعتباره قانونا، بل لاعتباره اتفاقا بيننا وبين الحكومة الانجليزية . ليس محل البحث بطلان القانون أو صحته، بل محل البحث هو مناسبة الامتناع عن تنفيذه، والنتائج التي تترتب على هذا الامتناع . فهل اذا اعتبرنا الاتفاق باطلا، يمكننا أن نوقف مفعوله من أنفسنا؟ أو يجب أن تناقش الطرف الآخر في بطلان هذا الاتفاق؟ وماذا يقول الصوفاني بك في ذلك؟

اذا قلت ببطلان المعاهدة وأردت إلغائها، أفلا يجب أن أبين للطرف الثاني الأوجه التي قالها الرافعي بك وباقي الخطباء؟ وما يريد أن يقوله الصوفاني بك؟

تقولون انها معاهدة باطلة، وربما كنت موافقا على ذلك؛ ولكن لا يمكن لي وأنا طرف واحد أن أوقف تنفيذ معاهدة سياسية بيني وبين دولة أخرى، بل يجب للوصول لبطلانها أن أتفق مع الطرف الآخر . فهل نسلك هذا الطريق؟ أو نتكلم هنا فيما بيننا ثم نمتنع عن الدفع ونقول لهم : اذهبوا للحاكم؟؟ أظن أن المعقول أننا نتكلم مع الطرف الآخر، وعلى فرض أن الحاكم لا تحكم للموظفين الأجانب، فلا يجوز أن تترك المسألة تصل الى الحاكم في هذا الوقت .

يجب علينا ، وإن كنا متألين من هذه المعاهدة ، وإن ألحقت بنا ضررا كبيرا ، وإن تعددت لدينا وجوه بطلانها ، ألا نبطلها من أنفسنا إلا بعد التكلم مع الطرف الآخر والاتفاق معه عليها وعلى غيرها . بهذا نكون قد حفظنا حقوقنا وشرفنا ، وأظهرنا أن لنا حقوقا نطالب بها ؛ أما التوقف عن الدفع فإنه يعرضنا لتأنيج لا نحمدها . وما كنت أحب أن أتعرض لشرح هذه النتائج ؛ ولكن ألقت نظركم إلى أن هذا القانون يشترك فيه الانجليز وباقي الأجانب ، فالتوقف عن الدفع يجعل الدول ضدنا ، ونحن في حاجة إلى عطفهم .

لسنا في هذا الموقف قضية أو محامين فقط ، بل سياسيين أيضا ؛ فيجب أن نلاحظ اعتبارات كثيرة . فهل من حسن السياسة أن نكسر كل هذه الصفوف من أجل مبلغ من المال ؟ كلا ! فإني ، بصفتي وطنيا محبا لبلادي ، لا أريد أن أتعرض للسخط العام ، لأني في حاجة للمعطف العام في هذه الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد . فلا نضيق حقوقنا احتفاظا بالمال ، فانهنسر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال (تصفيق) .



وبعد إلقاء هذا البيان ، تقدمت جملة اقتراحات بشأن الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب بناء على هذا القانون ؛ فوافق المجلس ، بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ١٦ صوتا راضين و ٥ أصوات ممتنعين عن إعطاء الرأي ، على الاقتراح الآتي :

” بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، يصادق المجلس على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، ويوافق على تقرير اللجنة (لجنة المالية) مع جميع التحفظات الواردة به وبيان دولة رئيس الوزراء ، ويعلن في الوقت نفسه استنكاره لقانون التعويضات “ .

شكر الرئيس للجنة المالية

(الجلسة السادسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — قد سمعتم حضراتكم ويحتم تقرير لجنة المالية أو لجنة الميزانية ، وأمكنكم من تلاوته ومن الأبحاث التي أجرتها هذه اللجنة أن تتحققوا أنها عنت اعتناء عظيمًا بالأمورية التي كلفتموها بها ، وأنها وفقت في أبحاثها . ولئن كانت قد رأت في كثير من المواضع آراء تخالف آراء الحكومة ، فإن ذلك لا يمنع الحكومة من أن تبدى أمام حضراتكم امتنانها من عمل اللجنة ، والهمة والجهود التي بذلتها للوصول إلى بحث الميزانية وتمحيصها واستخلاص النتائج التي عرضت عليكم . ولهذا أرجوكم أن تشركوا معنا في شكر حضرات رئيس وأعضاء اللجنة على الخدمات التي أدوها لهذا المجلس الموقر ، حتى سهلوا عليه بحث الميزانية التي تعتبر من أهم أعمالكم وأكبرها شأنًا .

أصوات — موافقون .

(فوافق المجلس على مشاركة الحكومة في شكر لجنة المالية) .

حوادث السودان . المفاوضات

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة طغراف ورد على رئاسة المجلس من الخرطوم بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤ هذا نصه :

” نحتاج باسم الأمة السودانية ، ونسخط مرة السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهليين للمليك البلاد ، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف

لإيقاف ضروب التنكيل ، لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحمل بخدام العرش المصرى أينما كانوا؛ وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزواجع والظلام “ .

الطيب أبو بكر . الشيخ محمد رفيع الله . عز الدين
راسخ . محمد سر الختم . محمد الأمين أبو القاسم .

(تصفيق شديد طويل) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ونحن جميعا نحتج معهم ، وأصواتنا صدى لشعورهم ، ونبادلهم هذا الإحساس ، ونتمنى أن يتخلصوا من كل القيود والعوائق ، ونطالب رفع الظلم عنهم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — ورد الى تلفراف وجواب عن هذه الحكاية .
رئيس الجلسة — هذه مسألة خاصة بك .

أصوات — يقرأ .

الرئيس — هل تريدون سماع ذلك .

أصوات — نعم . نعم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — التلفراف الذى سأتلوه على حضراتكم يتعلق بضابط كان قادما للقطر المصرى بإجازة اعتيادية ، ومعه وثائق نافعة ، حمز بحلفا بعد أن قش ، وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ ، واسم هذا الضابط زين العابدين أفندى ، وهذا نصه : ” الخرطوم — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ — قام الملازم أول زين العابدين أمس مساء — الامضاء : سالم “ .

أصوات — اقرأ المذكرة .

أحمد حمدى سيف النصر بك — المذكرة خصوصية لا داعى لتلاوتها .



(الجلسة الرابعة والخمسون لمجلس النواب : ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفاني بك — أيها السادة : قبل أن يصدر الدستور، وقبل أن يشكل البرلمان، كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على كل شيء يختص بمصلحتها، مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد صالحها العام .

أما الآن، وقد صدر الدستور، وتشكل البرلمان، فلا شك في أن الأمة قد ألقت علينا تلك المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها . فالآن نسمع ونقرأ ما يدور في السودان ، وما تقوم به حكومته من إغراء أقوام هناك بوسائل شتى ، بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى ، على أن يقولوا غير الحق ، وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة كيذا كبيرا ، نخبوا بذلك ما كنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة . كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة ، وتربطنا بهم أوامر الدم والحم ، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا إلى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التي لا تنفصل . فهل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة؟ ولا نظهر رأينا؟ ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل المغاير للحق المعتدى به على مصلحة مصر؟

لهذا أقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن، المخالف لوعود كان يظن بعضنا أنها حق وصدق ! وكان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بإرجاء ذلك ، لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصلحة مصر . ولكن لنا رجاء عظيم في أن نتخذ حكومتنا ما يستطاع أخذه بحزم إزاء هذه الإجراءات . ومع كل هذا يكون حراما علينا إذا أغفلنا حقا لنا ، وإذا ما توانينا عن الدفاع عن صالح أقوامنا هناك .

عبد الرحمن الرافعي بك - سادتي الأجلاء :

إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة، وهو قلبها الخفاق . وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان :

حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

أما الحركة الطبيعية، فهي التي عرفناها من التفграф الوارد على المجلس، من جماعة من رجالات السودان وذوى رأى فيه، ينادون بأنهم ألقوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد، فمنعهم القوة من اجتياز بلادهم، ومنعهم عن أداء هذه المهمة الوطنية .

أما الحركة المصطنعة، فتدبرها السلطة الانكليزية : فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها، لأن الحوادث اتى تقع فى السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان، وعلى حقوق السيادة المصرية. واذا قلت السيادة المصرية، فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج، ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة، وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التفграф الوارد علينا .

سادنى : يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهجم عمران السودان وتقدمه؛ وإن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران فى السودان . وما تدعيه السياسة الانكليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصاحبة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية، وشيدوا القصور والبنائات، وفتحوا المدارس، وشقوا الترعة، وأقاموا السدود والجسور على النيل، وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان، ونحوا فى سبيل ذلك حياتهم وأموالهم . وقد دل الإحصاء على أن الذين قتلوا منا فى أنحاء السودان ١٩٩٠٠٠ رجل، كما أنفقت مصر عشرات الملايين

من الجنيئات من يوم أن فتح في عهد محمد علي ، وقد ألقينا من عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه ، ... كل ذلك لنقيم دعائم العمران في تلك البلدان .

فالذي ينكر أن مصر كانت ولا تزال تعمر السودان ، ينكر الحقيقة الساطعة . على أننا ما فعلنا ذلك لجر مغنم ، بل للقيام بواجب وطني علينا ، وهو تعمير تلك البلاد ، لأننا بذلك إنما نعلم مصر ، إذ لا فرق بين مصر والسودان . وأما العمران الذي يدعيه الانكليز ! فهو عمران مصطنع ، بل هو استغلال محض ! لأن كل الناس يعلمون أن الشركات الانكليزية الاستعمارية في تلك البلاد تنزع الأراضي من أيدي الأهالي ، لتحل محلهم وتجعل السودان مزرعة قطنية لمعامل لا نكثير . . وهذا ولا شك استغلال ! وفرق كبير بين العمران والاستغلال ! فأضرم صوتي الى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل ، كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة ، كان من جرائها محاكمة الضابط السوداني على افندي عبداللطيف : لأنه لما رأى أن الانكليز ساعون للقيام بهذه الحركة ، تظاهر مع جماعة من إخوانه ، وأعلنوا عن عواطفهم ، وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانكليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج ، وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج ، وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن على افندي عبداللطيف ، وعزم على السفر للخرطوم ، ولم يمنعه إلا أنه فوجئ بتلفراف يتبته بصدده والحكم على الضابط السوداني . وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا ، إذ لا يوجد أى خلاف بيننا . ونحن نصرح علنا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ، ونؤيدها في ذلك بكل اخلاص (تصفيق) .

حمد الباسل باشا — نحن جميعا نتفق مع حضرة الزميلين الفاضلين فيما اقترعاه . هذه هي كلمة المجلس وهذه رغبتنا جميعا . ولكنني ألفت نظر المجلس الى أن تصرفات

الانجليز لا يمكن أن تلحسنا ولا نعبأ بها ، لأن هذه السياسة الجارية في السودان الآن هي سياسة الإفلاس الانجليزية التي كانت جارية هنا . يجب أن تعرف الحكومة الانجليزية أن سياستنا عملية قائمة على الواقع فعلاً ؛ فإذا كان الانجليز يريدون أن يتخذوا هذا العمل حجة على مصر والمصريين ، فنحن والعالم أجمع نعلم أن مصر والسودان كتلة واحدة من جميع الوجوه السياسية . فإذا كان الانجليز يعنون في هذا العمل ، فنحن نتخذ حجة عليهم ، لأنهم كانوا يفعلون هنا في مصر ما يفعلونه الآن في السودان ، حيث كانوا يستدرجون بعض المصريين ليعملوا ضد الحركة الوطنية ؛ ولكن الحركة كانت جادة ، فلم تقف أمامها أى دمية من هذه الدسائس . فهذه الأعمال لاثخيفنا ، لأننا واقفون من أنفسنا ومن السودان . أما الاعتراض والاحتجاج فنحن كلنا متفقون على إبداء استيائنا من هذه التصرفات ، ولكن يجب أن نثق كل الثقة بأن مصر والسودان كتلة واحدة ، وأن هذه السياسة لا قيمة لها ، فلا تخيفنا ، ولا نعبأ بها .

محمود علام افندى — تضامناً أيها السادة بالأمس في المحافظة على كرامتنا . واليوم قد أثبتت مسألة أشعر بأنها ماسة بكرامتنا القومية وشرفنا الوطنى ؛ ولا شك أننا جميعاً على اختلاف النزعات متضامنون في وجوب المحافظة على تلك الكرامة وذلك الشرف . لا نعرف مطلقاً أن السودان منفصل عن مصر ؛ وإن قيل بضرورة الاحتجاج ، فلا يدل احتجاجنا على أنه منفصل منا ، بل انما نحتج كاحتجاجنا على المظالم التي كانت تقوم بها القوة العاشمة في بلادنا ؛ فلا يصح أن تمر علينا هذه المسائل مر السحاب من غير أن تستوقف نظرتنا أو تثير احتجاجنا . وقد تعلمنا جميعاً هذا الدرس من دولة رئيسنا المحبوب ، نعم تعلمنا أن التمسك بالحق هو كل القوة ، وأن الحق يسحق أمامه كل قوة (تصفيق) .

وقفت حتى لا يقال ان فريقاً من المجلس فقط يذكر السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم ونرجو من صميم قؤادنا أن نراهم بيننا ممثلين في هذا

المجلس كالمديريات الأخرى . ولا شك أننا عاملون على ذلك ، مؤيدون للوزارة كل التأييد . ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل في مضبطة مجلسنا ، وأن ينقل عن لساننا الى العالم أجمع ، أننا نحتاج بكل قوانا على كل إجراء ظالم مخالف للعدل والشرع والقانون .

وعند هذا الحد انتهى .

عبد اللطيف الصوفاني بك — الذى أريده هو أن يصدر منا قرار بالاحتجاج .
أصوات — موافقون . موافقون .

أحمد رمزى بك — الأخبار التى نتوارد علينا من السودان محزنة جدا ، لأنها انما تفصل جسما لا يتفصل عن جسم مصر . والمحاولة التى يريدون بها تبرأ السودان محاولة عقيمة ؛ ولكن أنتنا نسكت على هذه الأعمال ، فهذا ما لا يقتره وطنى على الإطلاق ، ويقول بذلك كل مصرى وكل متكلم فى هذا المجلس .

يقول سعادة حمد الباسل باشا بأن هذه الأعمال غير متبعة فى السودان ، كما كانت عقيمة فى مصر ، وأنها فوق ذلك لها حل ، وأن هذا الحل قريب ، وأنه ليس فى يدنا دليل على أن الانجليز هم الذين يفعلون ذلك فى السودان ... (أصوات — لا . لا .)
يظهر أنى أخطأت السمع ، فأحسب كلامى . انى أقول ان يد الانجليز ظاهرة فى هذه الأعمال : يدل عليها القبض على أحد الضباط وارجاعه الى السودان ، وجمع الجموع فى بيت أحدهم بقصد الموافقة على السيادة الانجليزية ، وسوايق عملهم معنا فى معرض وميل ، وقبلها فى مسألة الوفد السودانى الذى أرسل الى بلاد الانكليز ، فيدهم ظاهرة فى كل هذه المسائل . وفى الواقع أن ثقة المصريين بالانجليز قد تلاشت بسبب أكاذيبهم مدة ٤٢ عاما ! فالانجليز لا يفتأون يبنون خزانات على النيل ، ويعملون على فصل السودان عن مصر . وانى أسائل تقسى فى هذه الحالة : هل يجوز أن تبدأ المفاوضات فى جو مضطرب كهذا أولا ... (صنجج) . ألا يرى دولة

رئيس الحكومة أن هذه الأعمال لو حصلت بين حكومتين متحابتين لأثارت أمورا كثيرة ؟ واني أترك هذه المسألة لحكمة الرئيس الجليل .

أحمد حمدى سيف النصر بك — تعلمون حضراتكم أنى أخبرتكم عن التنازلات الوارد من الضابط زين العابدين، وقرأتم فى بعض الجرائد أن الضابط أوقف، وكان معه مترجم، وكان هذا سببا فى القبض عليه وإعادته للخرطوم . وقد علمت من وثائق بيدى الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبدالله التعايشى ، وكأما حاضرين لمصر لتقديم ولائهما للمليك البلاد، ويحملان وثائق ممضاة فى اجتماع بأمر درمان من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم . وقد عرضت هذه الوثائق على بعض اخوانى ، وسأعرضها على لجنة السودان لعمل محضر بها وعرضه على المجلس . وكان الضابط زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العبيد السود ، وابن التعايشى عن العرب . فالذى أردت أن أخبركم عنه هو أن ما يعملها الانجليز انما هو عمل مصطنع تدل عليه الوثائق الموجودة تحت يدى ، والتي ستقرأ عليكم يوما من الأيام .

أصوات — تطبع وتوزع علينا .

الرئيس الجليل — (قبول بالتصفيق) .

أيها السادة :

تحركت مسألة السودان اليوم ، ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها . ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعورك بالنسبة للسودان (استحسان وتصفيق طويل) ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر (تصفيق) .

والإجراءات التى تم الآن فى السودان، كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك ، على نوعين :

(الأول) وثائق تكتب واجتماعات تعقد ، لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية .

(والثاني) منع الذين يريدون أن يقدموا ولاهم للحكومة بالحضور الى مصر .
فاما القسم الأول ، وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فإننا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا (تصفيق) .

إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة ، وحصل التمسك بها ، فلسان مصر يقول انها أوراق باطلة ، لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ، وانه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية (تصفيق واستحسان) .
أنا في تصريحى هذا منضم اليكم ، فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات بدون شك) .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثاني ، ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكنا ، راغبون في بقائنا بالسودان كإخوان لهم ، معقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، . . أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ، ونعلن بلهات الاختصاص ، بصفتنا حكومة ، وبصفتنا مجلس نواب ، استنكارنا لما يكون صحيحا منها ، واحتجاجنا عليها (تصفيق) .

وإني لمغتبط بأن لكم في هذه الوزارة ثقة تامة بأن نتخذ جميع ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان (تصفيق) .

والآن أجيئ حضرة العضو المحترم أحمد رمزى بك على قوله : ماذا تفيد المفاوضات في هذا الجلق المضطرب ؟ ... نعم أن المفاوضات في جو مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب أن نعلن أمام كل انسان ، سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، بأن لنا حقوقا في السودان نريد

استخلاصها (تصفيق) . فاذا تمكنت من الذهاب الى المفوضية ، فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا، بل أقول إنه ملكنا، وإنه جزء لا يتجزء من مصر، ويجب أن يرد اليها (تصفيق) ؛ وأقيم الدليل على هذا، والدليل تعلمونه حضراتكم، ويعلمه كل واحد منا، ويحفظه كل مصري . فإن نجحنا فيها ونعمت ، وإلا والينا الاحتجاج، وعملنا كل ما يعمل به شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها (تصفيق) .

أنا لا أخشى المفاوضات، فهي محادثات كسائر المحادثات، أباشرها واثقا بنفسى، واثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها إلا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانكم (تصفيق) .

وإذا كنت أرى دخولى فيها لا يضيع علينا حقاً، ولا يكسب غيرنا حقاً ضدنا، دخلت فيها ، وكنت قد خدمت بلادى بهذا الدخول ، ولكنى لا أخرج منها إلا ظافراً بحقوقنا كلها (تصفيق) .

ولا أستطيع أن أصرح لكم الآن بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن، لأنه توجد أمور نتوقف عليها المفاوضات ، فاذا تمت هذه الأمور وتحققت دخلت المفاوضات مزقوداً بتقنكم ومعتمداً على الله فى نجاحها .

السكرتارية النيابة — تقدم اقتراحان : الأول من حضرة عبد الرحمن الرافعى بك، ونصه ما يأتى :

”على أثر التفراغ الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر، للإعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن للتاورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ؛ يعلن المجلس عطفه على السوادنيين جميعاً لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر، ويعلن استنكاره للتاورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد، وهوان السودان جزء لا يتجزأ من مصر“ .

والاقتراح الثانى مقدم من حضرتى حسين هلال بك وراغب اسكندر افندى ،
ونصفه ما يأتى :

” بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس
الوزراء ، بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان لاسمى فى فصل السودان
عن مصر ، يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ، ويطلب الانتقال لجدول الأعمال “ .

أصوات — موافقون على الاقتراحين معا .

رئيس الجلسة — هل توافقون على الاقتراحين معا ؟

أصوات -- نعم ، وبالإجماع .

عبد الجليل أبو سمرة بك — أنا لى رأى وأريد الكلام .

رئيس الجلسة — أخذ رأى فعلا و انتهى الكلام .

صوت — من يخالف فى هذا ؟ !



(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

وتلى فى هذه الجلسة تلىراف وارد من الخرطوم الى معالى رئيس مجلس النواب ، وهذا نصه :

”نظاير الشعب أمس سلميا ، هاتفا للمليك البلاد وسعدها ، حاملا صورتيهما ،
فاوسعهما البوليس ضربا بالسيوف ، وجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ،
وأمس الأول سجن الشيخ رفع الله ، زعيم التجار بأم درمان ، بينما كان يهتف بحياة
ملك مصر والسودان ! فليعلم الملأ وليشهد التاريخ ! “

الامضاء بالنيابة : على عبد اللطيف

عبد اللطيف الصوفانى بك — المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن
تعمل كل ما فى وسعها

الرئيس الجليل — الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها .

أصوات — موافقون .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة عن المعلومات التي وصلت اليه ، ورجاؤنا أن نتخذ اجراءات

الرئيس الجليل — ليس أمامي اجراءات أتخذها ، فبين لي الإجراءات التي تراها لأقوم بها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — انى أقول ان هذا لا يليق ، بل وليس في محله .
الرئيس الجليل — قلت لحضرتك انه ليس عندى اجراءات ، وقد سمع المجلس قولى .

عبد اللطيف الصوفاني بك — اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ (مقاطعة وصحبة) .



وتلى في آخر هذه الجلسة أيضا التلفزيون الآتى المرسل الى رئيس مجلس النواب :

الخرطوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

بنينا كان الضابط زين العابدين يرسم صورة المظاهرة قبض عليه وسجن ، ففتح على ذلك ؛ وسجن أربعة مستخدمين ، وضرب الهاتفون بحياة ملك مصر والسودان بالسيف . (امضاءات : ٣٦ اسما) .

فقدّم اقتراح هذا نصه :

”تقترح استنكار حادثة الخرطوم التي جاء عنها تلفزيون اليوم ، وما أصاب اخواننا السودانين فيها لإظهار عواطفهم الوطنية ، ونكرر الاحتجاج الشديد على أعمال العسف التي يأتينا الانجليز هناك لإنحاد مظاهر العلاقة الأكيدة بين مصر والسودان ، بنينا هم يسبقون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان على غير ما يريدون “ .

رئيس الجلسة — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

السودان في مجلس اللوردات البريطاني

(عن التلغرافات المصنوعة لجريدة الأهرام القراء)

لندن في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وجه اللورد رجلاّن الى الحكومة في مجلس اللوردات البريطاني اليوم
السؤال الآتي :

”هل في وسع الحكومة أن تورد بياناً يدل على سياستها العمومية في شأن مصر
والسودان؟ وهل هي عازمة على استشارة البرلمان البريطاني قبل أن تقرّر إجراء أى
تبدّل في نظام السودان ؟“ .

وتكلم اللورد جراى في هذا الموضوع فقال :

”بلغنى أنّ جميع أعمال الإدارة التي قام بها اللورد كرومر في مصر، وكانت
موضوع افتخارنا ، قد زالت أو هي سائرة الى الزوال . وأعتقد أنه كان من الممكن
وضع تسوية أفضل لنا ولمصر لو عمل بتقرير لجنة مانز، ولكننا تركنا الفرصة تمرّ،
فتحن الآن أمام ما قد جرى من قبل . وجميعنا نعترف بأن ما جرى هو أن الإدارة
الباهرة التي أنشأها اللورد كرومر قد تهذمت . ولا أعني بهذا القول أنه من الواجب
إبطال ما عملته الحكومة البريطانية في شأن الادارة المصرية . فمن الأفضل الآن
بعد ما وصلت الأمور الى هذا الحد ألا تسعى الحكومة الى إبطال ما عملته في شأن
الإدارة، ولكن يجب أن يستثنى من ذلك أمر واحد ، وهو قناة السويس التي لم
يعملها المصريون بل رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية ، وهي طريق مائية
دولية . فمضى أن يصرح بكل وضوح في المفاوضات المقبلة بأن حق حماية القناة
وصيانتها وإدارتها يجب ألا ينتقل الى أيدي الحكومة المصرية، بل يبقى في أيدينا
(تصفيق) .

ويجب أن تكون الحكومة البريطانية صريحة أيضا في مسألة السودان . فيجب عليها أن تفهم الحكومة المصرية صراحة أننا لن نترك السودان (تصفيق) . فلولا قوة بريطانيا وفنها الحربى ومجهوداتها التى استردت بها السودان ، لما كان لمصر أصبح فى السودان . فعسى أن تظهر الحكومة البريطانية بأجلى بيان أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين ، من دون أن يكون للحكومة المصرية ما تقوله فى هذا الشأن . فإذا كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية ، نخير لها أن تسرع فى إبدائه لرئيس الوزارة المصرية ، لأن الشعور السائد فى مصر الآن هو أننا على تقيض ذلك . فلماذا يصل بهم المدى الى حد القول لنا بأننا اذا لم ننسحب من السودان فلن يباحثونا فى المسائل المعلقة مطلقا !

وفضلا عن ذلك فإنه يجب علينا أن نقول بأتم وضوح ، فى أقرب فرصة ممكنة ، أن سياستنا سياسة نستطيع كل الاستطاعة أن ننفذها .

أما مسألة مياه النيل ، فلا شك أن مصر مصلحة كبيرة فيها . وقد دارت الأحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطة تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه ، وألا تحرم مصر السودان منها ؛ ولعله من المناسب أن يعين لرياسة هذه اللجنة رجل أمريكانى ” .

جواب اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية

فرد المستر بارمور مندوب الحكومة فى مجلس اللوردات على هذه الأقوال ، قائلا : ” ان الحكومة البريطانية ان تترك السودان بأى معنى كان . وهى موقنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن تتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة . وفى وسعى أن أقول بدون تردد انه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون إذن البرلمان البريطانى .

ثم تكلم اللورد كرزون فى هذا الموضوع وقال : إن مجلس اللوردات والبلاد كلها يرحبان بهذا البيان الصادر من الحكومة ، فهو صريح لا يقبل التأويل . “

التظاهر للسودان

ملات القاهرة والأقاليم مظاهرات التأييد لاختارتنا السودانيين ، والاحتجاج على استبداد المستعمرين الانجليز ، عقب الحركة الوطنية التي قام بها السودانيون في شهر يويه سنة ١٩٢٤ وقد ازدحمت شوارع القاهرة في يوم الجمعة ٢٧ يويه بمظاهرات الطلبة من جميع المدارس والطوائف ، يخطبون ويحتجون ويتغنون لمصر والسودان ، حتى انتهى بهم الطواف الى بيت الأمة ، فألقى الرئيس الجليل على جموعهم الحاشدة هذه الكلمة القصيرة :

كلمة الرئيس

أحبي فيكم هذا الشعور الجليل ، وتلك العواطف الكريمة . وإني بهذا المظهر الاتحادى أسعى جهدى في تحرير مصر والسودان (تصفيق) .
وما دام هذا الاتحاد قائما بيننا ، فلا بد من أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولا بد من أن نصل الى تحقيق استقلالنا في مصر والسودان ، إن لم يكن اليوم فغدا (تصفيق) .

حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان

خطاب للرئيس الجليل

الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة

(الجلسة الثامنة والخمسون لمجلس النواب : ٢٨ يويه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التي دارت في مجلس الاوردات الانجليزى بخصوص السودان والمفاوضات .

اطلعت عليها ، ورأيت أن ما جاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرا جديدا ، ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل ، رسمها لويد جورج في وزارته ، كما جاء في كلام نائب الحكومة الانجليزية في مجلس

اللوردات، الذى اقتبس من بيان عن السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا التاريخ معروف لكم، وقد جاء فى هذا البيان: "ان حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن، والآمال الكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة، تصاب بضير". وزاد اللورد بالمور، نائب الحكومة فى مجلس اللوردات، على ذلك قوله: "وانى أفوه بهذا الأمر وأنبه أن ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية"، ثم استشهد بقول آحرلستر لويد جورج وهو: "ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد، أى السودان".

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت، ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — هذا التاريخ الذى تذكرونه ويقولون عنه "ان السياسة المصرية كانت فيه فى غاية المرونة والدهاء"! تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها. كل هذا ليس بجديد، وانما الجديد هنا، الجديد علينا اليوم، هو أن وزارة العمال، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين! عُرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة! أقزت هذه الخطة!!

أقول ان العمال الذين هذه مبادئهم، أقزوا هذا واتخذوه خطة لهم؛ وقد كان المنتظر أن وزارتهم لا تقزها. لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء، لدينا نحن الذين كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ المستعمرين. ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا (تصفيق متواصل).

وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه، وفى حضرتكم الموقرة، أصرح بأن الأمة المصرية لا تنازل عن السودان ما حيت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل)؛ فهى تسمى للتمسك بحقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد؛ تُمسك بهذا الحق فى كل فرصة، وفى كل زمن، تسمى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم

الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به . وإن كافي حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا ، فإننا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ؛ وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ؛ ولا بد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا (تصفيق) .

إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب اني أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ! ... كلا ! ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبنائنا يقتفون خطواتنا ، فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا (تصفيق) .

نعم اتنا كما أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء أبنائنا ؛ وبعد أن استعدناه صرفنا عليه مبالغ طائلة ، ولا تزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد جديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته (تصفيق) . فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان : أموال بذلتها ، دماء سفكتها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا آباؤنا ، وحياة نستملها من ذلك النهر الذي يتدفق من أعلى السودان ؛ . . لا يمكننا بحال من الأحوال ، إلا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا ، لا يمكننا أن نترك ذرة من السودان لغيرنا (تصفيق مستمر واستحسان) .

نعم اتنا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ، ولا أسطول لنا ! أقول هذا ، لأنه حق ولأنه غير خاف ! نعم اتنا ضعاف ، ولكننا أقوياء بضعفنا ، أقوياء بحقنا ! ان

الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق . فنحن ، وان كنا ضعافا ، فان معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة (تصفيق) .

تعلمون أيها الإخوان أننى فى مخاطباتى مع الانجليز ومع غيرهم ، لم أدع مطلقا أننا أقوياء ماديا ، ولكننا أقوياء معنويا ، أقوياء بحقنا ، أقوياء باتحادنا (تصفيق) . ونحن قلنا للانجليز ، وقد علمتم رسميا ما قلناه ؛ قلنا لهم أنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة ، لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ؛ ولم نأت لهم بقوتنا ، لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا ، حتى ننال حقوقنا كاملة (تصفيق) .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد جاء فى هذه التصريحات ” أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ “ . وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن . وأقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح (استحسان وتصفيق مستمر) .

ولقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس ، فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى . وقلت لكم أيضا انى اذا لم أصل الى هذا ، فإنى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخل .

اصوات — أبدا . حاشا .

اصوات — ليس هذا فى مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — هذا ما عزم عليه ، والرأى لكم (تصفيق متواصل) .



ثم تكلم أعضاء كنيروت ، محتجين على التصريحات الانجليزية ، مؤدين للرئيس الجليل ووزارته ؛
وقدّمت بصمة اقتراعات وافق المجلس بالإجماع على أحدها ، ونصه :

”بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألفاها صاحب
الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات ، يعلن المجلس ثقته التامة بدولته
وسياسته ، ويطلب اليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق
كل آماني البلاد من استقلال مصر والسودان .“

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أقدم لحضراتكم جزيل شكرى على هذه الثقة الغالية . واننى ، مع احترامى كل
الاحترام لقراركم ، أرى أن أعرض الأمر على حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد ،
لأن ذلك من واجبي .

صوت — مع عرض قرارنا .

الرئيس الجليل — وسأعرض قراركم أيضا (تصفيق حاد) .

السودان واستقالة الوزارة

في مجلس الشيوخ

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك في الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس الشيوخ (٣٠ يونيه
سنة ١٩٢٤) عن السودان وعن تصريحات الحكومة البريطانية ؛ ثم اختتم خطابه بالاقتراعات الآتية :

(١) يؤيد المجلس تأييدا كاملا زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه الجليل
وتصريحاته الخطيرة عن السودان ، ويعلن أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها .

(٢) ويطلب المجلس بإلحاح من دولة الرئيس أن يبقى في مركزه ، وأن يجاهد
في سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلدا لزمائها .

(٣) أن ينوب معالي رئيس المجلس عنا في إرسال التلغراف الآتى نصه الى
جلالة الملك :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان :

يعلن مجلس الشيوخ رضاه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة إزاء
مسألة السودان ، ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة
الرئيس ، لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن . فتحي مصر والسودان . وليحي
جلالة الملك .

(٤) نطلب من معالي رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة الى
دولة سعد باشا رئيس الحكومة .

(فوافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع) .

جلالة الملك يرفض استقالة الوزارة

أصدر قلم المطبوعات في يوم ٢٩ يونيه البلاغ الرسمى التالى :

” عرض حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل على حضرة صاحب الجلالة
الملك استعفاء الوزارة ، وأسباب هذا الاستعفاء ، فرفض جلالته قطعيا قبوله ، فالتمس
دولته الإذن له بالتروى ومشاورة زملائه وأصدقائه . وهو عائد اليوم (من الاسكندرية)
لهذه الغاية بقطار المساء الأول ، يصحبه صاحب المعالي وزير الخارجية “ .

عدول الرئيس الجليل عن الاستقالة

في مجلس النواب

(الجلسة الستون : ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل :

قضى على واجبي أن أرفع استقالة الوزارة لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد .
وفاء بالوعد الذي قطعت له حضراتكم ، تلوت على مسامعه الشريفة قراراتكم الإجماعية
بالثقة بالوزارة وطلبكم بقاءها ، فساكدت أتم تلاوتي لذلك القرار ، حتى صدر
نطقه الكريم بالتصديق عليه قائلا : إني موافق لحضراتهم ومصدق على قراراتهم .

محمد الشامل العارافندي — فليحي جلالة الملك .

(ردد الأعضاء هذا الهاتف) .

الرئيس الجليل — وأخذ جلالتهم يقيم من حكمه البالغة ، وبديته الحاضرة ،
وعنايته الكبرى بمصالح البلاد ، أدلة الإقناع بالبقاء ، فشعرت بضعف حمي أمام
بياناته الباهرة ، ولم يسعني إلا أن أستمنح جلالتهم مهلة أتشاور فيها مع زملائي
وأصدقائي ، فتفضل على بمنحها ، مشددا في لزوم البقاء .

وعدت الى القاهرة ، ورأيت في طريق جموعا حاشدة لاعداد لها من مواطني ،
وكلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء في البقاء ، ويلح إلحاحا شديدا في ذلك .

اجتمعت بزملائي أمس واليوم ، وتشاورنا مليا ، وتمثلنا أثناء تشاورنا إراحة
ملك البلاد ، كما تمثلنا قراراتكم الإجماعية الجليل ، واتحاد الأمة المتين ، وهذه المظاهر
الباهرة التي امتلأت غيرة واكتست جلالا ، مظاهر الوحدة الكاملة والنظام
الشامل ، مظاهر الروية الصادقة والإخلاص الكامل ، مظاهر الثقة المتبادلة تجري
في النفوس ، من الكبير الى الصغير ومن الصغير الى الكبير ، مظاهر التمسك الشديد

بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدامها المخلصين ، مظاهر قلوب اتحدت في خفقانها على مصلحة البلاد ، ... حتى شعرت بأن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب الملك الكبير؛ فلم يسعنا أمام كل هذه القوى الموحدة إلا الخضوع لما قضت به .

قد آلبنا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، في حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها بعد مماتنا بأن نضرب أحسن الأمثال لأبنائنا (تصفيق طويل) .

وقد كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها . ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة في هذا الرأي ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها في رأيها في الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت في هذا الرأي أقلية ! فقدّمت استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقواعد الدستورية (تصفيق) . عدلنا حينئذ عن الاستعفاء ، وعوّلنا على أن نسير كما كنا في الطريق التي ابتدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذي نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا (تصفيق) . ومسئير بعناية الله ، مسترشدين بأرائكم ، ساعين في الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر والسودان ، معتمدين في ذلك بعد الله القدير على عناية مليكنا ، وعلى قوة حقنا ، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق متواصل واستحسان) .



في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤)

ثم قصد رحمه الله الى مجلس الشيوخ فلقى فيه الكلمة الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا علمتم باستقالة الوزارة من منصبها ، عقب المناقشات التي جرت في مجلس اللوردات ، والتصريحات التي فاه بها نائب الحكومة الانجليزية في ذلك المجلس . رأيت وفاءً بوعده قطعه لتواب الأمة أن أستقيل من المنصب الذي تعظفت

جلالة الملك بإسناده الى إجابة لرغبات الأمة التي تجلت في انتخاب أعضاء البرلمان، فقرر مجلس النواب بالإجماع الثقة بهذه الوزارة، وطلب العدول عن الاستعفاء . ولكن واجبي قصي على أن أرفع الأمر الى وليه .

تشرفت أمس بمقابلة جلالتة ، وعرضت عليه هذا الاستعفاء ، وتلوت على مسامعه الكريمة قرار مجلس النواب ، إذ كان هذا المجلس قد طلب الى أن أرفعه الى سدة السنية . تلوت على المسامع الكريمة هذا القرار، فلم أكد أنه حتى قال حفظه الله : اني مع النواب ومصدق على قرارهم (تصفيق حاد وهتاف : فليحيي جلالة الملك) .

وأخذ جلالتة يتلو من الحجج الباهرة، والبيانات الساطعة، ما أضعف حجتي وأوهن عزيمتي . شعرت بهذا الضعف أمام جلالتة ، فلم يسعني إلا أن التمس مهلة أتروى فيها مع أصدقائي وزملائي ، فتعطف جلالتة بهذه المهلة مشددا بلزوم البقاء .

عدت أمس الى القاهرة، فوجدت في طريق آلافا مؤلفة من الجماهير، كلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء في البقاء ، ويأجج إلحاحا شديدا في هذا الرجاء .

اجتمعت أمس واليوم بزملائي ، وتشاورنا في الأمر مليا، تشاورنا طويلا، وتمثلت أماننا رغبة جلالة ملك البلاد، وإرادة نوابها، وتمثلت أماننا أيضا تلك المظاهر الباهرة، مظاهر الإخلاص الشامل، مظاهر الوحدة الكاملة ، مظاهر الروية الصادقة، مظاهر التمسك الشديد بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدمة المخلصين ، مظاهر الذلوب تحقق لمصلحة البلاد ، ... حتى شعرت أن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب ملك البلاد الكبير (تصفيق حاد) .

تمثلت أماننا كل هذه المظاهر، فخفضنا لحكم الإجماع .

وقد كنا آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا، نخدمها في حياتنا بأعمالنا، ونخدمها أيضا بعد مماتنا بما نضربه لأبنائنا من أحسن الأمثال (تصفيق حاد) .

وكاننا نظن بأننا باتخاذنا ذلك القرار، وهو الاستعفاء، نخدم بلادنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها ونحن فيها . ولكن ظهر أننا كنا وحدنا في هذا الرأي ، وأصبحنا لا شريك لنا فيه ، وأصبحت الوزارة في أقلية لا تتجاوز عدد أعضائها ؛ فطوعا للدستور، ونزولا على حكمه الذى يقضى بأن الوزارة تستعفى إن لم يكن لها أغلبية تسندها، قد استعفينا من هذا الاستعفاء (تصفيق) .

عدلنا عن استعفائنا وبقينا فى المراكز، لنعود الى الاشتراك مع البرلمان فى إدارة شئون البلاد . وستستمر الوزارة فى سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب عينه الذى نال استحسانكم واستحسان جميع الأمة . نسير فى هذا السبيل وعلى هذا الأسلوب ، معتمدين فى الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة ، وهى استقلال البلاد بلاد مصر والسودان، معتمدين فى نجاحنا وفى بلوغ غايتنا بعد معونة الله القدير على عناية مايكنا، وعلى قوة حقنا، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق حاد) .

وبعد أن مر رحمة الله من كلامه خطب أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل المجلس وبعض حضرات الشيوخ ، شاكرين للرئيس عدوله عن الاستعفاء، متفدين سياسة الحكومة الانجليزية وتصريحاتها لآزاء السودان؛ ثم قام الرئيس الجليل فائق شكره الآتى :

أقدم لحضرة الفاضل وكيل المجلس، وحضرات الذين تكلموا من بعده، جزيل شكرى على العبارات الرقيقة التى أختصونى بها . أشكرهم من كل قلبي ، وأشكر حضراتكم جميعا على التحية التى قابلتمونى بها . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد حق خدمتها، حتى نصصل بها الى الغاية التى نشدها جميعا، وهى الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

وعقب ذلك أصدر المجلس القرار الآتى :

”بعد سماع التصريحات الخطيرة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، يكرر المجلس ثقته بالوزارة، وينتقل الى النظر فى باقى الأعمال .

شكر الرئيس الجليل لجميع أفراد الأمة المصرية

وفي اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢٤ أعلن الرئيس الجليل رحمه الله هذا الشكر الآتي :

يهدي سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، بالأصالة عن نفسه ، وبالنسبة عن زملائه ، فائق الشكر لجميع أفراد الأمة المصرية ، الذين آتشدوا يوم الأحد الماضي للقائه في المحطات التي مرّ بها ، أثناء ذهابه إلى الاسكندرية ، وعودته منها ، وأظهروا ثقتهم التامة بوزارته ، وشدة تعلقهم بها ، والذين أبدوا مثل هذه العواطف في تفرقاتهم ورسائلهم ، والذين شرفوه بحضورهم ، والصحافة التي أيدته في سياسته ، ويعلم الجميع أنه تنفيذاً لإرادة صاحب الجلالة ملك البلاد ، وتحقيقاً لرغبة برلمانها ، وإجابة لرجائهم ، عدل عن الاستعفاء ، وعاد إلى العمل مع البرلمان ، لتنفيذ بروجامه الوزاري على نفس الطريقة التي سار فيها من يوم قيام وزارته ونالت استحسان الجميع .

حديث للرئيس الجليل

تقوية مصر ودفع دعاوى الانجليز . تصريح ٢٨ فبراير وتأكيدات الانجليز

لا تحل المسألة المصرية . يجب ألا يكون النيل نهراً انجليزيا .

مصرف قناة السويس . البرلمان المصري . مسألة الخلافة

شريت جريدة (فوسيه تسايتونج) حديثا دارين مكاتبا الدكتور ولتر هاجيان والرئيس الجليل رحمه الله في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، تنقل فيما يلي ، عن جريدة البلاغ الصادرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، ترجمته عن الألمانية . مصحوبا بالمقدمة التي صدره بها المكاتب . قال :

ان الشروح التي فسر بها الانجليز والمصريون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

قد زادت في العهد الأخير في عناية الناس بحوادث مصر . والتصريح ، فيما يبدو لنا شيئا فشيئا ، لا ينهي ذلك النضال الذي طال أمده سنين ، بل يدل على أن كلا

الفريقين قد وضع للمستقبل برنامجا سياسيا يدور حول كل نقطة من نقطه منذ أشهر، وهو نزاع ينطوى على الحدة انطواءه على العناد .

ولقد حاولت مصر أثناء مفاوضات الصلح أن تنفع كل الانتفاع بالموقف الغامض الذي زج بها الاحتلال البريطاني فيه وقت استعاره الحرب العالمية، فقدمت الى الدول قائمة بأمانيتها ومطالبها ، وفي جملتها الاستقلال السياسي التام . ولكن مصر اعتبرت من غير الدول المتحاربة ، وأقصيت لهذا السبب عن المفاوضات، ثم تلقت - على سبيل الهدية - تأكيداً بالاستقلال الى الأبد استقلالاً تاماً عن السيادة التركية . ولحات مصر من جانبها الى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وولت وجهها شطر عصبة الأمم والدول الأوروبية المحايدة؛ ويتولى زعامتها في ذلك وزعامة الوفد المصري سعد زغلول باشا روح الحركة الوطنية .

على أن كل محاولة بالطرق السلمية ، في سبيل الوصول الى الاتفاق ، حبطت بتأثير عناد الانجليز؛ فلم يكن بد من تنظيم المقاومة العنيفة . واتقضى عاما ١٩٢١ و ١٩٢٢ في اضطرابات وفتن دائمة، حركت ساكن جيش الاحتلال الانجليزي، وشغلته كثيرا. ثم أقصى زغلول باشا وطائفة من أنصاره الى سيشيل وجبل طارق... (وهنا تناول الكاتب ما تلا ذلك، من اعلان تصريح ٢٨ فبراير، فسرده نقطة، ثم انتقل الى قانون الانتخاب، فتحديد موعد الانتخاب، ... الى أن قال) :

ورجع زغلول باشا في شهر أغسطس عائدا من منفاه، في وقت يسمح له بالاشتراك في المعركة الانتخابية على نحو جليل . وأدخله فرط محبة الشعب له البرلمان بأغلبية ساحقة من أنصاره، تخدم خطته بإخلاص . ورفع علم الجهاد رئيسا للوزارة ، فسرعان ما دافع الانجليز، وسرعان ما أخذ - تؤيده كثرة الشعب - في مناهضة الأطماع الانجليزية بكل الوسائل .

ولقد تيسر لي أن أستفسر رئيس الوزارة شخصيا عن خطته ونياته . واليكم خلاصة حديثي :

أعرب لى زغلول باشا عن "اغتيابه بملاقة من يمثل له تلك الدولة، التى ظلت دائماً صديقة للإسلام، معروفة لدى الشعب المصرى منذ أمد طويل بمهارتها الصناعية والتجارية معرفة ذائعة الصيت". ثم انتقل الى المسألة السياسية، فصرح لى بأنه "وقف قواه على تقوية مصر، ودفع دعاوى الانجليز: تبنك المهمتين اللتين يعتبرهما، من حيث الغاية، مهمة واحدة".

وأبدى دولته أنه "لا يسعه أن يسلم بأن تصريح ٢٨ فبراير، أو تأكيدات انجلترا، مما تحمل به المسألة المصرية حلاً مرضياً. وإن جميع التأكيدات الفخمة لعديمة القيمة، اذا لم يتبعها التنفيذ العملى. وستظل مصر تطالب باستقلال بلادها استقلالاً سياسياً تاماً عن كل دولة أجنبية، سواء أكانت هذه الدولة انجلترا أم تركيا، حتى تفوز بغرضها. وإنه ليجب ألا يكون النيل نهراً انجليزياً، كما يجب أن ترد طرق المواصلات الى السيادة المصرية. وهو لا يفهم: لماذا تكون قناة السويس تحت الإدارة المصرية أسوأ عائدة منها تحت الإدارة الانجليزية؟ أو ليس من معنى السيادة أن تتم السيطرة على أهم طرق الحدود والممرات؟".

قال الباشا: "وليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين. ذلك أن امتلاك السودان معناه حكم مصر، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة، وأنفس ما تملكه. وإنه ليكون جنونا من مصر أن نأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة التى يمكن أن تعرض مكانها للخطر!".

"إن لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تحقق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى. ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر، إذ كان الأصل المصرى راجحاً فى سكان تلك البلاد. ويرى رئيس الوزارة أن لا فائدة من استفتاء السودان، ما دامت انجلترا تنكرفيه على قوة الجنود، وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء حسبما تريد. وقد أظهرت مصر أنها بلاد ديمقراطية، إذ استطاعت فى بضعة أشهر أن توجد برلماناً (من تحت الأرض)! وإن الفضل الأكبر فى هذا النجاح ليعود الى الديانة الإسلامية التى تأمر المؤمنين بأن يكونوا إخوة".

وانتقل الحديث الى مسألة الخلافة، فأدلى لى فيها سعد باشا بما يلي: "إن الخليفة هو خلف الرسول ووكيله الأسمى فى الأرض، وفى يده يجب أن تجتمع السلطان الزمنية والروحية؛ ولذلك كان الإسلام منذ قرون مفتقرا الى خليفة حقيقى. وليس للمسلمين ملك الحجاز، ولا لفصيل ملك العراق، أى حق فى هذا اللقب، لأن الخليفة يجب أن يكون مطلق السلطة، أما هذان فسيدان فى أرض محدودة. وإن محاولة إقامة الخلافة من جديد فى الوقت الحاضر، لمحفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها، فضلا عن أن هذا يؤدى الى تفاقم الضائقة الملمسة بالعالم الإسلامى من جراء الحرب وعواقبها. ولقد خسر الإسلام بخروج تركيا من حظيرة الدول الإسلامية خسارة أليمة! والآن ليس سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض. أما الجرى وراء الأغراض الخيالية، فقد يكون عند المسلم التقي مقدسا، ولكنه يقضى على السياسة العملية".

قال المكاتب: والى هنا انتهى حديث الوزير الذى كان يتكلم بهمة وسلامة قلب.

فى تكريم الأستاذ النقراشى

خطبة للرئيس الجليل

أقام رجال التعليم فى مساء الأربعاء ٢ يوليه سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم شاققة فى نادى سيروس لحصرة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، بمناسبة تعيينه وكيلا لمحاظة القاهرة؛ وقد دعى الرئيس الجليل رحمة الله عليه الى هذه الحفلة، فحضرها، وارتحل فيها خطابا طويلا بدأ بشكر رجال التعليم لتقديرهم الأكفأ منهم حق قدرهم، ثم قال:

وكان خليقا أن يكرم رجال الإدارة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، لأنهم سيستفيدون من علمه وذكائه وإخلاصه، وأما أتم أيها المعلمون فكان يجب عليكم...

(وسكت رحمه الله قليلا، كن يتحقق من أن الجواب معروف للسامعين، ثم قال):

انى مارقيت النقراشى لعلاقة شخصية بينى وبينه. وانما رقيته لعلاقة بينه وبين الوطن، ولعلاقة بينه وبين أداء الواجب والإخلاص فى العمل، فهو كفء.

مخلص، رزين، يؤدى الواجب ويخلص فى القيام به . ولم أعينه ليتفجع بالوظيفة ومزاياها، وإنما عينته لتتفجع الوظيفة بكفاءته ومقدرته وذكائه . وهذا ما راعيناه فى التعيينات وأضدادها، فلم نراع الحزبية، وإنما راعينا مصلحة الوطن، باختيار من يقومون بمخدمته خير قيام . فنحن لا نثيب إلا من يستحق الثواب، كما أننا لا ننكل إلا من يستحق التنكيل لإجرامه أمام القانون .

يقولون إننا نتلاعب بالدستور! وهم الذين يتلاعبون به! فكأنهم يتوهمون أن الدستور إنما وضع لحماية السبائين الشتامين! وأما الأبرياء المهانون، الذين تنتهك حرمايتهم، اذا لجأوا الى القضاء كانوا هم المعتدين على الدستور!!

إن حرية كل واحد منكم محدودة بحرية غيره، فكل فرد حر فى أن يفكر ويتكلم ويكتب، بشرط ألا يسب ولا يشتم . وقد نص على ذلك الدستور بقوله « الحرية مكفولة فى حدود القانون » .

أنا لست رئيس حزب، ولكنى وكيل أمة . قلت ذلك مرارا، وكررتة تكرارا . قلته عقب خروجى من منفأى، وقلته بعد عودتى منه، وسأقوله دائما، وأعمل به؛ فلا أحابى شخصا لمبدئه السياسى، ولا أتعرض لآحرلآرائه السياسية، ولكنى أحسن لمن يعمل لمصلحة الوطن، وأنكل بمن يسيى إليه؛ فمن عمل صالحا فلنفسه وللأمة، ومن عمل بضد ذلك فويله إثم ما عمل؛ ولو أبحرم ابن سعد لحقت عليه كلمة العقاب .

ثم عاد رحمه الله فكرر شكره لرجال التعليم على حفاظتهم برميلهم الأستاذ المراسى، إذ أنهم باحتفائهم به إنما يحفظون بالقوة والإخلاص للوطن .

الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا

(الجلسة الستون لمجلس النواب : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

تليت في هذه الجلسة المكتابة الآتية الواردة من مجلس الشيوخ الى مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

نظر مجلس الشيوخ في جلسة يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤) في ميزانية وزارة المعارف العمومية ؛ وقد حصلت مناقشة فيما قرره مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا ، فلم يرجع الشيوخ رأى مجلس النواب في هذا الشأن : وذلك أن مجلس النواب كان قد وافق على إلغاء مكاتب الرقابة المشار اليها ، والاستعاضة عن كل مكتب منها بموظف مصرى يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية ، وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات ، وهو يقرب من عشرة آلاف جنيه ، في ميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان اللائق به ؛ ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب بقاء مكاتب الرقابة ، وبقاء تخصيص المبلغ المطلوب لها على ما كان عليه في مشروع الميزانية .

فالمرجو من معاليكم تبليغ ذلك الى مجلس النواب ليبدى فيه رأيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما
رئيس مجلس الشيوخ
٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ختم : أحمد زيور

فدارت مناقشات حول هذا الموضوع ، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله بألقى كلمته الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

المسألة صغيرة وبسيطة جدا ، ولا تستوجب هذا الخلاف بينكم وبين مجلس الشيوخ . والحكومة لم تقدم على إنشاء بعثات علمية مستقلة إلا لأنها ترى أن هذا أتفع للطلاب ، وأبعد عن السياسة ومناهجها .

فاذا كنتم ترون إلحاق البعثات العلمية بالسفارات ، فلا تكونون قد حققتم غرضاً اقتصادياً ، لأن هذا الإلحاق يستلزم تعيين مراقب بالفتنصلية لملاحظة الطلبة وتسهيل مهمتهم ، ولا إلخالكم تفصدون إلغاء المراقبة بتاتا .

أصوات — زريد المراقبة .

الرئيس الجليل — اذا كنتم تريدون المراقبة، فسواء كانت تابعة للفتنصليات أم لوزارة المعارف فلا يترتب على هذا التغيير أو النقل من وزارة الى وزارة اقتصاد شىء كبير من النفقات . ومن الجائز أن تقتصد ألفاً أو ألفين من الجنيهات ، ولكن التغيير لا يؤدى الى توفير كل المبلغ . ومن جهة أخرى فإن هذا النظام من شأنه أن يحدث صعوبة كبرى فى العمل ، لأن الفتنصل الذى يكلف بالمراقبة يجب أن يلاحظ عند تعيينه أن يكون عالماً بأساليب التعليم والتجارة ، وأن يسبق تعيينه اتفاق بين وزير الخارجية ووزير المعارف ، ورضاء جلالة الملك فوق ذلك . أتريدون كل هذا من أجل اقتصاد أربعة أو خمسة آلاف جنيه ؟

أصوات — عشرة آلاف جنيه .

الرئيس الجليل — كلا! لأنكم لا تريدون إلغاء المراقبة كلها ، بل تريدون إحالتها على الفتناصل . وهل لم تقرؤوا تقرير اللورد ملتر عن وظيفة الفتنصل ؟

إنى أرى أن المسألة أبسط من أن تتبرجدلاً أو خلافاً . والأوفق أن تترك المسألة كما هى . والذى يهمنى أن يراقب الطلبة من جهة التعليم ، فنحن نصرف عليهم ، ويجب أن نعرف نتيجة ما نصرفه ، وهذا لا يتأتى إلا اذا كان المراقب عالماً بأصول التعليم . فلا تشددوا فى هذه المسألة ، ولتتبع رأى شيوختا .

ثم تقرر ائفال باب المناقشة ، وأخذ الرأى ، فوافق المجلس بالأغلبية على رأى مجلس الشيوخ .

عرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول

القوانين والمراسيم

(الجلسة الحادية والستون لمجلس النواب : أول يولييه سنة ١٩٢٤)

مصطفى الخادم بك (مقرر لجنة الشؤون الصحية) — عملاً بالمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه "لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين" تتلو على حضراتكم للمرة الثانية تقرير اللجنة بالتصديق على المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٥ بخصوص جباية المسامين بناحية "شبرا صورة".

الرئيس الجليل — يظهر أن هناك سوء تفاهم في مسألة عرض القوانين على المجلس في دور انعقاده الأول .

نص الدستور على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول، وإلا بطل العمل بها .

ولا يخلو حال هذه القوانين من أحد أمرين : إما أن المجلس لا يرى فيها شيئا يستدعي التعديل أو الإلغاء، فتصبح هذه القوانين نافذة سارية بمجرد ترك المجلس لها، فتنتج مفعولها بدون احتياج لعمل إيجابي من المجلس . أما إذا رأى المجلس تعديل قانون من القوانين المعروضة عليه أو إلغائه، فيجب عليه أن يصدر قرارا بما يراه من التعديل أو الإلغاء، ويكون هذا القرار قانونا معمولاً به بعد استيفائه الإجراءات المنصوص عنها في الدستور . وإلى حضراتكم نص المادة ١٦٩ من الدستور : "القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل".

فالحكم الذى يترتب على عدم العرض فى الدور الأول هو البطلان ، أما إذا عرضت فى دور الانعقاد الأول فقد حفظت قوتها .

والقوانين التى تنطبق عليها هذه المادة هى القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . ولكن الأوامر والقوانين الأخرى التى لم يكن يجب عرضها ، تبقى حافظة لقوتها بدون أن يتعرض لها المجلس . ولكى تنفادى الحكومة أى خلاف مع المجلس على القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عرضت جميع القوانين والأوامر التى صدرت من يوم تعطيلها ، وتركت لحضراتكم الخيار فى تحديد القوانين التى كان يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية . وهذه هى القوانين التى لكم أن تنظروا فيها ، فإذا رأيتم الموافقة على واحد منها انتهى الأمر بسكونكم عنه ، وبذلك يأخذ مجراه الطبيعى . أما إذا تراءى لكم أن بعض هذه القوانين يحتاج للتعديل أو الإلغاء ، فلحضراتكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون ، والقرار الذى تصدرونه بالتعديل أو الإلغاء يصبح قانونا ، بعد استيفائه للشروط المنصوص عنها بالدستور .

أذن ليست كل القوانين والأوامر التى قدمتها الحكومة للمجلس مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ولكن بعضها فقط ، ولحضراتكم الفصل فى هذه فقط . أما المسألة المطروحة الآن نفاضة بالمرسوم الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ ، والمتعلق ببجانة مسلمى ناحية "شبرا صورة" . ومثل هذا المرسوم ليس قانونا ، بل هو أمر إدارى صرف . وعلى أى حال فلا داعى للبحث فيما إذا كان قانونا أولا ، مادمتم ترونه فى محله .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا تنفذ القوانين إلا اذا صادقنا عليها .

الرئيس الجليل — أنا لا أعطى للقوانين قوة غير التى لها ، وقد عرضنا القوانين على حضراتكم طبقا لنص المادة ١٦٩ من الدستور ، واسمحوا لى أن أعيد نصها وهو :

”القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل“ .

فيجب إذن، لكى يعرض القانون على البرلمان، أن يكون أولا من القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، وثانيا أن يعرض فى دور الانعقاد الأول؛ فإذا تكون النتيجة اذا لم يعرض فى الدور الأول؟ يبطل مفعوله؛ أما اذا عرض فى دور الانعقاد الأول فيبقى حافظا لقوته .

أصوات — ولكن

الرئيس الجليل — ستفق على النتيجة اذا أصغيتم الى .

اذا رأيتم أن قانونا من القوانين التى عرضت عليكم هو مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية، ورأيتم أنه قانون نافع، وأردتم الإبقاء عليه؛ فماذا يجب عمله؟ المقصود أن يبقى هذا القانون نافذ المفعول، فلا تتعبوا إذن أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق عليه، لأنه نافذ المفعول بدون احتياج لإصدار ذلك القرار .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إننا نخشى

الرئيس الجليل — ما الداعى لإتعايب أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق . ما دام القانون نافذ المفعول يجوز تقديمه للبرلمان فى دور الانعقاد الأول؟ هذا فضلا عن أن المادة ١٦٧ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذا، بشرط أن يكون قاعده متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور .

فبالطبع لا يمكنكم التصديق على أحد هذه القوانين اذا كان مخالفا لما تلوته الآن . ثم تقول نفس المادة ” وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرّر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي “ .

فما أقوله هو حكم الدستور ، الذى يقضى بأن كل قانون يعرض على البرلمان يكون نافذ المفعول إلا اذا عدّله أو ألغىتموه . فكل قانون مطابق لأحكام الدستور يجب أن يكون نافذا بدون التصديق عليه ، وكل قانون مخالف للدستور أو مطابق له يكون باطلا اذا لم يعرض على البرلمان فى دور الانعقاد الأول . فالحكومة تفاديا من الاختلاف مع المجلس ، كما قلت أولا ، عرضت عليكم جميع القوانين والأوامر ، ولكم أن تعدّلوا أو تلغوا كما تريدون . أما القانون الذى يعجبكم ، فما عليكم إلا أن تسكتوا عنه ، لأنه يصبح نافذ المفعول .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد الاستفهام .

الرئيس الجليل — المسألة واضحة ؛ وليس هذا رأى وحدى ، ولكنه رأى الأصوليين ، لأننا بحثنا المسألة بحثا دقيقا ، ونتيجة البحث هو رأى الذى شرحته لحضراتكم . وأرجو أن نتأكدوا أنى لا أتكلّم بصفتى رئيس الحكومة ، بل بصفتى عضوا منكم ، ولى بعض العلم بالقوانين ؛ ولا يهم الحكومة مطلقا إلغاء أو تعديل أى قانون ، وإنما أردت تعزيز نقطة قانونية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد التكلّم .

الرئيس الجليل — أرجو أن تين لى الفائدة التى تترتب على تصديقكم على قانون أتمّ قبولونه ؟ لماذا تتعبون أنفسكم بإصدار قرار بشأنه ؟

المقرّر — القوانين المعروضة علينا ، عرضت بالكيفية التى تعلمونها ، ثم وزعت على اللجان المختلفة التى كلّفت من المجلس بتقديم تقرير بما يترأى لها .

الرئيس الجليل — هذا خارج عن الموضوع .

المقرر — ليس هذا خروجاً عن الموضوع ، لأن اللجنة مكلفة بأن تعرض نتيجة بحثها على المجلس ، طبقاً للأئحة الداخلية التي تنص صراحة على أن عمل اللجنة يجب عرضه على المجلس ، ولا يكتسب مشروع القانون قوة إلا إذا تلى مرتين .

الرئيس الجليل — هذه مسألة أخرى ؛ لأننا نقول ان المرسوم الذي نتكلم عنه ليس قانوناً ، وإنما هو أمر عال في مسألة خاصة . وعلى فرض أنه قانون ، ورأيت إبقاءه ، فيكفي أن تركوه في مجراه ، لأنه حافظ قوته ونافذ المفعول . فإن كان حضرة المقرر مخالفاً في الرأي ، فيجب عليه أن يثبت أولاً أنه قانون ، وثانياً أنه يجب التصديق عليه ليكون نافذ المفعول .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — ما الداعى للنقاش في مسألة بديهية ؟

الرئيس الجليل — افعلوا ما تريدون . انى أتكلم بصفتى عضواً من المجلس ، لا رئيس حكومة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — يادولة الرئيس الجليل

الرئيس الجليل — بل نائب السيدة زينب !

عبد اللطيف الصوفانى بك — رأى حضرة الزميل فيما يتعلق بالقوانين المعروضة على البرلمان في دور انعقاده الأول طبقاً لنصوص الدستور أنها تصبح نافذة اذا سكت عنها المجلس ، وأنا أخالف دولته في ذلك ، لأن العرض يجب ... (مقاطعة) . اسماعيل سليمان حمزه افندى — اتهمنا من مسألة عرض القوانين على البرلمان ، فأرجو أن نتكلم في وجوب التصديق على القوانين التي نوافق عليها .

عبد اللطيف الصوفانى بك — دعونى أتكلم . ليس المقصود من العرض أن يمر القانون علينا ليصبح نافذاً ، بل المراد أن يكون لنا رأى فيه ... (مقاطعة) .

ياسبحان الله ! هل لغير المتكلم أن يعرف ما في نفسه ؟ لا يعلم ما في نفسه إلا الله !

الغرض من عرض القوانين أن نجثها ونعطى فيها رأيا ، تكيلا للنقص الذي لحقها من عدم عرضها على الجمعية التشريعية ، التي كان من حقها أن تعرض عليها القوانين حتى يكمل التشريع ، طبقا للنظام المعمول به . فإذا كانت هناك قوانين من التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، فيجب عرضها على البرلمان في دور انعقاده الأول ، وإلا بطلت .

فليس الغرض أن يمز القانون علينا بلا بحث ، بل يجب أن نبدي فيه رأيا ، تناديا من أن تمر قوانين بدون أن يدرسها المجلس ويكون الدور الأول قد انتهى . وقد يكون في هذه القوانين ضرر صالح البلاد ، فهل مجزء العرض كما يقول دولة الرئيس يكسبها قوة ويجعلها نافذة سارية عليها ؟ مع أنها وضعت في ظروف استثنائية كانت فيها الهيئة التشريعية معطلة ؟

توفيق حموده بك — لما الحق في إلغاء ما نريد من القوانين .

عبد اللطيف الصوفاني بك — ولماذا لا يكون للمجلس رأى في الإقرار ، كما له أن يبدي رأيه في حالة الرفض ؟

المقرر — السكوت في حد ذاته يعتبر تصديقا ، فهو بمثابة إبداء رأى بالموافقة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أردت من قولي ألا يعتبر السكوت إقرارا ، وأرجو ألا تتوجوني لزيادة التفصيل ، لأن بين أيدينا قوانين اذا قيل لنا سكتنا عنها ، وكانت نتيجة هذا السكوت أن تستمر نافذة المفعول ، فيكون في بقائها ضرر لا يقدر .

رئيس الجلسة — ما هو غرضك ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — غرضي ألا يعتبر السكوت إجازة ، لأن رأى

دولة الباشا أنه اذا انتهى دور الانعقاد الأول ولم تنظر القوانين أصبحت نافذة .

الرئيس الجليل — يريد البك إلغاء كل قانون فيه ضرر بمصلحة البلاد . ونحن لم نتعرض لهذه النقطة ، بل تركناها للبرلمان . ولا يهم الحكومة إلا تنفيذ نصوص الدستور في هذا الموضوع ؛ وهو ينص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، يجب أن تعرض على المجلس في دور انعقاده الأول ، وإلا بطل العمل بها في المستقبل .

فما معنى العرض ؟ معناه أن نقدمها ، وقد قدمناها فعلا وأودعناها مجلس النواب . وكما قلت أولا إن الحكومة لم تشأ أن تحدد القوانين الواجب عرضها على المجلس ، ولكنها قدمت المجموعة التي عندها ، وهي تشمل جميع ما صدر من القوانين والأوامر العالية والمراسيم . وتركت لحضراتكم خيار التحديد تفاديا من الخلاف كما قلت ، فلمجلس أن يلقى ما يريد منها أو يعدله أو يبيقيه ؛ فالإلغاء والتعديل يحتاجان لعمل إيجابى منكم ، وأما التصديق فلا يحتاج لعمل إيجابى مطلقا طبقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور ، التي تقضى بأن يبقى القانون نافذ المفعول ما لم يعدله المجلس أو يلغاه . فإذا لم تمسوا أى قانون بأى نوع من أنواع التعديل ، فهذا القانون يستمر نافذ المفعول بدون احتياج لعمل تشريعى جديد . أما إذا صممتم على ضرورة التصديق ، فلكم ما تريدون . وكل ما أسعى إليه هو عدم تحميلكم تعباً لا ضرورة له ، لأن إصدار قرار بالتصديق يكون من باب تحصيل الحاصل ، إذ أن القانون يستمر نافذ المفعول إذا لم تعدلوه أو تلغوه ، ولا داعى لإتعايب اللجان ما دتم موافقين على القانون .

المقزر — ماذا تقول اللجنة إذا رأت التصديق على أحد القوانين ؟ ألا تكتب تقريراً بما تراه ؟

الرئيس الجليل — لا داعى لذلك ، ويكفى أن تقول اللجنة إنها ترى أن القانون لا يحتاج لتعديل أو إلغاء ؛ لأنه ما المعنى من أن قانونا صدر بأمر جلالة

الملك، ورأت اللجنة الموافقة عليه، ورأى المجلس ذلك أيضا، فيصدر قرارا بالتصديق على هذا القانون، ثم يصدر أمر ملكي به مرة أخرى؟! أليس هذا تحصيل حاصل؟ حكم الدستور أن يستمر القانون نافذ المفعول اذا لم تعدلوه أو تلغوه .

عبد الرحمن الراجحي بك — ان القوانين معروضة علينا طبقا للسادة ١٦٩ من الدستور؛ ولكن ما يجب البحث فيه هو طبيعة عرضها، أى هل هي معروضة علينا بصفة قوانين نهائية؟ أو بصفة مشروعات قوانين؟

الرئيس الجليل — بصفة قوانين نهائية، لأن لحضراتكم الحق في إلغائها أو تعديلها؛ ولكن اذا لم يفعل لا هذا ولا ذاك فهي نافذة .

عبد الرحمن الراجحي بك — أرى غير ذلك ، أى أنها معروضة علينا باعتبارها مشروعات قوانين؛ والدليل على ذلك أنها تعرض علينا ، لأنها لم تعرض على الجمعية التشريعية، والقوانين كانت تعرض عليها باعتبار أنها مشروعات قوانين ، فإذا لم تعرض عليها كانت باطلة . وواضع الدستور قضى بأن كل القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ولم تعرض عليها لتعطيلها ، يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول . فعرض هذه القوانين على المجلس لا يكسبها قوة أكثر مما كان لها ، بمعنى أنه اذا كانت الجمعية التشريعية موجودة كان من المحتم أن تعرض عليها مشروعات تلك القوانين . وكل الفرق أنها اذا كانت قد عرضت على الجمعية التشريعية يكون رأيها فيها غير قطعى ، ولكن رأى البرلمان قطعى . والفارق بين رأيى والرأى الآخر، أنه اذا عرضت علينا بصفة مشروعات قوانين يكفيننا ألا نصتق عليها فيبطل العمل، ولكن لو اعتبرت قوانين نهائية لأقصنا من سلطتنا، إذ يجب فيا لو أردنا إلغائها ألا نكتفى بعدم التصديق عليها ، بل نصدر قوانين بإلغاء تلك القوانين ويجب أن يصتق عليها مجلس الشيوخ .

الرئيس الجليل — عند ما يقال إنه يجب عرض القوانين على البرلمان، ليس معنى ذلك أن تعرض على مجلس النواب فقط ، بل عليه وعلى مجلس الشيوخ

أيضا؛ والمادة ١٦٩ من الدستور تقول "القوانين"، فإذا اعتبرتها حضرتك "مشروعات قوانين" تكون النتيجة أن كل ما أنبئ عليها باطل .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا تصبح باطلة، وإنما يتوقف نفاذها على إرادة البرلمان .

الرئيس الجليل — إذن فهي ليست "مشروعات قوانين" وإنما هي "قوانين" وقد تكون "قوانين مؤقتة" والتوقيت يضيع أثره بعرضها على البرلمان، فإذا لم يعتدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول لأنها قوانين صدرت بالفعل؛ فإذا ما علمت بخلاف الدستور، فالوزارة تكون مضطرة لعدم تنفيذ ما يخالفه . والمادة ١٦٩ تقول ان القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

عبد الرحمن الرافعي بك — إذن ما فائدة عرضها علينا ؟

الرئيس الجليل — الفائدة حفظ قوتها .

عبد الرحمن الرافعي بك — ولكن لنا الحق في أن نلغى أى قانون .

الرئيس الجليل — لك هذا الحق، ولكن القانون يأمر السلطة التنفيذية بعرض القوانين كلها، فإذا لم تعرضها بطل العمل بها . هذا هو حكم الدستور، ويجب احترامه؛ ونحن لا نريد أن نلغى القوانين، ولذلك فقد قدمنا للمجلس جميع القوانين، وهو حر في أن يعتدل فيها أو يلغىها .

عبد الرحمن الرافعي بك — لنا حق التصديق عليها .

الرئيس الجليل — هل تريدون التصديق للتصديق فقط؟ وما فائدته؟ أقول لحضراتكم إذا لم تصدقوا عليها فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — إن لم نصتق عليها تسقط .

الرئيس الجليل — هذا خطأ ، لأن هناك نصين : الأول أن
 "كل قانون نافذ" ، والثاني "لا يطل القانون إلا إذا لم يعرض على البرلمان في دور
 انعقاده الأول" ، فلا يمكن إذن الأخذ برأى حضرتك ، والنص ظاهر لا يحتاج
 إلى تأويل .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

أحمد رمزي بك — أؤيد رأى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء . لقد
 أثيرت هذه المناقشة بمناسبة عرض تقرير لجنة الشؤون الصحية بخصوص جبانة
 "شوبرا صورة" ، ويظهر أن بعض زملائي يخلطون بين "المرسوم" و "القانون" .

أصوات — نعرف الفرق .

أحمد رمزي بك — لا تقاطعوني . ان من يعرف الفرق بين "القانون"
 و "المرسوم" لا يقول ما قد سمعناه ، اذ هناك فرق كبير بينهما .

أصوات — نعرف ذلك .

أحمد رمزي بك — لفظة "قانون" تشمل كل تقنين ذي صفة عامة : فمثلا
 قانون "مجالس المديرية" هو "قانون" ، لأنه ذو صفة عامة ، اذ المادة ٣٥ منه
 تقول أن مجالس المديرية حق تقرير "ضرائب" فوق ٥ ٪ / لأجل صرفها
 في مرافق المديرية ، فإذا ما صدر أمر منفذ للسادة المذكورة فهذا الأمر يسمى
 "مرسوما" ، وقد كان يسمى سابقا "ديكريتو" وهو يصدر من السلطة التنفيذية
 لا من السلطة التشريعية . كذلك اذا صدر أمر بإنشاء جبانة ، فهذا الأمر إنما
 يصدر تنفيذا لقانون الجبانات العام ، فأمر إنشاء جبانة "شوبرا صورة" لا يقال له
 "قانون" ، وإنما هو "مرسوم" ، لأنه أمر ملكي صدر تنفيذا لقانون عام في جزء
 من جزئياته . وهذا المرسوم لم يكن واجب العرض على الجمعية التشريعية ، فلا يمكن

عرضه على البرلمان، لأنه ليس قانونا . ولذلك ترون حضراتكم أن المناقشة الدائرة الآن في غير محلها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — على هذا الاعتبار نوافق جميعا .

أحمد رمزي بك — أرجو حضراتكم ملاحظة أن لجنة الداخلية عند نظرها في بعض "المراسيم"، كالتى قررت ضرائب إضافية على ضرائب الأقطان، وكالتى قضت بتوسيع اختصاص بعض البنادر، رأت أن كل هذه إن هى إلا مراسيم صادرة تنفيذا لقوانين عامة، ولذلك قررت لجنة الداخلية بإجماع الآراء عدم نظرها، وإحالتها على المجلس ليرى رأيه فيها، إما بنظرها أو عدمه . والخلاصة أن "المرسوم" غير "القانون"، وليس من اختصاص المجلس النظر فيه . وهذا لا يمنع من أنه اذا وصف "قانون" بوصف "مرسوم" واعتدى على حق المجلس بهذه الطريقة، يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه .

اسماعيل حمزه افندى — ان القاعدة التى سمعتموها حضراتكم من دولة زميلنا الجليل، قاعدة صحيحة، لو أن الأمر قاصر على اللجنة فقط . حقيقة أن لنا حق الإلغاء والتعديل، ويستنتج من ذلك أن لنا حق التصديق أيضا . والقاعدة التى قالها دولة زميلنا المحترم، تكون منطبقة لو أن الأمر قاصر على اللجنة كما قلت، ولكن اللجنة باعتبار أن القانون معروض عليها يجب أن تقتسم نتيجة بحثها للمجلس، وهو الذى ينظر فى تلك النتيجة ويرى ان كان رأيها فى القانون مصيبا أم لا ؟ وهذا العمل ما هو إلا التصديق نفسه . حقيقة أن السكوت قد يكفى ويعتبر رضا، ومع ذلك فإنى أرى ضرورة إصدار قرار؛ أما اذا رأى المجلس تعديلا أو إلغاء فله ذلك . وهذا لا يتناقض مع المادة ١٦٧ من الدستور، لأنكم تجدون فى آخرها العبارة الآتية: "يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها

في حدود سلطتها". فإدام لكم حق الإلغاء والتعديل، فإن لكم بلا شك حق التصديق، ولا بد أن يكون رأيكم في ذلك بشكل واضح وطريقة ظاهرة .

المقرر — يا حضرات السادة : ان كل ماسمعه اليوم من المبادئ التي قررها دولة الرئيس ، انما تنطبق في حالة ما اذا كان المعروض علينا "قانونا"؛ وقد تبين أن المعروض على حضراتكم اليوم هو "مرسوم" ، والمرسوم ليس قانونا، فالمجلس ليس مختصا بالنظر في هذا المرسوم، وليس له إذن حق التصديق عليه .

رئيس الجلسة — الموافق على ذلك يقف .

(فوقفت الأغلبية ، وقرر المجلس ذلك) .



جداول الأعمال الباقية

(في الجلسة نفسها)

السكرتير — بعض حضرات الأعضاء طلب تغيير أيام انعقاد المجلس، ولكن المكتب يرى أن يعرض على حضراتكم الأعمال التي يجب نظرها قبل انتهاء هذا الدور، وهي :

قانون الاجتماعات ، قانون الانتخاب ، القروض العثمانية ، ميزانية البرلمان ، قانون شركات التعاون .

نخري عبد النور بك — وقانون العمد ؟

السكرتير — هذا القانون لم يرد للمكتب، والمكتب يرى تحديد العمل بالطريقة الآتية :

يوم الأربعاء ٢ يوليه الحالي لنظر "قانون الاجتماعات" ؛ يوم الخميس والسبت لنظر "قانون الانتخابات" .

نخري عبد النور بك — إن قانون الاجتماعات لا يستغرق بحثه زمنا طويلا .
محمود لطيف بك — لا داعي لتحديد أيام .

رئيس الجلسة — أرى أن يبدأ بقانون الاجتماعات، ثم بقانون الانتخابات،
فالقروض العثمانية، فميزانية البرلمان، وقانون العمد اذا وصل الى المكتب .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — أرى أن نظر قانون العمد ضرورى جدا .

الرئيس الجليل — الفرض تحديد جداول الأعمال بالترتيب الذى ذكره
معالي الرئيس ، فإذا لم يستغرق بحث قانون الاجتماعات نصف ساعة مثلا ينظر
المجلس فيما بعده بالترتيب ؛ وكل ما زيده أن نعلم وقت انتهاء دور الانعقاد الحالى .
رئيس الجلسة — ينتهى قبل العيد .

الرئيس الجليل — أما قانون العمد فهو هام جدا، ويجب درسه جيدا،
وهذا يقتضى سعة فى الوقت ؛ ولذلك فلا يجوز نظره فى آخر الدور ، والحز شديد،
والكل محتاج للراحة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — والله ان قول دولة الرئيس لفى محله .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — لقد قتلنا "قانون العمد" بحنا .

الرئيس الجليل — قلت انه يحسن إرجاء النظر فى هذا القانون الهام للدور
المقبل ، حتى يفحصه المجلس بروية وإمعان، لأننا نخشى أن ينظر باستعجال ويرسل
للمحكمة فترده ثانية لتقص فيه مثلا .

رئيس الجلسة — سيوزع على حضراتكم قانون الانتخابات هذه الليلة .

الرئيس الجليل — ويحسن أن يشتغل المجلس باستمرار، كما كان يشتغل
أيام نظر الميزانية، أى يوميا، حتى ينتهى من نظر الأعمال قريبا .

قرارات البرلمان في غيبة الحكومة

بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب : ٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لى ملاحظة يا معالى الرئيس ، وهى أن المجلس نظر أمس قانون الاجتماعات فى غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا فى جدول الأعمال ؛ فهل يمكن أن يتناقش المجلس فى موضوع لم تكن الحكومة معلنة به ؟ وهل يمكن أن يتخذ قرارا فيه فى غيبة الحكومة ؟

أصوات — لم نسمع .

الرئيس الجليل — المسألة التى أريد عرضها على حضراتكم هى أنكم نظرتم قانون الاجتماعات ، مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة . فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الراى فيه .

عبد السلام فهمى جمعه بك — ولكن القرار قد صدر .

الرئيس الجليل — هذه مسألة هامة من حيث المبدأ فى ذاته ؛ لأنه اذا كانت الحكومة علمت بطرح موضوع للبحث ولم تحضر ، فعنى هذا أنه سيان عندها القرار الذى يصدر فيه . ولكن اذا لم تكن عالمة بأن المسألة ستبحث ، وأنها غير واردة بجدول الأعمال ، وكانت الحكومة غائبة ، فأظن أن هذا لا يكون عملا قانونيا . وإنى أستبعد كثيرا أن تعتبروا هذا العمل صحيحا من الوجهة القانونية .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال مفروض أن الحكومة قدمت القوانين وأنها تعرفها .

الرئيس الجليل — الحكومة قدمت القوانين ، ولكنها لا تعرف رأى المجلس فيها .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال يراعى ذلك فى المستقبل ، أما العدول عن قرار أمس فأمر صعب حصوله .

الرئيس الجليل — المسألة خطيرة! وإنى أعتبر الحكومة جزءا من المجلس ، يحق لها أن تشترك فى مناقشتكم . والمسألة هى : هل يجوز للمجلس أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ؟ وأن يتخذ فيها قرارا فى غيبة الحكومة التى لا تعلم بعرضها على المجلس ؟

شفيق منصور افندى — لا أرى ما يمنع ذلك ، والقانون مع تقرير اللجنة قد وزع علينا كما وزع على الحكومة ، وإذا كان هناك خطأ فيكون مكتب المجلس هو المتسبب فيه .

الرئيس الجليل — المكتب خاص بالمجلس . وهل يريد حضرة العضو أن يقول أنه لا داعى لحضور الحكومة بالمجلس ؟ أما كون المكتب هو مصدر الخطأ فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ .

عبد الحليم البيلى افندى — المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله : (maître de son ordre de jour) ؛ فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا ؟ فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتوقع مثل هذه المسائل . والذى أفهمه أن مكتب المجلس كان يحذر به أن يخطر الحكومة ، من باب المجاملة ، بأن قانونا خطيرا يتعلق بالأمن العام سينظر فى المجلس ، حتى ترسل الحكومة من يمثلها ؛ ولا أرى وجها للاعتراض على ما وقع من الوجهة القانونية ، وإذا راعينا ذلك فى المستقبل فإنما يكون ذلك من باب المجاملة .

الرئيس الجليل — ليست المسألة مسألة مجاملة ! إنى لا أقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية ! ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا ؛ وليس هذا حق الحكومة فقط ، بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر

الجلسة ثم عدل جدول الأعمال، فله أن يعترض، فأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر (طرفا مهما) . وإن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن تردده للجلس ، لا من باب المجاملة ! بل من باب الإلزام .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما الدليل على ذلك ؟

الرئيس الجليل — لأن المجلس اتخذ قرارا في غيبتنا، وهذا قانون يجب أن تشترك الحكومة في بحثه . وأقول انى لم أحضر لأن المسائل التي كانت يعيدول الأعمال الذى قرأته لا يهمنى ما يتخذ بشأنها من القرارات . وما كان فى مقدورى أن أتنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى كنت أحضر المناقشة فيها ! وبما أن هذا القرار قد صدر بالكيفية التي بيئتها، فلا يسع الحكومة إلا رد القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . (أصوات : تتركه يأخذ دوره) .

الرئيس الجليل — هل تعنون بذلك أن تناقش الحكومة هذا القانون بمجلس الشيوخ بأمل تعديله حتى يعاد لكم؟ وهل يرتاح المجلس لذلك ؟

وإنى ألفت نظر حضراتكم الى المادة ٢٠ من الدستور التي تقول : ”للعشرين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا“ . إذن يجب أن يجتمع الناس فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . فمن الذى يدرينا أن هناك اجتماع مباحا ، أو اجتماعا غير مباح؟ فيفتزع عن هذا الحكم الدستورى أن الاجتماعات يجب أن تشعر بها الحكومة، وأن تعلم ساعة وقوعها ومكانها، حتى يتخذ البوليس الإجراءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان الاجتماع مباحا أو غير مباح، لأن بعض المجتمعين يحمل سلاحا .

على نجيب أفندى — يوجد قانون خاص بمنع حمل السلاح .

الرئيس الجليل — يوجد فرق بين حمل السلاح وقت الاجتماع وحمله فى غير الاجتماع ، ففي الحالة الأولى فضلا عن عقاب حامله فإنه مبطل للاجتماع ، وفى الحالة الثانية يعاقب حامل السلاح فقط .

تقول المادة ٢٠ من الدستور بعد ذلك : " لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون " .

حينئذ هناك قانون يشير اليه الدستور ، وهذا القانون هو الذى ألغيتموه أمس .
أصوات — يرجع للقانون العام .

أحمد المليحي بك — أرى أن دولة الرئيس قد تدرج من التكلم فى مسألة شكلية الى الدخول فى موضوع القانون قبل أن يقرر المجلس إعادة النظر فيه .
رئيس الجلسة — لا تقاطع .

الرئيس الجليل — المسألة كبيرة وتحتاج لإمعان النظر . ويوجد نوعان من الاجتماع : عام وخاص . أما الخاص فله أحكام مخصوصة ، وأما العام فإنه خاضع لأحكام القانون الذى أوجبه الدستور . فإذا لم يكن هذا القانون موجودا وجب وضعه ؛ وقد كان القانون موجودا بالفعل ، وهو الذى قررتم إلغاءه ؛ وكان الواجب يقضى بإلغاء النصوص التى لا تروقكم فيه والتى لا تتفق مع ما ننشده من الحرية ، ولكن إلغاء هذا القانون من غير أن تقيموا آخر محله أمر لا ينطبق على النص الدستورى الذى تلوته على حضراتكم .

أما الجزء الأخير من المادة ٢٠ من الدستور فهو كما يأتى : " كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

فن هذه المادة ترون ضرورة وجود قانون للاجتماعات . ويجب على البوليس أن يشعر على الأقل بهذه الاجتماعات ، ليعلم ان كانت منطبقة على القانون أو لا . وعلى كل حال أرى أن قرار أمس قد أخذ على عجل . ولو كانت الحكومة عالمة بهذه المسألة الخطيرة للفتت نظر المجلس الى ما يقضى به الدستور .

كما أن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التى تنظر فيها ، ولم يكن هذا القانون فى هذا الجدول ، ولكن : رر درجه فى جدول الجلسة التالية .

فبناء على ذلك أرى إما أن تعيدوا النظر في هذا القانون ... (مقاطعة) .

أصوات — مقرر اللجنة يتكلم .

الرئيس الجليل — المسألة التي عرضتها عليكم ليست مسألة اللجنة أو مقررها، ولكن المسألة هي : هل يجوز للجلس في غياب الحكومة أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ويصدر قرارا فيها ؟

وقد دعاني ذلك لأن أئين لحضراتكم أنه لو كانت الحكومة حاضرة للفتت نظركم الى ما يوجبه الدستور من ضرورة وضع قانون للاجتماعات، ولما وقع ذلك السهو الذي ترتب عليه فوات منفعة دستورية . وإن إلغاء القانون يضطر الحكومة الى تقديم مشروع قانون آخر، أو أنها لا تنفذ قراراتكم وتعيد القانون للجلس مرة أخرى .

أصوات — يقدم مشروع قانون .

الرئيس الجليل — لا حق لكم في إلزامنا بتقديم مشروع قانون، وقد عرض عليكم القانون، وكان في وسعكم أن تعدلوه حسب ماترونه متفقا مع المصلحة العامة والحرية التامة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — القانون كان سيئا في أوضاعه ومصدره (ضجيج) .

وبصا واصف افندى — لم يلفت أحد نظر المجلس أمس للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية التي تقول الفقرة الأخيرة منها : " يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية، ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين ببعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها " . وجدت هذه الفقرة ليتمكن العضو الغائب من الحضور ليشارك في المناقشة اذا كان يهيمه الحضور وقت بحث الموضوع . ولقد صدر قرار المجلس أمس، وهو ولا شك قرار يجب احترامه، ولكن الحكومة لم تكن حاضرة ولم تبد ملاحظاتها على القانون الذي أصدرنا القرار فيه ؛ ويمكن للحكومة

الآن أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ ، فإذا قبلها وعدل القانون وأعادها البناء ، فنتظر حينئذ في هذه الملاحظات التي أبدتها الحكومة ، فإن كانت وجهة واقفنا عليها . حقيقة أننا أصدرنا القرار في موضوع لم يكن مدرجا بجدول الأعمال ، وهذا خطأ أستلفت نظر المجلس الى عدم الوقوع فيه في المستقبل .

الرئيس الجليل — أنا لا أوافق على هذه النظرية . وحكم القانون يلزمكم بأن تعلنوا الغائبين بجدول الأعمال ، والحكومة لم تعلن .

عبد الحليم البيل أفندي — عمليا هذا الحكم لم يطبق ، ودوليس مبطلا للقرار . الرئيس الجليل — إهمالك لا يكون حجة على غيرك . وهذه النصوص أتم الذين وضعتموها في لأحكام الداخلية ، فيجب احترامها . وقد أعلن رئيس المجلس جدول أعمال اليوم ، وكان مدرجا به قانون الاجتماعات ؛ فكان لى ولكل عضو أن ينتظر بحشه اليوم ، ولكنكم قررتم نظره أسس ، وهذا ليس من حقكم ، اذ ما معنى وضع أحكام في اللائحة الداخلية ومخالفتها ؟ افرضوا أنه غاب خمسون عضوا ، وتناقش المجلس في موضوع هام ، وكانت لهم آراء خاصة فيه ؛ فهل اذا حضروا وطلبوا اعادة فتح باب المناقشة يقال لهم : لا !!

نعم ان المسألة فيها عزة وكرامة ، ولكن يجب ألا تدخل في التشريع العسرة والكرامة ! على أن العدول عن الخطأ أجدر بالأكرمين من الاستمرار فيه ! وعلينا أن نحافظ على الدستور ، ولا مانع يمنعكم من رجوعكم عن الخطأ (أصوات : لا ! لا !). إذن بصفتنا حكومة ستمسك بحقوقنا . وما معنى هذا الإصرار إلا القول أنك أخطأت ولكلك لا ترجع عن خطئك ! فانا عرضت المسألة عليكم ، ولكم الرأي . انما نحن أيضا سنصرف كما نشاء بصفة كوننا حكومة . وماذا يمنعكم من طرح الموضوع على بساط المناقشة مرة أخرى ؟

حسين هلال بك — بالأمس حقيقة تلى جدول الأعمال ، وذكرفيه أن المجلس سينظر في قانون الاجتماعات غدا ، ولكن نظرا لانهاء الأعمال قبل ميعاد انتهاء

الجلسة طلب معالى الرئيس النظر فى قانون الاجتماعات ، فقبل المجلس ذلك ، والحكومة لم تكن حاضرة ، والمسألة تهمها جدا ، لأنها خاصة بالأمن العام ، وهى المسئولة عنه . وقد قرر المجلس بالإجماع إلغاء هذا القانون ، وكان الواجب عليه أن يسمع أقوال الحكومة فى هذا الموضوع ، باعتبار أن الأمن العام من أهم المسائل لديها .

إنه يمكننا أن نلقى أو نعتل أو نقرر أى قانون شئنا ، بما لنا من السلطة العليا التشريعية ، ولكن يجب أن نسمع رأى الحكومة ، فربما يكون بعضه واجب التنفيذ . ولست أرى أن هناك ما يمنعنا من نظـر القانون مرة أخرى ، فهو غير خاص باجتماعاتنا ، ولكنه خاص باجتماع الجمهور ، وبعد سماع رأى الحكومة يمكننا أن نعتله أو نلغيه .

أصوات — ولماذا لم تطلب رأى الحكومة أمس ؟ .

محمد توفيق خليل افندى — إن الاعتراضات التى وجهت الى القرار الذى أصدره المجلس أمس ليست فى الواقع وجيهة ؛ والمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص حقيقة على أن الرئيس يعلن عن أعمال الجلسة المقبلة ، ولكن هذه اللائحة لم يأت فيها نص يمنع تغييرها فى أى وقت شاء المجلس ، فإذا ما رأى فى ظرف أو لحظة أن يعتل نصا من نصوصها فله أن يفعل ذلك ؛ ومسألة الأُمس لم تطرح على بساط المناقشة إلا بعد أن انتهى جدول أعمال أمس وطلب الرئيس من المجلس أن ينظر فى قانون الاجتماعات فوافق المجلس على ذلك ، وهذا قرار أصدره المجلس معتد لنص المادة ٥٢ من اللائحة . على أن الحكومة كانت حاضرة قبيل ذلك الوقت ، وكان حقا عليها ألا تصرف حتى ينصرف المجلس ، ولو كانت مشغولة فكان عليها أن تبقى واحدا على الأقل من أعضائها على أَسْرًا هاما كهذا يمرض .

لذلك أرى أنه لا غبار على قرار المجلس أمس ، وللحكومة أن تطعن فى هذا القرار بالرجوع لمجلس الشيوخ . أما إعادة النظر بعد قرار صدر فلا .

الرئيس الجليل — نحن لانتكر على المجلس حقه في تعديل اللائحة الداخلية .
ولكن أسألكم : هل ورد بخاطركم هذا التعديل أمس ؟ وهل تليت عليكم
المادة ٥٢ ؟ وهل تناقشتم في التعديل ؟ وهل كان مدرجا بجدول الأعمال تعديل
تلك المادة ؟ .. لا ! ..

ان لنا لائحة داخلية ، فكيف يتخذ المجلس قرارات مخالفة لنصوصها قبل تعديلها ؟
ان هذا لهو سوء النظام بعينه . فيجب احترام النص ما دام موجودا . وقد يقال
إننا قررنا واتهينا ! فإن كان لكم رأى فعندكم مجلس الشيوخ ! .. ولكن افرضوا أن
مجلس الشيوخ يخطئ أيضا ، فماذا يكون العمل ؟ ان الأحسن والأفضل ، بل
الأشجع ، هو الرجوع عن الخطأ ؛ ويجب علينا أن نرجع دائما الى الحق بصفتنا
مشرعين . ان لدى الحكومة طريقا آخر ، ولكنها لا تريد أن تستعمله ، ولم تستعمله
في بعض المواقف التي تعرفونها أتم .

محمد ثابت ثروت افندى — ان المسألة لا تحتاج لكثير من المناقشة ، لأن عمل
الأسس باطل شكلا ، وذلك لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانوني ؛ ومثلها كمثل
قضية أمام المحكمة إجراءاتها باطلة ، فهل ينظر القاضى فيها باعتبار أنها عرضت
في الجدول أم يرفضها ؟ .. (مقاطعة) هناك فارق بسيط في هذا القياس ، لأن
القاضى لا يستطيع الرجوع في حكمه ، ولو اعتقد الخطأ ، بل يترك الأمر للاستئناف ؛
ولكن نحن يمكننا أن نعيد النظر اذا اعتقدنا الخطأ . وبما أن إجراءات أمس
باطلة ، فعلينا أن نعيد النظر .. (مقاطعة) ، (أصوات : لا تريد إعادة النظر) .

محمد كامل حسن الأسبوطى افندى — انى أعتقد أن هناك حلا وسطا يوفق
بين قرار أمس ورغبة دولة الرئيس اليوم ، وهو سهل ، لأن قرارنا قد ألغى قانونا هو
مكون من أكثر من مادتين ، وتقضى اللائحة الداخلية بقراءته مرة ثانية (أصوات :
هو من مادة واحدة فقط) . لا ! فإن قانون الاجتماعات يشتمل على أكثر من مادة .
ونحن بطبيعة الحال معذورون ، لأننا كنا مندفعين بالرغبة الوطنية ، وهى رغبة

شديدة؛ وكان المجلس متأثرا أيضا برأى الحكومة، لأن المجلس يعلم رأيها فيه، وهو أنه قانون جائز ولا بد من إلقائه. إن دولة الرئيس أراد لفتنا اليوم الى أن هذا الإلغاء مخالف للدستور الذى يقضى بوجوب وجود قانون خاص بالاجتماعات . كان القانون فظيما وجائرا ، وكان يصح أن تقدم مشروع قانون يحل محله ويكون متفقا مع عواطفنا وميولنا، ولكن إلقاء هذا الشكل غير جائز. (مقاطعة)، (أصوات : كان القرار بالإجماع). إلى أسلم بأنه يعز علينا الرجوع فى قرار أصدرناه، وكذلك يعز على الحكومة أن تقبل مرغمة قرارا لم يسمع فيه دفاعها !

عرض علينا قانون الاجتماعات والمظاهرات، وهو مكون من أكثر من عشر مواد . تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على أنه لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين التى تكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين؛ فبناء على ذلك لا مانع من قراءته مرة ثانية للمداولة فيه، وبهذا نكون قد خرجنا من المأزق الذى نحن فيه الآن .

محمود علام افندى — إذن نكون بذلك قد خرجنا من خطأ لتقع فى خطأ آخر!

محمد يوسف بك — سمعتم حضراتكم مادار من المناقشة فى هذا الموضوع الذى يراد به الرجوع الى المناقشة فى قانون الاجتماعات والمظاهرات . والذى يلوح لى أن بعض الأعضاء يحدون فى ذلك غضاضة على أنفسهم ، ولكنى لا أرى ذلك، وهو ليس بدعة، لأن المادة ٥١ من اللائحة الداخلية تقول :

”العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس؛ وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرياسة فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى، مبينا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال“ .

محمود علام افندى — بمقتضى هذا النص كان يجب تقديم طلب إعادة المناقشة فى جلسة أمس .

محمد يوسف بك — أنا معكم في هذا، ولكن هل ترون من الحق أن تؤاخذوا بمقتضى هذه المادة أحد الأعضاء أو الحكومة في الحالة التي نحن بصدددها ؟ إنما استمعنا في نظر القانون دون أن يكون مدرجا بجدول الأعمال، فاتباع مثل هذه الإجراءات في نظر القانون أثناء غياب الحكومة مما يجعل لها الحق في طلب إعادة النظر فيه اليوم . ومثل ذلك كمثل محكمة حكمت حكما نهائيا في أمر من الأمور، ثم تبين لها أن الخصم لم يعان إعلانا صحيحا، . . ألا ترون أن هذا وجه من أوجه التماس إعادة النظر والمرافعة بحضور هذا الخصم من جديد ؟ فإذا سلمنا جدلا بأن قانون الاجتماعات كان مدرجا بجدول الأعمال، وأن الحكومة لم تحضر، أو أنها حضرت وانصرفت دون أن تبقى أحد أعضائها وقت نظره، أفلا تقبلون منها طلب إعادة المناقشة فيه ؟ . . (مقاطعة) ألا فاقبلوا عذر الحكومة لأنها لم تعلن ولم تكن حاضرة، ونظر القانون في غير الوقت المحدله . لذلك أقترح أن: تقرر العودة للمناقشة في قرار أمس .

محمود علام افندى — بناء على أى مادة نرتكن ؟

محمد يوسف بك — لقد ذكرت لكم كل الأسباب .

الرئيس الجليل — ربما يكون قد خطر على بالكم أن الحكومة راغبة

في استبقاء القانون، ولكنها لا ترغب في ذلك مطلقا، إنما ترغب في تعديله تعديلا يتناسب مع الحرية والنظام العام . فلا يدخل في وهم أحد أننا نريد تقييد حرية الاجتماع . كلا ! وألف مرة كلا ! . . إنما نحن نريد تشريعا عادلا، يحفظ للحرية سعتها، وللنظام كيانها ؛ أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه، فذلك مالا يليق بنا، لأن فيه إخلالا بالدستور . وقد كان قراراتكم في غيبة الحكومة، ولم يكن مدرجا بجدول الأعمال ؛ لذلك لا أرى عليكم أية غضاضة من إعادة المناقشة فيه ؛ وأى غضاضة في وضع نظام يحفظ لنا الحرية التي ننشدها ؟

هارون سليم أبو يحيى افندى — إنه لا نزاع في أن نظر القانون كان بقرار من المجلس ، ولا نزاع أيضا في أن في هذا القرار مخالفة للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية . ولكن قرار أمس ليس تعديلا لللائحة على إطلاقها ، ولا تعديلا للمادة ٥٢ ، ولكنه قرار رآه المجلس في حالة معينة لينظر به هذا القانون بالذات ، وهذا لا يعتبر إلغاء ولا تعديلا للمادة ٥٢ . ان القانون كان مدرجا بم جدول الأعمال ، ورثى تقديم النظر فيه عن موعده . وبما أن اللائحة هي من وضع المجلس ، فله تغييرها ، وله تقرير النظر بصفة استثنائية . وليس في اللائحة ما يجعل القرارات التي تصدر مخالفة لنصوصها باطلة ؛ وكثيرا ما أصدر المجلس قرارات مخالفة لللائحة ولم يطعن أحد فيها . لذلك أرى أن قرار أمس قرار قانوني صدر في مسألة خاصة ؛ أما طلب الحكومة العودة للمناقشة فليس سببه غيابها ، ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة .

الرئيس الجليل — وكيف عرفت ذلك ؟

هارون سليم افندى — أريد أن أقول ان الحكومة ، سواء أكانت حاضرة أم غائبة ، يمكنها أن تناقش في الموضوع مع مجلس الشيوخ ، ويمكنها ان لم تنفق مع مجلس الشيوخ أن تستعمل حقها في عدم التصديق ؛ وللمجلس أن يقرر من القوانين ما يراه ، سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة . أما من جهة عدم إلغاء القانون ، بسبب كون الأمن العام يستلزم بقاءه ، فمسألة أخرى يجب قبل المناقشة فيها أن يقرر المجلس العودة للمناقشة في الموضوع . وأما القول أن القانون مكون من عشر مواد ، فقول لا ينطبق على الواقع ، لأن القرار الذي أصدرناه نحن هو من مادة واحدة .

الرئيس الجليل — يظهر لي أن المجلس مستغن عن سماع رأى الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الهامة ! فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحكومة تكون مضطرة لاستعمال حقوقها الدستورية كاملة .

أصوات — نطلب إقفال المناقشات .

رئيس الجلسة — من يرد إقفال المناقشة فليقف . (وقفت الأغلبية) .

رئيس الجلسة — استراحة عشر دقائق .

(ثم أعيدت الجلسة بعد الاستراحة) :

الرئيس الجليل — يظهر لي أن المسألة أصبحت واضحة وضوحاً تاماً ، وقد بينت لحضراتكم أن ليس في نية الحكومة مطلقاً أن تحتفظ بهذا القانون كما هو ، ولكنها تود أن يتعدل بما يكفل الحرية التامة والمحافظة على النظام ، وذلك لأن المادة ٢٠ من الدستور تنص على أن " للصيرين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

وقد فهم بعض الأعضاء أن المقصود بهذا القانون هو القانون العام ، ولكن ليس في القانون العام ما يختص بالفصل في هذه المسائل .

عبد الرحمن الرافعى بك — هناك قانون التجمهر .

الرئيس الجليل — إن قانون التجمهر غير قانون الاجتماعات . وإنى أكرر لحضراتكم أنه لمصلحتكم وللصلحة العامة ولمصلحة الحكومة أن يسن قانون للمحافظة على أحكام الدستور . وليس للحكومة في ذلك مصلحة خاصة ، وإنما لا تنوى غير المصلحة العامة ، والمحافظة على أن تكون قراراتكم قانونية لا غبار عليها ولا تشوبها أية شائبة ، لأنكم أول برلمان مصرى ، والحكومة تغار على سمعتكم . فإذا قلت أن هناك خطأ يمكن إصلاحه ، فإنما أريد بهذا الإصلاح الخير لكم ولنا وللبلاد جميعاً .

عرضت عليكم أن تشترك معكم الحكومة في مناقشة هذا القانون ، وهذا أيضاً للصلحة العامة ، فربما كان للحكومة اعتبارات أو ملاحظات يحسن بكم النظر فيها

أو الأخذ بها . وقد احتاط الدستور لمثل هذا الأمر ، فقول لحضراتكم أن تجبروا الوزارة وتلزموها بالحضور أثناء نظركم في أمور البلاد ، وهذا الإلزام من الدستور يدل على أن لا تشارك الحكومة . معكم فائدة كبرى للصحة العامة .

فإذا عرضت الحكومة على حضراتكم أنها ترى إعادة النظر في هذا القانون ، لمساسه بالأمن العام ، ولمساسه بالحرية التي هي عندنا أغلى الأشياء جميعا ، فإنما عرضت ذلك لكي تكونوا على بينة من الأمر قبل أن تبثوا رأيا قاطعا فيه .

أما اذا أردتم أن تنتظروا لإصلاح هذا الخطأ أن يعيد مجلس الشيوخ القانون اليكم ، فلا أظن أنكم ترضون أن يصلح غيركم خطاكم وفي مقدوركم إصلاحه بأنفسكم ! والخطأ جائز على كل انسان . واني أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت في أمر ، لأثيت إليكم وصرت جهارا بأن الحكومة قد أخطأت ، وأنها ترجع عن خطئها وتقتر الصواب في حضرتكم ؛ وليس في ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق . واني واثق أنه لا يدور في خلدكم أني أريد إعلاء شأن الحكومة عليكم ! كلا ! لأنني أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة ، وأن للأمة سلطانا لا يعول عليه سلطان ، وقد كنت أول من أعلن هذا المبدأ (تصفيق) . فلا يمكن إذن أن يخطر ببال إعلاء سلطة مهما كانت على سلطة الأمة ، فإنني عضو في هذا المجلس قبل أن أكون وزيرا ، وكل حقوق بصفتي عضوا في هذا المجلس المحترم لمي أثبت بكثير من حقوق بصفتي وزيرا . وأعود فأؤكد لحضراتكم أنني أبغض هذا القانون وأمقته ، لكونه قيدا من قيود الحرية ؛ ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام . ومع ذلك فلنكم أن نقرروا ما تشاءون ، ولنا أن نفعل ما نريد نحت مراقبتكم على الدوام .

ويصا واصف افندى — ان ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء معقول جدا ، وكلنا نوافق عليه ، وليس علينا من غضاضة إذا اعترفنا بخطئنا ... (مقاطعة) فليس أمامنا مشروع مقدم من أحد الأعضاء ولا من الحكومة ، حتى

يمكننا أن نتناقش فيه . حقا أن وجود قانون للاجتماعات العامة أمر ضروري ، ولكن ذلك يستلزم وجود مشروع قانون خاص بدلا من القانون الذى ألفيناه ؛ فأرجو من حضراتكم أن توجِّلوا المسألة يومين أو ثلاثة ريثما تقدِّم لنا الحكومة المرشدة لنا — لأن حكومة الأغلبية فى جميع مجالس النواب هى المرشدة للأغلبية — مشروع قانون معتدلاً لقانون الاجتماعات ، وفى هذه الأثناء يكون قد رجع إلينا من مجلس الشيوخ القانون القديم وملاحظات ذلك المجلس عليه ، فربما أمكننا أن نستفيد من تلك الملاحظات ، وبذلك نكون قد اتبعنا أحسن الطرق فى المحافظة على حقوقنا ، مع القيام بما تتطلبه نصوص الدستور .

هارون سليم افندى — يجب قبل النظر فى اقتراح حضرة العضو المحترم ويصا واصف افندى أن نعلم اذا كان المجلس قد قرَّر العودة فى قرار الأمس الخاص بقانون الاجتماعات أم لا ... (ضحكة) .

السكرتير النائب — هذا هو اقتراح حضرة ويصا واصف افندى :

” حيث ان قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر “ .
عبد اللطيف الصوفانى بك — نحن الآن إزاء قرار صدر منا بالأمس ويجب علينا احترامه .

رئيس الجلسة — قد أقفل باب المناقشة .

راغب اسكندر افندى — يجب دائماً أخذ رأى اذا طلب أحد الأعضاء التأجيل .

محمود علام افندى — التأجيل هو لنظر المشروع الجديد كقترح حضرة ويصا بك .

رئيس الجلسة — أتوافقون حضراتكم على الاقتراح ؟ (فوافق المجلس على ذلك) .

حفلة العمال

لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع

أقامت نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس ، يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، بنادى السباق فى مصر الجديدة ، حفلة شأى تكريما لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك "زعيم العمال" وحضرة الأستاذ حسن نافع "مستشار قبايتهم" بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس التواب . وقد حصرها الرئيس الجليل وكثير من الوزراء والتواب وطية القوم ، فبعد أن خطب خطباء الحفلة تعالت الأصوات طالبة الى الرئيس إلقاء كلمة فيهم ، فألقى رحمه الله هذا الخطاب :

خطبة الرئيس الجليل

أيها العمال المحبتون، أيها السادة :

ليس لى أن أسمعكم صوتى الضعيف ، بعد أن سمعتم أصواتا شابة ! ليس لى أن أسمعكم كلام شيخ متقدم فى السن ، بعد أن سمعتم كلمات رجال أقوياء ، أقوياء بسنهم وبإيمانهم ، أقوياء بكل ما يحيط بهم ! ولكننى شيخ ضعيف ، لا يمكننى أن أتكلم كثيرا ، خصوصا بعد أن صعدت هذا المكان الرفيع . شكركم ، وأشكر شعراءكم وخطباءكم وزجاليتكم ، أشكرهم جميعا على ما خصونى به من عبارات الثناء . وأقول ان ما جاء فى عباراتهم من أننى شرفتمكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفا لكم ، أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتمكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيرا على هذا الشعور . والحق أقول لكم أننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيرا لأننى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتى كان لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية الى الحد الذى وصلت اليه .

أفرح كثيرا ، وأسرت كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرطاع"! وأفتخر بأنى من الرطاع مثلكم . لو كانت هذه الحركة قاصرة على

الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها "طبقة الرعاى"، وهى الطبقة الأكثر عديدا فى الأمة، والتى ليس لها صالح خاص، والتى مبدؤها ثابت على الدوام، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تتأهلها ، ولا منصب تحل فيه، ولا مصلحة تقضيها؛ ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا! ... ولا يهرى نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى : « يحى الوطن » ، وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى ، اذا قال : « يحى الوطن » ، فإنما يقول « تحى وظيفتى أو مصلحتى » ! ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح، ومن ذوى الوظائف، تقلبوا وتغيروا؛ ولكن "الرعاى" أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم . لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية ، سينبت نباتها، وستؤتى أكلها بإذن الله ان لم يكن اليوم فغدا .

لقد شعرتم بأن عبد الرحمن بك فهمى خدم وطنه، فكم تسموه، لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه، وأعز القضية التى تقدسونها، وتحمل الآلام فى سبيلها . أردتم أن تعلوا من شأنه، وأن تكرموه، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية ! فنعلم ما فعلتم ! ولكن هناك نفرا يرون أنه لا ينبغي تكريم الأشخاص ! يقولون ان تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه، ولا ينبغي أن يسند الى رجل شىء من أعماله الحميدة، خصوصا صفة البطولة، فلا يصح أن تقولوا : "فلان بطل" لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاما ! ... يقولون هذا ! ولكنهم مخطئون، أو هو "قصر ديل ! ... " ! يقولون : انما تكرم المبادئ ! قول خطأ، فإن المبادئ لا وجود لها إلا فى الأشخاص . واذا كرمنا انسانا، وإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ؛ كما أننا اذا ذمنا شخصا، إنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذिला . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت به الأديان . فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطلع ربه ولم يعصه . فلم تكن اللجنة لمشورة المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هى التى

تكريم وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ ، ولرأينا الجنة مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتما لراحل كريم ! فالشخص يفنى والمبدأ باق !

لماذا نبكى ونتوجع على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ! ذلك لأننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المعاني المجردة عن الأشخاص .

فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأتم تعرفونهم ، جرما ، فهل يزح في السجن المبدأ ؟ أو يقاد شخص معتقه الى السجن ؟

كل هذا سقته لأين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمى بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسستم في اختياره زعيما لكم ، وأرجو أن يوفقه الله في قيادتكم . وكذلك أحسستم في اختيار حضرة الأستاذ حسن نافع افندى مرشدا لكم ، وإننى لأثني عليه وعلى زعيمكم ثناء جميلا ، لما ألقياه عليكم من النصائح الغالية ، وما أوصياكم به من التمسك بالصدق وحسن المعاملة والوفاء والطاعة وحسن النظام . نعم أن تلك الصفات لازمة لكم لزوما أكيدا ، فإذا جريتم على المنوال الذي رسم لكم ، فإن الحكومة التي هي حكومة الشعب تساعدكم .

سمعت من بعض خطباءكم ، أو تخيلت أنى سمعت امتعاض العمال في مصر من العمال في إنجلترا ، وهو حق لكم ، ذلك لأنهم أخلفوا ظنكم ! ولكنى أعرف الكثير منهم ، وأعرف أن فيهم رجالا ذوى مبادئ عالية . ولى عشم أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل ستعدل من خطتها ، ولا بد أن يكون هذا قريبا . فلا تبالغوا في الامتعاض ، فلا بد من أن ننال بفضل الله سبحانه وتعالى وبقوة اتحادنا ما ننشده من الاستقلال التام لمصر والسودان .

أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى

بمناسبة خطبته في حفلة العمال وانتسابه الى "الرعا"

"سعد زغلول" الذى ملا الأسماع ذكرا، والأفواه شاء، وشغلت سيرته مشارق الأرض ومغاربها، وسطعت عظمته وبطولته فى آفاق العالمين،... هو الرجل الذى لا يعرف إلا قليل من الناس : فى أى بيت ولد ؟ وكيف كانت نشأته ؟ ... وكذلك العظماء يهرون الأنظار بآثارهم، فيشغلونها بحاضرهم عن غابهم ! حتى اذا قضى الله أو بتهم الى أنراه الخالدة ، تلمس الناس من بعدهم مصادر مجدهم ، واحتفوا بتعزف أخبارهم وتقفى آثارهم ، ليجدوا مكان القدوة الحسنة فيهم ، والطريق السوى فى سيرتهم .

وهذا الرئيس سعد : قد عاش عمرا طويلا، وذكرا عريضا، وهو فى كل فم نداء ودعاء، وفى كل قلب حبة وولاء، فما لفتت أحدا رجعة الى أبيه ! وإلى البيت الذى درج فيه ! بل استنشأوه فى العظمة عصاميا، وأسلموه راية المجد عرابيا، وقالوا : هو فلاح خرج من غمار الفلاحين !

وقد ساعد الناس على هذا الظن الذى جرى مجرى الأعراف فيهم، أن الرئيس الجليل رحمه الله كان حين يتحدث عن نفسه يتواضع حتى ينتسب الى "الرعا" و"الفلاحين" ! فكانت حياته كلها ديموقراطية ضربها أمثالا للناس، ووطنية خالصة ترى فى الوطن وأبنائه جميعا أسمى العزة وأنبه الفخار .

على أن الأمة، وقد مات سعد، ستعلم اليوم أنه لم يتلق المجد محدثا، بل ورثه مؤثلا، فبنى على قواعده، وزينه ، ورفع أعلامه ، فكان مجدا راسخ البناء، أصله ثابت وفرعه فى السماء !

وانك لتقرأ سيرة هذا البطل في منبته ، فزهيك أن سعدا سر أبيه ، وأن حسبه
سليل نسه ! واليك ما تفضل حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا
بقصصه على من أخبار بطلنا العظيم ، يوم ولد ، ويوم استهلّت شمس مجده وعظمته .



والد الرئيس :

هو المحرم الشيخ ابراهيم زغلول ، من بلدة ابيانه بمديرية الغربية ؛ وكان رئيس
مشيختها (عمدتها) ، ووجيها في قومه ، ومثريا ، وشجاعا .

أما وجاهته ، فكانت تتجلى في المظهر العظيم الذي كان لبيته بين قومه ؛ فكان
صاحب دار فسيحة ، هي متدى أهل بلده ، ومطاف اللاجئين العافين من الغرباء
والفقراء . وكان غاويا في السلاح ، يتقلد السيف الهندي ، ويرتدى بالحرام الحريري ،
ويزكب الخيول الصافيات . ولأن أولاده في ذلك الحين صغار غير صالحين
للاستظهار على الخصوص ، كان يشرى العبيد الأشداء لهذا الاستظهار . وقد اشترى
في صفقة واحدة سبعة عشر عبدا ليكونوا أتباعا في ركابه ، كانوا يأكلون وينامون
في بيته هم وزوجاتهم وأولادهم .

وكان ذا هبة وجلال يأخذان بالأنظار . وكان الرجال الذين يقومون في المديرية
بأعمال المراسلات (الطوائف) ، يستقبلونه خارج الديوان ، ويسايرونه في ركابه حتى
يُدخل على المدير من غير استئذان في احتفاء كبير ؛ وذلك بما كان يتعهدهم به من
العناية والإكرام حين يزورون بلده . وكان المديرون ، حتى الذين لا يعرفونه ،
يؤخذون بمهابته وأهنته .

أما عن ثرائه ، فكان مزارعا واسع الإدارة يجيد فنون الزراعة . وكان يقنى
التقود في آتية من الفخار ويفطيا بطابعات من المسلى خشية اللصوص ؛ ويدفع عن
أهل بلده وعن أتباعه أموال الحكومة ، وهي في ذلك الوقت لا تدخل تحت حصر ،
يدفعها عنهم من ماله ، ليقبهم شر الحكام الظالمين ، وليكون محترما بين رجال الحكومة
وسيدا في قومه .

وأما عن شجاعته، فإن البلاد في ذلك الحين كانت نهبه الأتراك، لا يسألون فيها عما يفعلون؛ وكان السف والاسبداد مظهر سلطانهم ودمستور حكومتهم . فحدث أن عمدة في مديرية الغربية تعدى على موظف في رتبة مأمور مركز — واسمه يومئذ : ناظر القسم — فصدر الحكم على العمدة بالإعدام شنقا وبتعليقه ثلاثة أيام في ساحة المديرية صبرا لمن يعتبر، وكانت عاصمة المديرية في الحملة الكبرى . فشنع العمدة، وأخطرت المديرية عمدها بذلك ليتعظوا ، وانتفضت أوداج الموظفين غيرة وكبرياء ! .

مر في ذلك الحين "ناظر القسم" على زراعة الشيخ ابراهيم زغلول، الواقعة على شاطئ النيل في أراضى ابيانه؛ فلقى الشيخ مصادفة، فتحدثا، ولكن الناظر التركي كان يحادثه مستكبرا متعاطفا، مظهرا أمارات السخرية والزراية على غير عادته معه؛ فما هو أن اشتد اللجاج بينهما حتى اجتذب الشيخ ابراهيم هذا الناظر من فوق جواده، وألقاه على الأرض، وأثخنه ضربا موجعا، ثم تركه يذهب الى حال سبيله . غير أن الحادث نما سريعا الى صهره عبد الله افندى بركات (والد فتح الله بركات باشا) ، وكان شابا في الثامنة عشرة من عمره، وعمدة لمنية المرشد، فامتطى جواده قاصدا الى ابيانه، وهى على أمد قريب، فقابل الشيخ ولامه على تصرفه، وحذره العاقبة السيئة، وذكره بمحادثة العمدة المشنوق؛ فلم يحفل بهذا اللوم، وقال انه كان يدافع عن كرامته . فركض عبد الله افندى بركات بجواده ينهب الأرض ، حتى أدرك الناظر المضروب قبل أن يصل الى الديوان؛ فما زال يحايله الى أن استرضاه بمائة مجر من ماله الخاص، وانتهى الحادث .

والذى يقرأ هذا الحادث بين الأيوين يعجب أشد العجب من تصويره لطبائعهما أتم تصوير، ويؤمن بصحة المثل القائل : "الولد سر أبيه" ! فإن الغضب المصرية، والدفاع عن الكرامة ، والحماسة، والشدة، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في سعد زغلول بن ابراهيم زغلول . وكذلك الدهاء ، واللين ، والمصانعة،

وأخذ الأمور بالرفق واللاطف ، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في فتح الله بركات بن عبد الله بركات .

على أن عبد الله افندى بركات كان يجمع الى هذا الصنف الوداع من الأخلاق ، صنف الشدة البالغة والطبع القوى الصلب الذى كان عند الشيخ ابراهيم جماع خلقه وعنوان طبعه ؛ فكان المرحوم محمد عاطف بركات باشا وارث هذا الصنف وحده ، كما أن فتح الله باشا وارث الصنف الأول .

أما الرئيس بجمع بين هذين الصنفين جمع قدرة قاهرة ، فورث أباه وورث خاله في طبعهما جميعا ، وكان فيه لكل زمان ومقام الشخصية التى تناسبه ، والروحية التى تلاعبه .

وللاسم " ابراهيم زغلول " علاقة بالإمضاء الذى كان يذيل به الرئيس الجليل مقالاته « ثورة الوزارة على الدستور » ؛ فإني أذكره رحمه الله وهو يمل على أولى هذه المقالات ، فسألني بأى إمضاء يذيلها ، فقلت : « س . ز » ، فقال : لا ! ان الناس يفتنون سريعا . ثم قال : أنت اسمك « ابراهيم » فخذ أول هذا الاسم وضعه الى جانب الحرف الأول من « سعد » واكتب : « س . ا » ؛ ثم ضحك رحمه الله وقال : لا تظن أنه اسمك ! ولكنه اسم أبى .



والدة الرئيس :

هى المرحومة السيدة مريم ، بنت المرحوم الشيخ عبده بركات الذى يتصل نسبه بأبى بكر الصديق رضى الله عنه . وكان الشيخ عبده من مشاهير الأغنياء في القطر ، وانبسطت يده الزراعية على أراض كثيرة جدا ، وشارك المغفور له محمد على باشا رأس العائلة المالكة في زراعة الأرز بالبلاد الشمالية لمديرية الغربية ، وكانت تسمى تلك البلاد عرفا بدمياط الملك .

وقد تزوجت السيدة مريم بالشيخ ابراهيم زغلول في نحو عام ١٢٧٠ أو ١٢٧١ هـ .

وللسيدة مريم إخوة وأخوات عدة، كلهم فروع أدركت شأو الأصل في المجد:
فأخوها المرحوم عبد الله بركات افندى (والد فتح الله بركات باشا): كان مأمورا
لمركز دسوق منذ سنة ١٢٨٧هـ. وكان الترك في ذلك الزمن يحكمون البلاد أولا وآخرا،
وليس فيهم من الموظفين المصريين إلا عدد قليل جدا كان الحكام يختارونهم من
الأسر الكبيرة في القطر .

وأختها السيدة فائق : تزيد سنها عنها نحو ثلاثين سنة ، وتزوجت في الرحمانية
بالمرحوم الشيخ على محمود . وبين الرحمانية ومنية المرشد نحو الأربعين كيلومترا، ولعدم
المواصلات في ذلك الزمن لم يكن يتصاهر في الجهات المتباعدة إلا أعظم القوم القادرون .

وللشيخ على محمود أثر عظيم في الوقائع الكبرى التي حدثت بين الفرنسيين وأهالي
الرحمانية عند دخول الفرنسيين إلى مصر . وقد أنجب من زوجته المرحوم
الشيخ أحمد على محمود والد أحمد محمود باشا . وكان الشيخ أحمد على محمود عضوا
في مجلس النواب قبل الثورة العربية وأثناءها، ومن أساطين ذلك الزمان الذين يشار
اليهم بالبنان، وله مواقف كبرى وأثار هامة في الحركة العربية، وحكم عليه عقب
ثورتها من السلطة العسكرية . وكان صعب المراس، شديدا في الحق، لا تأخذه فيه
سطوة حاكم أو أمير، ومثريا نابغا نابها يلقي الاحترام من كل مصرى ومن جميع الجاليات
الأجنبية، لما اشتهر به من سمو المدارك الفكرية، والمآثر الوطنية، ولوجاهته وثرائه .

وأختها السيدة زليخاء : تزوجت بالمرحوم شيخ العرب ناجى البرقوقي ، عميد
عائلة البرقوقي الشهيرة في منية جناح بمديرية الغربية . وولداها المرحومان الشيخ عبد الله
البرقوقي العالم المعروف ، ومحمد بك ناجى البرقوقي ، وحفيدها الأستاذ عبده البرقوقي
المدرس بكلية الحقوق، وهو ابن الشيخ عبد الله المذكور .

وأختها السيدة زمزم : تزوجت بالمرحوم الشيخ محمد شعت ، من أسرة شعت
المعروفة بناحية القنى بجوار ابيانه، وهى أسرة شريفة النسب، شهيرة في البلاد الشمالية

لمديرية الغربية . والمرحوم سعيد زغلول ، والسيدة رتيبة حرم الأستاذ محمد أمين يوسف ، هما حفيدا السيدة زمزم ، ابنا ابنا .

وأختها السيدة عائشة : تزوجت بالمرحوم الشناوى افندى زغلول ، وولداها المرحومان عبد الرحمن افندى زغلول الذى كان مدرّسا بمدرسة القضاء الشرعى ، وعبد الله بك زغلول الذى كان عضواً لمجلس مديرية الغربية وتوفى فى العام الماضى . وهى جدّة بهى الدين بركات بك وإخوته ، أم أمهم .

وجميع إخوة السيدة مريم وأخواتها توفوا الى رحمة الله .

♦ ♦

إخوة الرئيس :

هم عبد الرحمن ، ومحمد ، وأحمد ، وشلبى ، وستهم (والدة فتح الله بركات باشا) ، وفرحانة ، وستهم (أخرى ، هى والدة المرحوم سعيد زغلول والسيدة رتيبة) ، وفتحى زغلول ، والشناوى .

وكلهم توفوا الى رحمة الله ، إلا فرحانة فلأنها على قيد الحياة ، وتبلغ من العمر التسعين . وكانت زوجة للمرحوم الشيخ محمد أبو النضر الذى كان عمدة لقبريط التابعة لمركز قوه ، ولا تزال الى الآن فى قبريط ، وهى ترت الرئيس الجليل .

وكان الشناوى افندى زغلول أخو المغفور له الرئيس رئيسا لمجلس القضاء فى مركز دسوق ، ابتداء من سنة ١٢٨٨ هـ . ثم انتقل رئيسا لمجلس القضاء فى مركز زقى . ومن أسرة زغلول فى ابيانه عدد كبير جدا يصعب تحديد صلاتهم بالرئيس .

♦ ♦

ميلاد الرئيس :

ولد سعد زغلول فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ . كما يؤكد معالى فتح الله بركات باشا . وقد حقق معاليه هذا التاريخ قياسا على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم

عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول أنحى الرئيس الجليل . وقد ولد الشيخ ابراهيم مع الرئيس فى أسبوع واحد ، وهو حى معروف تاريخ ميلاده ، ووارث له . وقد كنت أعرض على الرئيس ، فيما أعرض من بريده ، خطابا لأحد الطلبة بالمنصورة يسأل فيه عن تاريخ ميلاده ليدعو الأمة الى الاحتفال بذكراه ، فقال رحمه الله انه يظن على ما سمع ممن شهدوا مولده أن تاريخه ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ . وقد قدر رحمه الله عمره فى الإحصاء العام الذى تم فى العام الماضى بتسعة وستين سنة ميلادية .

+

نشأة سعد الصغير :

توفى الشيخ ابراهيم زغلول الى رحمة الله فى الخمسين من عمره ، وسن سعد لا يتجاوز الخامسة . وكانت والدته فى الثانية والعشرين ، وأولادها ثلاثة : سهم (أم سعيد ورتيبة) ، ثم سعد ، ثم فتحى . ومع أنها كانت على درجة غير قليلة من الجمال ، رفضت بشم وإباء أن تترج من كثير من عظماء البلاد وأكابرها الذين تقدموا لخطبتها ونثروا الورود تحت أرجلها .

فكفل بتربية سعد وفتحى إختوتهما الأبنكار ، وكانوا يشتغلون فى الزراعة ، فظلا منهم موضع عناية تامة واهتمام كبير . وكان الانعطاف والاختلاط والنواذب أسرتى زغلول وبركات فى أحسن صلاته ، تضامنا فى معونة السيدة مريم — التى مات زوجها وهى فى مقتبل شبابها — على تربية أولادها الفاصرين . وساعد على دوام هذا الاتصال تقارب البلديتين ابيانه ومنية المرشد .

دخل سعد زغلول مكتب القرية ، وبقى فيه نحو خمس سنين تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم . ولما بلغت سنه الثالثة عشرة ، قصد الى الأزهر فى عام ١٢٩٠ هـ . مع عبده بركات ابن خاله ، وكان مجاورا فى الأزهر ، ويقارب

سعدا في سنة . وأرفق سعد وعبد بتابعين : أحدهما للخدمة وإعداد الطعام ، والآخر ليكون حفيظا عليها من غارات " الصعايدة المجاورين " . وكان هذا التابع الثاني فقيها من فقهاء منية المرشد ، اسمه الشيخ حسن أبو علام ؛ وهو والد الشيخ محمد أبو علام مدير مدارس صدق الوفاء ، والشيخ عبد الفتاح أبو علام المدرس بمدارس مديرية البحيرة . وكان الشيخ حسن يتلقى الدروس في الأزهر مع سعد زغلول وعبد بركات .

بعد سنة أو أكثر منها قليلا ، توفي الى رحمة الله عبد بركات ، فتابع سعد دراسته في الأزهر وحده .

كان سعد زغلول يسكن في ذلك الحين سكنا مستقلا على خلاف عادة المجاورين ، فكان له في ريج العناني بجهة سيدنا الحسين دور كبير هو متدى أصدقائه وقصاده كما كان بيت أبيه في ابيانه . وخالطه في ذلك التاريخ نفر كثير ممن برزوا بعد في ميدان الحياة ، نذكر منهم الشيخ محمد عبد والشيخ عبد الكريم سليمان وابراهيم اللقاني بك والسيد وفا والهللواوى بك ... الخ .

وكان الطالب محمد فتح الله بركات يتناول طعام الإفطار عند سعد صباح كل جمعة .

ومنذ أن جاء سعد الى المجاورة في الأزهر ، لبس الجبة والقفطان والعمامة ، وكان حسن الهندام ، غلى الثياب ، ممتازا في ملبسه بين إخوانه جميعا . وغير زى العمامة حينما عين فيما بعد باشمعاونا لمديرية الجيزة . ومات الى رحمة الله وفي تركته عبادة من الصوف الأحمر الدقيق كان يلبسها أيام المجاورة ، ولم يكن يقنى مثلها في تلك الأيام إلا الأغنياء العظماء . ورئى رحمه الله يلبسها مرات كثيرة في سنيه الأخيرة ، شديدة الاحتفاظ والعناية بها ، مرهوا بما تبعته في نفسه من ذكريات الفتوة والقوة .

وبدا في ذلك العهد يشرب الدخان ، وظل يشربه كثيرا ويقدمه الى أصدقائه وزائريه ، الى أن مرض بالربو في عام ١٩٠٤ م . — وكان مستشارا — فنعته

أطباؤه منه ، فامتنع ثم عاد اليه ثم امتنع مرة واحدة لم يشربه بعدها أبدا . ولم يكن في سنيه الأخيرة يطيق أن يشم رائحة الدخان ، فلا يشرب في مجلسه ، ولا يشرب مطلقا في غرفة مكتبه .

أتم الطالب سعد دراسة أربع سنين أو ما يقاربها في الأزهر ؛ ثم غنى عن الدراسة فيه بخالطة السيد جمال الدين والتقى عنه . وعاد الشيخ حسن أبو علام الى منية المرشد ، فعين مأذونا بها ، ولبت في المأذونية الى أن مات رحمه الله منذ سبع سنين .

أما الذين خدموا سعدا في بيته وفي إعداد الطعام له ، الى ذلك الحين ، فكانوا ثلاثة متعاقبين : هم المرحومان محمد المستكاوى من منية المرشد ، وإبراهيم رجب ، ثم على طلحة ويعيش الآن بناحية ابيانه .

كانت محاضرات المرحوم السيد جمال الدين تدور حول هدم الاستبداد ونشر الحرية ، وكانت الجمعيات السرية تعقد كثيرا ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٨٠ م . للبحث في تخليص البلاد من مظالم الخديو وإرهاقه الناس بالضرائب وفي سير القطر نحو الإفلاس . وكانت الحركة العرابية على وشك ثورتها ، وغرضها أن يحل العنصر الوطنى المصرى محل الأتراك والشركس فى حكم مصر .

التحق سعد فى سنة ١٨٨١ م . بالتحريض فى الوقائع المصرية ، وكان يرأس تحريرها الإمام الشيخ محمد عبده ، فكتب فيها عدة مقالات تدل بموضوعها وبأسلوبها على أنها من روح سعد . فلا يدهشك ، وقد عاش سعد فى ذلك الوسط المتفعل النائر ، أنه كان طلق العنان فيما يكتب ، حر التفكير فيما يرسل ، على رغم أنه موظف حكومى يحزور فى جريدة رسمية !! بل كان رحمه الله ينهى فى بعض مقالاته على نظام الحكم الفردى بالقول الصريح الزاجر ، ويبرهن على أن الشورى وإنشاء مجلس نواب من أسلوب الحكم الاسلامى ، ويشر بالمبادئ الوطنية التى أعلنتها الثورة العرابية بعد قليل من ذلك الحين !!

لم تطل مدة سعد في التحرير بالوقائع، فقتل منها الى وظيفة "باشمعاون" مديرية الجيزة".

وبدأت الحركة العرابية، فكان سعد في الحقيقة من أركانها وذوى رأى فيها، على حداثة سنه وقلة تجاربه. واتصل في أنشائها اتصالاً وثيقاً بابن خاله المرحوم الشيخ أحمد على محمود، فكان كل منها عضداً للآخر.

نشبت الثورة العرابية، فأشار سعد على أخيه فتحى (وهو أصغر منه بأربع سنين تقريباً) وعلى ابن خاله وأخته فتح الله بركات بالعودة الى البلد، فعارضا، ولكنه صمم على أن يعودا، قائلاً انه لا يريد أن يجعلهما هدفاً معه لطوارئ الأيام. ولما دعياه للعودة معهما أبى، وأشار في غير تصريح الى أن القبض عليه في مصر أهون منه في بلده، وأنه منتظر بمصر ما يتزل به القضاء. ثم أرسلهما مع الخدم لشراء تذاكر السفر، فكان الأمر قد صدر بوقف قطارات السكة الحديد، فسافروا على مركب شراعى استؤجر لهما وحدهما.

بقى سعد بمصر، وبعد أيام قبض عليه (سنة ١٨٨٢م). بتهمة أنه عضو في جمعية سرية تسمى لقلب نظام الحكومة. وبقى في السجن شهوراً، ثم أفرج عنه بريئاً، فاشتغل بالمحاماة في عام ١٨٨٤ أى في أول عهد نشأة المحاكم.

نبّه الأستاذ سعد زغلول في المحاماة نباهة لا يبلغها وهم، وكان فيها مثال الصدق والفضيلة والعطف على المظلومين. ولم يكن يقبل من القضايا إلا التي ثبتت عنده أن الحق في جانبها، فلا يزال بها يكشف بقوة حجته وبراعة مهنته أسرارها حتى يشع نور الحقيقة عليها ويكون الحكم لها.

واشتهر في ذلك الزمان أن سعداً لا يقبل إلا القضية العادلة، وأن القضية الراجحة هي التي يدافع عنها سعد. ولست هنا في مقام الكلام عن سعد محامياً، ولكنى أسوق الى القراء قصة صغيرة يتيقنون منها ذلك الجاه العظيم الذى أدركه سعد في المحاماة : عرضت عليه قضية جنائية، فأبى قبولها، لأن الأدلة على التهمة قوية ثابتة، فالحل عليه أمحائها في القبول، وعرضوا مبالغ كبيرة؛ ولكنه أصر على الرفض، فما زالوا

يتشفعون اليه بأصدقائه العديدين، ويأخذون في رجائه بكل سبيل ، حتى قبل ...
غير أن سعدا الذى لا يقول إلا الحق ، أبى ضميره أن يدافع عن قضية يعتقد أن الحق
في غير جانبها، فذهب الى المحكمة، وكانت محكمة بنها، فقال : ليس عندى ما أقوله
دفاعا فى هذه القضية، فإن أمرها أظهر من أن يفتقر الى دفاع ! ... ثم سكت ، وهو
يريد أن التهمة فيها ظاهرة . ولكن المحكمة التى عرف قضاتها ، كما عرف سائر القضاة ،
أن سعدا لا يدافع إلا عن الحق ، لم تستطع إلا أن تحكم بالبراءة استنادا الى هذا
الدفاع البارع !!

♦ ♦

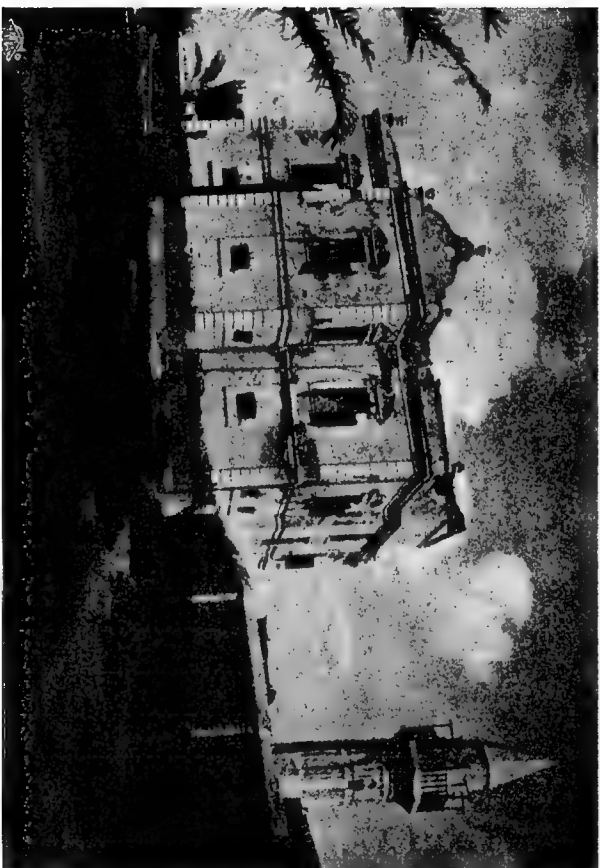
ثراء الرئيس :

كان ثراء الرئيس عظيما ، ولكن كرمه به وزهده فيه كان أعظم منه : فقد كان
المرحوم عبدالله بك زغلول ابن أخيه صغيرا ، وكان الرئيس مستشارا فى الاستئناف ،
فأراد أن يحفظ بيت زغلول فى ابنيه بابتان أخيه الصغير ، فوهبه باسم البيع أكثر من
ستين فدانا بناحية ابياه هى ميراثه عن أبيه وملك مجددا ، ثم شفعها بنحو ٥٠٠ فدان
بناحية مطوبس كان اشتراها لنفسه . وكان قد اشترى لنفسه فى أيام المحاماة أيضا
عزبتين بالبحيرة تباغان ٥٠٠ فدان ، فتصرف فى إحداها قبل الحركة الوطنية ،
وتصرف فى الأخرى فى بدء قيامها . ولم يحتفظ إلا بالبيت الذى ولد فيه بابيانه ، وقد
أقام بنفسه على تجديد بنائه وزينته وزخرفته فى سنة ١٩٠٤م . وظل يسكنه المرحوم
عبد الله بك زغلول الى آخر أيامه ، ويسكنه الآن أولاده من بعده .

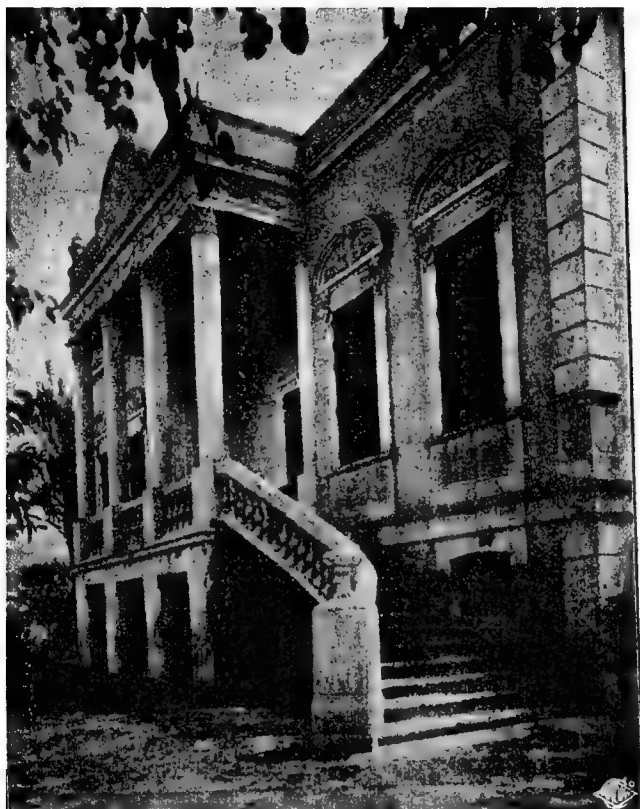
♦ ♦

ذلك طرف قصير من حياة الرئيس الأولى ، نذكره تكمله لما تعرفه الأمة من
سائر حياته العظيمة المجيدة .

وقد مضت كل تلك الأدوار وبيت سعد زغلول مفتوح على الرحب والسعة
لزائريه ، من المجاورين أولا ومن تواب البلاد آتريا ، الى أن ظفر بهذا العنوان
الخالد "بيت الأمة" .



البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل بإيماه، في حالته الجديدة .



مدخل البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل بايانه

في قانون الانتخاب

تحديد سنّ الناخبين

(الجلسة الثانية الستون لمجلس النواب : ٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لقد اقترحنا ووافقتم على أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لا من درجتين كما كان أقلًا . فهل تريدون أيضا جعل السنّ ٢٠ سنة ؟ أظن أن هذا كثير؛ فبالأمس والانتخاب من درجتين كان لا يجوز لمن كان عمره ٢٠ سنة أن ينتخب مندوبا ، فهل تريدون اليوم أن تعطوه الحق في انتخاب عضو مجلس النواب ؟ أرى أن تكون السنّ ٢١ سنة ميلادية كاملة للشخص الذي يعطى حق انتخاب عضو مجلس النواب ، و ٢٥ سنة ميلادية كاملة لمن يعطى حق انتخاب عضو مجلس الشيوخ . (فوافق المجلس على ذلك)

تأمين الترشيح في دوائر أسوان

(الجلسة الرابعة والستون لمجلس النواب : ٥ يولييه سنة ١٩٢٤)

محمود علام افندى — ننظر الآن اقتراح حضرات نواب مديرية أسوان الخاص بمبلغ ١٥٠ جنيها، وذلك نظرا لحالة الأهالي وثروتهم .
مقرر لجنة الحفانية — يلاحظ هذا الاستثناء في قيمة العوائد التي تدفع، لأن الثروة العقارية بها أقل منها في سائر القطر .

الرئيس الجليل — ليس هذا الاستثناء في صالحهم؛ لأنه إذا جعل المبلغ الذي يودع تأمينًا عند الترشيح ٥٠ جنيها فقط بالنسبة لمرشحي مديرية أسوان، فإن كثيرا من المرشحين في الجهات الأخرى قد يذهبون إلى أسوان ويأخضون المرشحين من أهلها .

(١) جرت هذه المناقشات أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بتعديل قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣

نغرى عبد النور بك — فضلا عن هذا، لا أرى أن هذا الوصف ينطبق إلا على مركز الدر .

عبد الصادق عبد الحميد افندى — انى موافق لهيئة المجلس على إيداع مبلغ ١٥٠ جنيا، لأن حالة القطر جيدة من الوجهة المالية؛ ولكن حالة مركز الدركا تعلمون ليست كما ينبغي، وقد أصبح لا إيراد له ولا زرع ولا نخيل يسمح للرشع فيه أن يدفع ١٥٠ جنيا . فأقترح أن من يقيم نفسه في دائرة الترديدفع ٧٥ جنيا اذا كان من أهالى الدر، أعنى نصف المبلغ المطلوب، وأما اذا كان من غير أهل الدر ويرشع نفسه لها فإنه يدفع المبلغ كاملا أى ١٥٠ جنيا .

أصوات — موافقون .

الترشيح فى الدوائر

المقرر — المادة (٣٥) ألغيت، وتوافق اللجنة على إلغائها، وهذا نصها :
 ” لا يجوز لمنسوب أن يرشح أكثر من واحد، وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح“
 والمادة (٣٦) تطلب الحكومة جعل الميعاد عشرة أيام، واللجنة مع موافقتها على ذلك رأت أن تضيف الى هذه المادة الفقرة الأخيرة من المادة (٣٧) فتكون المادة هكذا : ” يقدم الترشيح كتابة للديرية أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين، وإلا كان باطلا .
 وتفيد الترشيحات بحسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات“ .

الرئيس الجليل — يجب أن ينص فى المادة على تقديم طلب الترشيح مرافقا للإيصال الدال على دفع مبلغ المائة والخمسين جنيا .

المقرر — كنت أريد لفت النظر لذلك .

هارون سليم افندى — معنى الترشيح أن يكون مستوفيا للشرائط، فالنص الموجود الآن يكفى لتحقيق الغرض المطلوب .

المقرر — المادة ٣١ نصت على ضرورة إيداع مبلغ ١٥٠ جنيا ليكون الترشيح صحيحا؛ لهذا يجب تقديم الإيصال الدال على دفع المبلغ، وأرى أن النص على ذلك ضرورى فى المادة ٣٦، وعلى ذلك تكون المادة هكذا: "يقدم طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع المبلغ للسديرة أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين، والا كان باطلا . وتفيد الترشيحات بحسب توارىخ ورودها فى دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات".

نخري عبد النور بك — ما هى الحكمة فى جعل المدة ١٠ أيام ؟

نائب وزير الداخلية — لعدم ضياع الوقت، ولو جعلتموها ثمانية لكان خيرا.

أحمد رمزى بك — اذا كان كل من يرشح نفسه فى دائرة يدفع ١٥٠ جنيا، فماذا يكون حكم شخص خالف القانون ورشح نفسه فى ثلاث دوائر مختلفة ودفع فى كل دائرة ١٥٠ جنيا، هل تبطل الترشيحات الثلاثة؟ أو تكون العبء بالاثنتين السابقتين منها تاريخا ؟

الرئيس الجليل — القاعدة أن الإنسان لا يستفيد من مخالفته للقانون، فإذا

سقط المرسوم فى الثلاث الدوائر ضاع عليه المبلغ .

أصوات — واذا نجح فى الثلاث الدوائر ؟

الرئيس الجليل — لا يضع شىء عليه .

أحمد رمزى بك — واذا نجح فى البعض وسقط فى البعض الآخر ؟

الرئيس الجليل — كل دائرة لها حسابها الخاص .

أحمد رمزى بك — قد حرمتنا الترشيح لأكثر من دائرتين؛ فإذا ما رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر، فإنى أقترح: إما أن يكون الأسبق منها هو الصحيح، أو بإبطال الثلاثة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — المادة ٤٠ قد وصفت العلاج لهذه الحالة .

محمود علام افندى — المسألة بسيطة، فإذا رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر يصح أن يطلب منه قبل يوم الانتخاب اختيار دائرتين فقط .

الرئيس الجليل — هل الاعتراض على هذه المادة بسبب الـ ١٥٠ جنيتها أو بسبب آخر؟

عبد الحليم البلى افندى — القانون قال "لا يجوز"، وفى حالة النص على عدم الجواز يجب النص على تعيين جزاء عند المخالفة .

المقرر — المادة ٤٠ فيها العلاج الكافى .



أحمد رمزى بك — اذا تقدم شخص للانتخاب، وجرى العملية فعلا، ولم تتوفر فى المرشح شروط الانتخاب، فعدم وجود لجنة تثبت حيازة المرشح للصفات المطلوبة قانونا ينتج عنه أن عملية الانتخاب عرضة للبطلان أمام المجلس .

الرئيس الجليل — بفرض وجود هذه اللجنة، وبالرغم من قراراتها، فإن المجلس له حق إلغاء أى انتخاب .

أحمد رمزى بك — أرى أن الأوفق أن تراجع اللجنة حالة المرشحين ، كهيئة ابتدائية، وأن تستأنف قراراتها أمام المحكمة، وللمجلس الإشراف على كل ذلك .

الرئيس الجليل — عملية الترشيح الآن بسيطة جدا، لأن من يريد ترشيح نفسه يدفع ١٥٠ جنيتها مصريا، فلا حاجة لاشتراط شىء آخر، واذا وقع خطأ قانونى ينظر فيه المجلس .

أحمد رمزى بك — كأننا بعد كل هذا التعب يأتى المجلس ويلغى عملية الانتخاب !

الرئيس الجليل — قد وقع ذلك فعلا، فالمجلس له الحق فى نظر عملية الانتخاب من أولها الى آخرها .



يوسف أحمد الجندى افندى — المادة ٣٩ لم تنص على حالة ما اذا أهمل المحافظ أو المدير إدراج اسم المرشح أو طلبه، كما أنه لم ينص على حالة ما اذا طلب المرشح إدراج اسمه ورفض ذلك؛ كما أن المادة ٤١ التي كانت تنص على رفع أوراق الترشيح للجنة المنصوص عنها في المادة ١٣ مطلوب^ة إلغاؤها؛ فكأنه لا توجد هيئة يمكن التظلم اليها من قرارات المحافظين والمديرين الصادرة بشأن طلبات المرشحين.

نائب وزير الداخلية — المسألة بسيطة لا تحتاج لكل هذا، واذا وقع شيء من ذلك فلا يكون إلا نتيجة خطأ مادي من أحد الكتاب.

يوسف أحمد الجندى افندى — لنفرض أن المدير تشبث برأيه لأغراض حزبية.

نائب وزير الداخلية — لا أفهم أى مدير يعرض نفسه لمثل هذه المسؤولية؛ وفي هذه الحالة يمكن التظلم لوزير الداخلية، فضلا عن أن المجلس له حق إبطال الإجراءات.

عبد اللطيف الصوفانى بك — أليس من المحتمل أن نكل أمر الفصل في عمليات الانتخاب لهيئة أخرى غير المجلس؟ لهذا لا أرى محلا للاعتداد على المجلس في تلافى ما يقع مخالفا للقانون، ويجب من الآن أن نضع الضمانات الأولية التي تصون هذه الحقوق.

الرئيس الجليل — المجلس له الآن حق الفصل، ولا أظن أن أحدنا يميل الى التنازل عن هذا الحق، لأنه من الطبعي أن نسعى لتوسيع سلطتنا. والمسألة بسيطة؛ لأنه اذا تقدم المرشح للمدير بالإيصال الدال على إيداع المبلغ، فليس له وجه للرفض، لأنه يعرض نفسه للرفض ولللعقوبات التأديبية. والواقع أن العمل ضامن لنفسه، ووجود وزير الداخلية تحت مراقبة المجلس ضمان كبير، سواء

احتفظ المجلس بحق الفصل في عملية الانتخاب أم أحالها على سلطة أخرى ؛ وفضلا عن ذلك فإن للسلطة الأخرى حق إلغاء عملية الانتخاب لنقص في الإجراءات . وقد كانت هذه الضمانات لازمة عند وضع القانون أولا لأن المجلس لم يكن موجودا ؛ أما الآن ، فع وجود المجلس ومراقبة أعمال الحكام الإداريين ، فلا محل للنص على ضمان آخر .

محمد كامل حسن الأسبوطى افندى — أرى ضرورة النص على ما يضمن سير الإجراءات بطريقة قانونية ؛ لأنه مع أن المدير في المدة الماضية كانت تشترك معه لجنة فيها أحد القضاة ، أراد أن يخلط بين اختصاصه كلجنة تنظر في مسائل الترشيح وبين اختصاصه بمراقبة الجداول وتحريرها ؛ فبعدما تقيد اسمى واسم حضرة زميلى ابراهيم ممتاز افندى بجداول الانتخاب ، واستلم كل منا تذكرة مندوب ثلاثينى ، وبعد أن قدمنا أوراق التزكية التى هى فى الواقع أبسط من إيداع المبلغ ، . . بعد كل هذا أراد المدير لغرض سياسى أن يتشبث فى أمر يتعلق بقيد أسمائنا بالجداول ، ليصل بذلك الى شطب أسمائنا ! والواقع أنه لولا وجود القاضى فى اللجنة لقضى المدير على كل مجهوداتنا !

عبد السلام فهمى بك — يجب النص على ضمان أولى ، ولا يصح أن نتنظر حتى يعقد المجلس ويستجوب الوزير .

الرئيس الجليل — تظلم لوزير الداخلية .

عبد السلام فهمى بك — ماذا يكون الحال اذا رفعت شكايتى اليه وأهملها ؟

الرئيس الجليل — مثل ذلك كتقديم طلبك للجنة تهمله ؛ وحضرة العضو يعلم أن اللجنة ليست ضمانا كافيا ، لأن بعض اللجان قد حكم أحكاما لا تنطبق على القانون .

عبد السلام فهمى بك — يجب أن نعمل على إيجاد ضمان .

الرئيس الجليل — اذا رأى المجلس أن المدير خالف القانون في عملية الترشيح، فله أن يلغى الانتخاب ويعيده مرة أخرى؛ وتوجد عدة ضمانات: الأولى وزير الداخلية الواقع تحت مراقبة المجلس، ثم رئيس الوزراء، ومن وراء ذلك المجلس أو الجهة التي ستفصل في صحة عملية الانتخابات. والضمانات التي تسيرون إليها لا تنهى بالفرض المقصود، ولا تكون نتيجة إبطاء إجراءات الانتخاب وتعطيل أعمال الناس ومصالحهم، مع أننا نرى في البلاد الأخرى إتمام إجراءات الانتخاب بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ حل المجلس؛ فلا لزوم لضبايح الوقت في المطاعن والاستئنافات وغير ذلك.

عبد الرحمن الرافعي بك — لا أرى ما يمنع من وجود ضمان وقى.

عبد الحليم البيلي أفندي — المناقشات التي تدور الآن تعتبر أعمالاً تحضيرية يرجع إليها عند تغيير القانون؛ فبناء على رغبتنا جميعاً نقول من الآن أن اختصاص المدير في قبول أوراق الترشيح يعتبر مجرد مراجعة مادية، والواجب عليه فقط في هذه الحالة أن يتحقق من قيد اسم المرشح وإيداعه المبلغ وتقديم الطلب في الميعاد؛ فإذا كان المراد هو حصر اختصاص المدير في هذه الحدود، فلا مانع من الموافقة على المادة.

نائب وزير الداخلية — الواقع هو ذلك.

الرئيس الجليل — أنا لا أمانع في أن ينص على رفع الأمر لمحكمة الاستئناف العليا.

عبد اللطيف الصوفاني بك — أوافق على رأى دولة رئيس الوزراء.

الرئيس الجليل — الواقع أن الحكومة ليس لها مصالح مطلقاً، فلكن أن نتخذوا ما تشاءون من الضمانات، ولكنى لا أرى محلاً للنص على شيء، لا ضرورة له؛ وإذا كان لا بد من اتخاذ ضمان، فلنكل الأمر لمحكمة الاستئناف.



الفصل في الطعون . المعارضة

(الجلسة الخامسة والستون لمجلس النواب : ٦ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — توافق الحكومة على رأى اللجنة، وهو أن يكون الفصل في الطعون للبرلمان، أخذاً بمبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض؛ ولا ينبغي مطلقاً أن يعطى هذا الحق للحاكم، للأسباب التى أبداها حضراتنا صبرى أفندى ووليم أفندى .

يقول حضرة الأستاذ هرون سليم أفندى اننا نعطى للحاكم هذا الحق كله، أى نعطيها حق الفصل في الطعون وفي صحة النيابات أيضاً . ولكن فات حضرة أن الحاكم لا تحكم إلا في المخاصمات، أى يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعا والمحكمة تفصل بينهما، فإذا لم يكن هناك قضايا فما الذى تفصل فيه المحاكم ؟

نعم اذا لم تكن قضية فلا قضاء . إن القاضى إنما ينظر في قضية، اذ وظيفته الفصل في نزاع قائم بعد أن يسمع خصمين أحدهما يدعى والآخر يدافع . وفي حالتنا هذه، حالة الفصل في صحة النيابات، اذا لم يكن هناك طعن فلا توجد خصومة ولا قضاء . وأنا حقيقة كنت أوافق على أن المجلس يندب القضاء لتولى هذه السلطة، لو كانت هناك أسباب حقيقة تسوّغ ذلك، نتجت من الاختبار، ودلت على أن المجلس لم ينصف أو لم يجد من نفسه أهلية للإنصاف ! ولكن مجلسنا لم يحصل فيه ذلك، وكلكم تتزور بهذا، وكلكم قد حكمتم وتعرفون أنكم حكمتم بلا تحيز . فما معنى أن يقوم البعض منكم، بدون أن تحدث حوادث تلجئ الى تغيير الحالة الحاضرة التى عملنا بها والتي جربناها، ويقول . نقل هذا الاختصاص منا الى غيرنا ؟ ما هى الأسباب ؟ صحيح أنكم اذا تنازلتم، فتنازلكم بحض اختياركم من تلقاء أنفسكم، بدون إجبار ولا إرهاب ولا إكراه . ولكن، لماذا التنازل ؟ ما الذى يحمل على أن حقاً أعطى لي واستعملته كما ينبغي، أن أتركه أو أن أتنازل عنه ؟ المجرد أن واحداً أو اثنين طلبا

ذلك ؟ لا ! لا ! يجب أن يكون هناك أسباب حقيقية تحملنى على أن أتنازل عن حقى وأعطيه لغيرى ، فإن لم توجد هذه الأسباب كان هذا فى غير محله . حقيقة اذا أتم تنازلتم عن هذا الحق اليوم ، فهذا معناه أنه ليس لكم ثقة فى عدالة أنفسكم ! وفى هذا ضرر كبير . نحن محتاجون لأن تثق الأمة بأعمالنا ، فإن كنا تقدم لها برهانا ماديا على أننا نشك فى عدالة أنفسنا ، فإننا نفرى الأمة بالتشكك فى قراراتنا أيضا (تصفيق) ، مع أننا فى حاجة الى أن نضاعف ثقة الامة بنا : أولا بأن نعدل فى أحكامنا كما فعلنا ، وثانيا بأن نحترم الدستور فى قراراتنا ، وثالثا بأن نحترم أنفسنا . ولكننا نأتى عقب أن جربنا أنفسنا ، وعقب أن أصدرنا قرارات فى الطعون ، قرارات عادلة بحسب اعتقادنا ، ونقول : بما أن القانون أعطى لنا حق التنازل عن هذه السلطة الى غيرنا فإننا نتنازل عنها ! لماذا ؟

بناء على هذا ، وأخذنا بالأسباب التى أبدأها كل من حضرات صبرى أبو علم افندى (مقرر لجنة الحاقانية) والأستاذ كرم وغيرهما ممن تكلموا فى الموضوع وأخذوا بهذا رأى ، أرى أن تبقى الحالة كما هى الى أن تكثر الأحزاب فى البلاد ، وحينئذ يمكن اذا جدت أسباب تحمل على سوء الظن ، فى وقتها فقط يمكن هذه الهيئة أن تنظر فى تلك المسألة . ولكننى أرى أن ليس هناك حاجة لذلك ، اذ كلنا على رأى واحد . وعند ما تسأل واحدا من حضرات المعارضين قائلا له : "فى أى شئ تعارض ؟" يكون جوابه : "ليس هناك معارضة" .

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا ! يا باشا ! المعارضة موجودة .

الرئيس الجليل — ما الذى تعارض فيه حضرتك ؟ هل يمكنك بيان ذلك ؟ . .

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا يمكن أن يكون رأى تقليديا .

الرئيس الجليل — لا يصح أن تقاطعنى ، بل احترم المجلس .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إننى أحترمه .

الرئيس الجليل — أقول انه لا توجد معارضة، لأننا كلنا من رأى واحد .

عبد اللطيف الصوفانى بك — عند وجود ما يدعى للاختلاف فى رأى توجد المعارضة .

الرئيس الجليل — هذا طبيعة كل عضو، ولا يوجد قسمان فى المجلس : قسم يقول بالاستقلال، والثانى يقول بالحماية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — حسن، لأن المعارضة وجدت لذلك وتعمل لذلك .

الرئيس الجليل — هذا هو الذى قلته . انى أطلب الاستقلال التام لمصر والسودان، وأنت كذلك .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هذا كلام حسن .

الرئيس الجليل — اننى أقول كلاما حسنا وأنت تناقضنى ! أقول ليس هناك معارضة، لأن جميع الموجودين بالمجلس على مبدأ واحد، وهو مبدأ الاستقلال التام لمصر والسودان .

عبد اللطيف الصوفانى بك — من غير شك .

الرئيس الجليل — أما تعدد الأحزاب فىكون عند الاختلاف فى المسائل الداخلية : فمثلا هذا يقول بالتعليم الإجبارى، وغيره يقول بغير ذلك . فريق يرى أخذ رسوم الجمارك على المنحور، وغيره يرى خلاف ذلك الخ، من المسائل التى تتكون بسببها الأحزاب . ولكننى اليوم أصرح بأن ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام وحزب لا يطالبه (تصفيق حاد) . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة، وغيرهم الجالسون هناك، ليس بينهم اختلاف مطلقا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أبدا .

الرئيس الجليل — نعم ليس هناك خلاف ! أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا ! فلك ذلك ! ولكك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع، فأنت تركت الحرية المطلقة في ذلك .

بناء على هذه الأسباب أرى في الحالة الحاضرة أنه ليس هناك محل مطلقا للتنازل عن حقكم وإعطائه لغيركم (تصفيق حاد) .

أصوات — نوافق على ذلك .



الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديرية
(الجلسة السادسة والستون لمجلس النواب : ٧ يولييه سنة ١٩٢٤)

المقرر — ... ننقل بعد ذلك للفقرة الأخيرة من المادة ٧١ وهذا نصها :
” وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية “ .

أصوات — والشياعات .

غفرى عبد النور بك — أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية النواب والشياعات، لأن البعض يتخذ عضوية الشياعات آلة للتأثير والتغدير .

المقرر — اللجنة لا تقترح هذا، ولكنها لا تعارض فيه .

أحمد رمزي بك — أوافق على ما رآته اللجنة من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديرية والنيابة، لأنها لا تتأثر برئيسها، إذ أن الحوادث دلت على غير ذلك؛ ولكن ألفت نظر حضراتكم إلى أن مجالس المديرية لم ينتخب أعضاء لها من ديسمبر سنة ١٩١٣، غلغت فيها مراكز عديدة بسبب وفاة البعض أو بسبب انتخابهم

في مجلس النواب أو الشيوخ ، فأصبحت هذه المجالس لا تكاد تجتمع إلا بصعوبة كبرى ، وتعطلت وظيفتها .

المقرر — قد احتطنا لذلك وقلنا ان حكم هذا النص لا يتمشى على الماضى .

أحمد رمزى بك — اذا نقذ هذا النص من وقت صدوره .

المقرر — اللجنة متفقة مع حضرتك .

أحمد رمزى بك — أريد أن يضاف على النص الذى وضع فى هذا المشروع أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا بعد الانتخابات المقبلة لمجالس المديريات .

المقرر — قوانين الانتخاب هى قوانين إجراءات ، والأصل فى هذه القوانين أنها لا تتمشى على الماضى ، بمعنى أن من جمع فى الماضى بين عضوية مجلس النواب ومجلس المديرية على أساس قانون الانتخاب القديم لا تسرى عليه الأحكام الجديدة . وقد قررت اللجنة فيما قررته من المبادئ أن هذا التعديل الجديد لا يسرى على الأعضاء الذين انتخبوا طبقا لقانون الانتخاب الحالى ، فإن هؤلاء قد اكتسبوا حق الجمع بين الاثنين .

أحمد رمزى بك — لم تذكروا أعضاء مجالس المديريات .

الرئيس الجليل — السبب الذى أبداه حضرة العضو المحترم يرجع الى أن عدد أعضاء مجالس المديريات الآن لا يكفى لانقادها ، فهذا النقص الطارئ الذى يمكن تكميله بالانتخاب ، لا يصح أن يبنى عليه قانون ، اذ القانون يقصد به الدوام والاستمرار . فإذا كانت مجالس المديريات ينقصها بعض الأعضاء اليوم ، فيمكن تكملة هذا النقص ، ولا يصح أن يكون إصدار القانون نتيجة لهذا النقص ، فإما أن يكمل النقص الحالى أو يحصل انتخاب جديد .

قانون شركات التعاون

(الجلسة السابعة والستون لمجلس النواب : ٨ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — من ضمن أعمال المجلس اليوم النظر في قانون شركات التعاون، ولكن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه، نظرا لغياب معالي وزير الزراعة ولأن وكيل الوزارة الذي كانت له يد في وضع هذا القانون قد عزل، ولا يوجد في وزارة الزراعة موظف كبير يستطيع أن يمثل الوزارة أمام حضراتكم، وأنا وإن كنت قائما بأعمال وزارة الزراعة إلا أنه لا يمكن أن أتناقش في هذا القانون، لأنه ليس لدى متسع من الوقت لدروسة ولو إجماليا .

فلهذه الأسباب، ونظرا لأننا في آخر دور العمل، ولأن قانون شركات التعاون مهم ويحتاج لبحث دقيق، أرجو تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل .
أصوات — موافقون .

عبد الرحمن الرافعي بك — هذا القانون من اختصاص قسم التعاون، ولهذا القسم مدير ومفتش، فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات .

الرئيس الجليل — كما نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالى، ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذى يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزار أمام المجلس، لأن الدستور يقضى بالآ يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين عبد اللطيف الصوفانى بك — بما أن قوام المشروع هو المال، وبما أن الميزانية ستوضع في إبان عطلة المجلس، فرجاؤنا من الحكومة ومن دولة الرئيس أن يفكروا في إيجاد شيء من المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع .

الرئيس الجليل — نعد بأن نعمل كل ما في وسعنا لأى مشروع نافع للبلاد.

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في قانون شركات التعاون الى الدور المقبل؟

أصوات — موافقون .

(قرر المجلس تأجيل النظر في قانون التعاون الى الدور المقبل) .

قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة السابعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ٨ يولييه سنة ١٩٢٤)

شرع مجلس الشيوخ في هذه الجلسة في القراءة الثانية لمشروع القانون الذى أعدته لجنة الأمور الداخلية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ التماس بالاجتماعات العامة والمظاهرات في العاروق العمومية . وقد اشترك الرئيس الجليل رحمه الله في مناقشات المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من هذا القانون ، فثبتت هذه المناقشات فيما يلى :

المادة ٧

تليت المادة ٧ من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذى اقترحه اللجنة

مادة ٧ — يجوز دائما لمنسوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه .

ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :

أولا — اذا طلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها في المادة ٦ ، أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار ؛
ثانيا — في حالة حدوث تصادم أو ضرب .

نص القانون الأصلى

المادة ٧ — للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ، ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :

(١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ؛
(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الإخطار ؛

(٣) اذا أقيمت في الاجتماع خطب أو حدث صباح أو أنشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛
(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛

(٥) اذا وقع اضطراب شديد .

على عبد الرازق بك — أتلو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهو : "أقترح أن تحذف الفقرة (ثانيا) بإكلمها" .

لويس أخنوخ فانوس افندى — ان سبب اقتراحى هذا هو أنه لو أقيمت هذه الفقرة لوجدت الأحزاب مجالا واسعا لتنظيم وتبدير الحوادث حتى يصلوا الى منع الاجتماعات ، فالأولى حذف هذه الفقرة تلافيا لما عساه أن يحدث من هذا القليل .

المقرر — هذا النص موجود فى القوانين الأجنبية ، وليس فيه أى تضيق على حرية الاجتماعات ؛ ومع ذلك فإن الحكومة عند حسن ظنكم بها وثقتكم فيها ، لأنها منكم وأتم منها ، ولا تعمل إلا ما فيه المصلحة العامة .

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن تستبدل عبارة (أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار) من الفقرة (أولا) من هذه المادة بالعبارة الآتية : (أو الموقعون على الإخطار عند عدمها) .

محمد علوى الجزار بك — اذا استتب النظام فهلا يحسن أن يستمر الاجتماع ؟
المقرر — يعود الاجتماع ما دام هناك حسن نية وما دامت الحكومة قائمة على ثقتكم .

الشيخ حسن عبد القادر — اتنا فى هذا الموقف لا نكون أمام الحكومة ، ولكننا نواجه عساكر وضباط البوليس ، وهم لا يتأخرون عن التدخل فى الاجتماع لمجرد وقوع حوادث يديرها الخصوم بعضهم لبعض .

الرئيس الجليل — ان فض الاجتماع لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان هناك تضارب من شأنه الإخلال بالنظام .

محمد علوى الجزار بك — إذن لا بأس من إبقاء الفقرة الخامسة من المادة ٧ من القانون الأصلى على أصلها ، وهى : (اذا وقع اضطراب شديد) .

الشيخ حسين والى — ماذا علينا لو قيدنا هذا النص بما قاله دولة الرئيس ،
فيكون هكذا ”فى حالة حدوث تصادم أو ضرب من شأنه أن يخل بنظام الاجتماع“ ؟
محمود بسيونى افندى — أرى أن يضاف الى هذا التعديل عبارة ”بحيث يجعل
استمرار الاجتماع مستجيلا“ .

الشيخ حسين والى — هذا التعديل أدق .

المقرر — اللجنة بحثت ودققت ونقبت حتى توصلت الى هذا النص الذى
وضعتة فى تقريرها ، فلما وجدت بابا للتضييق على الحرية إلا أغلقته ، ولا وجدت بابا
للتوسيع فى الحرية إلا فتحتة على مصراعيه ؛ فالتعديل ليس فيه شىء يقيد الحرية ،
وليس فيه ما يخالف القوانين الموجودة فى الأمم التى تضارعنا فى الحضارة والمدنية .
لكم الرقابة العامة على الحكومة ، لكم أن تسألوها ، لكم أن تستجوبوها ، لكم أن
تحاسبوها ؛ كل هذه ضمانات كافية لمراقبة السلطة الضئيلة التى منحتموها للحكومة
فى هذا الموضوع . وعليه أرى أنه لا يمكن ادخال تغيير على تعديل اللجنة .

رزق شعبان شعيره بك — لا بد للجلس أن يناقش كل نقطة من تقرير اللجنة ،
والا اذا كان الغرض أن رأى اللجنة ينفذ على كل حال فلا لزوم لعرضه علينا .

لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أوضح للجلس وجه الخطر من بقاء
هذا النص ، لأننا لا نضمن فى المستقبل تطبيق هذا القانون بأمانة وذمة ، فقد يقع
طارئ يبنى عليه حل المجلس ؛ فإذا حصل ذلك لا قدر الله ، وسقطت وزارة الشعب
وحلت محلها وزارة رجعية ، يمكن لهذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاجداث
مشاغبات يترتب عليها فض الاجتماع ؛ فأرى من اللازم اتخاذ كل احتياطات لمنع وقوع
مثل ذلك فى المستقبل . ولهذا أقترح إلغاء الفقرة الثانية من تعديل اللجنة ، ويمكن
للحكومة اتقاء لوقوع المشاغبات فى الاجتماعات أن توجد فيها عددا كافيا من رجال
البوليس لمنع أى طارئ يكون من شأنه الإخلال بالنظام ، ومهما كانت قوة المشاغبين
فى هذا الاجتماع فإنها لا تكون أقوى من قوة البوليس .

أحمد أبو سيف راضى افندى — لى ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، وهى أنه ما دامت وظيفة البوليس هى حفظ النظام فقط فلا يجوز أن يخول له حق اختيار المكان الذى يتعقد فيه الاجتماع .

المقرر — هذه الفقرة لا يفهم منها ما تقول ، وليس الغرض منها أن البوليس يختار المكان الذى يعقد فيه الاجتماع ، بل يختار الموضع الذى يستقر فيه من مكان الاجتماع ليتمكن من الإشراف على ما يجرى فيه .

على عبدالرازق بك — المقصود بكلمة "المكان" المكان الذى يتمكن فيه البوليس من الإشراف على الاجتماع .

المقرر — ردًا على حضرة لويس فانوس افندى، أقول انه لا تضيق ولا ضرر ولا خطر فى النص الذى أوردته اللجنة مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ومع وجود الدستور. أما الصورة التى يفرضها حضرتها فهى صورة مستحيلة، وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية ، ويكون الأمر فوضى والاستبداد مخيمًا .

الشيخ محمد عز العرب بك — الفروض التى يفرضها لويس فانوس افندى فروض بعيدة، وإذا حصل ما قاله لا سمح الله فتكون الحالة استبدادية لا يبقى معها ضمان، لا لهذا القانون ولا لغيره من القوانين . ومع ذلك فهناك محل لأن تزداد كلمة "شديد" بعد كلمة "ضرب" .

الرئيس الجليل — من الذى يقدر درجة الشدة والضعف ؟ أليس هو البوليس ؟ وما دام البوليس هو الذى يقدر ذلك، فلا فائدة من الاقتراح الذى تطلبه، والأفضل بقاء تعديل اللجنة كما هو .

أحمد على باشا — راجعت اللجنة عند نظر هذه المادة القانون الفرنسى الذى لا يزال معمولًا به الى الآن، فوجدت أن رجل البوليس أو رجل الإدارة له أن يحل الاجتماع فى الحالتين المذكورتين فى المادة ٧، واللجنة لم تعمل شيئًا سوى أنها ترجمت

النص الفرنسي كما هو . ولما ترجمنا عبارة (التصادم أو الضرب) ، تناقش أعضاء اللجنة فيما يمكن أن يفهم من هذا التعبير ، وما يمكن أن يقال في تفسيره أو تأويله ، وهل المراد بالضرب الضرب الخفيف أو الشديد ؟ فانتهت اللجنة بوضع النص الفرنسي كما هو ، وتوقعنا أن يكون هذا مثار مناقشة بين حضراتكم كما حصل . وعلى كل حال فالرأى لحضراتكم : فإذا رأيتم التضييق على تصرفات البوليس ، حتى لا يتذرع ببعض الأسباب الواهية لفض الاجتماع ، أقترح أن يكون نص الفقرة الثانية هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب ، اذا وجد المنسوب أن في استمرار الاجتماع خطرا على الأمن العام “ .

الشيخ حسين والى — على كل حال يكون التقدير موكولا للبوليس .

أحمد على باشا — هو له التقدير حتما ، ولكن يجب أن نضع له بعض القيود منعا لتلاعبه في التقدير ، فإذا حاول أن يتوسع في هذا الحق يمكننا محاسبته ، وتكون مسئوليته ظاهرة أمامنا .

الشيخ حسين والى — أقترح أن يكون نص الفقرة هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب “ .

الرئيس الجليل — اذا قيدت كلمة ” التصادم “ وأطلقت كلمة ” الضرب “ فيكون أى ضرب كافيا لفض الاجتماع ، فالأولى التقييد في الحالين أو الإطلاق فيهما .
الشيخ حسين والى — اذن يقال ” تصادم أو ضرب شديدين “ .

على عبد الرازق بك — اقترح حضرة علوى الجزار بك تعديل هذه الفقرة كما يأتى : ” في حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يعاد الاجتماع متى استتب النظام “ .

الرئيس الجليل — هل يعاد الاجتماع بإذن أو بغير إذن ؟

محمد علوى الجزار بك — بدون إذن .

الرئيس الجليل — متى انقض الاجتماع فإعادته تحتاج الى إخطار جديد .

محمد علوى الجزار بك — أقصد باقتراحى أنه اذا حصل تصادم بين ثلاثة أو أربعة من المجتمعين مثلاً، فلرجال البوليس أن يخرجوهم، ويستمر الاجتماع كما كان. المقرر — الغرض الذى ترى إليه اللجنة هو أن يقع تصادم عظيم، كعراك بين حزين، لا مضاربة بسيطة بين شخصين أو ثلاثة .

لويس أخنوخ فانوس افندى — عندما كنت فى أوروبا، شاهدت حادثة موضوعها أنه فى أثناء اجتماع من الاجتماعات حصل تصادم بين جماعة من الشيوعيين وبين آخرين من خصومهم، فطلب رئيس الاجتماع تدخل البوليس لإخراج المتشاجرين، فلما تعذر إخراجهم طلب منه فض الاجتماع، وهذا هو الشيء المفقول. وحرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، ولذلك أرى أنه لا يجوز للبوليس أن يتدخل من تلقاء نفسه، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب أصحاب الاجتماع .

المقرر — افرض أنه حصل تصادم وتضارب، وأصحاب الاجتماع لم يطلبوا من البوليس التدخل، فهل يقف البوليس مكتوف اليدين لا يحرك ساكناً ؟

لويس أخنوخ فانوس افندى — حرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، فإذا تعدى أحد على آخر وجب على البوليس أن يتدخل فى الأمر ويمنع هذا التعدى بمقتضى القانون العام .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة محمد عز العرب بك اقتراحاً هذا نصه :
” فى حالة حدوث تصادم أو تضارب لا يمكن تجنبهما بغير حل الاجتماع “ .

المقرر — هذه زيادة لفظية لازوم لها مادام التقدير موكولاً للبوليس، والأولى ترك المادة على حالها .

رئيس الجلسة — انتهت المناقشة، فليؤخذ رأى على الاقتراحات المقدمة عن هذه المادة .

(ثم أخذ رأى فلم يوافق المجلس على شيء من هذه الاقتراحات ، فأخذ رأى على المادة السابعة كما وضعتها اللجنة، فقرر المجلس الموافقة عليها) .

المادة ٨

تليت المادة الثامنة من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

التعديل الذى اقترحه اللجنة
المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا — أن يكون الفرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .

ثانيا — أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات .

نص القانون الأصلى

المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الفرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛

(٢) أن يكون فاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛

(٣) أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الرئيس الجليل — الفقرة الثانية من هذه المادة فيها تضيق ، وما المانع

[من أن يقع الاجتماع قبل الدعوة للانتخاب ؟

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي : "ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم" .

(وافق المجلس على ذلك وعلى بقاء الفقرة الأولى من هذه المادة كما وضعتها اللجنة ، فأصبح نصها هكذا : "يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية . ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم") .

المادة ١٠

تلى النص الأصلي للمادة العاشرة التي رأت اللجنة إلغائها ، وهو :

رأى اللجنة

ألغيت .

نص القانون الأصلي

المادة ١٠ — لا يترتب على أى نص

من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس

من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع

من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر ،

أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور

في الطرق والميادين العامة .

الرئيس الجليل — لو ألغيت هذه المادة لا يكون للبوليس حق منع

التجمع .

المقرر — اللجنة ألغت هذه المادة اكتفاء بما هو موجود في القانون العام ،

وهو قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — إن إلغاء النص الأصلي معناه أن البوليس لا يجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام .

المقرر — كما فهمنا أن بقاء هذه المادة يكسب البوليس حقا جديدا غير الحق الذى يتوخله له القانون العام ، ولذلك ألغيناها ؛ ولكنا الآن فهمنا أنها لا تكسبه حقا جديدا ، ولذا لا أرى ضررا من بقائها .

أحمد على باشا — اللجنة حذفت هذا النص اكتفاء بما هو موجود فى القانون العام ، ورأت أن وجود هذا النص تحصيل حاصل .

الرئيس الجليل — نحن نقول ذلك حتى لا يتوهم متوهم أن حذف هذه المادة يمس ما للبوليس من الحق بمقتضى القانون العام . ومع ذلك فإذا أثبتتم فى المحضر أن إلغاء هذه المادة سببه أن هذا الحق طبعى للحكومة طبقا للقانون العام ، وأن إثباته تحصيل حاصل ، فالحكومة تكفى بذلك .

الشيخ حسين والى — الأمور التشريعية يجب أن يكون النص فيها واضحا ، فدفعنا للوهم أرى ألا تطفى المادة .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة ، على أن يثبت فى المحضر "أن سبب إلغائها أن هذا الحق طبعى للبوليس طبقا للقانون العام ، فإنباته تحصيل حاصل" ؟ ... (وافق المجلس على ذلك) .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى اقتراحا هذا نصه : أقترح أن تبقى المادة العاشرة وأن يكون نصها هكذا : "لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من واجب المحافظة على الأمن العام أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور" .

أصوات — غير موافقين .

المادة ١١

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي

الفصل الثالث

في العقوبات والأحكام العامة

المادة ١١ - الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر، وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهها مصرى، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولا يجوز تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .

التعديل الذى اقترحه اللجنة

المادة ١١ - الاجتماعات العامة

أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع، وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة، كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو مظاهرة لم يخطر عنها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — العقوبة إما أن تكون رادعة زاجرة، وإلا فلا معنى لها؛ فإذا حصلت مظاهرة، وكانت مخلة بالأمن العام، ورأى البوليس منعها، وأبى المتظاهرون إلا أن يستمروا في تظاهريهم رغم تنبيهه وتحذيره، فإن عقوبة الحبس لمدة أسبوع أو الغرامة بمائة قرش غير كافية مطلقاً، وهي تبعث على احتقار السلطة والاستخفاف بها. فإما أن تجعلوا الاجتماع مباحاً ولا عقاب عليه، أو أن تجعلوه غير مباح وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه.

المقرر — أردنا أن نجعلها مخالفة بدلاً من جنحة.

الرئيس الجليل — إذا فرضنا أن هناك مظاهرة، وأن هذه المظاهرة حصلت مخالفة للقانون، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها، فوقف المتظاهرون في وجهه؛ فهل مثل هذا العمل يعتبر عملاً بسيطاً؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية؟ مع العلم بأن المخالفات لا تعتبر من السوابق! ... أنا أرى أن هذه العقوبة لا تصلح أن تكون رادعة مطلقاً، فإما أن تبيحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها، وأما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب. أنا لا أحب الشدة، ولكني أحب أن يوضع الشيء في موضعه، وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها.

الشيخ محمد عز العرب بك — أقترح أن يكون النص هكذا: "بالحبس لمدة لا تزيد على شهر".

أحمد علي باشا — الحكمة الأصلية في وضع هذا المشروع هي تنظيم الاجتماعات، وأن يتمكن الحكومة من حراستها حتى لا يحصل فيها ما يخل بالأمن العام. فإذا كانت الحكمة الأصلية أن تكون الاجتماعات حرة بشرط أن تكون الحكومة على علم بها، فليس من الرأي أن نعاقب الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون بعقوبات شديدة. كنا نرد دائماً على القائلين بالاكْتفاء بالقانون العام بأن هذا المشروع لم يوضع إلا لتنظيم الاجتماعات، وأن الغرض منه فقط إخطار الحكومة لإرسال مندوب لحضور الاجتماع. فما دامت هذه هي الحكمة التي حدثت باللجنة

لوضع هذا المشروع، فوجب أن تكون العقوبة مناسبة؛ وإذا وقعت جريمة فإما منا القانون العام، وهو كفيل بتوقيع العقوبة اللازمة. وقد ألغت اللجنة مادة التجمهر التي كانت موجودة في أصل القانون، بناء على فكرة المحافظة على الحرية، فليس من الصواب أن تلغى هذه المادة ونضع في الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية.

الرئيس الجليل — أنا موافق لمعالكم على أن الحكمة في وضع المشروع هي تنظيم الاجتماعات، ولكن الوسيلة التي اتخذتموها لهذا التنظيم غير متبعة، لأنها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظام. فإن كنتم تريدون التنظيم الحقيقي للاجتماعات، يجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك. أما العقوبة التي وضعتوها، فهي لا تجدى شيئا، ولا تمنع المتظاهرين من المقاومة والعصيان، ولا توجب الطاعة، لأنها لا توجب الخشية؛ ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا.

الأبنا اغناطيوس برزى — نحن الآن بين أمرين: إما إلغاء القانون، أو وضع قانون آخر. فإذا أردتم وضع قانون لتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وجب أن ينص فيه على عقوبة رادعة. أما وضع قانون خلو من العقوبة الرادعة، فهو بمثابة إلغاء للقانون، وفي هذه الحالة نكون قد ألغيناه دون أن نضع قانونا آخر يحل محله في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات. وعندى أن جعل العقوبة قاصرة على غرامة مائة قرش أو الحبس لمدة أسبوع لا يكفي، ولا سيما أن الاجتماعات والمظاهرات أمر مرغوب يهون في سبيله تحمل مثل هذه العقوبة، إذ متى علم المجتمعون أو المتظاهرون أن العقوبة هينة بهذا الشكل، لم يترددوا في الاستخفاف بسلطة الحكومة، ولم يحسبوا لها حسابا، وأستمروا في مخالفة القانون. فوجود القانون الرادع يمنع الاجتماعات والمظاهرات التي لم يسبق عنها إخطار. ورأى أن تكون العقوبة أشد حتى تكون رادعة؛ والرأى لحضراتكم.

أحمد حلمى باشا — لقد فرض القانون الايطالى عقوبة مائة جنيه في مثل هذه الحالة، ولكن لم ينص على الحبس، وهذه عقوبة شديدة جدا.

الشيخ محمد عز العرب بك — الأنسب أن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر، أو غرامة لا تتجاوز ألفي قرش، لأن الغرض الزجر . . (صفة) .

محمد توفيق نسيم باشا (وزير الداخلية بالنيابة) — اقترح حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يجعل العقوبة الحبس لمدة شهر أو غرامة عشرين جنيها لا يكفى . ولا يخفى على حضراتكم أن النص في القانون على عقوبة شديدة لا يلزم القاضي بأن يوقع هذه العقوبة بمحضها الأقصى المنصوص عليه في القانون، بل له أن يتزل عن هذا الحد الأقصى ويوقع عقوبة تتناسب مع ظروف الجريمة . فإذا كانت النهاية القصوى للعقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة مائة جنيه، فليس ثمت ما يمنع القاضي من أن يحكم بشهر واحد، أو بخمسة عشر يوما، أو بأخف من ذلك، تبعا للظروف، إذ مرجع ذلك الى تقديره . ولكن النص على مثل هذه العقوبة الشديدة في القانون زاجر بذاته عن ارتكاب الجريمة .

رئيس الجلسة — ما رأى الحكومة في تقدير العقوبة ؟

الرئيس الجليل — ليس للحكومة رأى في تقدير العقوبة ؛ وغاية ما نريده أن يكون في العقوبة نوع من الردع كما قال نيافة الأنبا أغناطيوس برزى ؛ أو جعل العقوبة كما تقترح اللجنة، ففيه إغراء للناس بمخالفة النظام، واستخفاف برجال الحفظ .

ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم . يجب التفكير بروية في الأمر ، لأننا لم ننس من الحالة التي يجب أن تنتهي منها، وهى حالة صعبة تحتم علينا أن نتدرع بالحكمة ، وأن نتساع بكل الأسلحة ، حتى لا نتعرض للأخطار وقع في الارتباك .

أنا أول من يجب الحرية، حرية الاجتماعات والمظاهرات؛ وأؤكد لكم وأعدكم أنه ما دامت الحكومة الحاضرة باقية فإنها لا تطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى . ولكنا مهتدون بأمور كثيرة يجب علينا أن نعد العدة لها ، فإن لم نفعل

ذلك تتدمر ولا ت حين مندم . هذا هو رأيي ، وليس عندي ما يبعث على هذا القول إلا الحقائق . حسن أن نكون أحرارا ؛ ولكن هناك بلادا سبقتنا في الحرية ، وهي مع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاحتياطات حتى لا يساء استعمال الحرية . وجدير بنا أن نقسدي بتلك البلاد الحرة ، ونقتذ الحيلة لما عساه أن يقع من الحوادث المكثرة .

محمود بسيوني افندى — الحقيقة أنه لا محل للخوف مطلقا ، لأن الاجتماعات ليست مقيدة بغير وجوب الإخطار عنها ، والعقوبة إنما هي على عدم الإخطار فقط .

الرئيس الجليل — إن مسألة عدم الإخطار لا تهمنى كثيرا ؛ ولكن ما ذا يكون الحال لو قام البعض بمظاهرة أو عقد اجتماع ، ولم يكونوا قد أخطروا عنهما ، ثم حدث ما يدعو الى تدخل البوليس محافظة على النظام ، وأمر البوليس بفض الاجتماع أو صرف المظاهرة ، فلم يطلع المتظاهرون أو المجتمعون أمر البوليس ؟ ! انهم لا يطيعون أمر البوليس استخفافا بالعقوبة ! وعقوبة بغرامة ١٠٠ قرش مدعاة للاستخفاف ، وخير منها ألا تقرر عقوبة مطلقا ! .

قامت أول أسس مظاهرة حدث فيها ما لم تكن نودة ، لأنه لا يتفق مع مصلحتنا . فإذا تكرر هذا ، وقد جردتم الحكومة من سلاحها ، فماذا تصنع ؟ هل تريدون بذلك أن تبقى مكتوفة الأيدي حتى يتدخل الغير ؟

أحمد أبو سيف راضى افندى — لا يخفى على دولتكم أن القانون لا يوضع لزمّن خاص ، وقد تأتى حكومة أخرى فتنطبقه ضد مصلحة البلاد . وبما أن هذه الجرائم سياسية ، وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

الرئيس الجليل — لو تدبر حضرة العضو ما قتله لما رد على بمثل هذا . هناك ظروف أعلمها تحتم على أن أمنع ابني أو أخى من أن يتظاهر ، وقد أقسو

عليه من أجل ذلك . افعلوا ما شئتم ، وما كون معكم . وانما أردت أن أنبهكم الى ما قد يكون لقراركم من النتائج .

رئيس الجلسة — ما هو رأى الحكومة فيما يختص بالعقوبة ؟

الرئيس الجليل — رأينا هو أن تبقى المادة على ما كانت عليه فى القانون الأصيل ، ولحضرانكم الرأى .

رئيس الجلسة — من يوافق على إبقاء المادة الأصلية كما هى فليتنفصل بالوقوف .

أصوات — اقرأ المادة أولاً .

محمود بسيونى افندى — (قرأ المادة) .

(أخذ الرأى على أصل المادة بالقيام والجلوس ، فوقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — يقرأ التعديل الذى اقترحه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (تلى الاقتراح وهذا نصه) :

”لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تتجاوز ألفى قرش ، أو بإحدى هاتين العقوبتين“

رئيس الجلسة — من يوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — من يوافق على تعديل اللجنة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

رئيس الجلسة — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة كما عدلتها اللجنة .

الديون العثمانية المترتبة على الوركو

(الجلسة الثامنة والستون لمجلس النواب : ٩ يوليو سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن الاعتمادات المخصصة في الميزانية لحذف القروض العثمانية .
وقد ختمت اللجنة تقريرها بأن اقترحت على المجلس أربعة اقتراحات هذا نصها :

(أولاً) أن يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من الديون العثمانية المترتبة على الوركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية .

(ثانياً) أن مصر لها الحق في المطالبة بما دفعته من تاريخ زوال السيادة، وهى تحفظ لنفسها الحق في ذلك أمام الجهات المختصة .

(ثالثاً) أن الدولة المصرية، لى لا تهم بالتسويق في دفع الحقوق، تودع كل المبالغ التى تطالب بدفعها في أى بنك تريده، بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل في هذا الموضوع أمام الجهات المختصة .

(رابعاً) وبما أن قسط ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ يستحق حالا، فاللجنة ترى منعاً لمفاجأة الدائنين بعدم الدفع ومحافظة على سمعة البلاد المالية أن تترك للحكومة التصرف في امر هذا القسط .

مكلم بعض النواب في هذا التقرير طويلاً، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله فألقى البيان التالى :

الرئيس الجليل — ان المسألة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين :
(الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التى كانت مترتبة على الوركو أولاً؟ (والثانى) هو هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب عليها أن تتوقف عن الدفع حالا أولاً؟ وهاتان مسألتان منفصلتان إحداهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى، فمن المذكرة التى قدمتها الحكومة، ومن الخطب التى ألقىت على مسامع حضراتكم، يتبين أن مصر غير ملزمة بدفع هذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لاشك فيها عندنا ،

وقد بحثناها بحثا دقيقا، ووجدنا حقيقة أن مصر لم تكن ملزمة بها، وإني أناسف على أن الحكومة لم تلاحظ هذا عند تحرير الميزانية، والسبب في ذلك هو أن الميزانية حررت على عجل، وعلى مثال الميزانيات السابقة، ولم يكن عندنا الوقت الكافي للتدقيق في كل المسائل. فالملاحظة التي أبدت ضد الحكومة أتقبلها، وآسف لأننا لم نلاحظ ذلك من قبل؛ ولكن لكم أن تعذرونا، لأننا تولينا الحكم حديثا، وتراكت علينا الأشغال من كل الجهات، فاستغرقت أوقاتنا مسائل كبيرة خطيرة شغلت بالنا كثيرا، فإذا كنا لم نلتفت إلى مسألة فالعذر واضح جدا.

إذن لسنا ملزمين بالقروض العثمانية، وهذا محل اتفاق بيننا جميعا.

ولكن المسألة الثانية هي هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أولا؟

إني بصفتي رئيسا للحكومة، وواجب على ملاحظة اعتبارات كثيرة، لا أنصحكم بذلك، لأننا محتاجون للعطف العام في مركزنا الحالي. نحن دولة شابة، ويجب علينا أن نتذرع بالحكمة في سيرنا، وأن نظهر للعالم أننا لسنا طائشين، ولا مغرورين، ولا يرفعنا التمسك بالحقوق إلى التهور وعدم ملاحظة الاعتبارات التي يجب علينا أن نلاحظها.

هذه الديون تقررت في مؤتمر لوزان بالطريقة الآتية: قرر المؤتمر سقوط سيادة تركيا عن مصر، وإلزام مصر بالديون التي لتركيا على مصر. وهذا قرار واحد أمضت عليه الدول جميعا؛ وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلما وعدوانا من أن تمثل في مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها، وهذا ما آسف عليه جدا! آسف لأن الوفد المصري الذي أرسل من هنا لم يقبل في هذا المؤتمر، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط، بل سعت في عدم قبوله! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل في عدم قبول الوفد! وكانت ترناح لقول مندوبها هناك: إن الوفد صار مهزاة في نظر المؤتمرين (أصوات: نعوذ بالله!).

(ثم قال رحمه الله انه كان مقتررا أن ترسل الوزارة المصرية في ذلك الحين مندوبا يمثل مصر في المؤتمر، وعلق على هذا بقوله) :

ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هذا التمثيل في ذلك الوقت، اذ لو حصل لـم الأمر كما تم، وسقطت الحجة التي تنسك الآن بها، لأن الذين كانوا معينين في المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر، سبق لهم أن تعهدوا لانبجلا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على-، وقد عرفت الحقيقة، واطلعت على الأوراق، أن أؤدى احتراما عظيمًا لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا في هذا الخصوص (تصفيق حاد)، فإنه لما حصلت المخاربة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر، وضع برنامجا للسير عليه، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقها يكون لمصر، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التي كانت قبله، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن للبرلمان المصري الحق التام في بحث النقط الأربع المحتفظ بها . فرفض طلب نسيم باشا، ولم يدع للمؤتمر، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون التنازل تاما، ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان .

... ..

قرر المؤتمر أن سيادة تركيا سقطت عن مصر، وقرر في الآن ذاته أن مصر ملزمة بأن تدفع ديون الويركو ! قرار ظالم ! ولكن هل يمكننا، ونحن دولة شابة، بيدنا وبقوتنا أن نقول : "لا ! لا نخضع لهذا !" ... لا ! أنا لا أوافق على هذا القول، ويجب أن تتوسط في الأمر . وأنا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية، حتى لا نجعل الدول ضدنا . ولكن نقول لهؤلاء الدول : اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون، ولذلك يصح ألا ندفعها ؛ وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والزهو، وليس من قبيل المماحكة، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها ؛ واثباتا لحسن قصدنا لا تنسك الدين عندنا، بل نعطيه لبنك حتى

يفصل في النزاع؛ وهذا لا يضرنا في شيء مطلقاً . ومثل ذلك مثل شخص ينزع آخر في دين، فيقول له : ادفع ما عليك؛ فيجيبه : ليس علي دين، والدليل على حسن قصدي أنني أودع هذا المبلغ تحت يد أمين حتى ينتهي النزاع؛ فإن ثبت لك أخذته، وإن ثبت لي استردته . هذه معاملة لطيفة وجميلة، من شأنها أن تخفف من حدة غضب الخصم، وتظهر له أنني لست خصماً عنيداً، وإنما أردت أن أتمسك بحقي؛ وهذا ما يجعل بنا .

أيها الزملاء :

نحن في مركز حرج، ونحتاج لأن نكون أقوياء بمحضنا، وبمحسن تصرفنا، وحسن سياستنا .

ليست المسألة مسألة كرامة، ولكنها مسألة نقود، فيجب ألا نتشدد فيها كل التشدد . أنا نتمسك بمحضنا كل التمسك، ولكن الأشكال والصور مما يصح أن نتساهل فيه، حتى تثبت للعالم أننا لسنا متعنتين ولا ملدين في الخصام . فإيداع المبالغ في بنك لا يضرنا، فإنا نقول : إن النقود في البنك، ولكن لا ندفع إلا بعد الاتفاق أو حكم الجهة المختصة . إنا بذلك نكون قد أرضينا خصمنا ولم نغضبه من جهة، ومن الأخرى نكون قد حفظنا حقوقنا . هذا رأيي فيما يتعلق بالمبالغ التي للدائن؛ أما فيما يتعلق بقسط ١٢ يوليه فيجب أن تدفعه في موعده، وحكم تحكم المبالغ التي دفعناها من قبل، ونستردّه متى استرددنا هذا المبالغ .

عبد الحميد سعيد افندى — ان دفعه الآن يضيع غيره .

الرئيس الجليل — لست متفقاً معك في هذا؛ ولقد استشرت أهل الذكر فانفقوا على ما قلت . إن الحقوق لا يقامر بها، ولا يكتفى فيها بأرائنا الخاصة، بل يجب أن نرجع لأولى الخبرة فنستشيرهم؛ وكلنا أمناء على حق الأمة؛ ولو كان هذا الرأي يؤدي لخسارة أموالها لا تمتنعنا عنه، وما كان شيء أحب إلينا من ألا ندفع،

ولكن لا يصح أن نضع أنفسنا موضع الخصم والحكم في آن واحد، بل الحكمة والصواب يقضيان علينا أن نسلك طريقا وسطا، نحفظ بها على حقنا ولا نضر بغيرنا . وهذا الاقتراح الذي عرضته اللجنة يحفظ الحقوق، لأنه يقرّر عدم إلزام مصر بأى نوع من أنواع الديون العثمانية المترتبة على الوريكو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية . حفظا للثقة المالية بالبلاد، يجب دفع القسط الذى يحل قريبا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل نعمل هذا العمل بناء على اتفاق ؟

الرئيس الجليل — لا يوجد أى اتفاق مطلقا . أيها الاخوان : ان مصر غير ملزمة بأى شئ، ولا بدرهم واحد، من الوجهة القانونية؛ ولكن التوقف عن الدفع مرة واحدة لا يكفى فيه ذلك ، وليس من حسن السياسة . نقد توقعنا عن دفع المبلغ المطلوب لجيش الاحتلال، لأن دفعنا له قبول للاحتلال وللهانة التى يسببها وجوده؛ وقد تحملنا مسئولية التوقف عن الدفع . أما التوقف عن الدفع فى هذه المسألة ففيه ضرر يجب علينا تجنبه .

عبد الجليل أبو سمرة بك — ولم لا نودع القسط المستحق فى ١٢ يولييه فى البنك أيضا ؟

الرئيس الجليل — معنى هذا المعارضة لمجرد المعارضة !

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولكن يترتب على الدفع أثر سياسى، وهو اننا ننفذ القرار .

الرئيس الجليل — أى قرار ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — قرار مؤتمر لوزان .

الرئيس الجليل — نحن لا ننفذ قرار لوزان؛ وانما نقول للذين أمضوه، تفاديا من أن نوصم بالتعنّت، وحفظا للثقة المالية بنا، اننا ندفع القسط الحالى مع

احتفاظنا بمقننا في استرداده مع جميع الأقساط التي دفعتها مصر ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى وقتنا هذا؛ وأما الأقساط المقبلة فإننا لا ندفعها لهم، بل نودعها أحد البنوك اثباتا لحسن نيتنا . وليس في هذا أى خطر على حقوقنا ، بل فيه لطف ومجاملة ، ولو كان فيه أدنى خطرا لما عرضناه عليكم (تصفيق) ...

والذى أقوله وأكرره أن مصر ليست ملزمة بأى وجه ، قضائيا ، بدفع أى شىء من هذه القود ؛ ولكنه لا يحسن أن نقاجئ بالامتناع عن دفع القسط الحالى مرة واحدة ، وهذا القسط إن هو إلا مبلغ ضئيل بالنسبة الى المبالغ التى يطلبون منا دفعها . لذلك ، أرى أن ندفعه مع حفظ الحق فى استرداده (تصفيق حاد) .

أصوات — نطلب إقفال باب المناقشة .

رئيس الجلسة — المعارض فى إقفال باب المناقشة يقف .

عبد الرحمن الرافعى بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة ، لأن لدى أسبابا واعتبارات لم ترد فى كلام دولة الرئيس الجليل والأعضاء الذين تكلموا فى هذا الموضوع . وأظن أنكم توسعون صدوركم لسماع كلامى .

الرئيس — الموافق على استمرار المناقشة يقف .

أصوات — لا أحد .

(ثم وافق المجلس على اقتراح قدمته الحكومة ، وهذا نصه) :

”المجلس ، بعد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالخزينة المصرية ، يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ويقرّر :

(أولا) أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض .

(ثانيا) بقاء الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ :

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلى باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الأمر، إما باتفاق يتم بالطرق السياسية، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية .

و يعتبر حق مصر محفوظا حفظا صريحا فى استرداد مادفع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ” .

القراءة الثالثة لمشروعات القوانين

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

المقرر — أما وقد انتهينا الآن من قراءة المشروع للمرة الثانية (مشروع تعديل قانون الانتخاب)، فهل توافقون على قراءته للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية؟ أم ترون تأجيله للغد ؟

الشيخ حسين والى — بما أن اللائحة الداخلية تقضى بأن تكون القراءة الثالثة لمشروعات القوانين فى جلسة أخرى، فأقترح أن يحصل تعديل اللائحة أولا ليكون مبدأ يتبع فيما بعد .

رئيس الجلسة — ان قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة هو بصفة استثنائية .

الرئيس الجليل — ان مجلس النواب سينتهى من دور الانعقاد فى هذه الليلة؛ فإذا استصوبتم أن تنتهوا من عملكم فى هذه الليلة أيضا، فلا بأس من أن تقرروا قراءة المشروع للمرة الثالثة الآن بطريق الاستثناء، وهذا حق لكم .

(وافق المجلس على قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية) .

في ميزانية مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — مسألة الترجمة ضرورية جدا لأعمال المجلس ، فإن هناك مسائل كثيرة تحتاج للترجمة ، سواء للمستشارين أو لغيرهم أو للنشر في الجرائد الفرنسية أو الانجليزية . والواقع أن هذه مسألة تهمنا جدا ، ونحن نكابد صعوبات حينما نريد استشارة فيما يختص بالقوانين أو اللوائح ، اذ لا بد من مراجعة الأعمال التحضيرية ، فيجب أن تكون مدونة باللغة الأجنبية حتى يتمكن المشتغلون معنا من الأجانب من الاطلاع عليها . هذا أمر ضرورى جدا .

على حسين افندى — موافقون .

الرئيس الجليل — ان قلم الترجمة مهم جدا ، ويهتما جميعا أن يطلع الأجانب على أعمالنا .

المقرر — في هذا القلم سبع وظائف خالية .

الرئيس الجليل — أنا لا أنكلم عن مقدار العمل ، بل عن الأصل ، فأقول انه يجب أن يكون هناك قلم ترجمة . أما أن يشتمل هذا القلم على ٢٠ أو ١٥ موظفا ، فذلك مالا أتعرض له .

(قرر المجلس ابقاء قلم الترجمة مع الفاء السبع الوظائف الخالية فيه) .

ختم الدورة البرلمانية

١ - في مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

رئيس مجلس النواب — يا صاحب الدولة، حضرات الأعضاء :

نحمد الله أن وفقنا جميعا في هذا الدور الذي انتهى في هذه الليلة ، وقد انتهت معظم الأعمال التي أحيت على المجلس . واني لهذه المناسبة أشكر صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وجميع وزرائه الذين عاونونا في مهمتنا ، ونرجو الله أن يوفقه في مهمته التي يرتبط بها مستقبل بلادنا العزيزة . واني أستودعكم الله ، وأرجو لكم جميعا الراحة التي تجعلكم على أحسن استعداد للعمل في الدور المقبل .

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أبدأ كلامي بشكر الله تعالى على أن وفقنا جميعا لفتح هذا البرلمان الذي هو أول برلمان مصري في العصر الحاضر، وأشكركم جميعا على أنكم كرستم أوقاتكم لخدمة البلاد، وعاونتم الحكومة معاونة صادقة فعالة في القيام بالمهمة الشاقة التي أخذتها على عاتقها . حقيقة أنكم عاونتموها، وكنتم خير سند لها في تصرفاتها التي قصدت بها مصلحة البلاد .

أشكركم من كل قلبي على هذه المعاونة . واني أحمد الله سبحانه وتعالى على أن هذا الدور الأول لحياتنا البرلمانية قد انتهى ، وتغلب الحق فيه على الباطل ، وتغلبنا على صعوبة البداية بالمجهودات التي بذلناها ، لأنه لا يخفى على حضراتكم أن البداية صعبة، صعبة جدا، ولكننا خرجنا من هذه البداية متصرين على تلك الصعوبات . وسيأتي الدور الثاني إن شاء الله تعالى، فتكون السبل قد مهلت أمامنا، ونكون قد اكتسبنا تجربة من المدة التي قضيناها، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون افتتاح الدور الثاني في ظل استقلالنا التام .

سادتى :

قلت انكم اشتركتم اشتراكا فعليا . وأؤكد لكم أن الأسئلة التى كنتم توجهونها ، والاستجابات التى كنتم تضعونها ، والاقتراحات التى كنتم تبدونها وتؤيدونها ، ... كل هذه كانت الحكومة تقبلها بانشرح صدر وطيب خاطر ، لأنها كانت تشعر شعورا صادقا بأن كل هذا يعاونها على القيام بمهمتها كل المعاونة .

ولا يمكنكم أتم ، أيها السائلين أو أيها المستجوبين أو المقترحين ، لا يمكنكم أن تتركوا مقدار ما لهذه الأعمال من الأثر فى نفوسنا . نعم ، لقد كان لها أثر حسن جدا شعرنا به شعورا تاما ، وهذا الشعور يدفعنا أو كان يدفعنا من وقت لآخر أن نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وهبنا نعمة البرلمان ونعمة الدستور (تصفيق) .

حقيقة يجب علينا أن نفهم جيدا أن هذا الدستور هو نعمة من الله تعالى ، وأن نشكر لهذه المناسبة حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم ، لأننى ، وأقول لكم عن خبرة ، رأيت منه ملكا دستوريا أحترم الدستور غاية الاحترام ... (تصفيق) ، وكثيرا ما كان يساعدنى بإرشاداته الحكيمة ونصائحه الغالية على احترام نصوص الدستور . فأنا بصفة كونى منكم ، ورئيسا لحكومة جلالته ، أبدى لحضراتكم أن جلالته كان أكبر معين للحكومة على احترام الدستور . فليحى جلالة الملك ، فليحى جلالة الملك ، فليحى جلالة الملك .

جميع الأعضاء — (رددوا هذا الهاتف) .

الرئيس الجليل — ولتحيا أتم عضدا للدستور ونصيراله .

حقيقة أنكم أحترمتم الدستور ، وعلمتم على تنفيذه ، وبكم سار الى الحد الذى سار اليه ، وسيسير أيضا الى حد أبعد من ذلك ، حتى تشهد العالم جميعا على أننا أهل للدستور ، وعلى أننا أهل لأن نعزله تعديلا يوافق درجة تقدمنا (تصفيق) .

لم يبق على إلا أن أهدى واجب شكرى ، بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى ، لحضراتكم جميعا ، المعارضين والموافقين (تصفيق) .

ويسرنى أن أؤكد لحضراتكم أنى الآن ، وأنا متشرف بخطابكم ، أشعر شعورا حقيقيا بأننا كلنا متضامنون متساعدون على العمل لمصلحة البلاد (تصفيق) ، وأن ليس فى نفسى لأحد منكم حقد ولا حسد ولا ضغينة ؛ فإن كان قد أخطأ مخطئ منكم فى حقى فإنى مسامحه ، وإذا كنت قد أخطأت فى قول أو إشارة أو أى عمل من شأنه أن يفضب فأرجو الغاضب أن يسامحنى أيضا (تصفيق) . أود أن ننصرف من هذا المكان وقلوبنا نقية من كل شائبة ، وألا نتحدث الى متخبيتنا إلا بما كان يديه كل منا للآخر من المعونة والمساعدة .

أود أن نتعرفوا حقيقة شعور الناخبين وميولهم ، حتى اذا انعقد الدور الثانى أمكنكم أن تعبروا عن ذلك الشعور بأصدق تعبير ؛ فإنتا لا تريد إلا أن تكون دائما وأبدا مترجمين عن شعور الأمة وميولها (تصفيق) .

وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على القيام بالخدمة العامة .

ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات ، اننى اذا كنت أرى أن دخولى فيها لا يرضع على مصرحقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فانى أدخلها ، معتمدا فى النجاح على الله ، ومرتوذا بثمرتك الغالية . وهناك مخبرات تجرى بين الحكومة الانجليزية وبيننا ، فإذا انتهت بأن ندخل المفاوضات أحرارا غير مقيدىن بأى قيد ، وألا يكون فى دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلناها وعلى الله التوفيق .

وانى أتشرف بأن أتلو على مسامع حضراتكم ، وقد انتهت أعمالنا ، المرسوم الملكى الصادر بانتهاء الدور الأول : (فوقف جميع الأعضاء لإجلالا واحتراما) .

الرئيس الجليل - ” نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به من وقت تبليغه

للبرلمان . “ فؤاد

صدر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يولى سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

(تصديق حاد وهتاف بحياة جلالة الملك ورئيس الوزراء ومصر والسودان

ورئيس المجلس) .

٢ - في مجلس الشيوخ

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - حضرات السادة :

الآن، وقد انتهت أعمال البرلمان، لا يسعني إلا أن أبدي لحضراتكم واجب شكرى وشكر زملائى على الخدمات التى أدتوها للبلاد مدة هذا الدور . وانى لسعيد بأن اشتركت معكم فى هذه الأعمال التى ساعدتنا مساعدة كبرى فى القيام بواجباتنا نحو بلادنا، وكنت أسركثيرا بمناقشاتكم، وبالأسئلة التى توجهونها، وبالاستجابات التى تبدونها، وبالاقترحات التى كنتم تقدمونها وتقررونها؛ فإن هذا كله مما يساعد كثيرا على تقدم البلاد ونجاحها. وأما نحن الذين كنا نطالب بتنفيذ هذه الاقتراحات، وكانت توجه إلينا هذه الأسئلة وهذه الاستجابات، فقد كنا نقدر قيمتها وحسن تأثيرها فى إدارة شؤون البلاد . ولذلك فإننا شعرنا فى هذه المدة بقيمة الدستور وبفائدة البرلمان أكثر مما كنا نشعر به من قبل .

ان شعورنا الذى قام بنا فى مدة أعمالنا، كان شعورا صادقا منبعثا عن الاختبار . لم يكن شعورا صادرا عن العمل العقلى أو عن النظر الفكرى ، ولكنه صادر عن الإحساس التام، كما يشعر الإنسان بالشئ اللذيذ يتناوله، أو بالشئ الشهى يأكله . هذا الشعور ناتج عن الذوق الذى تذوقنا به أعمالكم ، وكان لها أثر حسن فى أنفسنا وفى أعمالنا . لذلك نعد أنفسنا سعداء بأن لنا برلمانا يحى الدستور، ويحمى الحرية، والشرف، والحقوق العامة، والحقوق الخاصة (تصفيق) .

ويسرنى أن هذا الدور قد انتهى بكل سلام، وكان مملوا بالجد والنشاط من جهتكم، سواء فى ذلك حضرة صاحب المعالى رئيسكم، أو حضرات وكيليه، أو رجال مكتبه، أو حضرات الأعضاء جميعا . شاهدنا من كل منكم على اختلاف عمله المهمة، والنشاط، والإقبال على العمل، والاعتدال فى رأى .

نعم ، اننا مبتدئون في حياتنا الدستورية ، والابتداء صعب ؛ ولكننا بحمد الله سبحانه وتعالى قد اجتزنا هذه البداية الصعبة . اجتزناها ظافرين متصرين ، وستكون خبرتنا التي استفدناها من العمل في هذا الدور نافعة لنا في الدور الثاني الذي نرجو أن نفتحه تحت ظل الاستقلال التام (تصفيق) .

لقد أخبرتكم من قبل في بعض خطاباتي فيكم أنني مستعد لأن أدخل المفاوضات ، اذا تأكدت بأنى اذا دخلتها أدخلها حرا من كل قيد ، وأن دخولي فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها . ونحن الان في مخاضات مع الحكومة الانجليزية عن هذه المفاوضات ؛ فإن انتهت هذه المخاضات ، وتأكدت كل التأكد مما قلته لحضراتكم ، دخلت المفاوضات مستعيا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ، ومستعينا بعد ذلك بتقنكم الغالية .

اننى أعرض على حضراتكم بكل نخار أنسا في المدة التي اشتغلنا فيها قد رأينا عضدا كبيرا ونصيرا جليلا . رأينا ملك البلاد يعاوننا معاونة فعالية على احترام الدستور . وأؤكد لكم أن هذا القول الذى أقوله ليس قولاً من طريق المجاملة ، ولكنه حق يجب على أن أقوله لحضراتكم ، لأنى شعرت به وأنا كدته من جلالاته (تصفيق) . (أصوات : يحى جلالة الملك) . لذلك أصبح فيكم قائلا : يحى جلالة الملك ، يحى جلالة الملك ، يحى جلالة الملك (ردد الحضور هذا النداء ثلاث مرات وقوفا) . وقد شرفنى بأن أمرنى أن أتلو على حضراتكم أمره السامى بانتهاء الدور الأول ، وهذا هو نص المرسوم السامى : (ثم تلا المرسوم الذى سبق نصه) .

رئيس مجلس الشيوخ — يشكر المجلس دولتكم ، ويمتنى لكم ولحضرات زملائكم الصحة التامة . وإن شاء الله سنستمر في عملا في الدور المقبل مخلصين في خدمة الأمة وجلالة ملكنا المعظم .

الاعتداء الفظيع على الرئيس الجليل

أقام مصر وأقعدوا ذلك الاعتداء الفظيع الذي وقع على الرئيس الجليل رحمة الله عليه بمحطة مصر في صباح السبت ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤) من يد آثمة شاء نكد الدنيا أن تكون مصرية .

وقد تأثر حضرة صاحب الجلالة الملك تأثراً عظيماً حينما سمع خبر الحادث ، وأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى ، وأوفد صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأُمراء وصاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا طبيب جلالته الخاص ليزورا الرئيس الجليل من قبله ويلغاه تحيات جلالته وأطيب تمنياته ؛ ثم أمر جلالته فوق ذلك بأن ترسل الأخبار اليه ، في مصيفه باسكندرية ، عن صحة الرئيس من وقت لآخر . وقد كانت هذه الرعاية الكريمة في حينها مظهراً جليلاً للتضامن والثقة بين العرش والأمة ، وكان لها أثرها العظيم في الداخل وفي الخارج .

ولما رأى الرئيس الجليل رحمه الله هذا العطف الذي غمره به جلالة الملك ، أرسل الى جلالته بتاريخ ١٤ يولييه رسالة تلغرافية هذا نصها :

من الرئيس الى جلالة الملك

حضرة صاحب الجلالة الملك :

أتشرف بأن أرفع الى سديتكم العلية عبارات تشكراتي الخالصة على التعطفات السامية التي غمرتني بها ، خصوصاً في المحنة الحاضرة ، فلطفت كثيراً من آلامي ، وقزبت موعد شفائي . كما أنني أتشرف بأن أرفع آيات التبريك بإقبال هذا العيد الكبير ، الذي أرجو أن يعيده الله على الذات الكريمة بالعز والإقبال ، وعلى الدولة بالسعادة والهناء . لا زالت أيام حكمكم أيام أعياد لشعبكم ، المخلص لذاتكم ، الملتف

حول عرشكم ،

خادم سديتكم
سعد زغلول

من الرئيس الى صاحبة الجلالة الملكة

وأرسل رحمه الله أيضا الى باش أغا السراى الملكية التلغراف الآتى :

حضرة باشا أغا السراى الملكية بسراى المنتزه العامر :

أرجو أن ترفعوا الى مقام صاحبة الجلالة الملكة عبارات التبريك بحلول العيد الكبير، أعاده الله على جلالته باليمن والإسعاد . وأدعو أن يحفظ ذاتها الكريمة، وصاحب السمو الملكي ولى العهد الأمير فاروق، وصاحبى السمو الملكي شقيقته، فى ظل مليكتنا المحبوب .
سعد زغلول

بين جلالة الملك والوزراء

وقد رفع حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء فى هذه المناسبة الى جلالة الملك هذه البرقية الآتية :

القاهرة فى ١٣ يولى سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الجلالة الملك :

يتشرف وزراء جلالتم المخلصون بتقديم فرائض تهنيتهم بالعيد . أعز الله بكم البلاد، وجعل ملككم عهد يمن وهناء . وسندكم لجلالتكم ما عشنا عطفكم الأبوى، ورعايتكم السامية، فى تلك الظروف الأليمة التى أقلقّت البلاد على صحة زعيمها العظيم . ونسأله تعالى أن يكلا بعين رعايته حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فاروق ولى عهدكم الكريم .
محمد سعيد . محمد توفيق نسيم . حسن حسيب . مرقص حنا
مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الفرايلى

فأمر جلالة الملك بإرسال الرد الكريم الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وزير الحفانية، معمر :

أشكر لكم ولحضرات الوزراء حسن تهانيتكم، وأرجو الله أن يتم الشفاء لصاحب الدولة سعد زغلول باشا، لنظلو متعاضدين معا فى خدمة البلاد وتحقيق ما نبتغيه لها من خير وسؤدد .
فؤاد

كلمات عظيمة خالدة

نذكر فيما يلي تلك الكلمات العظيمة الخالدة التي فاه بها الرئيس الباعل رحمه الله، عقب ذلك الحادث الفظيع، ودمه الطاهر يسيل من جراحه .

فقد نقل بعد الإصابة الى قاعة الاستراحة في المحطة، فنظر الى الوزراء وهم حوله وقوف، والحزن العميق ظاهر في وجوههم، وقد سالت الدموع من مآقي بعضهم، فقال :

لا نحزنوا . اذا مات سعد، فإن مبدأه لا يموت . أتم من بعدى، فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطنى .

فقال الوزراء :

لا . لا . لا . لا يكتب الله أن تصاب بسوء . فقال رحمه الله :

وماذا فى ذلك؟ لمت فى سبيل الوطن . نموت نحن وليحي الوطن .

وكان وهو يقول ذلك قوى الصوت، رابط الجأش، تظهر الحرارة فى كلماته كما تناهر فى لهجته .

وكانت الجماهير قد ازدحمت أمام باب القاعة، تدافع رجال البوليس، ورجال البوليس يدافعونهم، فهب واقفا متجها اليهم، وقال بصوت ممتلئ قوة وحرارة :

لا تكتنبوا، ولا تهتموا . الى الأمام دائما، الى الأمام .

وقد لاحظ رحمه الله أن بين الجماهير كثيرا من الأجانب قد لا يفهمون ماذا

يقول، فقال باللغة الفرنسية : "EN AVANT"

شفاء الرئيس الجليل

تم علاج الرئيس الجليل رحمه الله في مستشفى الدكتور على إبراهيم رامت بك ، وقدر الله للرئيس النجاة من ذلك الخطر الشنيع ؛ فأقام الدكتور رامت بك والدكتور محمود ماهر بك اللذان بإشراف مع بعض زملائهما معالجة الرئيس ، حفلة شاي يديعة ، احتفاء بشفائه ، قبل خروجه من المستشفى في يوم الخميس ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ؛ وبعد أن خطب فيها الخطباء ، ذكرين ما يعانيه الرئيس وما يضحى به في سبيل خدمة البلاد ، تكلم رحمه الله بين المحتفلين جالسا ، فقال :

أحمد الله على أنى نجوت ، وأشكر للأطباء تمام عنايتهم بأمرى واهتمامهم بشأن صحى ، وخصوصا حضرات الدكاترة : حسن بك كامل ، وعلى بك رامت ، ومحمود بك ماهر ، وظيفل باشا حسن ، وبهجت بك وهبى ، وسليمان بك عزمى ، ونجيب بك استكندر .

(ثم التفت رحمه الله الى أحد الأطباء الذين عادوه ، ولم يكن يعرف اسمه ، فسأله عنه ، فأجاب انه الدكتور عمارة ، فقال الرئيس الجليل :

إنى ، وإن كنت لم أذكر أسماءكم ، فإن صوركم منقوشة على صفحات قلبى ، وهى تحوط الرصاصة التى فى صدرى ، وتحفظنى منها .

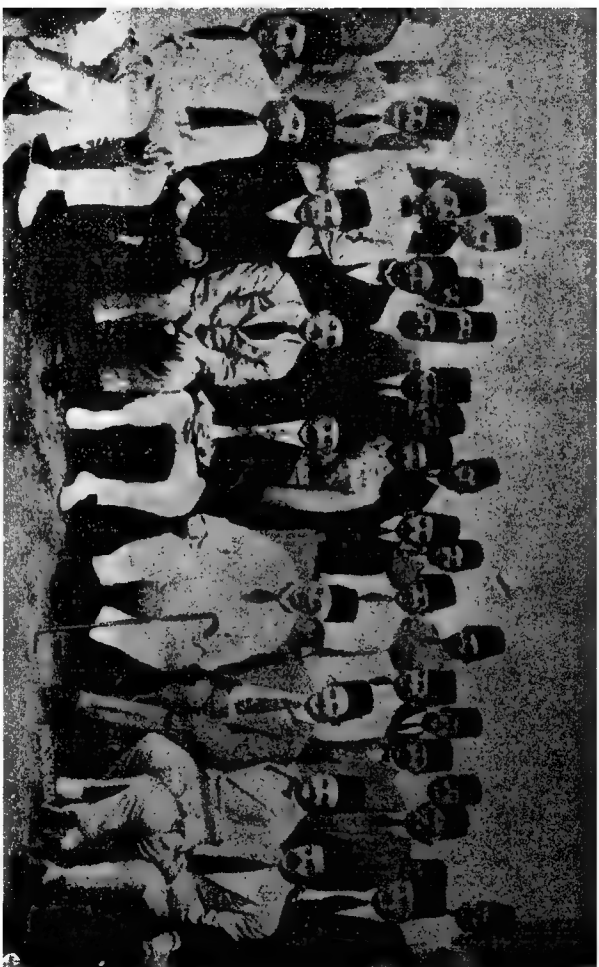
ثم شكر الرئيس موظفى المستشفى ، وأطرى العناية بالمرضى والإسعاف .

بعد خروج الرئيس من المستشفى فى السراى الكبير

أقيم سراى كبير فى جوار بيت الأمة لاستقبال الجماهير الوافدة من شتى الجهات ، تعرب عن استنكارها لجرمة الاعتداء وإتباعها بما كتب الله للرئيس من النجاة والشفاء . وقد استقبل رحمه الله جموعهم فى السراى بالبشر والمواطنة ، سامعا لكلماتهم المؤثرة ، شاكرًا لشعورهم الشريف .

وفد القضاء والنيابة

وكان من بين هذه الوفود وفد نائب عن رجال القضاء والنيابة ، فاستقبلهم الرئيس الجليل صباح ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٤ ، فخطب بين يديه خطابا لهم ، ثم هم رحمه الله ، بين تصفيق المصفقين وإجهاش الباكين من فرط الفرح والسرور ، فألقى الكلمة الآتية :



[عن البلاغ الأسيرى]

الرئيس المجلس فى مستشفى الدكتور رضا بك بين أطباءه الدين عاجلو



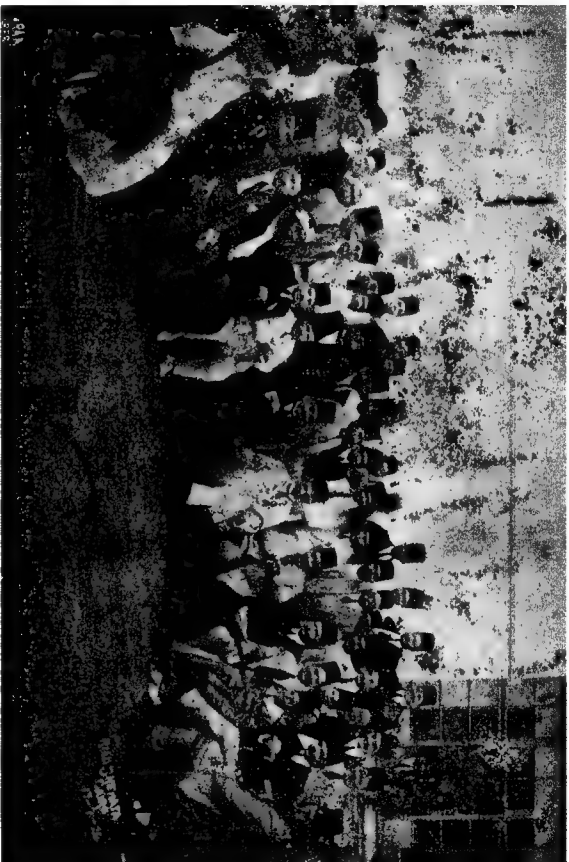
[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وقد وضعت
أم المصريين يدها على كتفه رحمه الله . وإلى يساره مدموازيل فريدا



[من البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وجلس إلى جانبه أعضاء وزارته .



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل عبد شقافته من حادث الاعتداء وسوله أعضاء وزارة الشئب وعدد من الشيوخ والنواب وضمهم

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة النبلاء :

أشكر حضراتكم شكرا جزيلا على تهنتي واختصاصي بهذا العطف . أشكركم ، وأشكر الأمة كلها على ما أولئني من عطف . وإني أؤكد لكم أن ذلك الدم المهرق ، لم يزدني إلا ثباتا وإقداما ، ومثابة على خدمة الحق الذي آليت على نفسي أن أخدمه وأثابر عليها حتى نال استقلالنا التام . بل إني أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك ، لم يكن إلا مدادا للعهد الذي قطعته على نفسي بأن أخدم أمتي وبلادي بكل ما أستطيع من قوة . وإني أؤكد لكم كل التأكيد أننا سنصل قريبا أو بعيدا إلى أمانتنا إن شاء الله .

عما قليل سأسافر للاستشفاء ، وإني في حاجة إليه ، في حاجة لأن أستشفى بمياه بلاد كثيرة . فأرجو الله أن أستعيد قوتي (أصوات : قواك الله) ، وأن أعود إليكم لأجاهد مع المجاهدين منكم ، ولكم مجاهدون ، في سبيل الوطن . فاستودعكم الله إلى أن أراكم إن شاء الله في عز وإقبال (تصفيق طويل وهتاف حاد) .

* * *

وفد النواب والشيوخ

وقد تلا وفد القضاء والنيابة وفد من حصرات الشيوخ والنواب ، يتقدمهم رئيسا المجلس . وبعد أن خطب خطبائهم ، ألقى الرئيس الجليل رحمه الله فيهم هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

لا يسعني أمام هذه المظاهر ، وأمام هذا الشعور السامي ، إلا أن أبدى وافر الشكر لحضرتي صاحبي المعالي رئيسي مجلس النواب والشيوخ ، ولحضرات الشيوخ والنواب ، ولحضرات رؤساء الوفود وأعضائها الذين قدموا من الأقاليم المختلفة لأجل تهنتي بالسلامة من ذلك الخطر العظيم . أشكركم من كل قلبي ، وأقول لكم جميعا ، كما قلت لمن سبقوكم ممن شرفوني بالسؤال عني وبالاهتمام بأمرى ، أن هذا الحادث

لم يزدنى إلا تمسكا بالمبادئ القويمة التى تشرفت بنشرها فى البلاد، والتى يسرنى أنها أنبتت نباتها الحسن فى جميع القلوب ، وأصبحت شعار كل مصرى . وأؤكد لحضراتكم أنى فى الوقت الذى كان الموت يساورنى فيه ، ما افكرت أن انهضة تحبوا، وأن الحركة تسكن ؛ بل تصوّرت واعتقدت أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى قلوب المصريين، سيتعهدنا فى المستقبل كما تعهدنا فى الماضى ، حتى نثمر ثمرنا طيبا . وان فيكم لسعودا كثيرين ، وهما كافية لأن تقود الحركة الى ما قامت من أجله ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . قلت لمن قبلكم أيضا ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما (نسيج ووجوم ومكاء) هو مداد تكتب به وثيقة عهدى لكم ، بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القومى الشريف . حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤم (هتاف شديد : ليحى سعد باشا، ليحى رمز التضحية) .

بعد غد سأسافر الى الاسكندرية ، وأقوم برفع آيات الشكر الى جلالة الملك الذى حبانى بعطفه فى هذه المحنة الحاضرة ، ودّن عطى جلاله مخففا كثيرا من آلامى ، ومساعدنا قويا على إبلاى . أرفع لسدّته عبارات الشكر، وأنوب عنكم أيضا فى ذلك .

فى يوم ٢٥ الجارى سأبحر من الاسكندرية إن شاء الله (أصوات : الحمد لله على وفاء الوعد) الى أوروبا للاستشفاء بالمياه . وليس فى نيتى افاية الآن مفاوضات، ولكن النية مقودة على الاستشفاء؛ فإذا عادت إلى قوتى (أصوات : قوة الثبات) ووجدت أنى متأكد، كما قلت لكم فى الجلسة الأخيرة، أنه اذا كان الدخول فى المفاوضات لا يضيع حقنا لمصر ولا يكسب أحدا حقنا عليها ، دخلت معتمدا فى نجاحى على الله سبحانه وتعالى ، ودلى الثقة الغالية التى منحتمونى إياها أتم والأمة جميعا . وإنى لأرجو الله لهذه البلاد طمأنينة وسكينة، وأن يبعد عنها شر الأشرار، أولئك الذين لا يحسبون للعواقب حسابا! هداهم الله الى الصواب، وكلل مساعينا بالنجاح (هتاف لجلالة الملك وللرئيس) .



كلمة أخرى للرئيس الجليل

والتي رحمة الله عليه في وفود أخرى ملأت السراشق مساء اليوم نفسه هذه الكلمة الآتية :

على كل حال لا يمكنني التكلم ، إذ ليس في إمكانني الكلام ، لأن قواي لا تساعدني على ذكر ما يجيش في صدري ، كما أن صحتي لا تساعدني على أن أخطبكم كما ترون . ولذلك أكتفي بأن أبدى لحضراتكم جميل شكرى على هذه الإحساسات العالية ، وأن أتضرع الى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه سعادة البلاد وتحقيق آمالها ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . انى مسافر بعد غد الى الاسكندرية إن شاء الله تعالى ، حيث أقوم بواجبي نحو ملك البلاد ، و يوم الجمعة أبحر الى الخارج للاستشفاء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يتم الشفاء ، وأعود فأراكم جميعا متمتعين بالصحة والعافية . وليس أسرّ لى من أن أراكم جميعا فى غاية السرور .

وفد البرلمان

فى حضرة جلالة الملك

قرر حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن ينتدبوا وفدا ينوب عنهم فى رفع الشكر الواجب الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، بمناسبة العطف الثمين الذى أسبغه على الأمة فى شخص زعيمها الجليل . وقد تشرف هذا الوفد بالمشول بين يدى جلالتة فى يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٤ ، فكان موضع عطفه ورعايته زمنا غير قصير ، تفضل حفظه الله فيه فأعرب عن تعطفاته الشريفة على الرئيس الجليل ، وعن تقديره لجهاده العظيم فى خدمة وطنه وملكه . ونصح جلالتة بالألا يطيل الرئيس خطابه ، فى الحلقة التى أعدت لتكريمه قبل سفره الى أوروبا ، لأن الكلام يتعبه . وقال جلالتة :

”إنى سأوفد كبير أمنائى لكى يرجو منه ألا يطيل الكلام ، لأن الكلام يتعبه ، وصحته أغلى شىء فى الدولة“ .

توديع الرئيس الجليل قبل سفره الى أوروبا

أقام حضرات أعضاء البرلمان في مساء الخميس ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ حفلة شاي كبرى بكاكازينوسان استضافوا باسكندرية ، تكريما للرئيس الجليل ، وابتهجا بشعانه ، واحتمالا بوداعه قبل سفره الى أوروبا . وقد كانت حفلة باهرة زاهرة خطب فيها كثير من الشيوخ والتواب ، مهتئين ومودعين . ثم وقف الرئيس الجليل وألقى بين الحناف العالي والتصفيق الشديد هذه الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

سادتي :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديقي

جزى الله هذا الحادث الأخير كل خير! فقد علمني أن الناس جميعا أصدقائي ، وأن الأمة المصرية الكريمة محبة لي ، وأن الأجانب النازلين بيننا أحباء أوفياء لنا . وعلمنا فوق ذلك أن في أوروبا أقواما كراما يعطفون على مصر والمصريين . وإن الرسائل التي لا عداد لها ، والتي وردتني من يوم أن وقع هذا المصائب ، لدليلٌ فصيح على ما لأوائك الأجانب من سامح الشعور وشريف النفوس وحسن الولاء . ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم خالص شكرى لمصادر هذه الرسائل ؛ كما أقدم وافر الشكر لجميع التزلاء في مصر ، وجميع ممثلي الدول الأجنبية ؛ وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة جمعاء على صادق شعورها ، وجميل عطفها ، وأسأل الله أن يكافئها خيرا .

سأسافر غدا بإذن الله سبحانه وتعالى ، وأشعر في أعماق قلبي بأني لا أكون غريبا في تلك البلاد الأجنبية ، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه . وسيكون أول همى الاستشفاء في بلاد المياه المعدنية ، وبعد أن أستعيد صحتي إن شاء الله أعود الى وطني .



[عن البلاغ الأمـبوعى]

الرئيس الجليل، ولا يزال جريحاً، فى حفلة التوديع التى أقامها له أعضاء البرلمان المصرى قبل سفره الى أوروبا فى شهر يوليو سنة ١٩٣٤، ووقف الى يساره محمد توفيق نسيم باشا

أما المفاوضات فقد قلت في مواقف عديدة ، وأقول اليوم انى سأدخلها اذا كانت لا تضيع حقاً لمصر، ولا تكسب غيرها حقاً عليها . أدخلها معتمداً في نجاحها على معونة الله ، ومزوداً بثقتكم الغالية وتعزيد ملك البلاد .

وفي الختام أسأل الله أن يربنى وجوهكم جميعا ، من وطنيين ونزلاء كرام ، في عز وسلام .

شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية

أرسل الرئيس الجليل رحمه الله في يوم ٢٨ يولي ، وهو على سطح البحر ، رسالة لاسكندرية الى محافظ الاسكندرية ، هذا نصها :

أرجوكم إبلاغ تشكراتى لبلدية الاسكندرية ، ولجميع سكان المدينة الذين أحفظ لهم في فؤادى أجمل ذكرى لا تمحى ، لما أظهره من الحفاوة العظيمة والعطف الشديد ، سواء فى استقبالهم الفخم لى ، وعند وداعهم إياى . وإنى أسافر سفراً هادئاً ، مزوداً بتمنياتهم الطيبة ، مغموراً بمحبتهم الخالصة . شكراً وتمحية للجميع ما سعد زغلول



وأرسل التلفزيون الآلى كذلك الى حضرة صاحب العزة السيد مرسى بك رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية ، رداً على تلفراف أرسله اليه بالنيابة عن الاسكندريين :

أشكر من صميم قلبى أهالى الاسكندرية الكرام على تمنياتهم الطيبة . وأرجوكم أن تقوموا عني فى القيام بواجب الشكر نحوهم على حفاوتهم العظيمة ووطنيتهم الصادقة ما زغلول

حديث للرئيس الحليل

مصر للصريين . الإدارة الحالية والإدارة السابقة . ديون الجزية

ورد على جريدة الأهرام الفراء من مراسلها الخاص في لندن التلفراف الآتى نصه :

لندن في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ — نشرت جريدة «دايلي اكسپريس» اليوم
حديثنا مع زغلول باشا لمكاتبها الخاص (واعتقد أن هذا المكاتب هو اللادى دورمندهاى)
جاء فيه ما يأتى :

حدثت زغلول باشا المقيم الآن في باريس ريثما تجرى المفاوضات مع الحكومة
البريطانية؛ على أنه قد امتنع الآن عن محادثة أى كان في الأمور السياسية، وعلى
الأخص في مسألة الاحتلال؛ ولكنه خاطبني بحرية تامة، وأفضى الى ما أقول أنهم
الشعب البريطانى كثيرا، هذا نفعها :

مصر للصريين

« — عند ما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة وجهة نظرنا، ويسمعون
حججنا، لا يستطيعون أن يجمعوا عن تقدير ما نبديه من التعايل والتدليل، بل يوافقون
على أن الحق في جانبنا، لأننا لا ننوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة. لقد منحت
مصر الاجانب منذ قرون عديدة مزايا ثمينة، وأكرمت وفادتهم؛ فتحن لا نبدا
الآن باسترجاع ما منحتاه .

إن ما ابريطانيا ولمصر من المصالح، يحملهما على أن تكونا صديقتين وحليفتين،
وأن تؤسسا صداقتهما على أساس سليم دائم . ويجب ألا يخطر في بال هذا الفريق
أن الفريق الآخر معاد له . ويجب أن يكون من المفهوم جليا لدى بريطانيا أن مصر
للصريين لا ابريطانيا! ولعلنا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان
بهذا الروح . »

الإدارة الحالية والإدارة السابقة

قال المكاتب : فسالت زغلول باشا عن صحة ما قيل عن الخلل الذى أصاب الإدارة المصرية بعد انسحاب اليد البريطانية ، أخصها بالذكر السكك الحديدية المصرية . فأجاب : « — ان هذه الشكاوى لا ظل لها من الصحة ؛ فإذا كان فى الإدارة الحالية نقص ، فهو من نتائج الإدارة السابقة السيئة ، وعلى الأخص فى السكك الحديدية ، التى ظلت إدارتها تستعمل من دون إجراء ما يلزم من الإصلاح والترميم الى أن أصبح معظمها غير صالح للعمل . وقد ظهر ذلك جليا فى الآونة الأخيرة ، فى بعض الجسور والأدوات المحركة والمتحركة . فإدارة السكك الحديدية الحالية ، تلاقى مصاعب جسيمة فى إجراء الترميم اللازم . وأضرب مثلا واحدا على عيوب الإدارة السابقة بمحطة الاسكندرية : فهذه المحطة التى ليست محطة رئيسية ، ولا ملتقى خطوط أخرى ، مثال للإسراف لا نظير له ! فقد قدرت أكلافها فى التصميم الذى وضع لها بستين ألف جنيه ، ولكن أنفق عليها حتى الآن نصف مليون جنيه ! ولم تكمل بعد ! ... وخذ لك مثلا آخر على الإسراف ، وهو زيادة مرتبات موظفى الحكومة زيادة فاحشة ، حتى أصبحت تستهلك الآن أكثر من أربعين فى المئة من الميزانية !

فما على الذين يرفعون عقيرتهم بالشكاوى من الإدارة الحالية ، سوى أن يلزموا الصمت ، لأن هنالك مكتومات لو رفع عنها الستار لما كان رفعه فى مصلحة الإدارة السابقة وحسن سمعتها !

وقد تسنح لى فرصة أوضح فيها كل شىء مع من يهمهم الأمر ، وأقدم على صحة أقوالى أدلة لا نزاع فيها . فالقضية التى أذاع عنها قوية واضحة بسيطة ، لأن البدهة والإنصاف فى جانبى ، والمسألة كلها تماج بإخلاص وعدالة .

مسألة ديون الجزية

قال المكاتب : وأشار زغلول باشا الى مقال نشر أخيرا وانتقد فيه كاتبه ماعلمته مصر من توقيف دفع أقساط الدين العثماني ، فقال : « ان مصر لم تتعهد أى تعهد مباشر أو غير مباشر تجاه حملة أسهم الدين العثماني . وكل ما فعلته هو أنها قبلت ديننا حولته عليها الحكومة العثمانية للتسديد من مال الجزية ، فإذا زالت الجزية زال الغرض المقصود من تبعية الدين . وعلى كل حال لم يكن وقف الدفع بغائيا ، لأن الحكومة المصرية سددت جميع الأقساط الأخيرة حتى ١٢ يولييه الماضي ، وأعلنت أن الأقساط الأخرى أودعت في البنك الأهلي على اسم الدائنين ، ريثما يوضع قرار ودى أو تجرى تسوية بطريقة التحكيم . ففى هذه الأحوال لا يخطر لى فى بال أنه من الممكن أن تعد الحكومة المصرية متمنعة أو غير مكترثة بالواجبات الأدبية ، لأنها اتخذت تدابير لم تتخذها إلا لوقاية مصالحها الخاصة ومصالح جميع ذوى العلاقة بها » .

اضطرابات جديدة في السودان

بلاغ رسمى عنها

أصدرت وزارة الشعب يوم الجمعة ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :

فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية ، أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة ، حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ، واخترقوا المدينة بنظام ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف ؛ وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة ، فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترث اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة - وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء ؛ وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ؛

وقيل ان هذه المظاهرة وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية، وعلى مشروع الجزية .

وأبلغت الحكومة أيضا أن أشرطة السكة الحديدية بالعبارة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منظمة، وأحدثت إتلافاً؛ وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتتا لقمع هذه المظاهرة؛ وأن المظاهرة استؤنفت في اليوم التالى، ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأشرطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفتين، وكانوا مسلحين بالنبايت وقضبان الحديد، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية، فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة، وأسفر ذلك عن قتل اثنين وإصابة اثنين مائتا متاثرين بجراحهما، وإصابة أحد عشر بإصابات خطيرة، وخمسة بجراح خفيفة، وإصابة غلامين كانا بالثكنة بإصابات خفيفة . فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الإجراءات الآتية :

(أولاً) الاستعلام من حاكم السودان العام، طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث، وما وقع فيها، وأسبابها، والدافع إليها، والإجراءات التى اتخذت فى شأنها، وإخطار الحكومة أولاً فأولاً بما يحصل فيها .

(ثانياً) أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندن، وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات؛ وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات، والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية، لفحص الحالة، وتحديد المسئوليات، والعمل على تهدئة الخواطر، حقناً للدماء .

وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة، وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها .

موافقة الرئيس الحليل على خطة الوزارة

أرسل صاحب الدولة نائب رئيس الوزراء الى الرئيس الحليل في باديس بالتغراف يوم الخميس ١٤ أغسطس صورة البلاغ السابق الذى تنوى الحكومة إصداره ، وصورة الاحتجاج الذى تريد إرساله الى الحكومة البريطانية ، لجاء الى دولة من الرئيس رحمه الله تغرافه الآتى :

أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جدا (Très sage) ، واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث ما زغلول

بيان الوفد المصرى

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة وادى النيل ، يتبع بمزيد القلق ما يجرى فى الودان من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين ، من ملكيين وعسكريين ، لا لذنوب جنوه ، سوى إظهارهم ما تكنه صدورهم من الشعور لوطنهم ، والولاء لملكهم ، ويأسف اذ يرى فى هذه التصرفات توسيعا للخلاف بيننا وبين الدولة الانجليزية ، وقضاء على كل مسعى يبذل لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين مصر وانجلترا . كل ذلك حاصل ، بالرغم مما تظهره الأمة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشرى الموقف ، وبالرغم من أن الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين ، وهما مقبلان على مفاوضات هامة ، أن يسود بينهما حسن التفاهم ، فيتجنب كل فريق ما عساه يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر ، وما يبعثه فى ظنه من المخاوف والشكوك . ولقد لبث الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصبية ، وانقا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الطرف ، كما فى غيره من الظروف ، بواجبها الوطنى خير قيام ، مترقبا سرعة انقراج الأزمة على ما يرضى الحق والعدالة ، ويبتدئ الشبهات التى تلقىها مثل هذه التصرفات فى طريق

التفاهم والاتفاق؛ حتى انتهى الحال بأن نشرت الحكومة على الملأ ذلك البلاغ الذى يتضمن احتجاجها على تلك التصرفات .

فلإزاء هذه الحالة يعلن الوفد المصرى شديد استنكاره لإياها، واحتجاجه عليها؛ كما أنه يحذر ساسة الانجليز سوء مقبتها، ويحثهم وحدهم عبء تبعثا ما
ويكل الوفد المصرى
حمد الباسل

احتجاج الوفد المصرى

نقل فيما يلى ترجمة الاحتجاج الذى أرسله الوفد المصرى الى الحكومة الانجليزية بشأن حوادث السودان المذكورة :

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة سكان وادى النيل ، يتتبع بمزيد القلق مايجرى فى السودان ، من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين ، من ملكيين وعسكريين ، لإظهارهم ما تكنه ضمائرهم ، من التعلق بوطنهم ، والولاء لملكهم .

ومن العجب أن فى الوقت الذى توجه فيه الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية دعوة الدخول فى مفاوضات هامة ، تخلف فى السودان هذه الحالة التى ليس من شأنها إلا أن تجعل سوء التفاهم يسود بين البلدين !!

فالوفد المصرى ، إزاء ما يجرى الآن بالسودان ، وبالنظر الى الخطوة الشريفة التى تسلكها الأمة المصرية ، يعلن استيائه التام من هذه الحالة ، ويستنكر هذه الاعتداءات كل الاستنكار ، ويحتج عليها أشد الاحتجاج ؛ كما أنه يدعو الساسة الانجليز الى تدبر عواقبها الوخيمة ، ويحثهم وحدهم تبعثا الثقيلة .

بلاغ رسمى آخر

الوزارة ترد على دار المندوب السامى البريطانى

أعلنت وزارة الشعب فى مساء ١٧ أغسطس بلاغا آتريا عن حوادث السودان هذا نصه :

رأى حضرة صاحب السعادة نائب المندوب السامى أن يحتج بكاتب مؤرخ فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ على خطأ زعم أنه وقع فى الفقرة الثانية من البلاغ الرسمى الخاص بحوادث السودان الأخيرة، ويعمل لهذا الخطأ أهمية كبرى، لأنه قد يكسب — على ظنه — ذكر الحوادث مغزى غير مئزه عن الغرض قد يفضى الى عرقلة المهمة المشتركة بين الحكومتين .

فأجاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فى اليوم التالى محتجا على إسناد مثل هذه النيات الى البلاغ الرسمى ؛ وأضاف دولته أن الحكومة ، رغبة فى تأييد حسن نياتها على الوجه الأتم، ومنع كل لبس ، ستشتر جميع المعلومات الخاصة بهذه الحوادث الداعية الى الأسف التى وصلت اليها عن طريق دار المندوب السامى أو من معالى السردار، فإن ذلك كما قال دولته دليل جديد على رغبة الحكومة الخالصة فى سرد الأخبار كما وصلت الى علمها .

وقد اختتم دولته خطابه قائلا : ” ليست الحكومة المصرية هى التى يصدر عنها أى عمل من شأنه أن يعرقل المهمة المشتركة بين الحكومتين “ .

وفى اى بيان الوثائق الخاصة بالحوادث المذكورة بحسب تواريخها :

(ثم جاء البلاغ تفصيلا بهذه الوثائق ، والمرجع اليها فى صفح ذلك التاريخ) .

قرار الهيئة الوفدية

اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب في يوم الخميس ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ بدار حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب؛ وبعد ما استعرضت تلك الحالة الناشئة عن حوادث السودان، دارت المناقشة فيما يأتي :

(أولاً) هل هناك ما يستوجب طلب عقد البرلمان بصفة رسمية ؟

(ثانياً) هل توافق الهيئة على سياسة الحكومة التي انتهجتها لإزاء الحوادث المذكورة وأعلنتها ؟

(ثالثاً) النظر فيما قد يتقدم من حضرات الأعضاء من الاقتراحات الخاصة بهذه الحالة .

وبعد تناول الآراء والمناقشة في هذه المسائل ، أصدرت الهيئة بالإجماع القرارات الآتية :

(أولاً) لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية ، لأن المصلحة تتحقق بترك العمل في الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية ، حتى يتسنى لها أن تتفرغ لتنبع تطوراتها ومعالجتها ؛ وهذا ما تجرى عليه البلاد الدستورية في أمثال هذه الأزمات ، خصوصاً إذا كانت الهيئة التنفيذية متمتعة بثقة البرلمان .

(ثانياً) أن الهيئة تؤيد الحكومة في الإجراءات التي اتخذتها وأعلنتها وجرت عليها في سياستها إزاء هذه الحوادث .

(ثالثاً) أن تقدم الاقتراحات للجنة التنفيذية الوفدية بدار سعادة وكيل مجلس النواب حمد الباسل باشا ، لدرسها وعرض ما تقره منها على الحكومة ، على أن تقدم تلك الاقتراحات قبل يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ؛ وستجتمع هذه اللجنة في الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور بدار سعادة حمد الباسل باشا .

هذا، والهيئة تعلن شديد سخطها على ما يرتكب في السودان من المظالم، وعظيم عطف المصريين على إخوانهم السودانيين الذين يتلقون بشرف وإباء ما يقع عليهم من عسف وأستبداد في سبيل تحقيق استقلال وادى النيل ، وتلقى تبعة هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية .

في الدعوة الى المفاوضة

جاء في تفرقات الأهرام الخصوصية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن جريدة التيمس زعمت " أن الرئيس الجليل سعد باشا قضى الشهر الماضى في باريس ينتظر دعوة من مستر مكدونالد للتقدم الى لندن ، ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه ، وقد لا ترسل في مستقبل قريب " . ولما نشرت التيمس ذلك ، نشر في اليوم نفسه من مصدر رسمى في لندن بيان قبل فيه :

" بمناسبة افتتاح البرلمان للمصرى في شهر مارس الماضى ، أرسل مستر مكدونالد تفراف تهنئة الى زغلول باشا ، وقال فيه " ان الحكومة البريطانية مستعدة في هذا الحين وفي كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية " . وفي شهر ابريل اقترح مستر مكدونالد إمكان إجراء المباحثات في لندن حوالى أواخر يونيه أو أوائل يوليه الماضيين ، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة ؛ ولكن ظهر بعد ذلك أن من المتعذر الاجتماع في أواخر يونيه ، وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد . وقد أبلغ زغلول باشا اللورد اللنبي قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسباً . وأشار مستر مكدونالد في آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح في آخر هذا الشهر ، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة . فلما تقدم يتضح أنه كان في النية أن يقع الاجتماع في آخر شهر سبتمبر ، وأن الدعوة ما زالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر مكدونالد " .

ووزعت شركة روتر التلفراف الآلى :

لندن فى ٢ سبتمبر — علم أن الدعوة التى أرسلها المستر مكدونالد الى دولة سعد باشا لدخول المفاوضات فى آخر سبتمبر ، وهو التاريخ الذى قبله دولته ببعض شروط قبل سفره الى فرنسا ، لاتزال باقية على حالها .

وقد أشار المستر مكدونالد مرة أخرى ، فى آخر رسالة بعث بها الى دولة سعد باشا ، الى الاقتراح السابق ، ولكنه لم يتلق جوابا . [ترجمة البلاغ]

تصریح لمستر مكدونالد

نشرت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٣ سبتمبر — نظرا للاعتقاد الآخذ فى النمو بأن دولة سعد باشا عدل عن الذهاب الى لندن ، فإن هناك مغزى كبيرا للحديث الذى أفضى به مستر مكدونالد لمراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، والذي قال فيه " ان دولة سعد باشا أغفل الدعوة التى أرسلها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عما اذا كان ينوى أولا ينوى المجئ الى لندن " . ثم أضاف مستر مكدونالد الى ذلك قوله : " وقد حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غصّ الطرف عن أعمال المتطرفين " . ثم صرح مستر مكدونالد بأنه " بالرغم من رغبته الأولى فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة الى أن تفصل فيها المفاوضات ، قد اضطر أن يدعو موظفى السودان الذين فى الإجازة الى العودة الى مناصبهم ، وأن يقوى ويحتد موقف بريطانيا فى السودان " . ثم أضاف مستر مكدونالد قوله : " ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة . وفى استطاعتى أن أقول إننا أعدنا العنة التامة لجميع الطوائى " . [ترجمة البلاغ]

جواب الرئيس

على تصريحات مستر مكدونالد

وزعت شركة روتر الطراف التالى :

لندن فى ٤ سبتمبر — حادث دولة سعد باشا مراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، فرفض دولته أن يردّ بشئ على بيان المستر مكدونالد ؛ ثم قال "انه أخذ تذكرة العودة الى مصر فى يوم ١٧ سبتمبر". وقد فهم المراسل أن سعد باشا "ليس موافقا على ما قاله المستر مكدونالد من أنه أرسل اليه دعوة صريحة".

ثم قال دولته "انه ظلّ ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ، ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن ، وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للقاء". وزاد دولته أنه "يرى أن أحكم سياسة هى أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية ؛ وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل ، ولكنه إنما يعمل بما تقضى به الظروف".

[ترجمة البلاغ]

مكدونالد يكذب التصريح

وزعت شركة روتر الطراف التالى :

لندن فى ٥ سبتمبر — جاء تكذيب المستر مكدونالد للحديث المبوق فى ٣ سبتمبر فى أثناء محادثته لرجل الصحافة فى جنيف فى يوم ٤ سبتمبر ، فقد أعلن أنه دهش أشدّ دهشة لسماع ما عزى اليه قوله للحديث بصدد مصر . وقد وصف المستر ماكدونالد أقوال المكاتب بأنها « متاوردة خيثة مما يسمونه صحافة ! » .

[ترجمة البلاغ]



وقد طلب مستر كار النائب عن المندوب السامي البريطاني في القاهرة مقابلة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا النائب عن رئيس مجلس الوزراء، فقابله في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وأبلغه أن مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية يكذب رسمياً تكذيباً باتا الحديث الذي عزته إليه جريدة الديلي اكسبريس .

بلاغ رسمي عن المفاوضات

بواكلى في ٨ سبتمبر— توجه جناب المستر كار نائب المندوب السامي البريطاني حوالى الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم الى حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، وأبلغ دولته بخوى كتاب أرسله المستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جنيف في ٦ الجارى الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء الموجود الآن في باريس . وقد ذكر جناب المستر ماكدونالد أنه علم بمزيد الأسف من الكتاب الذى أرسله الى جنابه حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بتاريخ ٢٩ أغسطس عدم إمكان إجراء المفاوضات ، ولكنه اغتبط بما أشار اليه دولته من أنه فى الاستطاعة مع ذلك محاولة تبديد الغيوم المتلبدة فى جو العلاقات بين مصر وإنجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة .

وقد استطرد جناب المستر مكدونالد الى القول بأنه يرغب بشدة فى الاشتراك فى إعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى لندن فى أواخر هذا الشهر .



وبناء على ذلك أعلن الرئيس الجليل رحمه الله أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة، وأنه عدل عن السفر الى مصر كما أعلن ذلك من قبل .

الرئيس في باريس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتي :

لندن في ١٢ سبتمبر — ان صحة دولة سعد باشا جيدة . وقد استقبل في باريس اليوم ستة مندوبين من جمعية الطلبة المصريين في برلين ، جاءوا للإعراب عن تقفهم به ، وأجابهم دولته بأن "مستقبل مصر موكول لشبان الطلبة المتعلمة" .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس ومستر مكدونالد

وزعت شركة روتر التلغراف الآتي :

لندن في ١٢ سبتمبر — أبلغ دولة سعد باشا المستر مكدونالد أنه يكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر . والمفهوم أن دولته سيكون ضيف الحكومة البريطانية ، وأن المحادثات هي بمثابة تطهير للجزء ، وأن الغرض الأساسي منها هو معرفة ما اذا كان من المحتمل أن تؤدي المفاوضات الى نتيجة ناجحة .

[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس الى لندن

وزعت شركة دافاس التلغراف الآتي :

باريس في ١٩ سبتمبر — سيدافر دولة زغلول باشا في ٢٣ سبتمبر الى لندن للتباحث مع المستر رمزي ماكدونالد . وهذه المناسبة أرسل له جلالة الملك فؤاد تلغرافاً تمنى له فيه سفراً سعيداً مع تحقيق أمانى المصريين الحيوية .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس الجليل والوزراء

أرسل حضرة صاحب الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء بالنيابة عن أصحاب الدولة والعالى الوزراء، تفرافا الى الرئيس الجليل بمناسبة سفره الى لندن، هذا نصه :

بولكلي في ٢١ سبتمبر — بمناسبة قرب سفركم الى لوندرة يشترك معي جميع زملائكم وأصدقائكم في أن يتمنوا لكم صحة تامة وكل ما تستحقه من النجاح جهودكم التي لا يعتريها وهن في سبيل عظمة الوطن . وإن الأمة المصرية لتعتمد في هذا الظرف كل الاعتماد على وطنيتكم الصادقة، وهي تنتظر بثقة نتيجة مهمتكم الجديدة، وتسأل المولى أن يقيكم ويؤيد مجهوداتكم لتحقيق مطالب مصر العظمى .

مارسل الرئيس الجليل الى دوك رده الآتي :

باريس في ٢٢ سبتمبر — إن تفرافكم الرقيق يشجني كثيرا . وإني أشكر لكم وأشكر زملائكم الأعزاء تمنياتكم الطيبة وعواطفكم الشريفة، وأعتمد على المولى التقدير في تحقيق غايتنا المشتركة .

من الرئيس الى الوفد

وأرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصري التفراف الآتي ردا على تفراف أرسله سعاده اليه بالنيابة عن حضرات أعضاء الوفد :

باريس في ٢٢ سبتمبر — أشركم كثيرا على خالص عواطفكم، أتم وزملاءكم الأعزاء، وزوجو بمعونة الله التقدير وتأييد الأمة أن تحقق جميع أمانينا .

تصريحات للرئيس الحليل

وزعت شركة هافاس للتراف الآتى :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — صرح صاحب الدولة سعد باشا زغلول لوكالة هافاس بأن "إقامته فى باريس كانت من ألد الأوقات، وأنه استفاد منها كثيرا، وهو يشعر فى نفسه بأحسن أثر". ثم قال "أنه ممتن كثيرا لمظاهر العطف التى أحيط بها" وأعرب عن "أمله فى أن تتم انجلترا نحوه ما بدأتها فرنسا"، وقال انه "يشعر بثقة ويظن أن سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم". وختم قائلا "أنه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة، وإن لديه من الدلائل ما يجعله على اعتقاد أنه سيجد فى لندن مثل هذه الميول".

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر للتراف الآتى :

باريس فى ٢٣ سبتمبر — تقول جريدة اكليسيور ان زغلول باشا قال فى توديعه الجالية المصرية فى باريس وهو مسافرا الى لندن ما يأتى :

"سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض ! أما معتمدى الوحيد، فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى . إننى أشعر بأنى قوى جدا، وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مرضى ؛ أما اذا لم يسعفنا النجاح، فسأنابر على الانفصال فى سبيل الحق والعدل".

[ترجمة البلاغ]

الرئيس فى لندن

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٢٣ سبتمبر — حدثت مظاهرة بديعة فى محطة فكتوريا بعد ظهر اليوم ، بمناسبة وصول زغلول باشا للحادثة مع المستر مكدونالد تمهيدا لمفاوضات تناول تسوية المسألة المصرية . فقد كانت الطرق المؤدية الى المحطة مزدحمة بمجهور المشاهدين ، وكانت أفاريز المحطة تتوج بجماعات المصريين والهنود ، الهائفين

لدولته، اللابسين في عرى ثيابهم صورته مرسله معها شرائط بيض وخضر؛ وكانوا يحملون أعلاما مصرية صغيرة . وقد أحاط الجمهور الهاتف بزغلول باشا ، وارتفعت الأصوات منادية : « لتحي مصر والسودان . ليحي زغلول باشا . السودان المصري للصريين » . وقدمت باقة من الداليا البيضاء والزنبق لقرينة زغلول باشا . ووصل رئيس الحكومة ورفقاؤه الى السيارات بصعوبة كبيرة ، وهتف لهم الناس بأصوات مرتفعة أثناء سيرهم الى الفندق . واستقبله في المحطة مندوبون من قبل المستر مكدونالد ووزارة الخارجية البريطانية ، وأعضاء دار المفوضية المصرية بينهم فهمى بك وحمدي بك وخشبه بك . وكان في المحطة كثير من رجال البوليس الذين وجدوا مشقة كبيرة في صد جمهور المشاهدين التائق لرؤية زغلول باشا .

وقد كان عبور خليج المانش شاقا جدا ، ونال زغلول باشا ورفقاؤه منه تعب شديد ، حتى أن الباشا لزم حجرته أثناء العبور ، وبلغ من تعب أنه لم يستطع مغادرة الباخرة إلا بعد انقضاء وقت غير قصير . وقد استقبله في دوفر وزير مصر المفوض في لندن والدكتور حامد محمود والدكتور بهجت بك ومحمود ثابت بك وعبد الرحمن فكرى بك وآخرون . أما رفاق زغلول باشا الثمانية عشر فكان بينهم وزير مصر المفوض وقنصلها في باريس .

وقد برئ زغلول باشا تماما من جروحه ، وبلغ من تحسن صحته أن استغنى عن الاستشفاء في مدن أوروبا الصحية .

وقد أبى أن يدخل في مناقشة ، ولكنه أكد أنه لم يقدم ببرناج (أجندته) معين ، سوى أنه قدم بكل بساطة ليتحدث مع المستر مكدونالد ابتداء تحسين العلاقات المصرية الانجليزية . وقد اعترم الباشا ألا يقيم في لندن إلا الزمن الكافي لتحقيق هذا الغرض ، ثم يعود بعد ذلك الى مصر لدرس الأعمال المتراكمة تمهيدا للدور البرلماني القادم .

وسيلقى بالمستر مكدونالد في الساعة العاشرة والنصف من صبيحة يوم الخميس

[ترجمة البلاغ]

(٢٥ سبتمبر) في دوننج ستريت .

السودانيون والمشاركة

يستقبلون الرئيس الجليل

نشرت البلاغ القراء في تلفراتها الخصوصية التي تلقها من لندن بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :
 ” . . . وما استرعى الأنظار بصفة خاصة أنه كان بين المستقبلين أعضاء الوفد السوداني
 الذين استقدمتهم السلطات البريطانية الى معرض ومبلى لتمثيل السودان فيه !
 وقد كانوا هم والمصريون سواء في الهتاف باستقلال وادى النيل وجلالة الملك
 فؤاد الأول ودولة الرئيس . وقد جذب تمسهم في الهتاف ومبالغتهم في الترحيب
 التفات جميع الانجليز الذين كانوا في المحطة ؛ وكانوا جميعا معلقين على صدورهم صورة
 الزعيم والشرايط البيض والخضر .

أما الهنود والفرس ، طلبة وتجارا وزوارا ، فقد جاؤا المحطة بملابسهم الوطنية
 البديعة ، وكانوا يهتفون «لزعيم الشرق الكبير» بلغاتهم وبالانجليزية“ .

اجتماع الرئيسين

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢٥ سبتمبر — استمر الاجتماع بين زغلول باشا والمستمر مكدونالد ساعتين
 وثلاثة أرباع الساعة، ثم صدر بعد ذلك بيان رسمى هذا نصه :

« كانت المحادثات ذات طبيعة تمهيدية ، قصد بها الى جلاء موقف كل من
 الحكومتين البريطانية والمصرية ، فيما يتعلق بما نجم بين حين وآخر من سوء الفهم
 فى الموضوعات المختلفة ، منذ أرسلت الى زغلول باشا الدعوة الأولى فى أبريل الماضى .
 وقد اتفق الرأى على اجتماع آخر» . [ترجمة البلاغ]



وتلقى صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغرافاً من
 الرئيس الجليل رحمه الله ينبئ بأن المقابلة الأولى بينه ومستمر ماكدونالد كانت ودية.

في انتظار الاجتماع الثاني

تلقت جريدة البيرتية من مديرها (مسيوليون كاسترو) الذي كان حينذاك في لندن الطعرات الآتية :
لندن في ٢٧ سبتمبر -- تنشر صحف الصباح والمساء جميعا تعليقات مختصرة
على مقابلة يوم الخميس الماضي . ونشرت جريدة « دايلى تلغراف » وحدها بيانا
بمعلوماتها مجتهدة في أن تنقص من أهمية نتائج المحادثة .

واضطر مستر مكدونالد بالرغم من حسن ارادته الى تأجيل المقابلة الثانية الى يوم
الخميس ، لكثرة الشواغل التي تشغله من كل جانب . ونظر الصحف الانجليزية
والرأى العام الانجليزى موجهان الآن الى غيرنا ، لأن هناك مسائل أخرى متراكمة على
عائق الحكومة البريطانية . وكل شيء يدل على أن الساعة الحاضرة قليلة الصلاحية
لإجراء مفاوضات جديدة ، لأننا اذا ابتدأنا فيها فقد يحدث أن يطول بها الزمن
كما حدث للمفاوضات الانجليزية الروسية بسبب كثرة المسائل الأخرى الملقاة على
عائق مستر مكدونالد .

وليس مؤكدا أن يقبل زغلول باشا قضاء فصل الشتاء في لندن ، فسيختار تأجيل
المفاوضات الى وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت ، ويجعل زيارته مقتصرة على
تسوية سوء الفهم الذى وقع أخيرا ، فيمهد السبيل بذلك لاتفاق مقبل . وليس في كل
هذا مع ذلك شيء رسمى ، ومستقف على الحقيقة يوم الاثنين .

أما الرئيس فبسط المزاج ، بالرغم من تقلب الجو ، وهو يقابل الزوار ، وقد زاره
النحاس باشا ووليم مكرم افندى وعلى بك الشمسى وعزيز باشا عزت ومحمود نغرى
باشا وأحمد خشبه بك وحامد الشواربى بك .

والظاهر أن الصحف الانجليزية أمرت أن تلزم جانب الصمت ، غير أن جريدة
«مورننج بوست» تحاول عينا تكدير الجو ! فترغم أن زغلول باشا اتصل اتصالا غير
مباشر بزعماء اليسار من حزب العمال ! وهذا الخبر تخفيق .

ونشرت «وستمنستر غازت» مقالا لمسترسيندر الذى كان قديما فى لجنة ملتر، دافع فيه عن طريقة اللورد، وختم قوله بأن سياسة ٢٨ فبراير هى التى قادت الى المأزق الحالى .

واتهز الرئيس فرصة وقف العمل اليوم فتريض فى "هيدبارك" مع النحاس باشا، واتصل بى أن دولته تلقى كتابا صباح اليوم من مستر مكدونالد .

وهذا هو وصف الموقف الآن : خصصت المحادثة الأولى لإزالة سوء الفهم، وخصوصا فيما نجم عن مسألة الدعوة ، وسيتصل فى المحادثة الثانية ايضا الحوادث الأخيرة الخاصة بالسودان . ولما كان الوقت يعجل، فالظاهر أن رئيس الوزارة الانجليزية يحب أن يعتبر الجوّ صفا كله من الغيوم، فيباشر يوم الاثنين صميم المسألة الانجليزية المصرية . فاذا دل هذا الحديث على إمكان الاتفاق ، فسبعين تاريخ المفاوضات . ولكن لما كان موقف بريطانيا السياسى الآن مثقلا، فإن المفاوضات فى الحال غير مرجحة . غير أن خير فرض يفترض هو أنه متى تم الاتفاق على المبادئ فقد يؤجل الباقي الى الربيع المقبل . أما اذا آنس الرئيسان بعدا فى وجهتى النظر فى المسائل الأساسية ، فحينئذ توجد المصعوبات .

لوندرا فى ٢٨ — قابلت أحد الساسة الانجليز، فقال لى ان مستر مكدونالد على استعداد حسن ، ولكنه لما كان كثير العمل فهو تحت نفوذ الموظفين الدائمين بوزارة الخارجية، الذين فى يدهم إدارة الأمور . ومن الواجب منع تدخل واضعى سياسة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تغذيت يوم الأحد الماضى مع دولة الرئيس فى همتون برفقة النحاس باشا والدكتور حامد محمود، ثم تريضنا رياضة جميلة فى السيارة؛ والرئيس فى صحة جيدة.

وأكد لى زغلول باشا أنه عزم على وقف المحادثات اذا اختل شرط من شروطها، أعنى الحرية المطلقة، وعدم التقييد بقيد ما، والمساواة التامة بينه وبين مستر مكدونالد.

لندن في ٢٨ — ستكون مقابلة الغد (الاثنين) حاسمة، ويأدب الرئيس في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء مأدبة شاي للطلبة في كلاريدج . وتلاحظ جريدة (ابزرفر) فرقا عظيما بين زغلول باشا الخطيب المتحمس وزغلول باشا السياسي كما بدا في المحادثة الأخيرة . ولدى ما يدلني على أن وزارة الخارجية تبذل جهدها لكي تعرف مقترحات سعد باشا ، ولكن الرئيس من دهاة السياسيين . ويستحيل الآن التنبؤ بما يكون في مقابلة الغد ، ولكن لا يرجح أن تطرأ تعقيدات ، لأن الطرفين على نية تحاشي قطع المحادثة . وسيتم الاتفاق اذا دل الرئيسان على شجاعة متساوية في خوض الحلول الجديدة .

لندن في ٢٨ — قالت جريدة "سندى تيمس" في مقال موعز به "ان من الصعب الوصول الى الاتفاق بسرعة، والسبب في ذلك متطرقو البرلمان المصري". ثم أضافت الى هذا قولها "ان السودان ليس الصعوبة كلها". ثم ذكرت حيرة مصر بإزاء ايطاليا والمجاز، واستنتجت من ذلك "أن موقف مصر حرج، وأنها في حاجة الى عطف انجلترا وموتها".

[ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثاني

بلاغ رسمي

أصدرتم المطبوعات البلاغ الآتي :

تلقى في هذا الصباح حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلفرافا من لوندرا من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، يذكر فيه أن دولته تناول النداء أمس على مائدة جناب المستر رمزي ماكدونالد كبير وزراء حضرة جلالة البريطانية ، بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة؛ وكانت المأدبة خاصة، ولم يدر فيها الحديث على مسائل سياسية .

وقد اجتمع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بجانب المستر ماك دونالد في الساعة الخامسة بعد الظهر، فكان الاجتماع مشرباً بروح الصداقة التامة، وكانت المحادثات فيه ودية ومرضية .

وستستأنف هذه المحادثات في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة القادم .

الاسكندرية في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤

بعد الاجتماع الثاني

الصحفيون والمحادثة بين الرئيس

عقب أن عاد الرئيس الحليل رحمه الله الى فندق كلاردج ، بعد المحادثة الثانية بينه وبين المستر مك دونالد ، ألح عليه جيش من مندوبي الصحف الانجليزية ، فصرهم بالتصریح الآتي :

أرجو أن تعذروني اذا كنت لا أستطيع أن أصرح بشيء : فإن المحادثات لا تخصني وحدي ، ولكنها تخص الطرفين ، وفي هذه الحالة لا يستطيع طرف أن يصرح بشيء إلا بموافقة الطرف الثاني .

مأدبة الرئيس للمصريين في إنجلترا

أقام الرئيس الحليل في يوم ٣٠ سبتمبر حفلة شاي كبيرة دعا اليها كل من في لندن من النواب والأعيان المصريين ، وجميع الطلبة المصريين في بريطانيا وارتلندا . وبعد أن خطب فريق من نخباء الطلبة خطبا نالت استحسان الرئيس ، ألقى رحمه الله خطاباً متمماً بدأه بشكر الخطباء والمجتمعين ، وجاء فيه ما يأتي :

خطبة الرئيس الحليل

حقاً أن ما أبديتموه من الثقة في شخصي الضعيف ليزيد من قوتي وإيماني . وما قاله أصدائنا غني ، من أنني أقاد بالجاهل لا أقودها ، فلنا منهم أن في ذلك ما يعاب على ، لهُو غفلي وحقيقة أقرها ، فلما رأي وجهاًدي إلا صدى لأرائكم وجهادكم .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات فقال :

منذ ألف للوقد أخفت أنا وزملائي على عالمنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم
بجميع الوسائل المشروعة ، والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل . وقد قدمت الى هذه
البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ، جعلنا هذه المساواة شرطا للمفاوضة . وهذا هو
ما يحدث بالفعل الآن . لقد جئت هذه البلاد تؤيدنى ثقة بلادى التسامة ، وإن
حضوركم هنا هو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا . واننى لم آت هنا لأحرك
عداوة وأثير حقدا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحججة على عدالة حقوقكم
ومطالبكم ، وأقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، وبأن المحالفة
الودية أفضل من حالة التنضال والعداء . فإذا هم أدركوا هذا ، واقتنعوا بأن المحالفة
ضرورية لمصالحهم ففسما كما هى ضرورية لمصالحنا ، وأجابونا الى ما نطلب من
استقلال مصر والسودان ، فيها ونعمت . أما اذا لم يتحقق هذا ، فإننا نكون قد قنا
بواجبنا ، وحينئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ؛ والله تعالى يتولى برعايته أصحاب
الحق الصابرين .

وقد كان الرئيس يقطع فى فقرات خطابه بهتاف الشباب ونحسهم . وفى الختام هتفوا جميعا بحياة جلالة
ملك مصر والسودان ، الذى كانت صورته تزين المكان والاجتماع ، وقد رقت حولها الأعلام المصرية
خلف مقعد الرئيس . ثم هتفوا للرئيس وللاستقلال مصر والسودان . [تلفرات وترجمة البلاغ]

فى انتظار الاجتماع الثالث

حديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢ أكتوبر — يجتمع زغلول باشا بالمستمر ماكدونالد المؤنة الثالثة
غدا صباحا .

وقال زغلول باشا فى حديث له مع شركة روتر "إن شكل المباحثة فى هذا الاجتماع
لا يختلف أقل اختلاف عنه فى الاجتماعين السابقين ، وإن البحث لا يكون سوى

نمة لتبادل الآراء تبادلا عاما “ . ثم قال ” ان المباحثة ساعدت على توثيق عرى صداقته الشخصية بالمستمر ماكدونالد، وإنه لا يشك في أنها ستستمر وترداد توثقا“.

ثم طلب زغلول باشا بإلحاح ”أن تكذب بعض الإشاعات تكذيبا باتا، كالإشاعة التي مفادها أنه مستعد للنظر في تجديد مدة الحكم المشترك في السودان خمس سنوات أخرى ، والإشاعة القائلة بأنه اقترح إنشاء مطارات للطيران المدني في مصر محل المطارات العسكرية الموجودة الآن، فإن مثل هذه الفكرة لم تمر بخاطره قط“ .
[ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثالث الأخير

تلقت جريدة الليبريه من مراسلها بلندن « مسيو ليون كاسترو » هذه التفرعات الآتية ، وننقل ترجمتها عن جريدة البلاغ :

لوندرا في ٣ أكتوبر — دامت مقابلة اليوم بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا ثلاث ساعات طويلة، وفي ختامها نشر بلاغ يقول ان المحادثات انتهت . ويعود دولة زغلول باشا إذن الى القاهرة حالا .

وقال لى دولة الرئيس ” ان علاقاته الشخصية بمستر مكدونالد لا تزال ودية “ .
وقال لى دولته أيضا : ” اتنا لم نفقد شيئا ، ولم نتساهل فى شيء ، وقد احتفظنا بالشرف، ورفعنا كرامة الأمة “ .

وقال لى الأستاذ مكرم عبيد : « إلى العمل . ولنستأنف جهودنا » .

بيانات الرئيس للصحف الانجليزية

لوندرا في ٣ — رفض سعد باشا إعطاء تفصيلات بشأن المحادثة التي تمت له صباح اليوم مع مستر مكدونالد، فألقى على الصحفيين الانجليز البيانات الآتية . قال :
”عندى كثير من الأشياء أبلغه الشعب المصرى، ولكننى أحتاج الى جميع وقى لأفكر فى الشكل التهاى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء . ويستطيعون القول

الآن بأننا لم نشرع في مفاوضات، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق . وعدا هذا فإن صحتي تحتم على مغادرة إنجلترا بأسرع ما استطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهتدة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة وإيائى ... ولكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

لا يظن ظان أننى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس بحقوق مصر ! فن ظن هذا وقع فى الخطأ ! . إننى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فإذا كنت لم أكسب شيئا فإننى لم أفقد شيئا . وألفت نظركم الى أن كثيرا من النجوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المواجهة الأولى ؛ وأن مستر مكدونالد قال لى عند سماع إيضاحاتى إنه على غاية من الرضى بها “ .

وقال الرئيس كما ذكرت لكم فى تلغراف سابق ” إن مقابلة اليوم كانت أكثر توددا من المقابلة الأولى ، لأن المودة الشخصية توثقت بينه وبين مستر مكدونالد “ . وأجاب الرئيس على الأسئلة العديدة التى طرحت عليه بشأن عودته الى لوندرا فى السنة القادمة ، بقوله مختصا : ” ربما اذا اقتنعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه فإننى لا أتاخر عن بذل الجهد فى إقناع الشعب المصرى بقبوله . ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع قبل ذلك “ .

وعلم المكاتب السياسى لدالى تلغراف من مصدر وثيق بأن مستر مكدونالد أرسل الى سعد باشا بقرارات مجلس الدفاع الإمبراطورى الخاصة بضرورة بقاء جنود الاحتلال ، وقال له انه مراد على اتباع رأى المجلس المذكور ؛ فرفض سعد باشا قبول مبدأ احتلال أية نقطة من الأرض المصرية .

وهكذا ختمت المحادثة وعرف الطرفان أن الاتفاق محال . أما السودان فلم يجر فيه قط كلام فى أثناء المحادثة .

واستحال على الحصول من مصدر مصري على تكذيب أو تأييد بشأن هذه الأخبار، ولكنني راقبت سلطة المصدر البريطاني الذي استقت منه داليل تلغراف خبرها .

وسيتقدي مستر مكدونالد يوم الاثنين مع سعد باشا في فندق كلاردج .

وتحتفظ الدوائر المصرية هنا بقوة معنوية عالية، وترى أن الرئيس قد سار في المباحثات سيرا جديرا بالإعجاب .

والآن، وقد استنارت مصر حق الاستنارة في السياسة البريطانية، ستبج مصر برنامجا جديدا للعمل الهادئ الصحيح العزم على فوز حقوق القضية الوطنية .

ويعتبر كل انسان عدا ما تقدم أننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعي الرؤوس، وأنها كشفت الستار للعالم برمته عن سياسة العسكرية البريطانية .

أما دولة الرئيس فصحيح المزاج . وقد استقبل معتمد إيطاليا زائرا، وطائفة من رجال البرلمانين الانجليز والمصريين . ولم يدهشني ختام المحادثات ؛ وكانت تنبؤاتي صحيحة عند ما قلت في تلغراف ٣٠ سبتمبر ان من المستصعب بناء أمل كبير على مقابلة رئيسي الحكومتين ؛ وكنت على حق يوم قلت ان مستر مكدونالد مرتبط بموقفه البرلماني، عاجز عن منح زغلول باشا ترضية تامة، وبناء على ذلك لا مرجح لحدوث الاتفاق .

الصحف الانجليزية والمحادثات

لندن في ٤ أكتوبر — تقول الصحف البريطانية ان المحادثات انتهت بالقطع . وتلقى التيمس تبعة قطعها على زغلول باشا الذي أصر على مطالب لا نهاية لها . وقالت التيمس أيضا ان لجنة الدفاع الأمبراطوري رفضت إخلاء مصر ذاتها من الجنود البريطانية . وتقول شركة روتر إن زغلول باشا رفض اقتراح المستر مكدونالد حماية المواصلات الأمبراطورية بواسطة جنود بريطانية تحمي قناة السويس ؛ وإن زغلول باشا اقترح عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر، ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح ، وصدع بنصيحة لجنة الدفاع الأمبراطوري التي صممت على بقاء حامية بريطانية في مصر لحماية قناة السويس وليس لحماية مصر ذاتها .

بعد ختام المحادثات

وزعت شركة روتر التلغرافات الآتية :

لندن في ٣ أكتوبر — لا يبرح زغلول باشا لندن قبل يوم الاثنين (غدا) حيث يزوره المستر مكدونالد واللورد اللنبي . ولا يريد زغلول باشا ووزارة الخارجية البريطانية أن يضيفا شيئا الى البلاغ القصير الذى أعلن ختام المحادثات .

وقال زغلول باشا "إنه مادام لم يفتح باب المفاوضات فى شيء، فهو يشعر باستحالة الوصول الى تفاهم فى الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه . ثم انه يريد العودة الى وطنه لفتح البرلمان . وهو يشعر أن لدى المستر ماكدونالد شواغل أخرى كثيرة، وأنه (أى زغلول باشا) يريد بطبيعة الحال أن يتحدث الى رجل لا تحيط به كل هذه الشواغل". وقال "انه اذا أنعم النظر فى الحالة كلها، واحتمل حدوث أزمة سياسية فى إنجلترا، فإنه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار فى المحادثة . وهو مسرور لاستطاعته أن يقول ان محب سوء الفهم قد تبددت كلها من أول محادثة، وانه هو والمستر مكدونالد اختلفا على خير حال من الصداقة . وهو لم يأت لندن مستعدا لوضع خاتمه على أى اتفاق". وقال : "اذا كنت لم أكسب شيئا فإنى على الأقل لم أخسر شيئا؛ وإن هؤلاء الذين انتظروا منى أن أصل الى اتفاق بتحقيق حقوق مصر، انما هم يخدعون أنفسهم فيما يتعلق بى !".

على أنه لاختفاء فى أنه وان تكن قد دارت محادثات أكاديمية عمومية ، فقد شق على الرئيسين أن يتلاحما فى أى موضوع مهم من موضوعات المحادثة . وقد أنكر زغلول باشا فكرة تقصير مصر فيما يتعلق بديون الجزية ، وصرح بأن هذه مسألة قانونية، وبأن الحكومة المصرية أودعت الأقساط فى البنك الأهلى انتظارا للقرار الحاسم .

لندن في ٤ أكتوبر — علمت شركة روتر أن الدوائر الرسمية غير ميالة للخوض في المناقشات الانجليزية المصرية، ولكن ينتظر أن يلقي المستر مكدونالد في البرلمان في الأسبوع المقبل بيانا وافيًا عن المسألة المصرية . وقد فهم روتر من مصدر مصرى أن المستر مكدونالد أبلغ سعد باشا أمس أن سحب الجنود الانجليزية من مصر مستحيل ، لضرورة وجودهم لحماية قناة السويس ؛ ولم يقبل اقتراح زغلول باشا ترك حماية القناة لعصبة الأمم . وقد وافق سعد باشا على اقتراح مستر مكدونالد عقد محادثة انجليزية مصرية، ولكن دولته قال ” ان ذلك مستحيل اذا بقيت الجنود الانجليزية في مصر “ . فأجابه مستر مكدونالد : ان الجنود لا تبقى لحماية مصر، بل لحماية القناة .

لندن في ٤ أكتوبر — تقول الدوائر المصرية ردا على سؤال لوكالة هافاس : ان زيارة سعد باشا للندن قد بلغت الغرض المقصود منها ، وهو إزالة سوء التفاهم المستحكم بين الحكومتين المصرية والانجليزية على أثر حوادث السودان . وقد صرح دولة زغلول باشا قبل مغادرته لـ لندن ” أنه في الحقيقة توجه الى لندن للتباحث شخصيا مع المستر مكدونالد، وليس لإجراء مفاوضات حقيقية لتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل . على أنه لم يكن في الاستطاعة السير بالمحادثات الى أكثر من ذلك نظرا لحالة انجلترا السياسية “ . ومن المحتمل أن يصل دولة زغلول باشا الى باريس في بدء الأسبوع المقبل ، ثم يعود الى القاهرة في ١٥ منه لحضور افتتاح البرلمان . وسيوجه اهتمامه بنوع خاص للأموال الداخلية ، بمعاونة البرلمان الإجماعية . وسيعود الى لندن في الربع لإجراء مفاوضات لإيجاد اتفاق نهائى بين إنجلترا والقطر المصرى .

[ترجمة البلاغ]

رسالة الرئيس الى الشعب البريطانى

وزعت شركة روتر التلغراف التالى :

لندن فى ٦ أكتوبر — قال سعد باشا فى رسالة أذاعتها شركة روتر "إنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ؛ وإنه يسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع فجره على مصر، وإن الشعب المصرى سينال النجاح الذى يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؛ وإن انجلترا ستفهم قيمة صداقة مصر، وستتبع بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة".

ولكى يجعل سعد باشا حلول هذا اليوم "يعتمد على حب الشعب الانجليزى للعدل، ويعتقد أن ساسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا بأن يستمدوا الوحي من روح العدل والسلام الدولى، اللذين ينبغى أن يهيمننا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة ، وأن يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسمان علاقات الأمم".

[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٧ أكتوبر — سافر سعد باشا صباح اليوم الى باريس فى طريقه الى مصر. وحادث دولته، وعلامات الابتسام بادية على محياه، مندوب شركة روتر، فقال "انه ليس لديه ما يقوله سوى أن يردّد عبارات الشكر، ثم انه لا يقول : الوداع، وانما يقول : الى اللقاء".

وخطب دولته فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه بكل تحمس، فقال : "انه بذل كل ما فى استطاعته ليفاوض ، وانه عرض الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون ، وقد رفضت أقواله ! ولكن ! ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا ، بل غلطتهم".

[ترجمة البلاغ]

الكتاب الأبيض

عن المحادثات المصرية الانجليزية

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن في ٧ أكتوبر - يشتمل الكتاب الأبيض على نص الخطاب الذى أرسله المستر مك دونالد الى المندوب السامى بمصر والسودان، وهو صادر من وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أكتوبر . وها هو بنصه :

« فى أثناء محادثائى مع رئيس الوزارة المصرية، أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فإذا كنت قد فهمته حق الفهم، فهذه التعديلات هى كما يأتى :

(أولاً) سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛

(ثانياً) سحب المستشار المالى والمستشار القضاى ؛

(ثالثاً) زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة ان الحكومة البريطانية تعدّ كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملاً غير ودى ؛

(رابعاً) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر ؛

(خامساً) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

أما فى شأن السودان ، فإننى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال "إن وجود قيادة الجيش المصرى

العامة في يد ضابط أجنبي ، وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة . فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ، لم يقتصر على وضع السردار السرى ستاك باشا في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقيين بالجيش المصرى أيضا في هذا المركز . ولم يفتنى أيضا أنه قد تقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حادث زغلول باشا في ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ؛ فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان ، وفي عقول السودانيين في الجيش المصرى ؛ فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائرا في السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمين في حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدّون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية . وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت في أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ، ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه في شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عند ما سمجت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر في سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد . وقد ظلت أوئل أن

يكون من الممكن عند إطالة الإجماع إيجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر . وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس، لأن فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب . ومن المؤكد اليوم، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا، وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية . وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس، هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية، ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا فى بهذا الغرض، فاتخذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة . فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما، ولو من أجل حليفة، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الامبراطورية؛ ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا . فإنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفى رأى أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات، بعقد معاهدة تحالف وثيقة، وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة، تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية، أو أن تمس السيادة المصرية . وقد قلت بكل صراحة ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تدير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان ، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية . فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فهمت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك ، لافى مصر ولا فى السودان ؛ لأنه ان كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛ لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ؛ وهى تعدّ مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ، ولا يمكن أن تترك السودان إلا عند ما تم عملها . إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرّح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للوظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتأمروا ضدّ النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان تخلّ بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تفعل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان ، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتضمان ؛ وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فإن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حدّدت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان ، وأرى من واجبي أن أصونه من دون أى مساس .

[ترجمة البلاغ]

البيان المصرى الرسمى

عن محادثات لندن

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — تسلم الدوائر المصرية بصحة ما ورد فى الخطاب الأبيض خاصا ببيان المطالب التى قدمها سعد باشا؛ ولكنها تقول إن المناقشة بدأت فى مسألة قناة السويس، وان سعد باشا اقترح حينئذ جعل القناة على الحياد ووضعها فى يد عصبة الأمم، فرفض مستر مكdonald هذا الاقتراح، وعلى ذلك انتهت المحادثات دون أن يدور البحث فى المطالب الأخرى .

ووزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — أبلغت المفوضية المصرية الصحف بيانا جاء فيه أن المحادثات المصرية الانجليزية انتهت على أثر رفض المستر مكdonald اقتراح زغلول باشا جعل قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم .
[ترجمة البلاغ]

بيان ما دار فى المحادثات

أحاديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ١٠ أكتوبر — صرح سعد باشا فى حديث له مع مراسل الديلى هيرالد الباريسى " بأنه لم يستطع أن يقبل طلب المستر مكdonald الخاص بإبقاء الجنود البريطانية فى مصر لحماية قناة السويس : أولا لأن ذلك لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى، وهو ما اقترحه المستر مكdonald وقبله سعد باشا؛ وثانيا لأن حياد القناة مقرر فى معاهدة سنة ١٨٨٨، فانفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحماية القناة لا يتفق مع ذلك الحياد؛ وثالثا لأن القناة صارت طريقا مائيا دوليا،

ولجميع دول العالم مصالح فيها ، فإذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها فينبغي وضع القناة تحت حماية عصبة الأمم ” .

ثم صرح سعد باشا ” بأن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل منها . أما ما قاله مستر مكdonald عن وكالة انجلترا عن أهالى السودان ، فهو مناقض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التي يعترف بها العالم بأجمعه الى اليوم ” . وأخيرا أبدى سعد باشا دهشته من صدور مثل هذه الأقوال . [ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة هافاس ما يأتى :

باريس فى ١٠ — حادثت جريدة الماتان دولة زغلول باشا ، فصرح دولته ” بأن محادثات لندن فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس ؛ وهذا أمر مخالف للتحالف الذى اقترحه المستر مكdonald ” . ثم زاد سعد باشا قائلا : ” انه اذا كانت حماية القطر المصرى للقنال تلوح غير كافية ، فقد يقبل المصريون أن يضعوا القنال تحت حماية عصبة الأمم ” . ثم جاهر زغلول باشا للمستر مكdonald ” بأن مصر لا يسمعها أن تتخلى عن السودان ” . [ترجمة البلاغ]

وتلقت « الأهرام » من مراسلها فى باريس التفراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — قابل دولة زغلول باشا محرر جريدة (البقي بارزيان) ، وأبدى دولته للحرر التصريحات التالية عن المحادثات الثلاث التى جرت بينه وبين المستر مكdonald فى لندن ، فقال :

” انى قبل الدخول فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو أنه اذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجرى على حد المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند .

المحادثة الأولى

وقد كانت المحادثة الأولى مع المستر مكدونالد مقتصرة على بيان خطة مصر في حوادث السودان، وأن مصر تعد السودان دائماً بجزء من بلادها لا يمكن فصله عنها، ولا تستطيع أن تقبل على أى وجهة أن تتولى إنجلترا الوصاية على السودان، لأن في ذلك مناقضة للحقوق المعترف بها لمصر. وقد بحثنا مع رئيس الوزارة البريطانية في نظرية كل من الحكومتين في صدد حوادث السودان، فالحكومة الانجليزية التي كانت قد أعربت عن الاستياء من خطة مصر قد أعلنت الارتياح والرضا مما أبديته من الإيضاحات .

المحادثة الثانية

وتكلمنا في المحادثة الثانية عن نظام مصر الحالى، وأبدت ما أراه فيه من الشذوذ، وخصوصا المسائل التي نعتها كقيود في استقلال مصر، وذلك كالاختلال العسكرى، ووجود المستشار المالى والمستشار القضائى، ورقابة إنجلترا على علاقات مصر مع الدول الأخرى، وادعاء إنجلترا حماية طرق المواصلات وحماية الأجانب والأقليات ... الخ . وكانت نهاية هذه المحادثة الثانية أن المستر مكدونالد اقترح عقد معاهدة تحالف بين مصر وإنجلترا، فراققت هذه الفكرة لى وقبلتها في الحال؛ وحددنا موعد المحادثة الثالثة للنقاش في كنه المحالفة وشروطها .

المحادثة الثالثة

ولكن المستر مكدونالد صرح في المحادثة الثالثة بأن إنجلترا يجب أن تكون لها قوة مسلحة في أرض مصر لحماية قناة السويس، دون أن تكون لهذه القوة المسلحة صفة الاحتلال، ودون أن يكون لها أى حق في التدخل في شؤون مصر . وقال إن إبقاء هذه القوة المسلحة يعدّ أمرا لازما لأمن الأمبراطورية البريطانية، طبقا لرأى الخبراء العسكريين؛ فالحكومة البريطانية لا تستطيع في أى حال أن تهمل هذه

الحماية ، وما من حكومة انجليزية تستطيع أن تقبل سحب هؤلاء الجنود . وعندئذ أبدت المستر مكدونالد أن إبقاء هذه القوة المسلحة لا يتفق ومبدأ التحالف ، وأن حياد قناة السويس مقرر في المعاهدة المعقودة في الآستانة في سنة ١٨٨٨ ، وعليها إمضاءات الدول الكبرى ومنها إنجلترا . ومع ذلك اذا رُئي أن حماية مصر للقناة ، ومصر هي المالكة للأرض التي تجتازها القناة ، لاتعدّ حماية كافية ، فإن مصر تقبل أن توضع قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم ، لأن القناة قد أصبحت طريق المواصلات العالمية ، وجميع الدول تقريبا ممثلة في عصبة الأمم . فلم يقبل المستر مكدونالد هذا الاقتراح ، وتثبت بنظريته . وقد رأيت أنه في موقف غير وطيء ، لأنه في إبان أزمة سياسية ، ورأيت أن انتظار نهاية هذه الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، وأن مناخ لندن لا يلائم حالي الصحة ، وأن البرلمان المصري قد قرب موعد اجتماعه ، وأن هناك مئات من المسائل تتطلب النظر والبت ، ... فكان الأفضل بإزاء هذه الأحوال أن أقطع المباحثات وأعود الى مصر ” .

سياسة المستقبل

فسأل محرر «البتي باريزيان» دولته : ما هي السياسة التي ستبناها مصر في هذه الحالة :

فقال له دولته بدون أدنى تردد ”اننا سنواصل السياسة التي جريتنا عليها حتى الآن ، و ينتظر تحقيق أمانينا الوطنية “ . فسأله المحرر عن العلاقات بين فرنسا ومصر ، فابتسم دولته وقال ”انها علاقات ودية ، بل ودية جدا ، وان إقامته في فرنسا تبقى في نفسه أحسن ذكر ، وانه ليعود الى مصر وقلبه مزمع بالآمال “ . وقال في ختام كلامه : ”إن المستقبل ليس لأحد إلا للذين يعرفون كيف يصبرون “ .

احتفال المفوضية المصرية

بعيد الجلوس الملكي

تلقت جريدة البيريه من مراسلها التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — أدب معالى نغرى باشا مفوض مصر فى باريس مآدبة كبرى فى فندق ما جىستك مساء أمس احتفالاً بعيد جلوس جلالة الملك فؤاد ، فحضرها ثمانون مدعوا بينهم دولة الرئيس ومعالى النحاس باشا وزير المواصلات وعزت باشا مفوض مصر فى لندن وكثير من علية المصربين والفرنسيين وممثلو الصحف الباريسية . وبعد تناول طعام العشاء نهض نغرى باشا وألقى خطاباً لخص فيه مجد حكم جلالة الملك ، وهنأ نفسه بوجود سعد باشا ، قائلاً " ان وجوده زاد فى بهاء العيد الوطنى " .

خطبة للرئيس الخليل

ولما انتهى نغرى باشا ، نهض سعد باشا وألقى خطاباً عظيماً استهله استهلالاً مؤثراً ، دعا فيه بطول العهد السعيد لأقول ملك دستورى لمصر ، ثم تناول مسألة محادثات لندن ، فقال :

« أحيلكم الى المستند الذى نشر فى لندن باسم الكتاب الأبيض ، لتجدوا فيه بيان مطالبنا الوطنية . ولكننى أضيف الى هذا البيان أن المسألة الوحيدة التى تناقشت فيها مع مستر مكدونالد هى حماية قناة السويس ؛ فقد طلب الانجليز عقد محالفة مع مصر يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة ، مع ترك الحرية لنا فى أن ننص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى نراها لازمة لوقاية أنفسنا من تدخل هذه القوات ؛ ولكننى رفضت هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافياً لاستقلالنا ، وهو تحالف لا مثيل له فى التاريخ ؛

(ثانياً) لأن القناة يجب أن تبقى على الحيطة ؛

(ثالثاً) لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تتفرد أية دولة بحمايتها ؛ واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

وقد رفض الانجليز مقترحي من دون أن يبدوا سببا معقولا، وحيفتذ قطعت المحادثات . وأنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح، ولكن الجبوت ليس عيبا، وإنما العيب هو إفساد حقوق البلاد؛ أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل » .

وقد قوبل هذا الخطاب فى كثير من مواضعه بنصفيقات الحاسة . [ترجمة البلاغ]

سياسة المستقبل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ١١ أكتوبر — حادث سعد باشا مندوب جريدة المائتان فى صدد المناقشات التى دارت فى لندن ، فصرح دولته " بأنه سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كى يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ، ألا وهى جلاء الانجليز عن مصر " . [ترجمة البلاغ]

حفلة شاي فى ليون

وخطاب للرئيس الجليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — وصل صاحب الدولة زغلول باشا وحرمه وحاشيتهما فى المساء ، فهتفت لهما الجالية المصرية . ثم استقل زغلول باشا وحاشيته السيارات الى الفندق، حيث خف لزيارته محافظ الرون .

وفى المساء أعدت الجمعية المصرية حفلة شاي تكريما لدولته ، فألقيت فيها عدة خطب ؛ وتكلم سعد باشا، فبسط محادثات لندن، وجاهر بأنه فاض مفاوضة النذ للند، ثم قال :

”إنني وصلت المحادثات بشرف، وخرجت منها موفور الكرامة ، طالبا إلغاء كل ما من شأنه أن يعرقل استقلالنا ، ولا سيما سحب الجيوش الإنجليزية من القطر المصري . وقد رفضت طلب إنجلترا القاضى بالاحتفاظ ببقاء الجنود الانجليزية لحماية قال السويس ، متمسكا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية الموقعة عليها إنجلترا . ثم زدت على ذلك مقترحا أنه ، إذا رأى أن حمايتنا للقتال ليست كافية ، فيعهد الأمر الى جمعية الأمم التى تنوب عن جميع الشعوب ذات المصلحة فى حماية القناة حماية فعلية ؛ فرفضت إنجلترا هذا الاقتراح ؛ فأبنت للحكومة الانجليزية أن فكرة التحالف التى اقترحتها هى لا تنفق ، ووجود الجيوش الانجليزية فى القطر المصرى . ولم أر من المفيد ، نظرا للحالة السياسية الحالية فى إنجلترا ، مواصلة المحادثات .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — صرح زغلول باشا خلال كلامه فى حفلة الاستقبال التى أقامتها له الجمعية المصرية ، ”بأنه ذهب الى إنجلترا مطالبا باستقلال مصر التام بلا قيد ولا شرط“ ؛ ثم وصف موقفه فى مفاوضات لندن فيما يتعلق بسحب الجنود البريطانيين من مصر وحيدة منطقة القناة ، وكذلك فيما يتعلق بالسياسة البريطانية على النحو الذى أعلن . ولفت الأنظار الى هذه الحقيقة ، وهى ”أنه أوضح للبريطانيين أن فكرة المحالفة المقترحة لا تنفق مع وجود الجنود البريطانيين فى مصر“ . وقال رئيس الوزارة المصرية ”إن الصحف البريطانية لم تنصف فى كلامها الذى لا مبرر له عن فشله ، وكان أولى لها أن تتكلم عن فشل المستر مكدونالد . وهو يعود الى مصر مملوءا عزما وأملا“ .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس في مارسيليا

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٣ - وصل دولة زغلول باشا وحرمة وحاشيته هذا المساء، فبهم محافظ بوش دى رون باسم الحكومة، وقنصل مصر فى مارسيليا، وعدد غفير من الكبراء المصريين الذين هتفوا لهم كثيرا. وقد تأثر دولة زغلول باشا كثيرا عند ما تلقى خبر وفاة أناتول فرانس، الذى هو بمثابة صديق قديم؛ فقال زغلول باشا "ان وفاته خسارة لا تعوض على العالم أجمع".

وروزت شركة روتر التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٤ - أقام دولة سعد باشا حفلة شاي لثلاثين طالبا من طلبة جامعتى مونبليه وتولوز؛ وقد حضر الحفلة معالى نخرى باشا وقناصل مصر فى جنيف وليون ومارسيليا. وشرع دولته فى وصف محادثات لندن؛ وختم أقواله بشكر حكومة فرنسا ومصحفها وشعبها، لما لقيه من الاستقبال المشرب بالمعطف؛ وقال "انه يعود ممثلا صحة ونشاطا، وقد تجددت همته، وهو ينوى أن يضعها تحت تصرف وطنه".
[ترجمة البلاغ]

عودة الرئيس الى مصر

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء فى يوم الأحد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

ردا على التلغراف الذى بعث به حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة لحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالباخرة "اسفنكس" يخبره فيه بدعوة حضرات أعضاء البرلمان الى وليمة عشاء فى الاسكندرية، وصل لدولته التلغراف الآتى :

"انى مقتبط كل الاغباط بهذه الدعوة، ولكن متاعب السفر تحول بينى وبين البقاء فى الاسكندرية، وسأضطر لمبارحتها بعد تشرفى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك. وقد قبلت دعوة حضرات النواب بالقاهرة".

♦ ♦

ثم أرسل حضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا بعد ذلك تفرافا قال فيه :

”ان الرئيس الجليل يكثر يوم الاثنين في الاسكندرية ، ويمضى فيها الليلة ثم يبارحها في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء على القطار المخصوص الذى أعده الثواب والشيخ لهذا الغرض “ .

الرئيس فى الاسكندرية

حفلة الشيخ والنواب

وصل الرئيس الجليل الى قمر الاسكندرية فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، ودخل المدينة فى مظاهر الاحتفاء الباهر العظيم . وكانت الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم موعدا للحفلة التى قرر حضرات الشيخ والنواب اقامتها فى كازينوسان استفانو ، ابتهاجا بعودة الرئيس الى الوطن ؛ فبعد أن تناول المحتفلون الشاي والحلوى ، وقف حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل مجلس الشيخ فالتى باسم البرلمان المصرى هذه الكلمة الآتية :

خطبة أبى السعود باشا

سادق :

أرجو أن تسمحوا لى بأن أقدم لحضراتكم باسم مجلس الشيخ ومجلس النواب جزيل الشكر على تفضلكم بإجابة دعوتنا لهذه الحفلة فى استقبال صاحب الدولة سعد زغلول باشا .

تذكرون أيها السادة أننا فى هذا المكان ، منذ ثلاثة أشهر ، احتفلنا بتوديع سعد باشا بمناسبة سفره الى أوروبا للاستشفاء ؛ وهانحن نحتفل اليوم باستقباله مغتربين بعودته سالما معافا . ويزيد اغتباطنا فى هذه الحفلة أنه ، وقد أتيحت له الفرصة لمحادثة رئيس الحكومة البريطانية فى شأن مصر ، قد وفى الأمانة حقها ، فأعلن مطالب البلاد صريحة واضحة ، واستمسك بحقوقها كاملة ؛ فكان موقفه فى هذا الظرف مشرفا له ومشرفا للبلاد .

يا صاحب الدولة :

ان مصر ، التي لا تنسى جميل من أحسن اليها ، لن تنسى ما قدمت لها من خدمات ؛ وهى بلا ريب تمني أن يهبك الله من لدنه قوة تستعين بها على إتمام مجهوداتك فى خدمة الوطن ، حتى تصل البلاد بمعونة الله ويجهود أبنائها الى تحقيق آمالها كاملة ، فى ظل جلالة مليكنا المعظم .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل رحمه الله ليلقى خطبته ، فأخذ الحاضرون يحبونه طويلا بالهتاف العالى والتصفيق الشديد . ولما هدأت الأصوات ألقى الخطبة السياسية الخطيرة الآتية :

سادتى :

ليس من قصدى أن ألقى فى هذا المكان خطبة ، لأن المكان واسع جدا ، وصوتى أضعف من أن يبلغ جميع السامع . فلهذا أقصر على كلمة شكر أوجهها الى الأمة المصرية جمعاء فى أشخاص حضرات شيوخها العظام وتوابها الكرام . أشكر الأمة على هذه الحفاوة البالغة فى حضرات أولئك الذوات المحترمين . وانى لفخور ، وانى لمسرور ، لأن أرى هذا الاحتفال بعودتى ، مع أنى عدت ولم أحقق أمانى البلاد (هتاف وتصفيق) .

أمانى البلاد وعزائم الأمة

نعم ، لم تحقق أمانى البلاد فى هذه المرة ؛ ولكن ما شعرت به من اتحادكم ، وما أحسسته من حرارة حماسكم ، وما علمت به من تصميمكم على أن تصلوا الى حركم ، يشجعنى على أن أسير معكم الى النهاية (هتاف شديد متوال) . ومن ذا الذى لا يتشجع بهذه العزائم المنعقدة ، بهذه الأصوات المرتفعة من أعماق القلوب ، بهذه الحماسة المتأججة فى الصدور ، لما سيمتوه سعيًا كريما ، ذلك السعى الذى لم يتكفل بالنجاح ! ! نعم ، عزائم تحملنى على أن أستميت فى السعى للحصول على استقلالنا .

الكرامة مصونة والحق محفوظ

لقد صرحت غير مرة في البرلمان وخارجه أنني مستعد لأن أحدث أى إنسان كان فى شؤون بلادى، واثقا من نفسى، وعارفا بأمانتى . أريد أن أناقش أى شخص فى حقوق بلادى : فإن أقتعته وظفرت منه بقاى هذه خدمة أديتها، وإن لم يقتنع فواجب قضيته . على هذا الاعتقاد سافرت، موطن النفس على أنى أحدث من أشاء فى أى مكان صادفت فى شأن بلادى . فلما أتيحت الفرصة للحادثة مع كبير وزراء الانجليز، انتهزتها، وذهبت، وقلت : إما أن أنال حقوق البلاد، وإما أن أعود كما أتيت، والكرامة مصونة والحق محفوظ (تصفيق حاد وهتاف : ليحيى الرئيس الأمين) .

المحادثات

دارت المحادثات، وأبدت مطالبكم كما رأيتموها فى الكتاب الأبيض ؛ ولكن قد أغفل منها مطلب أريد أن ألفت أنظار حضراتكم اليه ، ذلك المطلب أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

ضمان المعاهدات وضمان القوة المادية

لم نبحث كل هذه المطالب، مطلبا مطلبا، لأن البحث شمل أولا القتال؛ فإريد أن يكون هناك قوة عسكرية لحمايته، وألا يكون لهذه القوة دخل فى شؤوننا، ولنا أن نشترط مانشاء من الضمانات والشروط التى تنق بها تدخل هذه القوة فى شؤوننا الداخلية . طلبوا هذا، وأصرروا على طلبهم، وقالوا : ان هذا لازم لحفظ كيان الدولة الانجليزية؛ أو بعبارة أخرى لسلامة الأملاك الانجليزية ! وأبوا أن يجعلوا الأمر كما تقتضيه اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الحيطة، تلك الاتفاقية المعقودة فى الآستانة، كما أبوا أيضا جعل القتال تحت حماية الدول، وقالوا : انتا نريد أن تكون هناك أمور إيجابية مادية لسلامة أملاكنا، لأنه لا معنى لضمان الورق ! الورق لا يعتمد عليه فى مثل هذه المهام، وإنما يعتمد على وجود قوة مادية . فقلنا لهم : ان كانت

الأوراق في يد القوى لاضمانه فيها، فكيف تكون ضمانه في يد الضعيف ؟ ! إننا نريد أن نخلو بلادنا من عساكر الأجنبي . نحن أصحاب الأرض التي يمر القتال فيها، فنحن المكلفون بحراسته ، فإن لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القتال أصبح طريقا عموميا، فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعا، أى عصبة الأمم . هذا هو الشيء الطبيعي اللازم في هذه الحالة لحماية القتال . فقالوا : اننا نريد أن يكون الأمر بيننا وبينكم ، ولا دخل للدول فيه . نعم ! الأمر بيننا وبينكم ؛ ولكن هذا أمر عام ومنفعته عامة للجميع ، فلا معنى لأن يختص بحمايته منافع دون منافع آخر . فأظهروا التشدد في هذه المسألة، كما عرفت أنهم متشددون في ما يختص بالسودان، وأنهم لا يريدون أن يغيروا من حالته الحاضرة شيئا .

بعد قطع المحادثات

فقطعت المحادثات ، وهدت اليكم حافظا كل حقوقنا ، فاستقبلتموني هذا الاستقبال الباهر ! اننا لم نخسر شيئا، بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها، وأنهم يابونها علينا بغير حجة ولا دليل ! وأننا لا نعتد إلا على أنفسنا؛ فالواجب علينا مضاعفة جهودنا، وتمتين اتحادنا، وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا، وألا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا، فإما مات حق وراءه مطالب .

لواء واحد وكلمة واحدة

إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقا . الأمم يجب عليها أن تكون دائما آمنة، مساعية في تحقيق أمانها . وسبيلنا كما قلت لحضراتكم أننا نظل متساكين، متساعدين، متضامين، متضامين، ونسير تحت لواء واحد وتحت كلمة واحدة، هى : الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف متواصل) .

التمسك بالسودان

نقول ذلك، ولا نعتبر مطلقا، ولا يحل لنا أن نعتبر أن السودان جزء منفصل عنا، بل هو جزء لا يتجزأ منا . يجب أن تكون عند كل مصرى عقيدة لا تترزع،

وإيمان لا يتخلخل بأن السودان جزء غير منفصل عنا، كما كان جزءا متصلا بنا دائما. ويجب أن نحتج بكل ما فينا من قوة على كل عمل وكل شيء يخالف هذا الحق، وكل عمل يراد به فصل هذا الجزء من الكل . نحتج عليه ولا نعتبره ولا نقبله بحال من الأحوال، مادام فينا نفس يتردد .

لابد من الجلاء

وكذلك لا تقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، ونهضنا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات، لا يحل لنا مطلقا، لأنحن ولا من يأتي بعدنا، أن تقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

مبادئ الأمة مبادئ الوفد

إذا قلت هذا لكم الآن، فلم أقل جديدا، ولكني أكرر ما قلته قديما . هذه مبادئكم التي استقيتها منكم، ورددتها الآن عليكم، هذه مبادئ الوفد من يوم تأليفه، والتي رددتها أعضاؤه، والتي هو متمسك بها وسيتمسك بها إلى الممات .

ان كانت حياتي قصيرة فإن حياة الأمة طويلة ! يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم .

تجديد عهد الوزارة لتنفيذ برنامجها

ان سبلنا ونحن في الحكم ألا نفرط في شيء من حقنا، وألا نترك مصلحة من مصالحنا المشروعة، وأن نبقي أماننا على البرنامج الذي وضعت الوزارة يوم تأليفها، نبقي عاملين على تنفيذ ذلك البرنامج في الداخل والخارج . هذه هي طريقتنا التي عاهدناكم عليها، والتي نجدد العهد الآن بالسير على مقتضاها، والله يفعل ما يشاء .

الثناء على الأوربيين

أذكر كما تذكرون أنكم عقدتم مثل هذا الاحتفال لوداعي يوم ٢٤ يوليو الماضي، وكنت مصابا عيلا؛ وشكرتكم بلساني وجوارحي على ذلك الاحتفال شكرا جميلا .

تركتم ومسافرت الى البلاد الأوروبية؛ ويسرنى أن أقول لكم اننى صادفت فى تلك البلاد من الإكرام والعناية ما جعطنى أشعر أنى لم أكن غريباً فى غربة ، بل كأتى بين وطنى وأهلى . حقيقة وجدت بين أقوام أعزونى ، وأكرمونى ، وعملوا كل ما فى وسعهم لإرضائى . ولا أخص بلداً دون بلد بشكرى ، فقد رأيت من أهل كل البلاد اللطف والدعة والمحاشاة والبشاشة؛ فسرنى ذلك وأرضائى ، ومساعد على أنى عدت اليكم معافى بعض التعافى وفى شىء من الصحة . فليسكن تلك البلاد منى عاطر الشكر وخالص التناء .

عناية الملك تاج العنايات

وكانت عناية مليكنا المفخم فى أثناء ذلك السفر تاج العنايات كلها ، ورعايته فوق كل رعاية ؛ فأشكر جلالتة غاية الشكر ، وقولوا معى : ”ليحى جلالة الملك“ (تصفيق وهتاف شديد لجلالتة) . كما أشكركم على الاحتفال الكريم الذى أقيمتموه فى هذا اليوم ، وأشكر كذلك حضرات التزلاء المحترمين الذين شاركوكم فيه ، كما شاركوكم فى الاحتفال الماضى . وأرجو أن يستمر حسن التفاهم بيننا وبينهم دائماً ، وأن نعيش تحت ظل ملك البلاد المعظم عارفين لهم الخدمات الجليلة التى يؤدونها للوطن العزيز ، وعارفين مقدار عطفهم ومقدار الفوائد التى تجنيها البلاد من مساعدتهم . وإنى لا أوصيكم بحسن معاملتهم ، لأنكم تحسنون هذه المعاملة من يوم اشتبكت مصالحكم بمصالحهم ، وصارت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . أسأل الله أن يديم التوفيق بيننا ، وألا يجعل السنة السوء تلعب بيننا وتدعى عليهم ما هم براء منه . وفقنا الله جميعاً الى خدمة البلاد ، فى ظل مليكها المحبوب ، وأمد فى أيامه ، ومنع البلاد بعدالة حكمه .

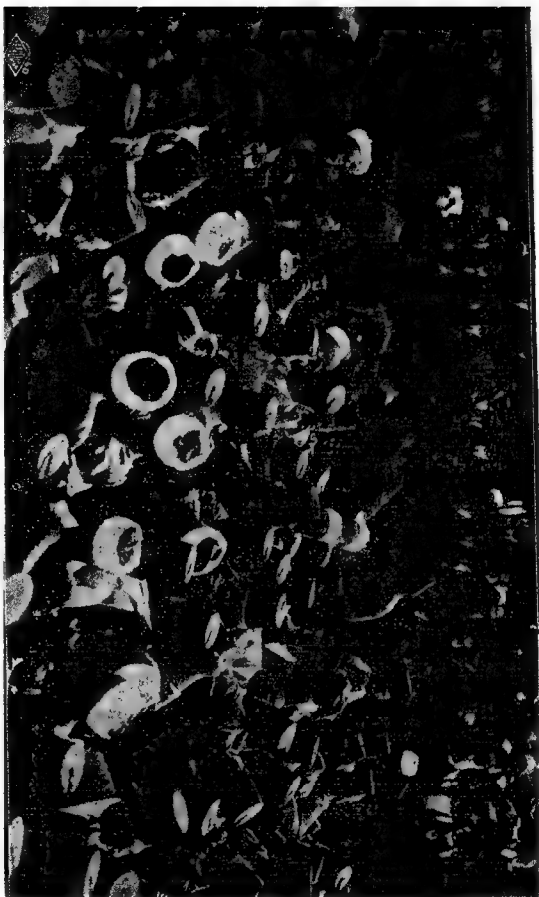
الرئيس في القاهرة

وصل الرئيس الجليل الى القاهرة في يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ؛ وقد أقامت لجنة استقباله فيها مرادفا كبيرا بجوار بيت الأمة ، زحف في ذلك اليوم بوفود المهين من شتى الطبقات والجهات . وبعد أن أخذ الرئيس شيئا من الراحة في بيت الأمة نزل الى السراى ، فدوت أرجاؤه بالهتاف والتصفيق ، ثم خطب الخطباء ودعا الداعون ، فالتق الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس

أيها السادة :

ليس عندي ما أبدية لحضراتكم إلا الشكر الجليل على أنكم احتفلتم بعودتي احتفالا كريما . احتفلتم أنتم وسائر الأمة المصرية بهذه العودة ، وما كنت أنتظرون مثل هذه الحفاوة ، لأن عملي لا يستحق في نظري هذا الاحتفال (أصوات : ليحيى تواضع الرئيس) . لست متواضعا في هذا القول ، ولكنني معبر عن شعور حقيقي هو كما من في نفسي ؛ وأرجوكم أن تقبلوا شهادتي على نفسي ، فإنها شهادة من أخلص ما هو صدق وحق . إنني لم أكن متظرا هذه الحفاوة البالغة التي أبدتها الأمة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها ؛ ولم يتفق لي أني شكرت بعد سعي لم يكمل بالنجاح إلا مرة واحدة في حياتي : أذكر أني وكلت في قضية خاصة ، عند ما كنت محاميا ، عن رجل كان عضوا في مجلس الشورى ، وهو المرحوم أحمد عبد الغفار بك من أعيان المنوفية . كان رجلا نبيا وجيها ، قراقت فيها ، و ... وخسرتها ! وفي اليوم التالي حضر عندي ذلك الرجل الكريم هاشا باشا بساما ، وقال لي : " إنني أتيتك لأشركك على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة ، وسمعت دفاعك ، ورأيتك تدلي بالحجة تلوا الحجة ، فأنجبت كل الإعجاب ، فلك شكري ، وإن لم أنل حق " ، وابتدأ يناولني مؤخر الإنعاب ، فرفضت أن أقبل هذه النقود اكتفاء بالشكر الذي أولانيه ! (هتاف شديد وتصفيق) . وأحمد الله أن رأيت الأمة المصرية بأكملها ذلك الرجل النبيل الكريم . أحمد الله على أن أصبح كل فرد في الأمة المصرية ذلك الرجل الذي كنت



[عن المذ—تر]

الأمة تستقبل الرئيس الجليل في محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع الحاديات ، وهو لا يستطيع أن يفسح لنفسه في الطريق

أعده في ذلك الوقت المفرد العلم الذي تفرد برقة الشعور، ومعرفة الجليل، واحترام الحقيقة . فالحمد لله الذي جعلكم خيارا أبرارا، تقدرسون سعى الساعين وإن لم يكن متجا للنتيجة التي تطلبونها . نعم أن النتيجة التي كنا ننشدها من تلك المساعي لم تحقق ؛ ولكن أمرا جليلا تحقق : ذلك أن خصومنا علموا أن الأمة المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام، لا ترضى منه بديلا (تصفيق حاد) ، ورأوا فوق ذلك أن الذي ائتمسوه على حقكم، والذي وضعت فيه ثقتكم، رفض الآن أن يقبل بالنيابة عنكم ما عرض عليه ، وكان قد طلبه الآخرون ورفض لهم !

إنهم طلبوا أن تكون لهم قوة عسكرية في أرض مصر، على شرط ألا تتدخل في شؤوننا؛ ولنا الحرية التامة في أن نشتري ما نشاء من الشروط، ونطلب ما نريد من الضمانات، لئلا نتمكن هذه القوة من التدخل في شؤوننا . فرفضنا ؛ ورفضنا لأننا نعلم أن وجود عسكري واحد على الأرض المصرية مغل بالاستقلال . رفضت ذلك، وما أظن أن رفضي هذا عمل من الأعمال الجليلة ، لأن الرجل لا يعتبر ناضلا ولا ذا عمل جليل يميز كونه امتنع عن خيانة وطنه ! ولهذا أشعر بأنى كلما رأيت منكم مبالغة في إكرامى، تخيلت أنكم تتوهمون أنى أخونكم ! (هتاف متواصل . أصوات : حاشا! حاشا!)

إنى لم أعمل شيئا أكثر من عمل خفير على جرن دفع عنه العادية! هذا هو الذى عمله؛ ولكنكم كرام، تعودتم الكرم والإكرام، ورأيتم كثيرين وعدوا وأخافوا، ورأيتمنى وعدت خوفيت، فأكبرتم عملى! لكنى، والوطنية وحبا، لا أقرم على هذا التقدير، لأن عملى لا يستحق هذا الإكرام! إنما العمل المجيد، العمل الجليل، العمل الخالد فى التاريخ، هو التضحية! وإنى لمضح بنفسى قبلكم! (هتاف : ليحى بطل التضحية) .

ليس عندى من جديد فأخبركم به، بعد التصريحات التى سمعها بعضكم فى الاسكندرية، وقرأتموها فى الجرائد هذا اليوم . إننا نريد أن نبشر أعمالنا ،

فقد غبت زمانا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل في العمل لأبشره . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائي لأن نسير بالبلاد في الخطة الموافقة لمصالحها ، المطابقة للبيان الوزاري الذي وضعناه يوم تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا .

هذا العمل يستلزم تفردا عظيما ، وهذا ما سنبدا فيه من الغد . لهذا أشكركم ، وأشكر الأمة من أقصاها الى أقصاها ، على ما أظهرته من كرم ، وهو كثير . وأرجوكم أن تقتصروا على ما حصل ، لتفترغ لما يجب أن يحصل . ولكم مني مزيد السلام ما

نصائح الى المديرين والمحافظين

استدعى الرئيس الخليل في يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الى مكتبه في ديوان رئاسة مجلس الوزراء حضرات أصحاب السعادة والعزة المديرين والمحافظين ، فسألم رحمه الله عن الحالة العامة في البلاد ، وخصوصا حالة الأمن ؛ ثم أخذ يلقي عليهم النصائح التي تشجعهم على عملهم ، وزودهم بأن يسيروا في كل أعمالهم على قاعدة العدل والإنصاف ، وأن ينبذوا الغايات جانبا في أية مسألة صغيرة كانت أو كبيرة . ثم كرر لهم ذلك وقال : "إنه باتباع العدل والمساواة في الأمور الإدارية ، تصلح حالة البلاد ، وتطمئن الحكومة على أعمالها الداخلية " . وحثهم على الجد والاجتهاد في أعمالهم ، حتى لا يتركوا للأجنبي مجالا للانتقاد على الإدارة المصرية ، وأوصاهم بأن تكون قاعدة أعمالهم العدل وخدمة المصلحة العامة دون غيرها . فقابلوا هذه النصائح بالاحتفاء ، ثم انصرفوا شاكرين .

مأدبة الشيوخ والنسّاب

أقام حصرات الشيوخ والنسّاب في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مأدبة كبرى بفندق الكونتينتال تكريماً للرئيس الجليل بمناسبة عودته من أوروبا . وخطب فيها منهم حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب وحضرة صاحب العزة محمد علوى الجزائر بك وكيل مجلس الشيوخ ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أقبل تحيتكم بكل شكر وابتهاج . ولقد جئت الى هذا المكان وليس عندي قول أقوله ، لأننى قلت كل ما شعرت بأنكم في شوق اليه يوم قدومى .

العمل بعد القول

ولا شك أن شوقكم قد انطلقاً بما سمعتموه ، ولم يبق في قلوبكم من شوق الى أن تسمعوا قولى ، ولكنكم في شوق الى أن تروا عملى (هتاف عال وتصفيق حاد) .

نقمة الأمة

زملائي : في كل يوم تقلدنى الأمة منة يعجز بيانى عن شكرها ، ويحسدلى نوابها الكرام نمة يقصر حكى عن تقديرها !! نعمة لا يقدر أحد على إيفاء جزائها ، إلا الله وحده القادر على كل شيء (هتاف وتصفيق شديد) .

المسئوليات

نعمة ، لولا أن تمتع بها يستبغ مسئوليات كبرى ، تبعات جساما ، لطارت نفسى عجباً بها ، بل لفاضت فرحاً منها . ولكننى ، وحق مسديها . ما تمتعت بشيء من هذه النعم الكبرى إلا وشعرت فى الحال بسيل من المسئوليات يفمر روبة فرحى حتى يخفيها أو يكاد يدهيها !! مسئوليات جسام ، لو لم تشاركونى فيها أتم أعضاء البرلمان ، وفى تحمل كثير من أعبائها ، لأنقضت والله ظهري ، ولقعديت بهامتي ! مسئوليات جسام ، هى صلاح ما أفسد الزمان منة مديدة كلكم تعلمونها !

مسئوليات كبيرة جدا ، في الداخل وفي الخارج : أما في الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذى هو طلبتنا جميعا (تصفيق شديد وهتاف عال) . ومسئوليات في الداخل عن كل شيء ، عن الإدارة والقضاء ، عن المعارف والصناعة ، عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ، عن الأوقاف . كل هذه مصالح في حاجة الى الإصلاح . والإصلاح ، أيها الزملاء ، يحتاج الى القلوب المخلصة ، والرؤوس المدبرة ، والأيدى العاملة ؛ وإلى روح التضامن تجمع الكل في شعور واحد ، وتدفع الكل الى منزلة واحدة (تصفيق شديد) .

هذا مانحن ، أنا وزملائي ، وأتم أيضا ، مشتغلون به : يث تلك الروح ، وباستكشاف القلوب المخلصة ، وتلك الرؤوس المفكرة ، وتلك الأيدى العاملة . وليس من الهنات الهيئات بث تلك الروح ، ولا استكشاف أصحاب تلك الصفات الفاضلة . نحن جادون في هذا السبيل ؛ وهذا ما يشغل فكرى ، ويمنع على فى كثير من الليالى منامى .

الحكومة روح التضامن

نريد أن نبث في الحكومة روح التضامن ، وأن يكون جميع من فيها متضامنين شاعرين بشعور واحد ، متجهين الى جهة واحدة ، هي مصلحة البلاد (هتاف وتصفيق) ، واجبههم يقضى عليهم أن يشعروا بهذا الشعور ، لأنهم يعملون والعيون مفتحة من كل جهة عليهم ، والخصوم ينظرون من كل جانب اليهم ، إذا لم يعملوا لصالح بلادهم ، وإذا لم يتركوا اللهو جانبا ، ولم يسعوا خلف الغايات ، وفهموا أنهم في حالة إما أن يصلوا الى السلامة والاستقلال ، وإما أن تضيق الفرصة من أيدينا ونصبح على الدوام في حكم الأجنبي (تصفيق) .

أنصار الإصلاح وخصومه

لهذا كان من واجبتنا جميعا أن نتحد ، وأن نتعاون على المصلحة العامة . ونحن في الحكومة سنسير بقدم ثابتة وعزم شديد لأجل أن نخل في كل وظيفة من يليق

بها، ومن يماوننا على السير في طريق الإصلاح، وتقعى عنها كل من يقف في هذا الطريق (تصفيق حاد متواصل وهتاف شديد جدا) . نسير مسترشدين في هذا السبيل برأيكم، ومعتمدين على تفكم؛ فإن الأمر جد لا لب، والمصلحة عامة لا خاصة؛ والمصلحة العامة لا تقبل المساومة ولا الخباية (تصفيق) .

الخصومة والاتحاد

واقف يتكلم المتكلمون عن الخصومة والاتحاد . وأنا أقول لكم، وقولي حق وصدق، أنى لا أفرق في المصلحة العامة بين مصرى ومصرى، مادام الاثنان متجهين إلى جهة واحدة، ومحترمين حرما واحداً هو الوطن العزيز (تصفيق وهتاف) . فليخاصمنى من شاء شخصيا، وليحترم وطنه، وأنا أؤدى حقه صاغرا (تصفيق) . ولكن الذين يخاصمون وطنهم ليخاصموني، فلا صلة بيني وبينهم، ولا أقبل منهم صرفا ولا عدلا، لأن هؤلاء إنما يبحثون عن مصلحتهم لا عن مصلحة البلاد . ولكن الشخص الذى يخاصمنى ليعيب فى شخصى، ويكون صادقا لوطنه فيحجم عن الإضرار به، فإنى أرفعه فوق رأسى .

ليس فى قلبى حقد ولا خصومة

فياأت الى من يريد الاتحاد، ولמיד يده الى، وأنا أمد يدي إليه، وأعطيه العمل الذى يليق به، إن كان مخلصا، إن كان صادقا، مهما آذانى فى الماضى . لا أنظر الى الماضى، وإنى لأنادى بأعلى صوتى الآن أن ليس فى قلبى حقد ولا خصومة لأحد إلا من خاصم وطنه وخصمه الوطن (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

أؤكد لكم أن رأسى مملوء بالمشاغل . ولا أقول هذا القول اعتذارا، ولكنى فى الواقع مشغول بالعمل الآن أكثر من القول . فأرجوكم أن تقبلوا عذرى، وأن تقبلوا شكرى (هتاف شديد متواصل) .

تعديل في وزارة الشعب حديث للرئيس الجليل حول التعيينات والترقيات

صدرت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مراسيم بتعديل في وزارة الشعب وبتعيينات وترقيات جديدة ، جاء فيها أن حصرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة معين وزيراً للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر العضو في مجلس النواب معين وزيراً للعارف العمومية ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل محافظة مصر معين وكلاً لوزارة الداخلية ... الخ . وقد تحدث الرئيس الجليل رحمه الله الى مسيوليون كاسترو صاحب جريدة "لا لبريه" عن التعيينات والترقيات الجديدة محدث نشر في عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر تنقله فيما يلي مترجماً عن جريدة البلاغ الفراء . قال صاحب اللمبريه :

من الساعة التاسعة والنصف صباحاً ودولة الرئيس يقابل في مكتبه رؤساء المصالح في مختلف الإدارات ، ويستقبل الزوار . ففى أقل من ربع ساعة قابل بالأمس نحو ١٥ من هؤلاء ، فكان متوسط مقابلة كل داخل دقيقة ! وهذا غاية في قصر الزمن !

ان الرئيس قاطع التقاليد الشرقية في الإكثار من التحايا والتسليمات ، فوقته محدود ؛ إلا أنه لا يرفض المقابلة ولا يأبى السماع ، بشرط أن يكون هناك شيء يقال ، وألا يضيع عليه أحد وقته . ولم يبد مع ذلك على أحد شيء من الدهشة ولا من الامتعاض من جراء اختصار مقابلة الرئيس ، لأن الرئيس من جهة يبدى فيها ما هو معروف به من البشاشة ، ثم لأن المقابل من جهة أخرى لا يعلم جواباً في ناحية أو في أخرى يحلولة ما يريد جلالة . ولم يكن هذا بمرحوف حتى الآن ، لأن إغراق رؤساء الوزارات السابقين في التأدب كان يجعلهم كثيرى الضن بقول "لا" ! ولكن "نعم" منهم كانت دائماً مذبذبة نجلة قابلة للاسترداد !

... دخلت فإذا الرئيس منبسط الأسارير ، فهنأته ، فقال دولته : "هذا نتيجة العمل ، فإني من رجاله ، والنضال يعيد إلى صحتي ، أو ما تدعوه قوتي" . فقلت في نفسي : حانت الفرصة ... ثم حرك الرئيس للكلام في التعيينات الجديدة ، فقبل متفضلاً ، فقال :

”انهم يدهشون لأنى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية ! وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه“ ! فقلت : ويلومونك أيضا على أنك عينت بعض أقاربك فى وظائف عالية . فقال : ”أؤكد لك أنى لى أقارب كثيرين كثيرين جدا، فى الغربية، وفى مناطق عديدة من مديريات القطر؛ وأنا آسف جد الأسف على أنهم ليسوا على معرفة ولا كفاءة، وإلا لكنت عينتهم فى كل مكان، لتكون لنا بهم إدارة زغولية حقيقية اسما ومعنى ... ودما“ ! ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

”لما نفونى، نفوا معى اثنين من أقرب أقربائى إلى . فهل نفيا لأنهما كانا من دى ؟ أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية فى خدمة القضية الوطنية؟ سواء أكان هذا أم ذاك، فواجبى مرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جنبى ليقاسماني مسئوليتى، ماداما قد قضى عليهما بأن يكون حفظهما من حظى . قل عنى لمانى عند تساوى المعرفة والكفاءة أقدم قريبى على غيره، لأنى بطبيعة الحال أثق بقريبى ثقة تامة فى تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على وجهة نظرى . أليست على جميع مسئولية الحكومة والإدارة ؟ فهل تكون مسئولية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة فى اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الإدارة اذا كنت مضطرا للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عندهم غيرى ؟ ... لقد قلت لك ان انتقادات خصومى لم تؤثرنى، وسأواصل المهمة التى بدأت بها“ .

قلت : ويذكرون أيضا أن هناك سعديين مستائين ! فقال : ”قرأت هذا فى جريدتك، ولكن لم أصدقه (ضحك) ! لم يبد لى من أحد امتعاض بعد التعيينات الأخيرة . ولاننى على ثقة بإخلاص أعضاء حزبى وخلوهم من الغرض؛ فلست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشئ من الإصغاء“

الرئيس والأزهر

قامت في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بين الأزهريين حركة إضراب احتجاجاً بها على ما يلفهم من تقرير اللجنة التي تألفت قبل سفر الرئيس الجليل إلى أوروبا بالنظر في إصلاح الأزهر ومطالب الأزهريين . وقد استقبل رحمه الله وفداً منهم في يوم السبت أول نوفمبر بيت الأمة فشرحوا له مطالب إخوانهم ووجه شكايتهم من تقرير لجنة الإصلاح ، فأتى عليهم تصريحه الآتي :

أنا أزهرى ؛ وأنظر بالأزهر ، وجلالة الملك وأنا وزملائي نعمل جميعاً لمصلحة الأزهر ، مسوقين بشعورنا رغبة في الإصلاح لا بأى عامل آخر . وقد تسلمت تقرير لجنة الإصلاح قبل سفرى إلى أوروبا ؛ وكـم كان بودى أن أضعه موضع البحث قبل السفر ، ولكن طرأ ما تعرفونه ؛ وفي مدة وجودى بأوروبا كانت الوزارة مشغولة هنا بأمر كثيرة ؛ ويجتهد عودتى بمبحث الأمر ، وأمرت بأن يعرض التقرير على لجنة من الوزراء لتفحصه . على أنى ومجلس الوزراء لسنا مقيدين بشئ من التقرير إذا لم يتفق مع المصلحة ، فستقارن التقرير بالمطالب ، ونقرر ما هو فى مصلحة الأزهر . إنى أحب الأزهر وأعمل له ، وكنت أود أن أراكم قبل الإضراب لأسمع لكم ، ولا أزال مستعداً لأن أسمع لكم متى عدتم إلى الدروس . وما كنت أنتظر ، وأنا من الأزهر ، والأزهر منى ، أن يحدث إضراب فى عهدى . ولا زلت أعمل للأزهر ، ويسرنى أن يكون على ما يتنى دعاة الإصلاح .



واستقبل رحمه الله فى يوم الأحد ٢ نوفمبر ، بديوان رئاسة مجلس الوزراء ، حضرة الشيخ محمد فراج المناوى رئيس جمعية تضامن العلماء ، فصرح له بما مؤاده :

إن عزيمتى لن تتثنى ساعة واحدة عن العمل للإصلاح الداخلى ؛ ولما كنت أعتقد أن الإصلاح الخلقى يجب أن يكون من طريق الدين ، أمرت بتشكيل لجنة من كبار العلماء لإصلاح شئون المعاهد الدينية . وقد عرضت عوارض بغائية كبيرة شغلت الحكومة عن النظر فى الأمور التى لم يزل ظرفها واسماً . والحكومة لدوام رغبتها فى الإصلاح تبحث الآن بعناية كبيرة قرار لجنة إصلاح المعاهد الدينية .

لحركة الإضراب ليست في مصلحة القائمين بها، ولا هي من مقتضيات العطف على مطالب الأزهريين . على أن رجال الدين يجب أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم ، ومثلاً صالحاً يسترشد به الناس في أمور دينهم وديارهم . فاحتفظوا بمصالحكم بقدر احتفاظي بها ؛ ولا تطلبوا علاج الأمور من ناحية غير مشروعة ، لأنكم أعرف الناس بحكمة النظام ، وأوسعهم نظراً في الشئون العامة .

تصريح للرئيس الجليل

تكذيب نسبة التسوية المؤقتة اليه

نشرت جريدة البلاغ الفراء في عددها الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :

نشرت زميلتنا الليبرتيه منذ أيام مقالا تحت عنوان (إذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة) ، اقترحت فيه أن يوضع بين مصر وإنجلترا حل مؤقت يتبدى بإعلان مطالب مصر ، ثم يليه إعلان المزاعم التي تزعمها الحكومة البريطانية ، والحقوق التي تدعيها لنفسها ، ثم يلي ذلك اتفاق يجرى العمل به لمدة معينة تكس سنوات مثلا ، بحيث اذا انتهت هذه المدة صار الفريقان في حل من إعادة النظر في المسألة المصرية بخذا فيرها لإيجاد حل لها . واقترحت أن يكون من قواعد هذا الحل الموقت أن يشترك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في حماية قناة السويس ، وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا مع الحكومة البريطانية في إدارة السودان .

هذا هو كل الاقتراح الذي اقترحه زميلنا مسيو كاسترو في جريدته وسماه حلا مؤقتا ؛ وقد تناولته جرائد مصر وإنجلترا على أنه اقتراح موعز به من مصدر رسمي ، وادعت التيمس في عبارة صريحة أن صاحب الدولة الرئيس الجليل هو الموعز به ، وناقشته على هذا الاعتبار ، وقالت ، كما يرى القراء في غير هذا المكان ، ان الدوائر المطلعة في لندن تعتبره « رغبة من الحكومة المصرية في الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد باشا في خلال زيارته الأخيرة للندن » .

فقد وجب بعد ذلك أن نتبين الحقيقة في هذا الموضوع ، ولهذا قصدنا الى دولة الرئيس الجليل ، وطمناه في ذلك ، فصرح لنا في كلمات قوية صريحة بأنه ”برئى من هذا الاقتراح ومن الإيعاز به“ ، ثم قال ”ان سياسته هى التى أوضحها فى خطابه فى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر الماضى ، ثم فى خطابه فى الكونتنتال مساء يوم ٢٤ أكتوبر ؛ وهو لا يجحد عن هذه السياسة التى ستظهر فى خطبة العرش بأجل وضوح“ .

لجنة الطلبة فى حضرة الرئيس

استقبل الرئيس الجليل رحمه الله فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ببيت الأمة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية المتخين عن العام الدراسى الجديد ، ولما مثلوا بين يديه أسدى لهم من الصاى والتشجيع ما ملا صدورهم حية ونشاطا ، وزادهم يقينا وإيمانا . ثم قال لهم :

”أهنى اللجنة التنفيذية الجديدة بمراكمها ، وأطلب منها الثبات والاعتدال والحكمة والحماسة ، وأن يرجع على أيديهم للطلبة تضامنهم واتحادهم ، وأن يكونوا رجال أعمال لا أقوال . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد“ .

الدورة البرلمانية الثانية

(١٢ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد البرلمان بقسميه ، مجلس الشيوخ والتواب ، في قاعة مجلس التواب ؛ وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زبور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر ، ألقى الرئيس الجليل سعد زغلول باشا رحمه الله ، بامر جلالاته ، خطاب العرش الذي تفتتح به الحكومة دور الانعقاد الثاني للبرلمان ، وهذا نصه :

خطاب العرش

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب :

أحييكم أحسن تحية ، وأهديكم أجل احترام ؛ وأذكر بالسرور وبالفخر يوم حضرت بينكم منذ أقل من ثمانية شهور ، لافتتاح اجتماعكم ، وأداء القسم العظيم على الإخلاص للدستور ، الذي وفقني ربي لإنشائه وتدير الأمور طبق أحكامه .

واليوم أهنيكم على نتيجة أول اختبار للعمل بنظامه في الدور الأول من انعقاد البرلمان ؛ فهي ، على قصر مدة هذا الدور ، ووقوع أكثره في أقدس فصول السنة ، جاءت بنتيجة حسنة مشجعة وباعثة على الرجاء في التقدم والارتقاء . ذلك بفضل ما انطويتم عليه من الحب لخير البلاد ، وما أبدىتموه من حكمة واعتدال ، وما امتازت به مكاتبكم ولجانكم ، من النشاط المستمر والإدارة الحسنة والبحث الدقيق .

قد وضعتم لوائحكم الداخلية ، ونظمتم مكاتبكم ، وانتخبتم لجانكم ؛ ووضعتم من الأسئلة والاستجابات والاقتراحات ، ما كان له أثر عظيم في مراقبة الشؤون ، ومعرفة حاجات الجمهور ، والاطلاع على سياسة الحكومة ، وتبين الحكمة فيما عملتم ، والسر فيما تركتم .

ولقد تناقشتم في ميزانيات الدولة ، وصدقتم عليها بعد درس جاء بحكم الضرورة موجزا محدودا ، ولكنه دقيق ومفيد . وقد أعدتم النظر في قوانين مهمة كقانون

الانتخاب، وأدخلت عليه تعديلات سيكون لها أثر عظيم في الأعمال المقبلة .
وأيدتم بقراراتكم الإجماعية وتصريحاتكم الواضحة وحدة الأمة في جهادها للحصول
على استقلالها التام (تصفيق) . بذلك أثبتتم بالبرهان المحسوس الواضح أن البرلمان
المصرى جدير بالسلطة التي خولها له الدستور .

ان حكومتى صرفت كماً وعدت أكبرهما في السعى لاستقلال البلاد بجزأياها:
مصر والسودان (تصفيق حاد) . وبناء على دعوة رئيس الوزارة الانجليزية، توجه
رئيس حكومتى الى لندره في شهر سبتمبر الماضى، للدخول في محادثات قد تؤدى
الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد ما حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس
بأية صورة حقوق مصر . لم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات ، ولكننا لا نزال
واقفين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة ، بفضل وضاحة حقنا، واتحاد
شعبنا ، وتعلقه بالعرش ، وتضامن الكل في المحافظة على حقوقنا المقدسة في وادى
النيل بقسميه، من غير أن نخفى عن شىء منها، أو أن نقبل أو نعترف بأى عمل
أو أمر من شأنه المساس بها (تصفيق طويل متكرر) .

وستستمرزون في مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن إدارة البلاد، وتوجيه
الأمة في طريق الرقى، لتستزيد من احترام الأمم المتمدنية لها ومن عطفها عليها .

ويسرنى أن أرى البلاد اليوم على حالة تسمح بالتوسع في الأعمال البرلمانية
توسعا طبيعيا فعالا، فالطمأنينة العامة تملأ جميع أنحاء القطر . نعم وقعت في الأشهر
الأخيرة حوادث إضراب، ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات
اقتصادية ومادية ، ولم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية ، وجرى بسلام وانتهت
على صورة مرضية بوجه عام .

أما حادثة الاعتداء التي وقعت على رئيس حكومتى، وبجاء الله من شرها ،
واستاءت الأمة لوقوعها، فلم تكن جناية اجتماعية ، ولا عملا ثوريا، اذ كشف
التحقيق أنها جناية فردية ناشئة عن جنون شخصى .

والأحوال الاقتصادية جارية على منوال حسن ، ولكنها قابلة للتحسين والإصلاح . والحالة المالية على مايرام ، إذ الحساب العمومي الذى سيعرض عليكم يدل على تعادل تام فى الميزانية ، وعلى وفرة المال الاحتياطى . وقد اتخذت الحكومة التدابير لتخفيض النفقات الى المقدار الذى تقضى به الحاجة فعلا ، وعلى الأخص لمراقبة النفقات مراقبة شديدة ، وهذا يكفل بقاء الميزانية على ماهى عليه من الثبات . ولهذا الغرض تشغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقل يخص بمراجعة الإيرادات والمصروفات .

وجميع المصالح العامة سائرة بانتظام ، وفى هذا السير المتظم أكبر دليل على عدم صحة ما تنبأ به بعض ذوى الأغراض ، من أن النظام الجديد وخروج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة سيفضيان حتما الى اختلال عام فى النظام ! على أن التغييرات التى حدثت فى خلال السنة فى موظفى الحكومة ، لم يكن الغرض منها إلا تقوية تلك المصالح العامة ، بمعاونة عناصر من الشبان الأكفاء المخلصين لخير البلاد . ولما كان تطبيق نظام الدرجات الجديدة ، وهو عبء ثقل خلفه الماضى ، قد تم الآن ، بعد أن حمل الحكومة تكاليف طائلة وعناء شديدا ، فقد شرعت فى وضع لائحة للموظفين ، والمأمول أن تساعد هذه اللائحة ، بما تحوله لهم من الحقوق وتفرضه عليهم من الواجبات بطريقة عادلة ، على زيادة ضمان سير العمل وانتظامه . ومن المصالح العامة مصلحة تستدعى من جانب الحكومة عناية تامة ، وهى مصلحة السكك الحديدية ، التى تركت للإدارة الجديدة فى حالة صعبة ، خصوصا بسبب عدم تجديد مهماتها بطريقة مستمرة ، ولهذا سيقترح عليكم اتخاذ تدابير مهمة لتحسين حالتها وتوسيع نطاقها وضمان سيرها فى التحسن والارتقاء .

وستعرض عليكم أيضا مشروعات مهمة تتعلق بالتجارة البحرية والملاحة النيلية .

إن ما أشرنا اليه فى خطابنا يوم افتتاح البرلمان ، من حاجات البلاد ، يستلزم على الدوام عناية شديدة : فالزراعة عموما ، وزراعة القطن خصوصا ، الذى هو أساس

ثروتنا، يجب أن تبذل لها وسائل المساعدة والتشجيع والحماية؛ ولهذا تنوى وزارة الأشغال العمومية القيام بأعمال مهمة، من شأنها تحسين طرق الصرف والرى فى الوجه البحرى، وتوفير وسائل الرى فى الوجه القبلى. كما أن وزارة الزراعة تدرس الآن وتنفذ تدريجيا ما يلزم من الوسائل، لمنع انحطاط نوع القطن المصرى، ومقاومة الأمراض التى تفثك به، وتعميم نظام التعاون، وإنشاء مراكز للتجارب الزراعية، وتشجيع زراعة أصناف جديدة، وحماية المواشى، والتوسع فى تربيته، وتحسين نتائجها؛ وكذلك مساعدة صغار الزراع، خصوصا فيما يتعلق بشراء البذور والأسمدة.

وتشارك وزارة الأوقاف فى هذه الجهود بالنسبة للأراضى التى تديرها؛ كما أنها تعنى بتحسين نظامها الداخلى، رغبة منها أيضا فى تحسين حال المستحقين، والإشجار من المنشآت الخيرية.

وحالة الأمن العام تدعو الى الرضا، غير أن هذا لا يعنى من إتمام التنظيم الجدي لإدارة الأمن وتقويتها. وستعرض عليكم اقتراحات فى هذا الشأن، تتضمن أيضا مراقبة من يدخل البلاد من الأشخاص المشبوهين أو غير المرغوب فيهم.

والحالة الصحية العامة عادية بوجه الإجمال، بل هى سائرة فى طريق التحسن سيرا بطيئا؛ غير أنها ما زالت بعيدة عن الدرجة التى نود أن تكون عليها. ومما لا مندوحة عنه زيادة عدد مستشفياتنا ومستوصفاتنا. وإنا لنعلق أملا كبيرا على ما يبذله الأفراد من الجود، فقد شاركوا الحكومة قبل الآن فى سبيل القيام بهذا الواجب المفروض على الجميع، لوجه الله تعالى وللوطن العزيز. وتبذل مصلحة الصحة كل جهدها فى أداء مهمتها بالقدر الذى يسمح به ما لديها من الوسائل، وسيجد البرلمان البرهان على ذلك عند ما ينظر فى مشاريع القوانين المهمة التى ستعرض عليه فى هذا الشأن.

وان الحالة التى عليها إدارة القضاء قد لفتت نظر البرلمان من قبل؛ ولا يسع أحدا أن ينكر الحاجة الى تحسين حالة هذه الإدارة التى هى من أهم شؤون الدولة.

وتقضى تلك الحاجة بزيادة عدد رجال القضاء زيادة معتدلة، وبإدخال إصلاحات توفيق بين سرعة إنجاز القضايا وتوافر جميع الضمانات اللازمة لسير القضاء سيراً سديداً عادلاً .

وإن مساعي شعبنا في تعليم الناشئة تعليماً أولياً أو راقياً تزداد يوماً فيوماً، ويجب على الحكومة أن تقابل هذه النهضة التي تملأ جوانحي الأبوية سروراً بما يستحقه؛ كما أنه ينبغي عليها أن تعنى بتنظيم هذه الحركة المباركة وتوجيهها في أقوم طريق . وإن تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي الذي فرضه علينا الدستور، يجب أن يقترن بإصلاح التعليم الراقى والعالي إصلاحاً يصل ما انقطع من عهد النهضة العلمية العظيمة في مصر . وستعرض عليكم مشاريع مهمة تتعلق بهذا الموضوع .

ومن أهم واجبات الدولة توفير وسائل الدفاع عنها . على أن مسألة الدفاع المسلح هي من أعظم المسائل خطورة وأكثرها تعقيداً؛ فالحكومة تبذل جهودها في درسها وحلها تدريجاً بحذر وتؤدة واحتياط ، فستريد عدد وحدات الجيش، وتشتغل بإنشاء ما لا وجود له الآن من الأسلحة .

إنى أتأسف لأن مدة العطلة البرلمانية الماضية كانت ظرفاً لحدوث صعوبات خارجية وداخلية، خصوصاً بالنسبة للسودان؛ تلك الصعوبات التي أفلقت خاطر شعبي وشغلت بال الحكومة . ولكنني أحمد الله على أن خطة الحكمة والروية التي طالجت بها حكومتى هذه الصعاب، ساعدت مساعدة قيمة على حفظ حقوق مصر سالمة، وعلى استبقاء العلاقات الودية مع الدول الأجنبية .

ولقد ظلت الجاليات الأجنبية تعيش آمنة مطمئنة في ضيافة البلاد .

هنالك بعض مسائل تجري فيها المحادثات الآن ، وهي مسألة الرعايا الألمان، وحدود مصر الغربية، والجنسيات؛ وأملى وطيد بأن تحل حلاً مرضياً، بفضل ما يسود هذه المحادثات من روح الود والصفاء .

حضرات الشيوخ والتواب :

إن وجوه الإصلاح في بلادنا متعددة ومتنوعة ، ولا تتحصر فيما ذكرناه ؛ وكلها لازمة لحياة البلاد ورفاهتها وحسن تقدمها ؛ والقيام بها في دور الانتقال من نظام قديم الى نظام حديث ، وهو الدور الذي نجتازه الآن ، من أشق الأمور وأصعبها ؛ ولكن حكومتى مملوءة من الرغبة في مباشرتها ، ومن العزم الصادق على تذليل ما في طريقها من العقبات ، وعلى توفير ما يلزمها من الوسائل ، مقدمة الأهم منها على المهتم ، معتمدة بعد الله على حكمتكم وحسن معونتكم . ولهذا أفتتح اليوم الدور الثانى للبرلمان ، وأدعوكم وأنا عظيم الثقة في حسن المآل للبدء في أعمالكم .

حقق الله رجائى ، ووفقنى ولما كنتم لما فيه الخير العام ما



الرئيس يقدم استعفاء الوزارة

في حضرة جلالة الملك

في منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك وقدم اليه استقالة الوزارة . وقد جرى رحمه الله على مبدئه في الصراحة ، فأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل ؛ فأظهر لجلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل انه يثق به ، وأعرب عن رغبته في أن يعدل عن عزمه ؛ فقال الرئيس الجليل ” إن عزمه هذا نهائى “ ، فقال جلالة الملك : فلتبق المسئلة على الأقل الى غد ؛ فوافق الرئيس على ذلك .

في مجلس النواب

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

إن صحتي لم تعد تحتمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، ولهذا تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت له استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في عيشتي الجديدة معكم الى ما فيه خير البلاد (أصوات — لا . لا) ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء قاصدين الى مجلس الشيوخ . وبعد مناقشة قصيرة بين فريقين من الأعضاء في مجلس النواب ، وافق المجلس على الاقتراح الآتي :

”تقترح على هيئة المجلس المحترم أن تعلن ثقتها التامة بوزارة حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا ، وأن يؤجل انعقاد المجلس الى يوم الاثنين الآتي الموافق ١٧ نوفمبر“ .

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

انه نظرا لاعتلال صحتي وضعفها عن تحمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، قد تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت لجلالته استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في حياتي القادمة معكم الى ما فيه خير البلاد... (منجمة شديدة) .
أصوات — غير مقبولة . غير مقبولة .

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء ؛ وبعد كلام قصير في الموضوع وافق المجلس على الاقتراح الآتي :
”يقترح المجلس ببيئته الكاملة التوجه للمراي لتسجيل الأسماء ، وذلك لإظهار شعوره وثقته التامة بالوزارة ؛ ثم بعد ذلك يتوجه الى حضرة صاحب الدولة سعد باشا . هذا مع تأليف وفد من الآن من الرئيس والوكيلين لطلب التشرف بمقابلة جلالة الملك لالتماس رفض استقالة الوزارة“ .

في بيت الأمة

بعد أن خرج الرئيس الخليل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، توجه في الحال ومعه زملاؤه الوزراء الى بيت الأمة ؛ وحينئذ أخذت الوفود تفسد كأنها الأمواج تندفع، فازدحم بها البيت، وازدحم شارع سعد باشا زغلول ، وازدحمت الشوارع المؤدية اليه . ولما انتهى المجلسان من جلستيهما ذهب النواب والشيوخ كلهم تقريبا الى بيت الأمة، وطلبوا أن يقابلوا الرئيس ، فقابلهم في مكتبه ، ثم تكلم بعضهم فقصوا عليه ما كان في المجلسين، ثم طلبوا منه أن يتكلم ليشرح لهم سبب الأزمة ؛ فقال : ”إن صحتي ضعيفة فعلا ، والصحة شيء ثمين لا يسع أى إنسان إلا أن يحتفظ به ما استطاع . نعم ان صحتي ضعيفة ، وأعباء الحكم ثقيلة جدا ، فهنا لك مشاكل خارجية، ومشاكل داخلية، وهنالك أيضا ! والكلام في سركم ! دسائس “ .

فما كاد يفوه بكلمة ”دسائس“ حتى استولى الانقباض على النواب والشيوخ، وقال بعضهم بلهفة : نرجو التصريح ؛ وقال آخرون : نحن عارفون ! وليس في الأمر سر ؛ ثم قال غيرهم : لا ! لا ! زيد التصريح ! يجب أن نعرف كل شيء ! يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق .

وحينئذ تكلم الرئيس فقال : ”أنا رجل حرّ ، أعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار، ولا أحب العمل في الظلام (تصفيق) . ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة ! “ .

فألح النواب في معرفة الأسباب الحقيقية للاستقالة، وقال الأستاذ جعفر فخري بك : أنت لست ملكا لنفسك، بل ملكا للأمة ؛ وإرادة الأمة أن تبقى في الحكم . وقال الأستاذ سلامة بك ميخائيل : ستسقط كل وزارة لا تكون رئيسها . فقال الرئيس : ”إذن تعالوا في الساعة العاشرة صباحا الى المجلس، وهناك نتكلم “ . وبناء على ذلك تقرر أن تجتمع الهيئة الوفدية لمجلس النواب والشيوخ في القاعة الكبرى لمجلس النواب في الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ نوفمبر للنظر في تلك الحالة .

وفد الشيوخ في حضرة جلالة الملك

انتهت جلسة مجلس الشيوخ السابقة بالقرار الذي قرره إزاء استقالة الوزارة السعدية . وتنفيذا لهذا القرار ذهب جميع أعضائه عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسماءهم ؛ ثم طلب الوفد النائب عنهم مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وكانت ذلك حوالى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر ، فأذن جلالتـه بالمقابلة فى الحال ، ودعا اليه أعضاء الوفد ، وهم صاحب المعالى أحمد زبور باشا رئيس المجلس ، وصاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيل المجلس . ولم يكن أعضاء هذا الوفد بملابسهم الرسمية ، لأنهم لم يكونوا متوقعين أن يقابلهم جلالة الملك فى الحال ، فقابلوا جلالتـه بملابسهم العادية ، وأبلغوه قرار المجلس بالثقة التامة فى وزارة سعد باشا ، وبأجلال الجلسات إلى أن تنتهى هذه الأزيمة . فقال جلالتـه لهم " أن سعد باشا قابله فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وسلمه الاستقالة ، فاستاء من ذلك ، وأعرب له عن ثقته به ، وعن رجائه فى أن يعدل عن عزيمته هذا " ثم أبلغهم " أنه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع " ، وطفهم أن يبلغوا ذلك لزملائهم .

وفد الشيوخ عند الرئيس الحليل

وخرج هذا الوفد من القصر ، فذهب الى بيت الأمة رأساً ، وكان الرئيس الحليل قد انتقل من مكتبه الى قاعة المسائدة مع زملائه الوزراء وبعض أعضاء الوفد ، فاستقبل الوفد فى هذه القاعة ؛ وحينئذ تكلم زبور باشا ، فذكر قرار المجلس وذهب الوفد الى القصر ومقابلته لجلالة الملك ، ثم أعرب عن أمل الشيوخ فى أن يعدل سعد باشا عن استقالته ؛ وتكلم فى هذا المعنى أيضاً كل من زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك ، فقال الرئيس : " انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ، ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ؛ ولكنه تعب ، ولا بدله من الاستراحة " . فقال أبو السعود باشا :

لقد ضحيت كثيرا يا باشا ! فاجعل عدوك عن الاستقالة تضحية جديدة تضيفها الى تضحياتك السابقة في خدمة البلاد . فقال الرئيس : ” نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد ابيوم وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ؛ ولكن اذا كانت هناك عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة ، فلا يمكننى أن أبقي فى الوزارة “ . فقال أبو السعود باشا : لا نريد أن نعرف هذه العقبات اذا كنت ترى أن الواجب يقضى الآن بعدم الكلام فيها ، ولكن كل الذى نطلبه اليك هو ألا تدع عقبات أيا كانت تمنعك من مواصلة خدمتك للأمة . فبسم سعد باشا ، وتردد فى الجواب قليلا ، ثم قال : ” ولكن قد تكون هناك عقبات لا أقدر عليها !! “ .

واتهى الحديث بأنهم يتركون له تقدير الظروف ، وأن كل الذى يرجونه منه هو ألا يحرم البلاد من خدمته ، وأن يبقى فى رئاسة الحكومة .

كلمة للرئيس الجليل

وفى نحو الساعة الثامنة مساء عاد الرئيس الجليل الى مكتبه ، فلما رآه المجتمعون فى بيت الأمة مارا بين قاعة المائدة والمكتب هتفوا له هتافا عاليا ، وطلبوا أن يسمعوا منه كلمة ، فوقف وقال : ” ان صحى لم تعد تساعدنى على مواصلة العمل ، ومن أجل ذلك قدمت استقالتى لجلالة الملك . فإن كنتم تريدون لى خيرا ، وتريدون أن أعود الى العمل ، فادعوا الله أن يقوى صحى ! “ . فقالوا جميعا : ندعو الله أن يقوى صحتك . فقال : ” اذا أجاب الله دعاءكم هذا ، عدت الى العمل ! “ . فصاح كثير منهم : نريد أن نعرف سبب الاستقالة . فبسم وقال : ” لقد قلت لكم إن السبب هو صحى ! “ فصاحوا : ولكن يقال إن هناك سببا آخر ، فما هو ؟ فلم يجب الرئيس على هذا السؤال ، وبقي يناقش معهم بضع دقائق ، ثم دخل مكتبه ، وكان هناك بعض الوزراء وبعض النواب ، فقال متبسطا : ” نحن الآن نواب لا وزراء ، فانا أدعو الذين هنا من النواب الى المشاء معى “ .

قرار الهيئة الوفدية البرلمانية

اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح الأحد ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً، وتولى الرئيس الجليل رئاسة الجلسة، وحضر الوزراء جميعاً. ثم تكلم الرئيس، فأبدى ما عنده. ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء، وبعد ذلك انسحب سعد باشا وانسحب معه الوزراء ليتركوا للاعضاء الحرة في القرار الذي يحدونه. بجزت مناقشات أخرى، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يأتي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفنا إزاعها استقالة الوزارة، أن تقرّر نعتها الإجماعية بدولته، وأن تترك الأمر لحكمته، لإنجاز ما يراه لازماً لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به » .

وكان الأستاذ عبد الحليم افندي البلي حاضراً هذا الاجتماع، ولكنه كان واقفاً عند الباب .

جلالة الملك لا يقبل استعفاء الوزارة

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر، قصد الرئيس الجليل الى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك في استقالة الوزارة . فلما وصلت السيارة الى ميدان عابدين، كانت جموع غفيرة مجتمعة في هذا الميدان، فعلا هتافها حينما رأت السيارة، وأحاطوا بها، فهتأهم وطمان خواطهم . ثم مثل بين يدي جلالة الملك، فبقى في حضرته ساعتين كاملتين عرض فيهما كل ماله، فوجد من جلالته إصغاء تاماً، ثم قبولاً كاملاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة . فشكره الرئيس هذا العطف، وابتهل الى الله أن يحفظه دائماً حارساً للدستور وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصير الرئيس الجليل على استقالته، فاستردّها نزولاً منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك .

في الهيئة الوفدية

ونخرج الرئيس الجليل من قصر عابدين حوالى الساعة السابعة، بينما كانت الجماهير لا تزال واقفة تهتف ويخطب فيها الخطباء، فقال رحمه الله لهم : "إن المسألة انتهت" .

فقابلوا كلمته هذه بالفرح والدعاء . وسار الى دار النيابة ، حيث كانت الهيئة الوفدية مجتمعة . وكان شارع دار النيابة غاصا إذ ذاك بجماهير تتادى نداءات مختلفة ، فلما وصل الرئيس أحاطوا به ، ثم لما رأوه باسماء اطمأنوا . ودخل فاجتمع بزملائه الوزراء ، وأطلعهم على الحديث الذى دار بينه وبين جلالة الملك ؛ ثم انتقل الى القاعة الكبرى حيث الهيئة الوفدية ، فوقف الأعضاء إجلالا له ، وصفقوا تصفيقا شديدا ، ثم جلسوا ، وحينئذ قال : ”لقد قابلت جلالة الملك ، وبقيت معه ساعتين ، وكانت النتيجة أننى سمحت استقالتى ، وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك ، وأنا خادم الدستور ، وسنطبق لتنفيذه معتمدين على الله وعلى إرادة الشعب “ . فصفق النواب والشيوخ ، وهتفوا لجلالة الملك وللرئيس الجليل ، وجعل بعضهم يهتفون بعضا .

فى بيت الأمة

وبعد قليل عاد الرئيس الجليل الى بيت الأمة ، ومعه بعض زملائه الوزراء ، وكانت جماهير غفيرة مجتمعة فى مساحة البيت وعلى بابه ، فصاحوا يقولون : « نريد الرئيس » ، فخرج وأطل عليهم ، وقال لهم باسماء : ”أشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم . أشكر لكم كل شئ ، ماعدا التعديات طبعا ! . وإجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب ، ونزولا على إرادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء . وكونوا متأكدين أن جلالة الملك حامى الدستور ، وأننى أنا خادمه الأمين “ . فهتفوا لجلالة الملك ، وللرئيس ، ثم انصرفوا فرحين .

فى مجلس النواب

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

أعيد فى هذه الجلسة انتخاب حضرة صاحب المال أحمد مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب فى دور انعقاده الثانى ، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه المناسبة كلمة بدأها بتهنئة مظلوم باشا وختمها بالكلام فى مسألة الاستعفاء . قال :

الرئيس الجليل — أهنى معالى مظلوم باشا بهذا المسند الخطير ، مسند رئاسة مجلس النواب ، وأغبطه عليه ، لأنه حقيقة مركز خطير جدا ، وهذه ثقة غالية

وضعتموها في حضرته، بعد أن اخترتم رياسته مدة عام كامل، ورأيتم أنه جدير بهذا المسند العظيم. وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمد في حياته، حتى تنتفع البلاد بثمرات جهوده، وأن تكون رياسته في السنة القادمة أسعد حالا منها في السنة الماضية (تصفيق).

سادتي : تشرفت بالأمس بمقابلة جلالة الملك، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارتي، وأنه لايسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفائي. ثم صرح بعد ذلك بتصريحات لطيفة، خففت عني عناء العمل ومسئوليته؛ وشعرت من ذلك الحين بأنني، وإن كانت صحتي في الحقيقة ضعيفة، يمكنني مع هذا التخفيف والتلطيف أن أقوم بالعمل الى مدة ولو محدودة. فلم يسعني، إزاء هذا العطف السامي والإرادة الجلييلة، إلا أن أسحب استعفائي وأعود الى العمل (تصفيق حاد).

وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا جميعا نوابا ووزراء بروح من عنده، حتى نتمكن من خدمة البلاد خدمة حقيقية، خصوصا فيما يختص باستقلالها التام (تصفيق حاد).

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

تشرفت أمس بمقابلة جلالة الملك، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة. وبناء على هذا، وعلى التصريحات التي لطفتم من عبء العمل عليّ ومن عنائه، لم أربأنا من سحب الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحتي. واني أرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بروح من عنده لأن نقوم بخدمة البلاد حتى نصل بها الى غاية الاستقلال التام (تصفيق حاد).

حادثة السردار

أصدر الرئيس الجليل رحمه الله بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ هذا البيان عن حادثة السردار :
 حصل مع الأسف الشديد اليوم ، حوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، الاعتداء
 على حضرة صاحب المعالي سردار الجيش المصرى ، بإطلاق النيران عليه وعلى من كان
 معه ، وحصلت إصابات خطيرة ؛ فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن
 يقدمها لإدارة الأمن العام على الفور .
 سعد زغلول

نداء للأمة المصرية

وقعت واقعة الاعتداء ضد حضرة صاحب المعالي السيرلى ستاك باشا سردار
 الجيش المصرى وحاكم السودان العام ومن معه أسوأ وقع عند الناس جميعا ،
 وفى نفس جلالة الملك وحكومته خصوصا ؛ ولا شك أن البرلمان يشاركنا فى هذا
 الشعور فى الجلسة القادمة . ولا غرو فإن هذه الواقعة من أشد الفظائع وأشنعها ،
 ومن أسوأها أنرا فى سمعة البلاد وشهرتها ، ولا سيما لما امتاز به شخص المجنى عليه من
 الصفات العالية التى أكسبته محبة الناس جميعا . ولقد اهتمت الحكومة حق الاهتمام
 بشأنها ، ووقفت على العربية التى مر بعض الجناة فيها ، فضبطتها وسائقها ، ولا تزال
 مجدة فى اقتفاء أثر الباقين من العصابة التى اجتارت على ارتكاب هذا الجرم الكبير .
 ولقد ناديتكم بالأمس أن تساعدوا التحقيق ، بأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها
 الى إدارة الأمن العام . والآن أكرر أسئى وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث
 الأليم ، وأتمنى للصائين فيه عاجل الشفاء ؛ كما أكرر الرجاء للأمة أن تعاون الحكومة
 على إظهار الفاعلين . ولعلم كل فرد أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا ، وخدمة جلية
 للبلاد تستحق كل شكر وثناء ، خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم ، ويفارون

على سمعتها وشهرتها ، ويحبون الطمأنينة والخير لها ، ويعلمون أن اللجوء الى وسائل العنف والإجرام أكبر خيانة للوطن ، ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما .

سعد زغلول

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفاة السردار

أرسلت رئاسة مجلس الوزراء الى جميع الوزارات والمصالح النى الآتى :

نتعى إليكم بمزيد الأسف والكدر وفاة المغفور له السيدى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، إثر الاعتداء الذى وقع عليه يوم الأوباء الماضى من عصابة شريرة آثمة ؛ وستشيع جنازته غدا (السبت) من الكشتنتال الساعة ١٥ : ١٠ صباحا ، بعد الصلاة عليه فى الكاتدرائية الانجليزية بشارع فؤاد الأول . فارجوكم أن تحضروا هذه الجنازة بنفسكم ، وأن تدعو كبار الموظفين بديوانكم ، ومن ترون دعوته للاشتراك فى تشييعها . ولكم دوام البقاء .

رئيس مجلس الوزراء

الجمعة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

نداء ثان من الرئيس الجليل

أيها المصريون :

جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات شوشت بعض الأفكار؛ فأرجوكم أن تلمزوا السكون، وأن تتواصوا بالهدوء والسكينة، ولا تتظاهروا لآى أمر كان ، فإن الساعة رهيبة، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء؛ وليس من سبيل للوصول إلى غايتنا، إلا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال .

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تبليغ الحكومة البريطانية

في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٠ بعد ظهر يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غادر نخامة القورد الذي المندوب السامي البريطاني داره في سيارته ، ومعه جناب المستر كار ، وكان يتقدم السيارة ويحيط بها قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطاني من حملة الراح ! فقصده الى مجلس الوزراء حيث كان الرئيس الجليل والوزراء منتظرين ، وسلم التبليغ الآتي الى الرئيس وعاد الى داره . وصدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام عند وصوله الى ديوان مجلس الوزراء وعند خروجه منه !

وقد وزعت دار المندوب السامي عقب هذه الزيارة صورة التبليغ المذكور بالفرنسية ، وهذه ترجمته نقلها عن جريدة المقطم القراء :

دار المندوب السامي البريطاني .

القاهرة — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة :

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ لدولتكم التبليغ التالي :

ان حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري ، الذي كان أيضا ضابطا كبير المقام في الجيش البريطاني ، اغتيل اغتيالا فظيعا في القاهرة .

فحكومة جلالتهم ترى أن هذا الاغتيال ، الذي يعترض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان . فهذه الحملة المبنية على نكران الجليل وعدم الاعتراف بالخير الذي أسدته بريطانيا العظمى ، لم تثبط من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادت استفعالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة .

وقد نهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التي لا بد أن تتجها هذه الحملة اذا لم توقف عند حدها ، خصوصا في ما يتعلق بالسودان ؛ ولكن الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ، أو أن ذلك لا يهمها كثيرا .

فبناء على ذلك تطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

١ — أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية ؛

٢ — أن تواصل بآتم نشاط، ومن غير مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة؛ وأن تنزل بالمجرمين، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم، أشد العقوبات؛

٣ — أن تحظر من الآن فصاعدا وتقمع تماما كل مظاهره شعبية سياسية ؛

٤ — أن تدفع الى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه؛

٥ — أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحث من الجيش المصري من السودان، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك وبصير إعلانها فيما بعد ؛

٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة ؛

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة في ما يلي في ما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

فإذا لم تلَبَّ هذه المطالب في الحال، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .

واني أنتهز هذه الفرصة لأجند لدولتكم تأكيد اعتباري السامي ما

الإمضاء اللني فيلد مرشال

المندوب السامي



ياصاحب الدولة :

الحاقا بتبليغي السابق ، أشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبا الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وضمان المصالح الأجنبية في مصر هي كما يأتي :

١ — بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصري ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة ، تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (للضباط) ؛

٢ — ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاملات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها ونقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية ؛

٣ — الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ؛ وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه .

وانى أنهز هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم ما

(الإمضاء) النبي فيلد مرشال

المندوب السامى

رد الحكومة المصرية على التبليغ البريطاني

(الجلسة الرابعة لمجلس النواب : ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

بعد الانتهاء من جدول أعمال هذه الجلسة ، جعلت الجلسة سرية حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساءً ، وظلت منعقدة الى الساعة ٩ والدقيقة ٥ مساءً ، وقد حضرها الرئيس الجليل رحمه الله وأعضاء وزارة . ثم انعقد المجلس في جلسة علنية وتلى القرار الآتى :

”قرر مجلس النواب في جلسته السرية المنعقدة في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بإجماع الآراء الثقة التامة بالوزارة ، والموافقة على الاقتراح الآتى المقدم من حضرة عبد الحليم البيل افندى :

بعد سماع ايضاحات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يرى المجلس أن يترك الأمر للوزارة ترد بما تراه حافظاً لصالح البلاد وكرامتها “ .



(الجلسة الخامسة لمجلس النواب : ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — في جلسة الأمس التي انعقدت سرية ، تشرفت بأن عرضت على حضراتكم تفاصيل الأحوال الحاضرة ، وما كان من كيفية تقديم المذكرات البريطانية ؛ ثم تداولنا وتفضلتم على أن قررتم الثقة التامة بالوزارة لأن تضع الرد على تلك المذكرة .

فطبقاً لرغباتكم اشتغلت الوزارة بوضع هذا الرد ، وأرجو أن يكون وافياً بمقاصدكم ؛ وأرجوكم أيضاً كما أرجو الأمة جميعها أن تدقق في الحالة الحاضرة تدقيقاً عميقاً ، وأن تتأملها من كل وجوها ومن كل جوانبها ، وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والاتصالات التي لم تكن نتيجة تدبر في الحال وتأمل فيها ؛ لأن الموقف دقيق جداً ، وأقل حركة طائشة تكلفنا أكلافاً باهظة . فعلياً أن تتذرع بالصبر ، وأن نلزم جانب السكينة ، وأن نثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة ، نعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف وتشد لظروف أخرى ؛ فنعرف العالم أجمع

أنتا عالمون بحقيقة موقفنا، وأنتا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة، بالوسائل المشروعة، لا بوسائل الخفة والطيش .

هذا ما أرجو أن تعرفوه وأن تتواصوا بالعمل به في هذه الظروف الحرجة . وإني واثق كل الثقة من حضرات النواب، لأنهم برهنوا على حكمة بالغة في مواقف كثيرة؛ وكذلك أرجو من الأفراد جميعا، شيوخا وشبانا، أن يتدبروا هذا . وإن الزمن أمامنا طويل، وحياة الأمم طويلة، وإننا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم فسنحصل عليه غدا . ويجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من الواجب علينا ألا نمكن الخصوم منا، وألا نجعل لهم سلطانا علينا، ولو بظاهر من الحق . ويجب علينا أن نجزدهم من كل سلاح هو الحق، وأن نسلح أنفسنا دائما بالحق وباللياقة . هذا ما أرجوه، وهذا ما أرجو أن تصغوا اليه وتسمعوه؛ لأننى أعتقد أن في هذه الخطوة، خطوة الاعتدال والتعقل، سلامتنا وسلامة قضيتنا . وبعد هذا أرجو أن تصغوا الى هذه المذكرة :
يا صاحب الفخامة :

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من نخامتكم، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو نخامتكم أولا أن تشكروا فتعربوا لحكومتم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفزاز، بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السيرلى استاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة، التى ارتكبتها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع؛ وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى، من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها! بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ! ... لأن هذه الحكومة

كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

وإن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين . وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وإن النتيجة المرضية التي آدت إليها هذه الإجراءات ، تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وإرضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أنشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعترفت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام، وبأنها ستراجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والمفصل في المذكرة الثانية ، فأنشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري ، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة ، فإنني ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة، هي على الأقل سابقة لأوانها، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة، أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سبامى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ؛ وعلى أى حال، فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى ؛ ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ؛ ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

وإنى لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملت على روح الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الإمضاء : سعد زغلول

هذا هو الرد الذى أرسلناه اليوم مع وزير الخارجية الى نخامة اللورد اللتبي وتسليمه منه .

الشيخ عبد المجيد اللبان — وبماذا أجاب ؟ وهل ضربتم له موعدا ؟ وما هو المنظور ؟

الرئيس الجليل — الله أعلم .

أحمد المليجى بك — أطلب إعادة قراءة المذكرة بمعرفة السكرتيرية ، لأن لى ملاحظات على بعض نقط فيها .

الرئيس الجليل — حضراتكم فوضتم للوزارة وضع الرد ، وقد وضعت بحسب اجتهادها ، وبحسب ما أملت عليه الظروف الحاضرة والمصلحة العامة ؛ فواحدة من اثنتين : إما أنه وافق الرغبة ، فيها ونعمت ؛ وإما أنه لم يوافق ، فعليكم أن تقولوا إنكم وضعت الثقة في غير محلها . والمذكرة قد أرسلت فعلا ، وخرجت من يدي ؛ فيمكنكم أن تقولوا : هل الوزارة قامت بواجبها أولا ؟ وهل هي أهل للثقة أولا ؟ (أصوات : أهل للثقة) .

أحمد المليحي بك — لقد فوضنا الحكومة في قبول ثلاث مسائل فقط ، ولكنها سلمت بجميع المطالب .

الرئيس الجليل — تكلم بما تشاء ، أما تغيير المذكرة فغير ممكن .

عبد الحميد سعيد افندى — كنا نود أن يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة ، وأن يكون قوامه الإباء والشم ؛ لأن كرامة هذه الأمة قد اُمتنت ، والحكومة قد اُمتنت أيضا ؛ وقد أولينا ثقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل في شؤوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة .

رئيس الجلسة — هل أنت وحك الذي تعارض في هذا الرد .

عبد الحميد سعيد افندى — انما أتكلم عن نفسي ، ولكني واثق أن المعارضة تعضدني في رأيي .

الرئيس الجليل — أود لو أن المجلس لا يوافق على ما فعلت ، فسيان لدى الأمران ! إنى لا أدافع عن شيء ، فقد فعلت جهد طاقتي ، وأتم أحرارنا تقررونه . وعلى كل حال لا يمكننا التبديل في شيء الآن ، وعليكم أن تقولوا لي : إما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت . (أصوات : خيرا فعلت) (تصفيق) .

رد المندوب السامي

على جواب الحكومة المصرية

وفي نحو الساعة السابعة من مساء الأحد ٢٣ نوفمبر وصل الى دار البرلمان مندوب من دار المندوب السامي البريطاني وسلم الرئيس الجليل الرد الآتي :

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء :

ردا على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، أرسلت التعليقات الى حكومة السودان بما على :

(أولا) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصرى، مع التغييرات المعينة التى ترتب على ذلك ؛

(ثانيا) أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التى تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى حد غير محدود، وفاقا لما تقضى به الحاجة .

وستعامون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذة حكومة جلالة الملك نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر .
وانى أتمنى أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر القد .

وانى أتهز الفرصة لأجند لدولتكم وافر احترامى الأكيد ما

النبى فيلد مارشال

المندوب السامى

جواب ثان من الحكومة المصرية

أرسلت الحكومة المصرية صباح الاثنين ٢٤ نوفمبر الى دار المندوب السامي البريطاني الخطاب الآتى، جوابا على الرد السابق :

يا صاحب الفخامة :

ردًا على مذكرةكم المؤرخة أمس : وإلحاقًا بمذكرة المؤرخة ٢٢ الجارى .
أتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات الميينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة نخامتكم، فإن الحكومة المصرية تلتزم بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرة المؤرخة ٢٢ الجارى، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات، وهى ترى أن لا مسوغ لها، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا نخامتكم ببول عظيم احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

استعفاء وزارة الشعب

في مجلس النواب

(الجلسة السادسة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها الزملاء المحترمون :

أتشرف بأن أخبر حضراتكم أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك وتفضل حفظه الله بقبولها . وانا من يوم تلك الحادثة المشثومة ، وخصوصا من يوم أن أبلغت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهما ، ونحن نود الاستقالة . وقد كاشفت بذلك جلالة الملك يوم السبت الماضي ، ولكنه لم يرض أن يت في الأمر ، ولم ترد الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خشية أن تتوسطوا في منعها كما فعلتم في الماضي ، لأن الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل ، وتأمل دقيق ، وأسباب كثيرة منها ما يمكن أن يباح به ومنها ما لا يمكن الإباحة به . ولذلك لم نرد أن نكشفكم بها حتى تنفذ ، لأن في نفاذها خيرا للبلاد .

رأينا هذا وصممنا عليه ؛ ولم يكن حب المنصب ليدعونا الى البقاء في مراكزنا ، وانما كان بقاءنا فيها حبا للصحة العامة ؛ فإذا اقتضت هذه المصلحة التنحي عن هذه المناصب ، فالواجب يقضى علينا أن نتبعد عنها فرحين مسرورين ، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد ؛ أى أن خدمة البلاد هي الغاية التي تقصدها من تولى الأحكام ومن اعتزلها .

توجهت أول أمس لجلالة الملك ، ورفعت كتابة اليه التماسا بإقالتى بعد أن كنت قد رفعت ذلك الالتماس اليه شفويا وكتبت المذكرة التي تضمنت الرد على المذكرتين البريطانيتين وتشرفت بعرضها عليكم وحازت استحسان عمومكم .

عبد اللطيف الصوفاني بك — الأغلبية فقط .

الرئيس الجليل — كما تريد ! ليست المسألة أنكم قبلتم أو رفضتم ، وإنما المهم في الأمر أننا وضعنا هذه المدكرة لأننا أردنا أن نضعها نحن ، لما في ذلك من الفائدة للبلاذ : رأينا أن تظهر البلاذ بمظهر المعتدل الحكيم ، لتكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل ذلك فعلا ، وقد هنا كل العقلاء الذين قرأوا المدكرة وتأملوها ، وأظهروا لنا إعجابهم بها (تصفيق) .

نحن وضعنا الرد وتحملنا المسؤولية عنه أمامكم وأمام الأمة وأمام التاريخ ، وإنا لا نريد ولا نتخلى عن هذه المسؤولية ، بل نفتخر بها !

نعم ! أننا كتبنا الرد مكرهين ، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت في المدكرة ، ولم يشذ واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة ؛ وأما الشرط الرابع ، وهو المتعلق بمنع المظاهرات ، فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا ، هنا على كل عاقل : لأننا قلنا أننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ، وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأي مطلقا ، لا أتم ولا غيركم ! وقد رأيت أن بعض الذين كانوا يعارضون في قبول هذا الشرط استحسنوا ما كتبناه عند ما تلوته عليهم ، ومن ضمنهم الدكتور نجيب اسكندر .

أحمد المليحي بك — ولكننا لم نوافق على هذا الشرط وفي قبوله قبول أبداً التدخل في شؤوننا الداخلية .

الرئيس الجليل — نحن في مركز أعلى من ذلك ؛ فليس الأمر خاصا بسعد أو يزيد ، إنما الأمر أمر الوطن ، أمرنا جميعا ؛ فلا تتعجلوا ! ربما كنا في المعارضة معكم غدا ! أننا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما (تصفيق) ، وتركناها لنستمر في هذا الدفاع .

تشرفت أمس في الساعة السادسة بمقابلة جلالة الملك وألححت عليه في قبول الاستقالة ، ولكنني التزمت بعد ذلك أن أمتثل لأمره الكريم وأن أنتظر . وبعد

خروجى من بين يديه تلقيت كتابا من اللورد اللبى ، يخبرنى فيه بأنه أمر حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين ، وأن تتخذ ترتيبات خصوصية بشأن الجيش فى السودان ، وأنه سيخبرنا بالأعمال التى يريد اتخاذها لحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وأنه يسجل قبول دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه ويطلب أن يدفع اليوم قبل الظهر ، وأنه أمر حكومة السودان بأن لها الحرية المطلقة فى أن تروى من أراضى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى ما لا نهاية ؛ ... إجراءات محرجة جدا ! اعتداءات على حقوق الوطن لم تكن للوزارة قوة على دفعها ! ... احتجاجنا ، دفعنا المبلغ ؛ ولكن كل ذلك لم يمنع السير فى الإجراءات التى أعلمتكم بها .

وفى صبيحة اليوم توجهت لجلالة الملك وعرضت عليه خطورة الحالة ، وبينت لجلالته الأسباب التى تمحلى على الاستقالة من الوزارة وأن بقاءى فيها ربما يعرض البلاد لخطر أكثر وأعم ، فأمرنى بالمهلة ؛ فخرجت من بين يديه بعد ما قلت له :
”إنى مطيع لك فى كل أمر إلا بقاءى فى منصب الوزارة“ .

ولما عدت الى بيتى ، ورد على خطاب من اللورد اللبى يقول فيه إنه أمر قوات عسكرية بريطانية باحتلال الجمارك ، وأن هذا أول الأعمال التى يريد اتخاذها ! فرأيت بعد ذلك أن البقاء مستحيل ، وأننى وزملائى لا يمكننا أن نصبر أكثر من ذلك ؛ فكتبت لحضرة صاحب الجلالة الملك عريضة بينت له فيها تاريخ المسألة كله ، وقلت فى آخرها هذا البيان على ما أذكر : « إزاء هذه التعديلات المتتالية المضرة بالبلاد ، لا يسمع الوزارة الا أن تلج على جلاتكم بأن تفضل بالإسراع فى قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يبق البلاد شر الأضرار المتوالية » .

وبعد ذلك وصلنى خطاب من جلالة الملك تفضل فيه بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على هذا الفضل العميم ، وأتيت الآن لأعرض عليكم ما كان ؛ وسأشتغل معكم كنائب بسيط ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى حياتى النيابية كما وفقنى فى حياتى الوزارية (تصفيق) .

وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة ، فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تستغل لمصلحة البلاد، أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها .

... ..

الرئيس الجليل — المجلس الآن من غير حكومة، فأطلب أن يؤجل الى أن نتألف حكومة جديدة .

احتجاج مجلس النواب المصرى على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم تلا السكرتير جملة اقتراحات خاصة بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، فوافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها، يعلن مجلس النواب :

(أولاً) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة .

(ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكتها وحكومتها وبرلمانها للمجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وبالرغم عما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ! فلم تقتصر على مطالبتها بالانفصال حذ الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها، بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان ، وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان،

والتصريح بزيادة مساحة الأفيان التي تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر... إلى آخر ما جاء في التبليغات الانجليزية!!... ثم نفذت فعلا ما واعدت به ، وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تتوى اتخاذها ! .

ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل في شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، ... فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ ! ...

فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملاء العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتعددة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويباغ احتجاجه إلى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبا إليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تمسك بحقوقها المقتسة في الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

آخر قرار لمجلس النواب

وبعد الموافقة على صيغة الاحتجاج السابق ، وقف المرحوم عبداللطيف الصوفاني بك فأتى اقتراحه الآتي :

حضرات الزملاء :

لـي اقترح أريد إثباته في مضبطة هذه الجلسة ، ليكون حجة لنا في المستقبل ، ونصه :
 ” ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت ، أو يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لإرادة المجلس ، أو كان المجلس معطلا ، وفي هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، ... فيكون هذا عملا فرديا ، لا تتحمل الأمة أية نتيجة تترتب عليه ، ما دامت الأمة لم تقره ولم تقبله “ .

فصنف المجلس تصفيقا حادا ، ووافق على هذا الاقتراح بالإجماع .

♦ ♦

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثالثة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أتشرف بأن أبلغ حضراتكم أنى وزملائى قدّمنا استعفاءنا بجلالة الملك حفظه الله، وتفضل جلالته بقبوله . والسبب فى ذلك أننا رأينا من يوم أن بلغنا المذكرتين البريطانيتين أن الحالة شديدة، وأنها صعبة، وأن وجودنا فى الحكم ربما كان سببا فى هذه الشدة التى وجدنا المذكرتين المذكورتين عليها .

فكرنا من ذلك الوقت فى الاستعفاء، لئلا نجعل هناك مجالا لزيادة الغضب أو لزيادة التحامل . كاشفت بهذه الرغبة بجلالة الملك، ورجوته فى أن يقبل الاستعفاء رعاية لصالح البلد؛ فلم يرد حفظه الله أن يقبله فى الحال؛ وما رأينا أن نعلن حضراتكم بعزمنا قبل أن يبت الأمر فيه خشية أن يصادفنا من حضراتكم ما صادفنا فى المرة السابقة من حيلولتكم بين قبول الاستعفاء .

كتمنا الأمر، وكان كتماننا بيننا وبين بجلالة الملك . ولكن بالأمس ألححت فى الرجاء، وزدت فى الإلحاح فى قبول الاستعفاء، لأن الحالة تزداد خطورة، والمركز يزداد حرجا . عرضت على جلالته عرضة الاستعفاء، وهذا نصها :

”مولاي :

أتشرف بأن أرفع بجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقاصدكم السامية، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزاً عن القيام بهذه المهمة الخطيرة . ولهذا أرجو من مكارم جلالتم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة؛ وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم . أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجميلة، وأدامكم مؤيدين بالعزيز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال .

شاكر نعمتكم
سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قدمت هذه العريضة في الساعة السادسة مساء، وبعد أن خرجت من حضرته تناولت كتاباً من اللورد اللبني على المذكرة التي وضعناها رداً على مذكريته، يقول فيه "انه بناء على رفضكم المطالب بتمرة كذا وكذا قد أمرت حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين، وأن ترتب الجيش ترتيباً مخصوصاً، وأمرت هذه الحكومة أن تكون حرة حرية مطلقة في أن تروى من أراضي الجزيرة فوق ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية، وانى أسجل أنكم مستعدون لدفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأطلب أن يدفع قبل ظهر غد". وقال فيما يختص بالتدابير التي يجب أن نتخذ لحماية المصالح الأجنبية انه سيخبرنا فيما بعد بما سيفعله بشأنها!! رأيت الأمر خطراً جداً : السودان يجب أن يخل، يجب أن يكون لانجلترا وحدها، يجب ألا يكون لنا شركة ولا حق فيه ولو كان مشتقاً من اتفاقية سنة ١٨٩٩!!

كبر الأمر علينا، ورأينا أن الاستمرار في الحكم خطر. فالتحت على جلالة الملك في الإسراع في قبول الاستعفاء. ألمحت إلحاحاً شديداً حتى اضطررت أن أقول لجلالته "انى مستعد لأن أطيعك في كل شيء إلا في أمر واحد وهو البقاء في الوزارة"، فأمرنى بجلالته أن أنتظر، فالتزمت أن أنتظر بناء على أمره.

خرجت منتظراً، خرجت مكتئباً، وعقب خروجى فوراً تلقيت كتاباً آخر من اللورد اللبني يقول فيه : "الحاقاً لكتابى بالأمس قد أمرت قوة عسكرية أن تحتل جمارك الاسكندرية". خطب آخر جسم! احتلال الجمارك! ما عهدنا بهذا من قبل! لم يكن في المذكرتين ولا في الكتاب اللاحق شيء يتعلق بالجمارك أو بما يفهم منه أن هناك رابطة بين هذا الاحتلال وبين ما جاء في المذكرتين! عندئذ كتبت لجلالة الملك كتاباً ثانياً هذا نصه :

"مولاي :

تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمي وعزم زملائي على الاستقالة، وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها، وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت

عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم. وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا ورد لي خطاب من نخامة اللورد اللبني يثبتني فيه بأنه أعطى أوامرا لحكومة السودان : أولا بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصري ، مع التغيرات المعينة التي تترتب على ذلك ، . ثانيا أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية . وزاد بأنه سيلغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم . فأرسلت الحكومة الى نخامته تحويلا على البنك الأهلي بهذا المبلغ ، مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات . ثم تشرفت بمقابلة جلالكم وكررت الالتماس بقبول الاستعفاء، وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية!

إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها، لا يسعني إلا الإلحاح على جلالكم لتفضلوا بالإصرار في قبول الاستعفاء، لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية . ولا زلت الداعي على الدوام بالتوفيق لجلالكم والشاكر لنعمتكم ما

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فتفضل جلالته حفظه الله بقبول الاستعفاء، وبلغني ذلك؛ فرأيت من واجبي أن أبلغ حضراتكم هذه المسألة، ولكن مجلسكم لم يكن متعقدا في هذه الفترة حتى أحيطكم علما بالمذكرة التي كتبناها ردا على مذكري جناب المندوب السامي . وعلى ذلك فلا بد أن تكونوا قرأتموها في الجرائد وتفهمتموها، وعلمتم أن الوزارة، وإن كانت عازمة عزما أكيدا على الاستعفاء، إلا أنها رغبة منها في مصلحة البلاد وفي أن تظهر أقصى ما عندها من الرغبة في السلام وحسن نيتها، قسمت المطالب الى

قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا تعلق له بها . فالقسم المتعلق بالجريمة هو ما يختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ، ثم رأينا إلحاقا لذلك أن تقبل أيضا بكل تحفظ منع المظاهرات ، فقلنا ان الحكومة مصممة أو صممت أو تقبل ، وفيما أظن قلت انها تقبل منع المظاهرات المخلة بالنظام العام ، واذا رأيت أن الضرورة تقضى عليها بالزيادة في التشريع ، فإنها تعرض على البرلمان ما يلزم .

وأما فيما يختص بالمطالب الأخرى ، فقد رددنا عليها واحدة واحدة ، وبيننا الأسباب . وأظن أن المذكرة ، وإن كانت لهجتها لطيفة ، ولكن معناها ومرماها في محلها ، وقد استحسنها كل من اطلع عليها من المنصفين ، وفي ظني أنكم استحسنتموها . وكان من المنظور أنها تلين من حدة جناب المندوب السامي ، تلين من الحدة التي أثارته تلك الجريمة ، التي كانت الوزارة أول مستنكر لها وآسف عليها ، وأظهرت ذلك بجملة أدلة ، كما أن الأمة شاركتها هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذي شعرت به قلوبها على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وأنه من الظلم الفاحش أن تلقى مسئوليتها على عاتقها ... كما نظن أن هذا الأسف العام ، هذا الحزن ، هذا السخط الذي كان يرتفع من كل شفة ، يثبت للأمة الانجازية أننا قوم متحلون بكل الصفات الشريفة ، وإن كان فينا بعض أشرار فشاننا في ذلك شأن جميع الأمم ، ولكن لا ينبغي أن يؤخذ البريء بجريمة المجرم ، ولا أن تؤاخذ الأمة بفعل سفهائها الذين لا تخلو أمة منهم . ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لانحرم من عناية الله ، لأننا وإن كنا ضعافا وإننا أصحاب حق ، ولحق كلمة يقولها إن شاء الله .

لا أبرح هذا المكان قبل أن أرجو حضراتكم وكل سامع لي أن يدقق النظر في الحالة الحاضرة ، وفي مركزنا ، فتواصوا بالصبر والسكون والهدوء ، فإننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصلى إن شاء الله إلى غايتنا إن عاجلا أو آجلا (تصفيق حاد) .

وانى أستودعكم الله ، ولا أرى لي حقا في البقاء معكم الآن .

وانى أرى، اذا كان لى رأى معكم ، أنه مع عدم وجود حكومة الآن يحسن تأجيل المجلس ، إلا اذا كنتم تريدون الاحتجاج فالأمر لكم .

كذلك أصرح لكم أنا وزملائى بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، ليس فىنا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة، فلننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة (هاتف : لىحى صاحب الدولة سعد زغلول باشا) .

احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم وافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

ان مجلس الشيوخ المصرى المتعقد بجلسته العلنية بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)، مع تكرار أسفه العظيم على اغتيال المرحوم السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، ومع استنكاره مرة أخرى لهذا الحادث الأليم، يمتنع بالإجماع أشد احتجاج على المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية بشأن الحادث المذكور، من حيث لهجتها المهينة للأمة والحكومة معاً : ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية، التى لا يبررها الحادث نفسه، ولا هى تتفق مع القوايز الدولية أو تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة، سيما ما كان منها متعلقا بالسودان الذى هو جزء لا ينفصل من مصر، بل هو روح حياتها : من سحج جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى منه، مع إدخال ترتيب جديد للوحدات السودانية، لأن فى ذلك اعتداء على حقوق مصر الثابتة فى السودان، . . وما كان متعلقا بزيادة مساحة الأتيطان التى تزرع بالجزيرة عن ثلاثمائة ألف فدان زيادة غير محدودة، لأن فيه نقضا لعهود الدولة الانجليزية بأن تحل هذه المسألة باتفاق بين الحكومتين تراعى فيه مصلحة الزراعة المصرية أولا وبالذات. ومما يدعو الى زيادة الاستياء صدور الأوامر باحتلال القوات

البريطانية لجرك الاسكندرية، كأول التدابير التي اتخذتها حكومة دولة بريطانيا !
 فاية علاقة بين الحرية وبين هذا التصرف الجائر ! اللهم الا اذا كان الغرض انتهاز
 فرصة وقوعها ، وهى التى حزت من وقعها الأمة بأسرها ، وحكومتها وجميع هيئاتها
 النيابية ، للنيل من استقلال البلاد وهضم حقوقها ! ولا ذنب لها سوى أن بعض
 الأشرار نزع الى جرم هى بريئة منه وجادة فى اكتشاف محدثيه .

وقد قرر المجلس أن يعلن هذه الاحتجاجات على الملأ ، ويشهد الأمم المتمدينة
 على تلك التصرفات الجائرة ، التى لا تنطبق على روح العصر الحاضر ، ولا على حقوق
 الأمم المقدسة ! .. مع تبليغ احتجاجاته الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم .

خطاب قبول الاستقالة

عزيزى سعد زغلول باشا :

اطلعنا على كتاب دولكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، المتضمن
 استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات
 الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم .
 صدر برأى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) فؤاد

نداء الى الأمة

ان الوزارة ، بعد أن اجتهدت فى تسوية الحالة السيئة التى نشأت عن الحناية
 المنكرة المحققة ، وبعد أن أفرغت جهدها فى وقاية البلاد من شرها بحسب ما أمثته
 عليها مصلحة الأمة ، رأت أن استمرارها فى الحكم صعب ، وربما يعرض الوطن
 لأخطار قد لا تحدث فى تخليها . فلهذا رأت أن تستقيل من منصبها ، فتفضل
 جلالة الملك حفظه الله بقبول هذه الاستقالة .

فخرجوا الأمة أن تفهم هذه الحقيقة حق التفهم ، وأن تدرك أنها في مصلحة البلاد ، وألا تأتي أى عمل يكون فيه تكدير للراحة أو تشويش للأفكار . والله يحفظها من شر العاديات ، ويوصل بها الى أحسن الغايات . وإنى مستعد مع أصدقائى لتأييد أية وزارة تشغل لمصلحة البلاد ، ونطلب لها كل توفيق .

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
سعد زغلول

فى بيت الأمة

بعد أن ذاع خبر استقالة الوزارة ، اجتمعت وفود كثيرة فى بيت الأمة (٢٤ نوفمبر) ، وطلبت أن ترى الرئيس الجليل ، فخرج لهم وتكلم بما مؤداه :

”انقلوا عنى أنى قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد ، وأننى أرى أن المظاهرات ليست فى مصلحة البلاد ، وأننى أدعوكم الى الهدوء ، وإلى البعد عن الطيش ، وأننى مستعد لتأييد أية وزارة تأتى ، وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد . فإن الموقف دقيق جدا ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تفوز الأمة فى النهاية إن شاء الله“ .

من الرئيس الجليل الى الطلبة

اجتمع صباح الثلاثاء ٢٥ نوفمبر فى بيت الأمة جمهور من الطلبة ، وكان الرئيس الجليل فى مكتبه ، فلما علم بهم خرج اليهم وقال لهم ما مؤداه :

”علمت أنكم أضربتم اليوم عن تلقى الدروس ! فلماذا ؟ إننى أنصح لكم بالعودة الى دروسكم ، لأن هذا فى مصلحتكم وفى مصلحة البلاد . يجب أن تحافظوا على الهدوء والسكينة ، وأن تتواصوا بذلك ، وتنقلوه عنى الى إخوانكم جميعا . إننى أقدم لكم هذه النصيحة بصفتى أبأ لكم شفوفا عليكم ، فاسمعوها واعملوا بها“ .

احتجاج الوفد المصرى

هذه ترجمة التفراف الذى أرسله الوفد المصرى الى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوروبية ومجلس عصبة الأمم :

تسود فى مصر هذه الأيام قوة غشومة مسلحة تعتمد عليها حكومة متمدنة فى القرن العشرين، لإذلال أمة ناهضة متمدنة، كل ذنبها أنها تنشد حريتها الطبيعية المقدسة، وتطالب بحقوقها الطبيعية المغتصبة !!

لعله ليس فى العالم كله أمة أسفت وتأملت لقتل السردار أكثر من الأمة المصرية ! ولقد أظهرت جميع طبقاتها بشكل واضح جلى أسفها واستنكارها لهذا الجاثى الفظيع، وهى مع ذلك قد دفعت تعويضا باهظا، وقبلت أن تعتذر، رغم براءتها، ورغم قيامها بواجبها، من تعقب المجرمين بكل همه ونشاط، ورغم أن هذه الجريمة الشنعاء يقع أمثالها فى كل بلد مهما ارتقت شؤونه وانتظمت إدارته؛ بل قد وقعت بالفعل فى شوارع لندن نفسها جناية لا تقل عن هذه الجناية خطيرة، وهى قتل الفيلد مارشال ويلسون، رغم ما أُنذرت به الحكومة الانجليزية من أن حياته مهددة.. فلم يقل أحد بأن النظام الذى حكمت به إنجلترا قد عرضها لاحتقار الأمم ! ولم يقل أحد بأن إنجلترا عاجزة عن حكم نفسها !.. ومع ذلك لحكومة بريطانيا العظمى الحالية، بالرغم من كل هذه الاعتبارات، لا تريد إلا أن تستغل هذا الحادث لإذلال مصر، وتنفيذ مطامعها الاستعمارية، على مرأى ومسمع من الدول المتمدنة ! وطردت جيوشنا من السودان ! وتوعدت بالاستبداد بماء النيل لإحياء بعض شركات القطن البريطانية على حساب حياة أمة بأسرها ! واحتلت الجمارك !.. واليوم، ومن غير نخجل ! داست دستور البلاد ! ونشرت فى مصر حالة هى الأحكام العرفية

بينها ، لا يتقصها إلا اسمها ! فاتهكت بجنودها حرمة المنازل ! وقبضت على رجال من خيرة المصريين ! من تواب وغير تواب ! وزعمت أن حياة الأجانب وأموالهم في مصر مهددة ! وهى تعلم أن مصر أكرم الأمم بتزلائها الأجانب ، وأرعاها لكرامتهم ، وأحفظها لمصالحهم ؛ ولكنه عذر الذئب مع الحمل ! تدعيه القوة الغشومة لتستتر وراءه ، وتقضى مطامعها التى لا تعرف حدا !!

ان المستعمرين يخشون تحكيم عصبة الأمم التى ما وجدت إلا لتكون أداة للسلام ! فهل نحن فى عصر جديد يسود فيه التحكيم والعدل وحب السلام واحترام حقوق الشعوب ؟ أم نحن لا نزال كما كنا فى عصر قوة واستبداد وغصب ؟ . . . أصحح ، بعد هذه الحرب الكبرى ، وبالرغم من ضحاياها وآلامها ، ومن دروسها وعبرها ، أنه لا يزال القوى يفعل بالضعيف ما يشاء ؟ !

ان الوفد المصرى ليجتج بكل قوته على هذه الاعتداءات المتكررة ، ويحمل الحكومة الانجليزية تبعثا ، ويحثكم الى العالم المتمدين فى شأنها .

احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية

أصدرت الهيئة الوفدية البرلمانية المتعقدة برئاسة حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب قرارها الآتي :

أولاً — تحتج الهيئة على التصريحات التي وردت في أحاديث دولة رئيس الوزراء (زيور باشا) لبعض الصحفيين الأجانب ، لأن دولته قد بالغ في إظهار جزع لا تشعر الأمة بشيء منه ، ولا تقتره عليه ، لأن الأمة لا تطلب التسوية على المياه ، وإنما تطلب حقها كاملاً في وطنها بجزيئه ، مصر والسودان .

ثانياً — تحتج على موافقة الحكومة (الزيرورية) على سحب الجنود والضباط من السودان ، لأن في ذلك تسليماً بمطلب رفضه البرلمان بالإجماع ، واحتجت عليه الوزارة السعدية ؛ وإن يبرر موقف الحكومة في هذا التصرف أى عذر تعتذر به .

ثالثاً — تحتج الهيئة على افتيات السلطة العسكرية البريطانية في الدستور ، باتهاكها حرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، والضمانات البرلمانية ، بإجراءات القبض على بعض النواب وغيرهم ؛ وتعتبر استمرار حبسهم إقراراً من الوزارة لهذا الافتيات ، وتسليماً منها بالاعتداء على الدستور الذى أقسم أكثر أعضائها يمين الإخلاص له .

رابعاً — تعتبر الهيئة أن كل تصرف من هذه الحكومة ، التى لم تنقلم للبرلمان ، ولم تنل ثقته ، يعد باطلاً ، ولا نعتيد به البلاد بحال من الأحوال .

تم الجزء الأول

فهرس الموضوعات

صفحة

٤	إهداء الكتاب الى "أم المصريين"
٩	مقدمة الكتاب : ذكرى سعد
	ميلاد الحياة النيابية :
٢٢	نداء من الرئيس الجليل الى الأمة بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤
	الرئيس يصرح ، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات ، أنه يجب على الوزارة
٢٥	الابراهيمية التحل عن الحكم
٢٦	حديث للرئيس
٢٧	الرئيس في قصر عابدين
	هل يقبل الرئيس تأليف الوزارة ؟ آراء محمد سعيد باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وأحمد مظلوم باشا ،
٢٧	والأمير عمر طوسون
٣٦	كلمة للرئيس في حفلة تجار القاهرة
٣٧	حفلة الثواب لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز في الانتخابات ، وخطابه فيها
٤٧	الرئيس يؤلف الوزارة
٤٨	كتاب استقالة الوزارة لالابراهيمية ، والأمر الملكي بقبولها
٥٠	الأمر الملكي بإستناد رئاسة الوزارة الى الرئيس
٥٣	برنامج وزارة الشعب
٥٦	الأمر الملكي بتأليف وزارة الشعب
٦١	من الرئيس الى زملائه الوزراء
٦٢	بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين
٦٣	حديث وزير مصرى باريس عن وزارة الشعب
	الرئيس وفود المهتمين : راحة . نداء . المقابة الزراعية . إلى أحب الاتحاد . الرئيس
	في الوزارات . الرئيس وتحرير المرأة . شكره الى الأمة . الطلبة والوطنية . المسجونون
٦٥-٧٦	السياسيون . برنامج الوزارة . كلمة للرئيس في وفد الحوذيين
٧٥	نداء من الوفد المصرى

صفحة

خطاب سىاسى الرئيس فى حفلة قابة المحامين لتكرىم المحامين الوزراء فى وزارة الشعب ...	٧٧
مسألة مسر كارتز مكشف مقابر توت عنخ آمون	٧٨ و ٨٢ و ٨٤
تصرىح لمسر مكدونالد عن السودان ومصر، ورأى الرئيس فىه	٨٣
حديث للرئيس عن الأقطيات فى مصر	٨٤
من الرئيس الى العمال المصريين	٨٥
حول خطبة العرش	٨٦
حفلة الشيوخ لتكرىم الرئيس بمناسبة الفوز فى الانتخابات ، وخطابه فىها	٨٧
الدورة البرلمانية الأولى : خطاب العرش... ..	٩٤
من مسر مكدونالد الى الرئيس بمناسبة افتتاح البرلمان، ورد الرئيس طبه	١٠١ و ١٠٠
كلمة للرئيس بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب	١٠٢
تصرىح للرئيس عن العلاقات بين مصر وبرطانيا	١٠٣
خطبة العرش وموقف الوزارة	١٠٤
الأمانى القومية هى الاستقلال التام لمصر والسودان	١٠٥
اتركوا النواب يعملون فى هدمه	١٠٩
الرد على خطاب العرش	١٠٩
الرئيس والصوفانى بك	١٢١
القوانين التى صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية	١٢٢
الرئيس يستأذن من مجلس النواب فى التغيب	١٢٤
الرئيس فى مسجد وصيف : شكره للودعين والزارين	١٢٥
بين وكيل مجلس الشيوخ والرئيس	١٢٥
تأليف الهيئة الوفسدية فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ	١٢٦
شكر للرئيس فى عيد العطر	١٣٣
المفاوضات بين مصر وانجلترا : استجوابان وسؤال فى مجلس النواب	١٣٤ و ١٥٣
حفلة الصيادلة وكلمة للرئيس فىها	١٤١
الجيش والسودان : أسئلة فى مجلس النواب	١٤٣
المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان : حديث للرئيس	١٤٥
السودان ومشروطات الرى : أسئلة فى مجلس النواب	١٤٨
فى تأسيس النادى السعدى	١٥٢
سفير مصر فى لندن	١٥٩

صفحة

١٦١ في الميزانية
١٦٢ ميزانية السودان . المفاوضات
١٦٧ في احتفال الشيخ بتكرم محمد فتح الله بركات باشا
١٦٨ مرتبات الموظفين
١٦٩ حق الحكومة في الكلام
١٧٠ حقوق السلطة التنفيذية
١٧١ مشروع الجامعة
١٧٢ الأدوات والمصروفات المدرسية
١٧٣ قوة القرارات
١٧٤ في ميزانية السودان أيضا
١٧٥ المرحوم أبو شادى بك
١٧٦ تعديل درجات الموظفين
١٧٧ سفر المحمل في عام ١٩٢٤
١٧٨ قانون التعميمات
١٨٣ شكر الرئيس لجنة المالية
١٨٣ حوادث السودان . المفاوضات
١٩٥ السودان في مجلس اللوردات البريطانى
١٩٧ الظاهر في مصر للسودان
١٩٧ حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان
١٩٧ الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة
٢٠١ السودان واستقالة الوزارة في مجلس الشيوخ
٢٠٢ جلالة الملك يرض استقالة الوزارة
٢٠٣ عدول الرئيس عن الاستقالة
٢٠٧ شكر الرئيس للامة
٢٠٧ حديث الرئيس : تصريح ٢٨ فبراير ، النيل ، مصروفات السويس ، البرلمان ، الخلافة
٢١٠ في تكريم الأستاذ القروائى
٢١٢ الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا
٢١٤ عرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول . القوانين والمراسيم
٢٢٥ جداول الأعمال الباقية

صفحة

٢٢٧	قرارات البرلمان في غية الحكومة : بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات
٢٤١	في حفلة المال لتكريم عبد الرحمن فهمي بك والأستاذ حسن نافع
٢٤٤	أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى : بمناسبة خطبته في حفلة العمال وانتسابه الى الرطاع
٢٥٩	في قانون الانتخاب : تحديد سن الناخبين ، تأمين الترشيح في دوائر أسوان ، الترشيح في الدوائر
٢٦٦	الفصل في الطعون ، الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديرية
٢٧١	المعارضة
٢٧٢	قانون شركات التعاون
٢٨٧	قانون الاجتماعات والمظاهرات
٢٩٣	الديون العثمانية المترتبة على الويركو
٢٩٤	القراءة الثالثة لمشروعات القوانين
٢٩٥	في ميزانية مجلس النواب
٣٠١	ختام الدورة البرلمانية الأولى
٣٠٤	الاعتداء الفظيع على الرئيس
٣١٦	بعد خروج الرئيس من المستشفى : وفود المهتمين
٣١٩	توديع الرئيس قبل سفره الى أوروبا
٣٢٠	شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية
٣٢٢	حديث للرئيس : مصر للصيرين ، الإدارة الحالية والإدارة السابقة ، ديون الجزية
٣٢٤	اضطرابات جديدة في السودان : بلاغ رسمى عنها
٣٢٦	بيان واحتجاج للوفد المصرى
٣٢٧	بلاغ رسمى آخر
٣٢٨	قرار الهيئة الوفدية
٣٢٩	في الدعوة الى المفاوضة
٣٣٠	تصريح لمستر مكدونالد عن السودان والمفاوضات
٣٣٠	جواب الرئيس على التصريح
٣٣١	مكدونالد يكذب تصريحه
٣٣١	بلاغ رسمى عن المفاوضات
٣٣٢-٣٣٤	الرئيس في باريس . تصريحات له
٣٣٤-٣٤٤	الرئيس في لندن . محادثاته مع مستر مكدونالد

صفحة

٢٤٥	بعد ختام المحادثات...
٢٤٧	رسالة الرئيس الى الشعب البريطاني
٢٤٧	عودة الرئيس الى باريس
٢٤٨	الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية
٢٥٥ — ٢٥٢	البيان المصرى » » » »
٢٥٦	في احتفال المفوضية المصرية في باريس بعد الجلوس الملكي
٢٥٧	سياسة المستقبل
٢٥٧	حملة شاي في ليون
٢٥٩	الرئيس في مارسيليا
٢٥٩	عودة الرئيس الى مصر
٢٦٠	الرئيس في الاسكندرية . حملة الشيوخ والتواب
٢٦٦	الرئيس في القاهرة . وفود المهتمين في السراى
٢٧٠	نصائح الى المديرين والمحافظين...
٢٧١	مأدبة الشيوخ والتواب
٢٧٤	تعديل في وزارة الشعب ، وحديث الرئيس حول التعيينات والترقيات
٢٧٦	الرئيس والأزهر
٢٧٧	الرئيس يكذب نسبة التسوية المؤقتة اليه
٢٧٨	بلجة الطلبة في حصرة الرئيس
٢٧٩	الدورة البرلمانية الثانية : خطاب العرش...
٢٨٤	الرئيس يقدم استعفاء الوزارة
٢٨٩	جلالة الملك لا يقبل الاستعفاء...
٢٩٢ — ٤٠٣	حادثة السردار . تبليغ الحكومة البريطانية ورد الحكومة المصرية
٤٠٤	استعفاء وزارة الشعب
٤٠٧	احتجاج مجلس التواب على تصرفات الحكومة البريطانية
٤٠٨	آخر قرار لمجلس التواب
٤١٣	احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية
٤١٦	احتجاج الوفد المصرى
٤١٨	احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية...

فهرس الضور

صفحة	
١	الرئيس البليل خطيبا
٥	أم المصريون تحمل الأزهار الى قبر الزعيم
٥١ و ٧	الزعيم رئيسا لوزارة الشعب
١٣	الرئيس يكتب
١٧ و ١٦ و ١٥	نماذج من خط الرئيس وصورة امضائه
٢٣	الوفد المصري في سنة ١٩٢٤
٣٩	حفلة التواب لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز في الانتخابات
٥٧	الشعب يظفر بخروج الرئيس من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة
٥٩	الرئيس خارجا من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة
٦١	وزارة الشعب يوم تأليفها
٦٩	الرئيس أمام مكتبه بيت الأمة واقفا يخاطب الوفود
٧١	الرئيس على مكتبه بيت الأمة يتحدث الى الوفود
٧٦	الرئيس في طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية
٩٥	الرئيس يلقي أول خطاب للعرش بعد الدستور
١٠٧	الرئيس يبيت الأمة يخاطب المتظاهرين
١٢٧	الرئيس يولف الهيئة الوفدية
٢٥٧ و ٢٥٥	البيت الذي ولد فيه الرئيس ببيانء في حالته المجددة
٣١١ و ٣٠٩ و ٣٠٧ و ٣٠٥	الرئيس في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء
٣١٧	الرئيس في حفلة التوديع التي أقامها له أعضاء البرلمان قبل سفره الى أوروبا
٣٦٧	الأمة تستقبل الرئيس في محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع المحادثات

نصحيح

جاء في السطر الأخير من صفحة ٢٤٧ التاريخ الآتى : (١٢٧٠ أو ١٧١)
 وصحته : (١٣٦٨ أو ١٦٩) .
 وجاء في السطر السادس من صفحة ٢٥٠ : (بتسفة ومستين) ، وصوابها :
 (بسبع وستين)

